فصلية تعنى بالشؤون السياسية و الاستراتيجية

العدد
4
السنة الأولى
كانون الأول
ديسمبر 2012

ISSN 2227-5312

مجلة حمورابي للدراسات

تصدر عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مجلة حمورابي للدراسات
4
السنة الأولى | كانون الأول | ديسمبر | 2012

- الحرب الناعمة.. رمزية أوباما الجديدة
- المنحدر المالي.. العصف القادم للإقتصاد الأميركي

ملف العدد
الإسلام السياسي.. إشكاليات السلطة والحكم

- الإسلام السياسي.. قاطرة التغيير والتحوّل في العالم
- إشكاليّة الدولة.. في خطاب الإسلام السياسي
- الإسلام السياسي: الدولة المدنيّة أم الدولة الدّينيّة
- الإسلام السياسي في مقام المعاينة

- السياسة الخارجية الأميركية: ضرورة الإنكفاء؟
- أمن النفط في الخليج في ظل التغييرات الجارية
- الإنفصال والتفكّك: تحدّيات التغيير في المنطقة العربيّة
- حول بعض مشكلات إعادة بناء الدولة في العراق
- العراق بين الشراكة الأميركية وضغط التداعيات السوريّة

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العنوان: بغداد - عرصات الهندية - شارع مطعم الريف الإيطالي.
مكتب بيروت - طريق المطار - قرب المركز الاستشاري - بناية ماميا - ط 3.
Website: http://www.horoiraq.com/om/
E-mail: hcrs2006@yahoo.com
Mobile: 00961-76844384
Mobile: 00964-7810234002

سعر النسخة: 4 دولارات أميركية أو ما يعادلها

مجلة "حمورابي" للدراسات
مجلة فصلية تعنى بالشؤون السياسية والستراتيجية
العدد الرابع ـ السـنة الأولى ـ كانون الأول 2012

رئيس التحرير: أ.د. عبدعلي كاظم المعموري

هيئة التحرير:
أ.د. محسن صالح
أ.م.د. جواد كاظم البكري
أ.م.د. كامل حسون القيم
أ.م.د. حسن لطيف الزبيدي
م.د. فايق حسن الشجيري
سكرتارية التحرير: عطارد عوض عبد الحميد
التصحيح اللغوي: أ.م.د. هاشم جعفر الموسوي
التصميم والإخراج: هوساك للخدمات الطباعية
التوزيع: دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع - بيروت

الهيئة الاستشارية
أ. د. محمد المالكي – أستاذ العلوم السياسية – المغرب
أ. د. نورهان الشيخ - أستاذ العلوم السياسية - مصر
أ. د. محمد صالح القريشي – أستاذ الاقتصاد – العراق
أ. د. محمد عثمان الخشت – أستاذ الفلسفة – مصر
أ. د. بدر الدين عبد الله حسن – القانون الدولي – السودان
د. عبد الحسين شعبان – القانون الدولي – العراق
أ. د. عروس الزبير – أستاذ علم الاجتماع – الجزائر
أ. د. كامل وزنة – أستاذ الاقتصاد – لبنان

مجلة حمورابي للدراسات

مجلة فصلية تُعنى بالشؤون السياسية والستراتيجية على مستوى المنطقة والعالم، وتضع في أولوياتها الرصانة العلمية والموضوعية، ولا تعبر عن موقف سياسي مسبق، بل تنتمي إلى مصالح شعوب المنطقة في البناء والتطور، والسيادة والاستقلال، وتدعو الباحثين والكتاب العرب بمختلف توجهاتهم الفكرية والسياسية، إلى رفدها بدراساتهم ونتاجاتهم الفكرية، وفي مختلف المجالات التي تهتم بها المجلة، على أن تخضع البحوث والدراسات لشروط البحث العلمي والأكاديمي وتخضع للتقويم العلمي، وعلى وفق الشروط الآتية:

أن لا يكون البحث قد تم نشره سابقاً.

لغة المجلة اللغة العربية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.

توثيق الكتب: اسم المؤلف - عنوان الكتاب - جهة النشر- مكان النشر- سنة النشر- رقم الصفحة.

توثيق البحوث: اسم الكاتب - عنوان البحث - اسم المجلة - مكان الصدور، تاريخ الصدور، رقم الصفحة.

أن لا يتجاوز البحث 15 صفحة A4.

يحق لهيئة التحرير أن تطلب إجراء تعديلات جزئية أو كلية على البحث أو الدراسة قبل إجازة نشرها.

تقوم هيئة التحرير بإخطار الباحث بقبول بحثه أو دراسته خلال شهر من تسلّمها،وتعتذر المجلة عن إعادة البحوث والدراسات التي يتعذر نشرها.

البريد الالكتروني: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM

ISSN 2227-5312

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد: 1709 لسنة 2012

سعر النسخة الواحدة من «حمورابي»
4 دولارات أميركية أو ما يعادلها

الاشتراك السنوي: للأفراد 30 دولاراً أميركياً
للمؤسسات 50 دولاراً أميركياً
خارج الوطن العربي 80 دولاراً

المحتويات

موضوعات العدد

الحرب الناعمة ... رمزية اوباما الجديدة د. محمد حمدان 4
المنحدر المالي... العصف القادم للاقتصاد الأميركي د. جواد كاظم البكري 26
ملف العدد: الإسلام السياسي... اشكاليات السلطة والحكم **47**
الإسلام السياسي قاطرة التغيير والتحول في العالم د. محمد مورو 48
إشكالية الدولة في خطاب الاسلام السياسي د. محمد شقير 64
الإسلام السياسي: الدولة المدنية أم الدولة الدينية د. محمد طي 78
الإسلام السياسي في مقام المعاينة د. محمود حيدر 98
الإسلام السياسي والأمن القومي: منظور مختلف محمد محفوظ 130

بحوث حمورابي

السياسة الخارجية الأميركية: ضرورة الانكفاء؟ حسام محمد مطر 144
أمن النفط في الخليج في ظل التغييرات الجارية د. عبد الستار قاسم 164
الانفصال والتفكك: تحديات التغيير في المنطقة العربية د. خضر عباس عطوان 184
حول بعض مشكلات إعادة بناء الدولة في العراق د. علي عباس مراد 206
تنمية وتعزيز البرلمانات العربية د. عشور طارق 230

اوراق حمورابي

الحراك السياسي في دول الخليج د. عبدعلي كاظم المعموري 252
العراق بين الشراكة الأميركية وضغط التداعيات السورية حسين شلوشي 262
التطهير الثقافي: التأثيرات العولمية على اللغة العربية وليد جلعود 274

الابواب الثابتة

البحث المترجم: مستقبل النظام الليبرالي الدولي ج. جون ايكنبيري 284
رسائل جامعية د. فايق حسن الشجيري 298
متابعات: ندوة (نحو وعي شعبي متقدم للتغيير في المنطقة) عطارد عوض الشريفي 308
اسمى مراتب الشرف، كونداليزا رايس عرض: د. يسرى مهدي صالح 320
كتب وقراءات ولاء لؤي الربيعي 327

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العنوان: بغداد ـ عرصات الهندية ـ شارع مطعم الريف الإيطالي
مكتب بيروت ـ طريق المطار ـ قرب المركز الاستشاري ـ بناية ماميا ـ ط 3.
Website: http://www.hcrsiraq.com/om/
Mobile: 00964-7810234002
Mobile: 00961-76844384
E-mail: hcrss2006@yahoo.com

رقم شهادة التسجيل: 1Z71874 في 27/3/2008 صادرة عن مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية.

كلمة العدد

بهذا العدد تُكمل مجلة حمورابي للدراسات السنة الأولى من عمرها، واختارت إدارة المجلة أن تُخصِّص هذا العدد لصعود الاسلام السياسي، هذا شكَّل بذاته علامة مفصلية في تاريخ المنطقة، وتراوحت المواقف والتحليلات، فمنهم مَن رأى أنه تعبير عن ملء الفراغ بعد سقوط النظم الحاكمة المتكلسة منذ زمن طويل، تحت الرعاية المركزة للولايات المتحدة الأميركية، ومنهم من أشار الى أن الصعود الاسلامي جاء بسبب أزمات التيارات الاخرى القومية واليسارية والليبرالية، وبهذا يعد صعوداً طبيعياً.

وبعض ممن تابعوا الحقب التاريخية المتلاحقة للمنطقة، عدوا هذا القبول الغربي- الأميركي بصعود الاسلام السياسي وحتى اسناده للوصول الى السلطة، وسيلةً للحفاظ على مصالح أميركا وأوربا في المنطقة، وبذا تعد الحالة هي حالة (مقايضة) بين قوى الاسلام السياسي الشبقة لاستلام السلطة و التخوف الغربي- الأميركي من تضرر مصالحهم، بما فيها أمن (الكيان الصهيوني)، وتفكيك منظومة الخط المقاوم للاستراتيجية الأميركية- الاسرائيلية.

إن الوصول الى السلطة لا يعني إمكانية الحفاظ عليها، أو استخدامها لتحقيق الاهداف التي ظلت تتغنى بها مختلف الاحزاب، فحصاد الواقع هو الاغلب الأعم أقل كثيراً من الزراعة النظرية، وعليه فهذه الاحزاب والقوى وبافتتانها بالقبول المحلي والخارجي، استفاقت على جملة إشكاليات من الصعب حلها، بدءاً من آليات الوصول الى السلطة، عن طريق بوابة الديمقراطية بثوبها الغربي، مروراً بشكل الدولة أهي الدولة المدنية باستحقاقاتها المعروفة أم دولة الخلافة المعتمدة في النصوص الحزبية، وانتهاءً بجملة المتطلبات الانسانية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن تجربة بعض الاحزاب والدول التي تسمي نفسها بالاسلامية، أشاح الواقع عن هنات كثيرة، في اسلوب ادارة الحكم، فاستخدمت الذرائعية بشكل واسع للرد على المطالب المجتمعية، فضلاً عن الانوية العالية سواء الفردية منها أو الحزبية، وكأن الشعوب خرجت من فردية مطلقة الى فرديات قلة، أو ما يسمى في علم الاقتصاد (احتكار القلة). أي إن هذه الشخوص أو الاحزاب هي المحتكرة للحقيقة التي هي تراها، من دون رضا المجتمع الذي له الحق المطلق في قبولها أو رفضها.

إذ لم يعد ممكناً تساكن الثنائيات المتعاكسة، الاسلامية والعلمانية، العدالة الاجتماعية والافقار للشعوب، إجاعة الكل مقابل ثراء القلة، رفض الظلم وقبوله، محاربة الاستكبار العالمي واسرائيل، والاعتزاز بهم.

نعتقد بتواضع شديد، أن تسعى القوى الاسلامية الصاعدة الى السلطة لتوفير الثقة في سلوكها السياسي، عن طريق معطيات حقيقية، بعيدة عن اللغو النظري، والتعبوي والاستغراق في التاريخ، وفهم الاسلام بعقل مفتوح، يأخذ بنظر الاعتبار درجة تطور المجتمعات ودفق العلم والتكنولوجيا، وانكسار حاجز تقديس المقدس الرسمي، بعد الاطاحة برموز الغرب واسرائيل، وأن يكون الزمن المقتطع من حياة الشعوب العربية زمناً نافعاً، وليس استقطاعاً لمزيد من التخلف أو لإعادة انتاج التخلف، كما حدث في الثلاثينات والاربعينات من القرن الماضي، عندما تم دفع القومية، كيما تكون البلسم لمشكلات الأمة وتراجعها المنظم. من دون أن يصار الى اقتفاء أثر القوميات الأخرى، التي حولت الهزيمة والنكوص الى تقدم وتربع، من مثل التجربة اليابانية والالمانية.

فعلى الصاعدين الاسلامين الجدد، الكثير من المهام، من دون التخبط الذي عاشته تجارب مماثلة لهم، أو أنها تغذت من المعين نفسه، فالسلطة مَفسَدة كما يقال، عندما تصبح ثمناً لمقايضة سنوات الجهاد، ومن ثَمَّ شمول مغانم السلطة كل هذا الجمع، الذي اقتنع وآمن وجاهد في سبيل أهداف إنسانية تغييرية، تجعل للإنسان قيمة حقيقية على الأرض، كما أراد ذلك الله سبحانه وتعالى، وليس مجرد رقم انتخابي أو مسمار في عجلة الانتاج، أو مكلفاً بالدعوة الدينية.

إن التجربة الاسلامية القائمة في التطبيق، تذهب رويداً رويداً طرداً مع الزمن الى إنموذجين محددين، أحدهما سيكون موضع قبول ورضا غربي- أميركي- إسرائيلي، طالما هو يغض الطرف عن ثوابته الاسلامية، التي تعد من أهداف حركته، ويعتمد المداهنة والالتواء والذرائعية، وستكون هذه التجربة محط قبول وتقدير وإسناد، وهي اسلام معتدل، والأخرى تجربة يستشعرها الغرب وأميركا وإسرائيل خطر عليه، فإنها ستوصم بأنها حركة إسلامية مارقة إرهابية. يستوجب الأمر من الإسلاميين الجدد المعتدلين، الوقوف الى جانب أميركا وإسرائيل وحلفائهم في محاربتها والقضاء عليها. على أن الشعوب الحية لها القول الفصل في صناعة تاريخها،

رئيس التحرير

الحرب الناعمة ... رمزية اوباما الجديدة

د محمد حمدان
باحث وأكاديمي* من لبنان

* أستاذ الإعلام السياسي في الجامعة الأميركية - بيروت

المقدمة

تعد القوة الناعمة التي جرى التحول نحوها على خلفية تراجع الدور الأميركي في العالم، ورفض الشعوب لإسلوب الهيمنة القائم على الاستخدام المفرط للقوة، وهو ما شكّل صورة قاتمة لمستقبل العالم في ظل الأحادية القطبية التي تتمتع فيها الولايات المتحدة، واكتسابها لفائض قوة عسكرية كبيرة، تعد أحدى أهم وسائلها في ترهيب العالم.

أن أسباب هذا التراجع تعود في المقام الأول إلى حرب العراق

وعدت موضوعات الديمقراطية وحقوق الانسان والشفافية والحكم الصالح ... الخ، كلها مفردات يمكن أغراق الشعوب فيها، من خلال وسائل الميديا المختلفة، بغية خلق المناخات الملائمة لإحداث التغييرات المرغوبة في النظم المختلفة من دون الأتكاء على القوة الصلبة (العسكرية)، وبهذا المنهج لا تتورط الولايات المتحدة في مستنقعات جديدة، بعدما اغرقتها الادارات السابقة التي اعتمدت منهج التغيير بالقوة العسكرية والاحتلال.

لهذا يعد تجديد الولاية للرئيس الأميركي باراك أوباما لرئاسة ثانية، هو بمثابة أقرار على الاستمرار بمنهج استخدام القوة الناعمة كأداة اسناد للقوة الصلبة، وكمكون اساس للقوة الذكية.

أولاً: مسوغات التحول نحو القوة الناعمة

كان التحول الاستراتيجي في السياسة الأميركية على خلفية فشل السياسات السابقة وعقمها عن تحقيق الجموح الأميركي والأهداف الاستراتيجية. إذ تراجعت بشكل حاد سمعة الولايات المتحدة في عهد بوش، بسبب سياسة فرط استعمال القوة الصلبة في العالم عموماً، والعالم الاسلامي خصوصاً من مثل العراق، افغانستان، لبنان، فلسطين، إيران، بسبب استخدام المعايير المزدوجة في المواقف في مجلس الأمن حيال القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي، والاستخفاف بعقلية الجمهور العالمي ووعيه السريع للأحداث بفعل تعقبه لها من خلال وسائل الميديا.

يقول ريتشارد وايك الباحث في مركز «بيو ريسيرش»: أن أسباب هذا التراجع تعود في المقام الأول إلى حرب العراق، التي ساهمت بشكل كبير في تراجع سمعة أميركا ليس فقط في الدول الاسلامية، وإنما أيضاً في أوروبا وآسيا[1].

وعن ازدواجية المعايير تحدث (يوجه مارك لينش) الباحث المعروف من جامعة جورج واشنطن، في كتابه الانتفاضة العربية- الثورات غير المكتملة في الشرق الأوسط الجديد، الأنظار إلى أن الرأي العام العربي يمثل اليوم مسألة وجود للسياسة الخارجية الأميركية، وأن الخطوة الأولى هي الأعتراف الأميركي بأن العرب ليسوا أغبياء، ولم تفلح كل محاولات الدبلوماسية الشعبية والخطابات الرئاسية المعسولة، في تغيير وجهات نظر المواطنين العرب حيال السياسة الأميركية، وهم يريدون ببساطة أن تتطابق الأقوال مع الأفعال، ويقول (لينش) في كتابه الصادر عن دار نشر (ببليك أفيرز)، إن العرب يتساءلون اليوم عن أسباب توجه أميركا لمساعدة الشعب الليبي للتخلص من الطغيان، بينما لا تفعل الشئ نفسه في قطاع غزة[2].

وفي خضم إعادة تلميع الصورة الأميركية على صعيد المنطقة العربية والاسلامية والعالم، أطل الديموقراطيون من جديد على المنطقة، باستراتيجية جديدة بناء على توصيات لجنة (بيكر- هاملتون)، من خلال أوباما كقائد للحرب العالمية الناعمة على المنطقة العربية والاسلامية.

ففي خطاب اوباما، يتم اختيار المفردات التي تعنى بالسلام، ومحو الظلام، وبناء كوكب الأرض عبر استخدام الطاقة الآمنة، بناء شراكات جديدة مزعومة مع

1 - إن أحدث استطلاعات الرأي التي أجراها المركز على مستوى العالم، أوضحت أن 37 بالمئة فقط من الالمان لديهم صورة جيدة عن الولايات المتحدة، وهو ما يقل عن عام 2005 بمقدار أربع نقاط. وأوضحت الاحصائيات التي استند عليها وايك التغير الشديد في الرأي العام الالماني تجاه الولايات المتحدة خلال السنوات الست الاخيرة، فقد بلغت نسبة الالمان الذين قيموا الولايات المتحدة بشكل إيجابي خلال عام 2000 نحو 78 بالمئة. وأوضح وايك أن «الرأي العام في كثير من الدول الاوروبية أخذ على الولايات المتحدة مواقفها الفردية على المسرح الدولي».وأشار وايك إلى أن أسبانيا تأتي في مقدمة الدول التي تراجعت فيها سمعة الولايات المتحدة بشكل كبير فقد كانت صورة الولايات المتحدة إيجابية لدى 23 بالمئة فقط من الاسبان مقارنة بنحو 41 بالمئة العام الماضي. وفي روسيا تراجعت نسبة من يحملون في أذهانهم صورة إيجابية عن أمريكا من 52 بالمئة العام الماضي إلى 43 بالمئة، في حين تراجعت النسبة في الهند من 71 بالمئة إلى 56 بالمئة. وفي إندونيسيا تراجعت نسبة مؤيدي الولايات المتحدة من 38 بالمئة إلى 30 بالمئة، في الوقت الذي تراجعت فيه النسبة في تركيا من 23 بالمئة إلى 12 بالمئة. ومن ناحية أخرى شذت بريطانيا عن القاعدة، حيث كانت صورة الولايات المتحدة إيجابية لدى 56 بالمئة من البريطانيين، وهو ما يزيد عن العام الماضي بنقطة واحدة. كما ارتفعت شعبية الولايات المتحدة في الصين من 42 بالمئة العام الماضي إلى 47 بالمئة. الجدير بالذكر أن الاستطلاع تم إجراؤه في 15 دولة مختلفة واستطلع آراء 17 ألف شخص راجع الرابط: http://www./2006/15/06/alriyadh.com/article163247.html

2 - راجع الرابط: http://www.ahram.org.eg/Books/News/147194.aspx

شعوب البلدان النامية، نشر التعليم وتحقيق الديمقراطية والعدالة الدولية[3]، أي جملة الأساليب التي تدعو إلى ترجيح كفة سياسة القوة الناعمة، إذ يحاول الرئيس أوباما حالياً عبور هذه الفجوة، إلا أن النجاح لن يكون سهلاً، لأنه يتطلب إعادة تقويم في ضوء المصلحة القومية، بعيداً عن المبالغة والاستثناءات المزعومة"[4].

والخطاب الوحيد الذي فضح زيف خطاب اوباما في جامعة جامعة القاهرة في مصر، مساء الخميس بتاريخ 4 حزيران 2009، على مستوى قادة العالم الاسلامي، كان خطاب مرشد الثورة الاسلامية السيد علي الخامنئي، الذي عّدَ أن خطابه كان مجرد شعارات، بدليل أنه يتحدث عن الارهاب، وهم الذين دعموا البعث في العراق، في الوقت الذي يتحدثون فيه عن مكافحة الارهاب. وأعتبر أن التغيير الذي تتحدث عنه أميركا لا يأتي بالشعارات بل بالأفعال[5].

لم يباشر الرئيس أوباما ومجموعة الخبراء المرافقين له، بتنفيذ إستراتجية الحرب الناعمة بأدوات تكنولوجية دفعة واحدة، بل جعلها على مراحل، لضمان نجاحها وبدون خسائر، ولهذا شرع الى تعيين أول منسق لأمن الإنترنيت وهو "**هاوارد شميدت**"، وهو مسؤول تنفيذي في قطاع التقنية، ولديه خبرة في العمل الحكومي، حيث عمل مستشاراً لأمن الإنترنت في إدارة بوش، ولديه أيضاً خبرة في المجال العسكري وتطبيق القانون، ويشغل منصب المسؤول التنفيذي الأول في منتدى الأمن المعلوماتي، ومسؤولاً أولاً للأمن في "مايكروسوفت".

وخدم شميدت أيضاً في القوات الجوية والبرية في مهام خاصة بأمن نظم الكومبيوتر، وترأس فريقاً شرعياً خاصاً بأجهزة الكومبيوتر لصالح مكتب التحقيقات الفيدرالي داخل مركز استخبارات الأدوية القومي، وأضاف "كان ذلك تذكيراً قوياً بأنه في العصر المعلوماتي الحالي، يمكن أن تصبح إحدى نقاط القوة الهامة- في حالتنا- قدرتنا على التواصل مع مساحة كبيرة من المناصرين عبر الإنترنت- من نقاط الضعف الخطيرة"، هذا ماجاء في صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ 23 ديسمبر/ كانون الأول 2009.

وكانت هذه الخطوة الأولى لتأسيس غرفة عمليات "الحروب الناعمة وعبر الانترنت"، وبعد أكتمال الإستعدادات راح الرئيس أوباما، ولكي لا يتهم بأنه يُخطط لأمر ما، راح فكتب مذكرته التي أحتوت تعليماته في اغسطس /آب 2010، وعممها الى الوكالات الحكومية، طالباً منها الاستعداد لتغيير مقبل في دول عربية، على حد

3 - الحرب الناعمة: مقومات الهيمنة واشكاليات الممانعة، د.محمد ياغي، مركز قيم للدراسات، ص 66

4 - المصدر السابق نفسه ، ص 67

5 - قال المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الايرانية آية الله على خامنئي الخميس 4 حزيران/ يونيو في حديث وجهه إلى الرئيس الامريكي باراك أوباما إن الخطب الجميلة وحدها لن تحسن صورة أمريكا في الشرق الاوسط.التغيير الذي تتحدث عنه أمريكا لا يأتي بالشعارات بل بالأفعال.وأضاف خامنئي في خطاب له أمام الألاف الذين تجمعوا في طهران بمناسبة احياء الذكرى السنوية العشرين لرحيل مؤسس الجمهورية الاسلامية آية الله روح الله الخميني،" أن كراهية العالم الإسلامي للولايات المتحدة لن تتغير بمجرد شعارات بل بتغيير جذري وحقيقي» و قال "إن أمريكا وجهت ضربات جمة للشعوب المسلمة"، داعيا اياها لتغيير سياساتها بالفعل ازاء المسلمين. واعتبر أن الادارة الأمريكية الجديدة تسعى اليوم من خلال اطلاق مثل هذه الشعارات لتحسين سمعتها لدى المسلمين، وأضاف "من المفروض أن يأتي التغيير في السياسةالأمريكية من منطلق تغيير سلوكها في مكافحة الارهاب». و اعتبر أن الدعم الأمريكي للبعثيين بالعراق يتناقض حول حديثهم عن مكافحة الارهاب.موقف العالم الغربي أصبح ضعيفا حيال الشعوب المسلمة. من جهة أخرى قال مرشد الجمهورية الايرانية " إن موقف العالم الغربي أصبح ضعيفا حيال الشعوب المسلمة بسبب صحوة وصمود هذه الشعوب، وأن المسلمين قد وجهوا صفعة أليمة وقوية الى الكيان الصهيوني الذي كان يدعي أنه لايقهر وذلك بعد النهضة التي قادها الامام الخميني الراحل». وأضاف" أنه بفضل الثورة الاسلامية في ايران أعيدت الحياة للشعب الفلسطيني، وأن الكيان الصهيوني تراجع عن شعار "من الفرات الى النيل" بعد الصحوة الاسلامية» كما دعا الشعوب الاسلامية للتحلي بالثقة بالنفس، مؤكدا أنها تمثل الأساس لتطور الشعوب وتقدمها. وأشار الى أن ما يشاهد اليوم من ليونة بلغة الغرب أمام المسلمين سببها الصحوة الاسلامية، مؤكدا أن الصحوة الاسلامية جاءت بسبب النهضة التي قام بها الامام الخميني. وجدد علي خامنئي التأكيد على سلمية البرنامج النووي الايراني. كما دعا الايرانيين الى ضرورة المشاركة الواسعة في الانتخابات الرئاسية القادمة المقررة في 12 حزيران / يونيو 2009 ، وقال "أن الانتخابات الرئاسية تعتبر قضية مصيرية، وأن الأعداء يحاولون تشويه صورة الجمهورية الاسلامية الايرانية".

راجع الرابط: http://www.baqofa.com/forum/forum_posts.asp?TID=29899

وصف مسؤولين أميركيين رفيعي المستوى.[6]

ثانياً : ردود الافعال بعد فوز اوباما بالرئاسية الثانية

توالت ردود الفعل الدولية والعربية بعد فوز الرئيس أوباما بولاية جديدة، وكانت في مجملها مخزية ومليئة بالمداهنات، وخالية من التنديد أو بالمواقف الصادقة على مستوى عالمنا العربي والاسلامي، ما خلا ايران، بالرغم من أنه أعلن دعمه المطلق للكيان الصهيوني بعد توليه الرئاسة، حيث لم تقم أي جهة رسمية محلية، عربية، أو دولية بالتصريح القائم على التقييم الواقعي للأحداث، التي جرت في عهده، والتي إبتلي العالم الاسلامي فيها بإراقة الدماء لا سيما في فلسطين المحتلة .

لم يباشر الرئيس أوباما ومجموعة الخبراء المرافقين له، بتنفيذ إستراتجية الحرب الناعمة بأدوات تكنولوجية دفعة واحدة

وقد وهنأ شركاء الولايات المتحدة الاساسيون الرئيس باراك اوباما على إعادة انتخابه لولاية ثانية، وفي حين دعته الصين وروسيا الى التعاون، بينما شدد الاوربيون على ضرورة التحرك سوية لمواجهة الأزمة الاقتصادية. إما مصر الرسمية والرئاسة الفلسطينية، فقد هنأته تهنئة الذليل والسيد للعبد، في حين وقفت المقاومة الفلسطينية وقفة مشرفة في قطاع غزة. وفي أدناه عرض مختزل بعض المواقف العربية والدولية:

1 - مصر الرسمية

قالت الرئاسة المصرية إنها تأمل أن تكون إعادة انتخاب باراك أوباما، لمصلحة كل من الشعبين الأمريكي والمصري. ويذكر أن أوباما وبعد أشهر قليلة من فوزه بفترة رئاسته الأولى، ألقى كلمة في جامعة القاهرة في يونيو/ حزيران عام 2009، دعا فيها إلى «بداية جديدة» بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي. إلا أن كثيرين في المنطقة يشعرون، إنه خذلهم ولم يقدم ما يكفي فيما يتعلق بقضايا مثل الملف الفلسطيني.

2 - مصر الشعبية

أن السياسة الأميركية هي الداعم الرئيس للنظم العربية الدكتاتورية السابقة

أكدت الدكتورة نهى بكر، أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأميركية في القاهرة، أن الكثير من الشعوب العربية وعلى رأسها الشعب المصري، يهتم بشؤونه الداخلية أكثر من اهتمامه بالشأن الخارجي، وبالتالي لا يعبر فوز أوباما له الكثير.

وأضافت أن رجل الشارع المصري فاقد الثقة تماماً في الإدارة الأميركية، سواء كان أوباما أو غيره، وذلك لاعتقادهم أن السياسة الأميركية هي الداعم الرئيس

◄

6 - See Link:
http://www.thirdpower.org

للنظم العربية الدكتاتورية السابقة، هذا فضلاً عن اهتمامه بالقضايا الداخلية[7].

See Link: http://www. - 7
11/11/moheet.com/2012

3 - الرئاسة الفلسطينية

من جهته هنأ الرئيس الفلسطيني محمود عباس باراك أوباما، بإعادة انتخابه رئيسا للولايات المتحدة لولاية ثانية، وعبر عن أمله في أن يواصل جهوده لتحقيق السلام في المنطقة. وفي سياق متصل، قال كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات لوكالة فرانس برس: "قررنا أن نأخذ قضيتنا إلى الأمم المتحدة هذا الشهر، ونأمل من أوباما بأن يقف إلى جانب هذا الحق الفلسطيني».

وعبر عريقات عن الأمل في أن تكون ولاية أوباما الجديدة "ولاية للسلام والاستقرار والديمقراطية، ويتحقق فيها مبدأ حل الدولتين، وانسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967».

4 - المقاومة الفلسطينية

أما المقاومة الفلسطينية، من خلال قطاع غزة كان ردها مختلفاً على العدوان على القطاع، حيث اثبتت أن المقاومة وحدها، وليس الرهانات الخاسرة على اوباما وغيره، قادرة على مواجهة آلة الحرب الصهيونية، لأول مرة تصل صواريخ المقاومة الفلسطينية إلى القدس وتل أبيب، ولأول مرة يبرز الردع الإسرائيلي محدودا جداً، بل أضعف من أن يكون قادراً على فرض معادلة جديدة. ففي الوقت الذي برزت فيه المقاومة أنها قادرة على هزَ العصا لإسرائيل، فشلت الأخيرة في إسكات صواريخ المقاومة التي هزت الكيان الصهيوني.

أن المقاومة وحدها، وليس الرهانات الخاسرة على اوباما وغيره، قادرة على مواجهة آلة الحرب الصهيونية

5 - إسرائيل

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، هنأ بدوره الرئيس الأمريكي باراك أوباما على إعادة انتخابه رئيساً، مؤكداً أن التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة «أقوى من أي وقت مضى». وقال نتانياهو الذي يشوب التوتر علاقاته مع أوباما، في بيان «أريد مواصلة العمل مع الرئيس أوباما لضمان المصالح الحيوية لأمن الولايات المتحدة وإسرائيل».

6 - سوريا

المجلس الوطني السوري المعارض أعرب عن أمله، في أن تشكل سوريا أولوية لباراك أوباما في الولاية الرئاسية الجديدة التي فاز بها. وقال مدير مكتب العلاقات الدولية في المجلس رضوان زيادة لوكالة فرانس برس "نبارك لأوباما، ونتمنى

أن يضع سوريا ضمن أولويات السياسة الخارجية الأميركية من أجل إنهاء الأزمة السورية، وضمان تحقيق مطالب الشعب السوري في اختيار حكومته ورئيسه، كما مارس الشعب الأميركي حريته الكاملة في الانتخابات». وكانت العلاقات تأزمت مؤخراً بين المجلس الوطني وواشنطن، التى رأت أن المجلس لم يعد بإمكانه أن يمثل كل المعارضة".

7 - الصين

بكين هنأت بدورها أوباما على إعادة انتخابه، وفق ما أعلن متحدث باسم وزارة الخارجية، مشيراً إلى أن الرئيس هو جينتاو ورئيس الوزراء وين جياباو وجها إليه رسالة تهنئة مشتركة. وقال المتحدث هونغ لي أن نائب الرئيس شي جينبينغ، الذي يتوقع أن يتولى رئاسة الحزب الشيوعي الصيني، وبالتالي قيادة الصين خلال الأيام المقبلة، وجه أيضاً رئاسة تهنئة إلى نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن. وأضاف الناطق باسم الخارجية الصينية في لقائه اليومي مع الصحافيين، أنه خلال السنوات الأربع الأولى من ولاية أوباما "وبفضل الجهود المشتركة للجانبين، سجلت العلاقات تقدماً إيجابياً".

8 - روسيا

من جهته هنأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أوباما على فوزه بولاية رئاسية ثانية، وأعرب وزير خارجيته لافروف عن استعداد موسكو للتعاون مع إدارة باراك أوباما الجديدة. ونقلت وكالات الانباء الروسية أن الكرملين "تلقى بايجابية كبرى" نبأ فوز اوباما.

9 - أفغانستان

هنأ الرئيس الأفغاني حميد كرزاي الرئيس باراك أوباما على إعادة انتخابه لولاية ثانية في البيت الأبيض، داعياً إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين اللذين يخوضان حرباً ضد حركة طالبان.

10 - الأوروبيون

ووجه الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند والمستشارة الالمانية انغيلا ميركل، ورئيس المفوضية الاوروبية جوزيه مانويل باروسو «تهنئة حارة» الى اوباما، وشددوا على أهمية التنسيق في تسوية المشاكل الاقتصادية.[8]

11 - ايران

عبر مسؤول ايراني كبير عن موقف حذر، إزاء فرص مساهمة عملية إعادة انتخاب

8 - See Link: http://www.france24.com/ar/

الرئيس الأميركي باراك اوباما في تطبيع العلاقات بين واشنطن وطهران، من دون أن يقفل الباب إزاء مفاوضات مباشرة. وأكد رئيس السلطة القضائية آية الله صادق لاريجاني، في بيان يشكل أول رد فعل من مصدر ايراني مسؤول، على إعادة انتخاب اوباما "قبل أربع سنوات وصل اوباما (الى السلطة)، مع شعار التغيير وأكد أنه يمد يده لإيران، لكنه فرض أشد العقوبات عليها ."وأضاف لاريجاني القريب من المرشد الاعلى للجمهورية الايرانية آية الله علي خامنئي، والشخصية النافذة في التيار الديني المحافظ الحاكم في ايران، أن "العلاقات مع الولايات المتحدة معقدة.» وتابع "بعد كل هذه الضغوط والجرائم بحق الشعب الايراني من المستحيل تطبيع هذه العلاقات بين ليلة وضحاها. ليس للأميركيين أن يظنوا أنهم سيتمكنون من الحصول على تنازلات من الشعب الايراني من خلال الجلوس الى طاولة المفاوضات.[9]"

بعد كل هذه الضغوط والجرائم بحق الشعب الايراني من المستحيل تطبيع هذه العلاقات بين ليلة وضحاها

الديموقراطيون ينتهجون استراتيجية الصقور بقناع الحمائم

9 - See Link: http://www.aljoumhouria.com/news/

ثالثاً: تقييم السياسة الخارجية لأوباما

من المؤكد أن أوباما يواجه بيئة دبلوماسية واستراتيجية أكثر تعقيداً من البيئة، التي واجهها نيكسون في سبعينيات القرن الماضي. لذا انتهج اوباما سياسة القوة الذكية، مع الإلتزام بالنهج الديموقراطي القائم على مد اليد الحديدية بقفاز حريري، مع التركيز على الجانب الداخلي، وعدم إهماله من خلال الهروب الى الأمام استباقياً كما يفعل الجمهوريون عادة. فإذا كان الجمهوريون ينتهجون استراتيجية الصقور، فإن الديموقراطيون ينتهجون استراتيجية الصقور بقناع الحمائم.

السياسة الدولية:

كان التقدم الوحيد الذي حققه أوباما في عالم السياسة الخارجية، متمثلاً في تحرير الولايات المتحدة من قبضة "الحرب العالمية ضد الإرهاب".

نجح في ضم الولايات المتحدة لأتفاقية الأمم المتحدة المبدئية، بشأن التغيرات المناخية (كيوتو).

تحويل مجموعة الدول الثماني إلى مجموعة العشرين، لتصبح أعرض وأوسع بنية مؤسسية، تشمل قوى اقتصادية ناشئة، وبهذا تحقق مطلب عالمي كثرت المطالبة به منذ زمن طويل.

تجاه العرب: وعلى الرغم من ردة فعل أوباما البارعة على الربيع العربي– وهو

المفاجأة الاستراتيجية الوحيدة التي واجهها كرئيس-، فإن مصداقيته في العالم الإسلامي انحدرت بشكل مطرد أيضاً، حيث فشل في الوفاء بالوعد الكبير الذي قطعه على نفسه في خطاب القاهرة في العام 2009: "سوف نسعى إلى خلق بداية جديدة بين الولايات المتحدة والمسلمين في مختلف أنحاء العالم".[10]

10 - See Link: http://www.mepanorama.com

فلسطينياً: لم يستطع الرئيس الأميركي الوفاء بتعهداته في مجال القضية الفلسطينية، بسبب تعنت الموقف الاسرائيلي، وبسبب ضغط اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة نفسها، على الرغم من أنه أعلن، بأن من أولى أولوياته بالنسبة لسياسته الخارجية، وفي أول لقاء له في وزارة الخارجية الأميركية، عين مبعوثاً خاصاً له الى المنطقة، وعندما ألقى خطابه المشهور من جامعة القاهرة، أكد أيضاً بأنه سيعمل على استئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وأن الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي تقوم به اسرائيل غير قانوني، وأن من حق الفلسطينيين أن تكون لهم دولة ذات حدود معروفة وقابلة للحياة، وأثناء الحملة الانتخابية للرئيس أوباما ولمرشح الحزب الجمهوري، كان الاثنان يتسابقان في اطلاق التصريحات المؤيدة لاسرائيل، لدرجة أن معظم المحللين السياسيين قالوا، بأنه سواء نجح أوباما أو نجح مرشح الحزب الجمهوري، فأن الناجح الوحيد هي اسرائيل، بسبب التصريحات الداعمة لها، والتي أطلقها المرشحان[11].

11 - See Link: http://www.addustour.com

تجاه روسيا:

إن جهود أوباما لتحسين العلاقات مع روسيا، والتي تجسدت في معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت)، لم تسفر عن "إعادة ضبط" حقيقية للعلاقات الثنائية بين البلدين، وهو ما يرجع بشكل كبير إلى حقيقة، أن القيادة الروسية التي تعاود الاقتراب بشكل ملحوظ من النمط السوفييتي، لا تثق بالمؤسسة الأميركية، التي ما تزال بدورها تنظر إلى روسيا باعتبارها عدواً. فالتحالفات غير المستقرة في إيران، تمنع إجراء أي مفاوضات جوهرية بين البلدين، في حين تعمل الانقسامات السياسية في باكستان على عرقلة السياسة الأميركية هناك إلى حد كبير.[12]

12 - See Link: http://www.mepanorama.com

استياء روسيا من سياسة اوباما الشرق أوسطية، لا سيما فيما يتعلق بالربيع العربي عموماً، والملف السوري خصوصاً. وحسب شبكة «سي. بي.أس» الأميركية، فإنه وخلال المؤتمر الصحافي المشترك بين الرئيسين، باستطاعت المرء تحسس التوتر بينهما، ولغة الجسد عبرت عن حقيقة التباعد في المواقف حول سوريا. وتروي مصادر ديبلوماسية معنية أن الرئيس الأميركي حاول التركيز على العامل الايراني

في الأزمة السورية، والخطر الذي تشكله طهران على الاستقرار الأمني الاستراتيجي في الشرق الاوسط، وعلى الاستقرار الروسي أيضاً، بسبب المدى الذي تستطيع الصواريخ الايرانية بلوغه، والذي شمل جزءاً كبيراً من الاراضي الروسية. لكن رأي بوتين جاء مختلفاً، إذ أنه ورغم أدراكه حقيقة المخاطر الناجمة عن الصواريخ الايرانية، لكن التهديد الايراني يصبح باهتاً أمام امكانيات دول الناتو في اوروبا والتي تحميها مظلة الصواريخ الأميركية[13].

13 - See Link: http://www.mepanorama.com

استئناف المفاوضات مع روسيا لإتاحة الفرصة لإعادة إحياء معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية.

الصين: توسيع إطار الاجتماعات الاقتصادية مع الصين، لحد وصلت فيه لحوار إستراتيجي حول قضايا عدة، منها التغيرات المناخية، كما سعى لإقامة علاقات طيبة مع كلٍ من الهند واليابان واستراليا.

افغانستان: زاد عدد القوات العسكرية في أفغانستان الى 100 ألف جندي، على أن تسحب القوات العسكرية منها بعد زيادة القوات ب 18 شهر.

الباكستان: حقق أوباما نصراً رمزياً كبيراً بالقضاء على أسامة بن لادن.

ايران: فشل اوباما في تحقيق التطلعات الاستراتيجية فيما يتعلق بالملف النووي الايراني، وبالذات في شقّه الإسرائيلي، الذي يصر على قيام الولايات المتحدة بمنع الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أمتلاك القدرات لتصنيع السلاح النووي. ربما في ذهن باراك أوباما وسيلة ما لتنفيذ وعد إيران، الذي قطعه في سابقة التعهد العلني بعدم السماح لها بأن تصبح نووية. قد يكون ذلك عبر إحياء الديبلوماسية «الأوبامية» القائمة على الترغيب بالحوار المباشر، والتعهد بعدم التدخل في الشأن الداخلي والقبول بدور إقليمي لطهران. قد يكون من خلال تعزيز العقوبات لخنق القدرة الإيرانية على المضي بالبرنامج النووي، والمضي بتمويل التدخل الإيراني المباشر دعماً للنظام في دمشق أو لـ «حزب الله» في لبنان. قد تكون عبر تبني السياسات الداعية الى تقزيم طموحات الجمهورية الإسلامية الإيرانية على الصعيد الإقليمي، من خلال إزالة النظام الموالي لها في دمشق. وقد يكون في صفقة في ذهن باراك أوباما قوامها تجميد تخصيب اليورانيوم، مقابل علاقة استثنائية مع الولايات المتحدة وصفقة استمرار النظام في دمشق–، حتى ولو تم الاتفاق على مغادرة بشار الأسد السلطة. فواضح أيضاً أن أسلوب أوباما في التعامل مع طهران للسنوات الأربع الماضية لم يجدِ نفعاً، إذ أنه فشل في تجميد تخصيب اليورانيوم

كما فشل في تجميد تشييد المستوطنات الإسرائيلية[14].

وبناءً على ما سبق نستطيع الحكم على سياسة أوباما الخارجية من ناحيتين:

الأولى: إن كان أوباما جاداً في طرحه لسياسة القوة الذكية (قوة ناعمة + قوة خشنة)، ولكن ما يلزمه هو الوقت ليحقق ما وعد به عند فوزه بالانتخابات الرئاسية، خاصة أنه ورث أجندة خارجية مشحونة بأزمة اقتصادية عالمية، وحربين معقدتين (العراق– أفغانستان)، وإخفاق نظام منع انتشار السلاح النووي في إيران وكوريا الشمالية، بالإضافة لتدهور عملية السلام في الشرق الأوسط.

الثانية: إن كانت سياسة القوة الذكية مجرد وسيلة لتلميع صورة الولايات المتحدة الأميركية، التي شُوهت في عهد الرئيس السابق جورج بوش، وغطاء للاستمرار في رسم سياسات تحقق المصالح القومية للولايات المتحدة والكيان الغاصب (بالإضافة للدول الكبرى في العالم) على حساب مصالح شعوب العالم المستضعف. هنا تكون سياسة أوباما تسير في طريق النجاح، حيث صورة أمريكا تحسنت لدى العديد من بلدان العالم، وفق استطلاع للرأي أجرته مؤسسة "بيو"منذ تسلم أوباما.

رابعاً: استراتيجية التحريك في ولاية اوباما الثانية ؟

إن كان أوباما جاداً في طرحه لسياسة القوة الذكية (قوة ناعمة + قوة خشنة)، ولكن ما يلزمه هو الوقت

يجمع الباحثون المستقلون على أن سياسة اوباما الخارجية لن تتغير، بل سيستمر في العمل وفق نهج تسووي على صعيد الدول الكبرى، وأمن الكيان الصهيوني كأولوية على حساب قضايا المنطقة العربية، واستخدام أسلوب القوة الذكية لتحقيق أهدافه. فهو اكتسب خبرة واسعة في التعاطي مع قضايا المنطقة، والقدرة على استخدام استراتيجيات الحرب الناعمة لتحقيق اهدافه، وبات أكثر تصميماً في المضي لتنفيذ الاجندة المطلوبة منه، والتي بدأها في العام 2008. وسيكون نصيب المنطقة المزيد من الفتن والحروب والصراعات الاثنية. وسيكون من تجليات ذلك تغير وجه المنطقة السياسي، لاسيما فيما يتعلق بالمنطقة المحيطة بفلسطين المحتلّة، لأسباب أمنية واقتصادية بحتة.

وبالمقابل لن تتغير السياسات العربية أيضاً، بل ستصبح أكثر تورطاً في تنفيذ البرامج الأميركية كأدوات ملحقة بالفلك الأميركي. وذلك بسبب ارتباط مصالحها بمصالحهم. ويؤكد الخبير في الشؤون الاستراتيجية جورج حجار أنه " يوجد إجماع عربي أن الإدارة الأميركية هي صاحبة الحل". ولفت حجار الى أن السياسة الأميركية في

14 - See Link: http://alhayat.com

المنطقة، لن تتغير أيا يكن الرئيس: "الأسماء تغيرت قليلاً، إنما الإطار العام مازال كما هو. أميركا تريد أن تتحكم بالمشرق العربي. والحرب على سوريا سواء كان أوباما أو رومني بالسلطة سيستمر الصراع لإخراج سوريا من المحور الممانع. هناك إجماع عربي بالإعتراف بإسرائيل والمصالحة معها، العرب يتقاتلون في سوريا، وأميركا هي التي تضع المشاريع سواءً جاء رومني أو جاء أوباما، الرابح الأكبر هو أميركا، والخاسر الأكبر هو اليسار أو الليبراليين أو التقدميين العرب.

سواء كان أوباما أو رومني بالسلطة سيستمر الصراع لإخراج سوريا من المحور الممانع

اذاً تقديم الضمانات لأمن الكيان الصهوني في سلم أولويات البرنامج الانتخابي، هو ممر أجباري للوصول الى البيت الأبيض. باراك اوباما ميت رومني ومن سبقهما وجوه لعملة واحدة... تبقى اسرائيل دائماً في مقدمة اهتماماتهم[15]

15 - See Link: http://www.alnour.com

اعتبر المحلل السياسي الإسرائيلي يوسي نيشر في مقابلة مع "روسيا اليوم": أن إعادة انتخاب باراك أوباما رئيسا للولايات المتحدة، سيكون له تأثير مباشر على السياسة الإسرائيلية، لاسيما انتخاباتها المبكرة القادمة، وملف إيران النووي، وعملية السلام. وقال نيشر أن "اوباما في ولايته الثانية، لن يكون مثل اوباما في ولايته الأولى، إذ سيكون أكثر تحرراً وقوة لاتخاذ القرارات الحاسمة في الملفات المحورية". إلا أنه أشار الى أن "إعادة انتخابه تعكس الرأي العام الأميركي الرافض للتدخل الأميركي المباشر والعسكري، لا في سورية ولا في ايران.. لكن اوباما قد يجد نفسه في نهاية المطاف، مضطراً للتعامل مع الملفين السوري والايراني، اللذين سيصلان بعد بضعة أشهر الى مراحلهما الحاسمة".

16- See Link: http://arabic.rt.com

وبالنسبة لإسرائيل رأى المحلل السياسي أن "إعادة انتخاب اوباما قد ينعكس دراماتيكياً على الانتخابات الاسرائيلية "[16]. ومن جانبه، أوضح الدكتور سامي رمضاني، استاذ العلوم الاجتماعية بلندن، أن المقارنات قد أوضحت أن الرئيس الأميركي الفائز بالولاية الثانية، قد يغير من الثوابت الداخلية للسياسة الأميركية، ولكن على المستوى الخارجي لا تحدث تغيرات جذرية كبيرة.

وأعلن أن القضايا الخارجية الكبرى لا تغير السياسة الأميركية تجاهها، مثل القضية الفلسطينية، والوضع في سوريا، والقضية الإيرانية، والسياسات تجاه الصين وكوريا، فمثل هذه القضايا لا يستطيع الرئيس الأمريكي التحكم بها كلياً، بل تكون سياسة مؤسسات أميركية.

وفي السياق ذاته، أضاف الصحفي الإيراني "حميد جلشريفي" بأنه لا فرق بين

الولاية الأولى والثانية للرئيس الأمريكي "باراك أوباما" بالنسبة للسياسة الخارجية الأميركية، معلناً أن التعامل الأميركي مع إيران كان سلبياً[17].

واعتبر المحلل السياسي جورج سمعان، أنه يصعب القول إن «أوباما الثاني» سيدير ظهره للشرق الأوسط، أو أنه لن يبدل مواقفه حيال أزمات الإقليم. ثمة عنصران ثابتان في سلة المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، يشكلان جزءاً لا يتجزأ من هذه المصالح هما: أمن إسرائيل وأمن منابع النفط وممراته. وإذا كانت الحملة الانتخابية الأخيرة كبلت حركته وديبلوماسيته، فإن التحرر من هذا العبء سيطلق يده ويتيح له هامشاً واسعاً من حرية التحرك. من السذاجة أن يتوقع بعضهم انقلاباً في المواقف، مثلما من السذاجة أن يتوقع بعض آخر ثباتاً في السياسة. حتى لو صح ذلك، فإن التطورات المتسارعة في المنطقة، وما جرفته من حسابات وعلاقات ومصالح وما دمرت من منظومات سياسية واقتصادية وأمنية، سترغمه على الانخراط فيها. لذلك قد لا يصح بعد اليوم الاعتماد على الشركاء أو القوى الإقليمية أو على مبعوثين لمواجهة التطورات وتحدياتها. تفترض هذه في ساعات الحسم اتخاذ قرارات مصيرية، وتدخلاً مباشراً من الرأس والقيادة، أي من الرئيس الأميركي وإدارته.

في القضية الفلسطينية قد يتردد أوباما لئلا يحرق أصابعه ثانية. لكن توجه السلطة إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة للاعتراف بفلسطين «دولة غير عضو» على رغم اعتراض واشنطن، سيرغمه على الانخراط باكراً في هذه القضية. لن يدخلها من باب الانتقام من بنيامين نتانياهو الذي ناصر غريمه ميت رومني في الانتخابات الأخيرة. لكنه بلا شك بات في وضع يسمح له بممارسة أعتى الضغوط عليه إذا شاء. وستكشف الأيام المقبلة قدرة واشنطن على بلورة موقف جديد وربما التزامات في هذا المجال، تعجل في العودة إلى المفاوضات. فهل تقدر على تسويق مقايضة تقوم على تأجيل السلطة الذهاب إلى الأمم المتحدة، في مقابل إرغام نتانياهو على العودة إلى المفاوضات في ظل قرار بوقف بناء المستوطنات؟.

في القضية الفلسطينية قد يتردد أوباما لئلا يحرق أصابعه ثانية

أما إيران التي تحاول التمدد العسكري، من السودان وسيناء إلى شمال اليمن وجنوبه، ومن غزة ولبنان وسورية إلى العراق وأفغانستان، فقد لا تجد مفراً من الحوار والرضوخ لشروطه من أجل فك طوق العقوبات «الوحشية»، التي تهددها بانهيار اقتصادي شامل. كما لا يمكن قيادتها تجاهل التعهد الذي قطعه أوباما على

17 - See Link: http://www.moheet.com

نفسه، بمنعها من الحصول على السلاح النووي أثناء ولايته. وهو تعهد لا تخالفه روسيا ولا الصين، المشاركتان في العقوبات الدولية على طهران.

وإذا كان أحد أوجه الأزمة السورية جزءاً من الصراع بين طهران وواشنطن، فإن تداعيات هذه الأزمة على الإقليم لا تسمح بلعبة الوقت. أي أنها لا يمكن أن تنتظر نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية في حزيران (يونيو) المقبل. من هنا، إن الضغوط التي تمارسها أميركا وأوروبا ودول عربية على المعارضة السورية، لتوحيد صفوفها السياسية والعسكرية هدفها كسر ميزان القوى العسكري على الأرض، ودفع النظام وحلفائه (خصوصاً إيران وروسيا) إلى تعديل موقفهما والتسليم بهذه الورقة. وهذا ما يفسر أيضاً استماتة نظام بشار الأسد وطيرانه الحربي، لكسر ميزان القوى لمصلحته... استعداداً لوقت التسوية الحاسمة.

ثلاثة ملفات ساخنة في الشرق الأوسط لا تحتمل الإغراق في التكهن بسياسة أوباما لولايته الثانية. ولا تحتمل ترف انتظار ما سيؤول إليه الحوار بين واشنطن وموسكو، أو بينها وبين بكين أو طهران. بل إن الحسم في هذه الملفات قد يعجل في خطوات الحوار وما سيؤول إليه... وإلا فإن تطوراً نوعياً كبيراً ومفاجئاً في المنطقة قد يقلب كل الحسابات والخطط رأساً على عقب.[18]

18 - See Link: http://mtv.com.lb

ووفقا لما كتبه محلل الشرق الأوسط - الذي عمل أحيانا كمستشار للبيت الابيض- مارك لينش على موقع "السياسة الخارجية"، وتوقع بأن ما وصفه أوباما "بالحذر والبراغماتية" في المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بدعم التحولات الديمقراطية- أي بالسعي للتوفيق بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وإشراك الإسلاميين المعتدلين، وملاحقة تنظيم القاعدة وشركائه- من غير المرجح أن يتغير. لكن هذا الخبير السياسي قد إقترح أيضا إتباع نهجا أكثر جرأة في بعض المناطق.

وعلى وجه الخصوص، كتب لينش أنه ينبغي أن تبدأ الإدارة الأميركية ببذل "جهود جدية في محادثات حقيقية مع إيران" بشأن برنامجها النووي، و"أن تكون مستعدة للجواب بـ "نعم"، وأن يكون لدى أوباما مرونة أكبر للتوصل الى اتفاق مع طهران الآن، أكثر من أي وقت في العامين الماضيين.

19 - See Link: http://ipsinternational.org

ودعا لينش واشنطن لدعم دفعة قوية لتوحيد الفصيلين الفلسطينيين الرئيسيين، و"تشجيع تجديد معسكر السلام في الانتخابات الإسرائيلية المقبلة"، على أمل إحياء جهود جادة لتحقيق حل الدولتين[19]. وهذا مما ينسجم مع ما صرح به الرئيس الأميركي باراك اوباما، معبراً عن سعادته بالعلاقة مع اسرائيل التي "ستزداد

رسوخاً" في المستقبل. وكانت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون، قد أكدت الأحد "إن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل لن يضعف، وأن الدولتين "ستواجهان المستقبل معاً[20]".

السياسة الخارجية لاوباما، قائمة على استراتيجية تجفيف منابع القوة

وعلى الصعيد الايراني فإن الكاتبة رندة تقي الدين في جريدة الحياة، تشجع على أن تكون السياسة الخارجية لاوباما، قائمة على استراتيجية تجفيف منابع القوة، من خلال الحصار الاقتصادي، لأنها ترى أن الخطر القادم على المنطقة، هو من ايران وليس من أميركا واسرائيل[21]. وكذلك أنهاك قوى الممانعة بحروب جانبية، كالذي يحصل في سوريا، بحيث توفر على اسرائيل الخوض في حروب مباشرة معها[22].

خامساً: سيناريوهات الاستراتيجية الجديدة:

إذا كانت السياسة الخارجية لأميركا لن تتغير في الولاية الثانية لاوباما، فما هي أبرز التوقعات التي ستحصل في المنطقة؟ فبعدما شهدت السياسة الخارجية الأمريكية في الآونة الأخيرة، حالة من التراجع الملحوظ على المستوى الدولي، كتأزم الوضع الأميركي في العراق، حيث تزايدت الخسائر الأميركية البشرية والمالية هناك، فضلاً عن تدهور العملية السياسية. بالإضافة للإخفاق الأميركي في أفغانستان، والذي يشبه الإخفاق والخسائر في العراق، من حيث تزايد حجم الخسائر ونوعيتها:

عدم تحقيق الأهداف من تلك الحربين المتمثلة في نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، والقضاء على تنظيم القاعدة والمنظمات الإرهابية.

وعدم وجود سياسات أميركية للتعامل مع صعود قوى جديدة على الساحة الدولية (الصين والهند)، وقوى أخرى تستعيد قوتها من جديد بعد فترة من التراجع (روسيا).

هناك العديد من التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأميركية، وهي ليست ذات طبيعة عسكرية كصعود الصين الاقتصادي، وهو ما أكد علية وزير الدفاع الأميركي "روبرت غيتس" في خطابه في 26 نوفمبر 2007، حيث قال "أن القادة الأميركيين أدركوا أن طبيعة الصراعات تحتاج منهم إلى تطوير القدرات والمؤسسات الأساسية (غير العسكرية).

و**وجد أنه لإستعادة مكانة الولايات المتحدة عالمياً** في مقال نشر لهما بصحيفة

20 - See Link: http://64.46.38.214/~syriaday/index.php?mode=article&id=717&page=139

21 - «والمشكلة ايضاً أن لغة الحرب هي خطيرة جداً للمنطقة. فبديل الديبلوماسية هو تشديد الموقف من ممارسات ايران للضغط على النظام حتى يسقط لأن الامل من هذه القيادة مفقود. ان ايران بلد كبير وشعبه عريق ومثقف ولكن النظام الحالي افقره ويبعده تدريجياً عن الثقافة التاريخية التي ميزته. ان ضربة اسرائيل لايران ستكون خطيرة جداً وهي ليست الحل كما ان العمل الديبلوماسي الثنائي الاميركي مع ايران لن يحل المشكلة بل بالعكس. ان لغة التشدد وعزل البلد واضعافه اقتصادياً قد تؤثر على المدى الطويل على نظام ينبغي ان يرحل وألاّ يعطى شرعية في اقامة ديبلوماسية خلاقة معه لانه قد يفهمها بأنها ضعف اميركي تجاه ايران». رندة تقي الدين. انظر الوصلة: http://alhayat.com/OpinionsDetails/452567

22 - « إذاً تآكل قوى إيران وحزب الله العسكرية على الأرض السورية اضافة إلى ضعف النظام السوري وحالة الحرب التي أنشأها في البلد لمصلحة الدولة العبرية التي توفر على نفسها حرباً على كل من إيران وحزب الله غير محتمة نتيجتها وتفضل إضعاف القوتين على الأرض السورية. لذا أي إدارة أميركية جديدة لن تفعل شيئاً جديداً بالنسبة إلى المساعدة على إنهاء نظام بشار الأسد طالما إسرائيل مرتاحة لمثل هذا الوضع. والإدارة الأميركية أياً كانت ستركز اهتمامها على مساعدة إنهاض نظام في ليبيا يناسبها لأن للشركات الأميركية النفطية العملاقة حصة كبيرة في النفط الليبي وليبيا اهم لإرسال قوات تدريب للنظام الجديد. رندة تقي الدين. انظر الرابط: http://alhayat.com/OpinionsDetails/445185

"واشنطن بوست" "Washington Post " في التاسع من ديسمبر 2007، والمعنونة بـ "قف عن الجنون، أميركا، أصبحت ذكية ".Stop Getting Mad America. Get Smart" ، أوضح ارميتاج وجوزيف ناي أن عليها التركيز على خمس أشياء أساسية، هي:

إعادة تقوية التحالفات والشراكات والمنظمات التي تتيح لواشنطن مواجهة مصادر الخطر المتعددة، وعدم الحاجة إلى بناء تحالف جديد عند مواجهة كل تحدي جديد.

أن يكون هناك اهتمام على مستوى الإدارات الأميركية بالتنمية على المستوي الدولي، مما يساعد واشنطن على تطوير برامج المساعدات التي تربط المصالح الأميركية مع تطلعات الأفراد في كافة أنحاء العالم،

إعادة استثمار الدبلوماسية الشعبية، وإنشاء مؤسسات لا تسعى إلى الربح في الخارج، لخلق روابط بين الأفراد، والتي تتضمن مضاعفة الاعتماد السنوي لبرنامج "فولبرايت" "Fulbright Program"، الذي ترعاه الولايات المتحدة الأميركية لتعزز التفاهم والتبادل العلمي والثقافي بين شعبها وشعوب دول العالم.

توسيع مناطق التجارة الحرة لتشمل الدول التي لم تحلق بركب العولمة.

أخذ موقع الصدارة في قضايا التغيرات المناخية وغياب الأمن لمصادر الطاقة، بالاستثمار أكثر في مجالات التقنية والإبداع.

فأميركا تحتوي على 62% من أهم العلامات التجارية في العالم، وفيها 28% من جميع الطلاب الدارسين خارج بلادهم، وهي أكثر دولة تستقطب المهاجرين وتنشر الكتب والمؤلفات الموسيقية وتنتج البحوث العلمية، إضافة إلى كونها أهم مصدّر للأفلام والبرامج التلفزيونية. وبحسب رأيهما تتطلب القيادة أكثر من الرؤية، فهي تحتاج إلى التنفيذ والمسؤولية الغائبتين في إدارة جورج بوش.

تاسعاً: تحديات تطبيق السياسة الخارجية لاوباما

إما التحديات، فتتمثل في:

أن أدواتها الدبلوماسية والمساعدات الخارجية المالية، في أغلب الأحيان تكون غير كافية ويمكن تجاهلها، بسبب صعوبة ظهور تأثيرها في المدى القصير على القضايا الحرجة.

ويرى ناي وأرميتاج، أن "استخدام القوة الناعمة عملية معقدة، لأن أغلب مصادر القوة الناعمة الأميركية، تكمن في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وحلفائها، والمشاركة في المنظمات الدولية المتعددة الأطراف، أو خارج إطار تأثير

الحكومات في القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. لذا لابد من عملية الدمج بين مفهومي القوة الناعمة والصلبة، حيال التعامل مع القضايا الدولية، كمحاربة التمرد وبناء الأمة ومكافحة الجماعات الإرهابية، التي اعتمدت بصورة شبة أساسية على القوة العسكرية الأميركية، ولاسيما أن السنوات الست الماضية توضح أن القوة العسكرية لا تستطيع حماية الأهداف القومية على المدى الطويل". والخبرة التاريخية توضح أن واشنطن نجحت في الدمج بين هاتين القوتين في سياستها الخارجية.

أن القوة العسكرية لا تستطيع حماية الأهداف القومية على المدى الطويل

كما وتواجه الولايات المتحدة صعوبة في استخدام القوة الناعمة في الشرق الأوسط، لأسباب عديدة منها:

الفوارق الثقافية الكبيرة بين أميركا والشرق الأوسط ونزعة العداء لأميركا المتنامية بسبب السياسات الأمريكية في حقل الصراع العربي الإسرائيلي، على الرغم من وجود جوانب كثيرة في الثقافة الأميركية يحبها أبناء الشرق الأوسط، وتُعدّ أساساً جيدًا للقوة الناعمة. إلا أنّ أميركا أثبتت فشلها في استغلال هذه الفرص. لذلك فقد وضعت لجنة استشارية بعض التوجيهات لزيادة قوة أميركا الناعمة في البلاد العربية الإسلامية، مثل إنشاء المكتبات وترجمة الكتب الغربية إلى العربية وزيادة المنح الدراسية والزيارات الأكاديمية، فضلاً عن إنشاء فضائية الحرة وراديو سوا وغيرها من وسائل الإعلام، التي تستهدف الرأي العام العربي.

ورغم ما رسمته الولايات المتحدة لنفسها من إستراتيجيات للقوة الذكية، إلا أنها ما زالت تنفق على القوة العسكرية أكثر من الناعمة بـ17 ضعفاً. وإن دل هذا على شيء فإنه قد يدل على أنها تلوح باستخدام القوة الذكية كغطاء لاستمرارها باستخدام القوة العسكرية، خاصة وأن القوى والمصالح التي تقف خلف النخبة الحاكمة بتوجهاتها الإستراتجية، لا تزال تعتقد أن استخدام القوة العسكرية أمر مشروع ومطلوب لمحاربة الإرهاب.

إن كل استراتيجيات أميركا الخارجية، إنما هي استراتيجيات أنانية، لأنها لا تتحدث عن الخير للعالم، بل تنبىء بالشر وتضمر الشر وتخطط للشر للآخرين. فهي إذا تحدثت عن الديموقراطية مثلاً، فأنها تقصد أن تقيم نظاماً ديموقراطياً في هذا البلد، أو ذاك لكي يكون تابعاً لها، ويدور في فلكها. والدليل على أن العالم يعيش **عصر الجاهلية الثالثة** بعد الجاهلية العربية والجاهلية الاوروبية في القرون

الوسطى، هو أن هذا العالم يعيش تحت سيادة الأميركي. وعصر الجاهلية الثالثة ستتأثر به شعوب المناطق التي تعاني صراعاً على ثرواتها من قبل الأميركي.
ولذلك إذا تركت الساحة السياسية والعسكرية والإعلامية والفكرية والثقافية والاجتماعية فارغة من مواجهة الخطط والبرامج الأميركية، وخالية من عنصري الممانعة والموجهة، فإن المستقبل العربي والاسلامي سيكون قاتماً. والتعويل سيكون على أمرين لا ثالث لهما:

الأول: وعي شعوب المنطقة. ونشوء مقاومات محلية شعبية أصيلة غير مرتبة ببرامج التغيير الأميركية وغير مدعومة وممولة من المنظمات التابعة للسياسة الخارجية الأميركية وترفع شعار القضية تحرير قلسطين من الاحتلال.

الثاني: إن تقوم دولة اقليمية اسلامية بالتصدي لواجب الممانعة والمقاومة، وسد الفراغ الناشيء في الساحة بسبب غياب السياسات الرسمية العربية، التي ترفع شعار السلام كبديل استراتيجي للمواجهة، والذي اثبت فشله، ولم يحقق أي نتيجة تذكر على صعيد الصراع العربي الاسرائيلي.

وبالتجربة العملية فقد أثبتت هاتان الاستراتيجيتان نجاحهما في مواجهة المد الأميركي، وتجسداً من خلال حركات المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق، ومن خلال سياسة ايران الخارجية التي تدعم حقوق الشعوب وتحملت مسؤولية التصدي السياسي لملء الفراغ من خلال تفعيل حركة عدم الانحياز. وإلا ستكون الصورة المستقبلية على النحو الآتي:

على المستوى الثقافي والفكري:

تأثر المحتوى الفكري والقيمي واصابته بأضرار جسيمة لأنه غير منيع وغير مصان ومتروك للكم الهائل من المعلومات الواردة الينا من المنافذ الالكترونية.

على المستوى الاجتماعي:

إزدياد حالات أنفصام الشخصية والأمراض السلوكية، وارتفاع معدلات الاجرام وتعرض البنية الاساسية للمجتمع وهي العائلة الى التفكك.

على المستوى الفردي:

إزدياد حالات الضياع والتمرد على الواقع وسوء ادارة الوقت وضعف الارادة وغياب الانضباط وحب الكسب السريع والتركيز على المظهر، وليس الجوهر وتدني المستوى الاخلاقي وسقوط المحرمات والتقاليد الحسنة.

على مستوى المقاومة والحركات المناهضة لأميركا والكيان الصهيوني:
اعتبار الحرب الناعمة فرصة لإثبات قدراتهم على المستويات كافة، ورفع مستوى الوقاية الفكرية والدينية والقيمية، من خلال الخطط والبرامج المخصصة لذلك.

على مستوى ثقافة حس الممانعة والعداء للصهيونية:
ضمور حس العداء للصهيونية لدى بعض النخب الثقافية وطبقة رجال الاعمال والسياسيين وأهل الفن.

على المستوى العلمي:
- تدني المستوى العلمي الاكاديمي لخضوعه لمنطق السوق والتجارة.
- ازدياد الطلب على العلوم السهلة غير الصعبة .
- اعتماد البرامج التعليمية المستوردة وغير المحاكية للواقع.
- غياب البحث العلمي الاصيل وفقدان المرجعيات العلمية الهامة.
- ضعف استخدام اللغة العربية لدى الجيل الصاعد. وغلبة اللغات الاجنبية.
- نشوء ظاهرة الجهل المقنع بالرغم من ازدياد عدد حملة الشهادات.

على المستوى الاقتصادي:
- تبذير الموارد العربية على الامور غير الاستراتيجية والحيوية للمنطقة
- اختلال الدورة الاقتصادية السليمة وهجرة رؤوس الاموال الى الخارج بسبب الازمات والتقلبات الحاصلة وعدم الاستقرار.
- ازدهار الاعمال التجارية المتعلقة بالمعلومات والعمل الأمني.
- تدفق الاموال المموهة بعنوان المساعدات والاعمال الخيرية.
- تعرض المنطقة لركود اقتصادي حاد.

على المستوى الاعلامي:
- التماهي الاعلامي مع الغرب بحيث تتحول الى نسخة طبق الأصل شكلاً ومضموناً للنموذج الغربي.
- تركيز الاعلام العربي على القضايا الداخلية والصراعات الاثنية. وتجنب التركيز على القضايا الاستراتيجية للمنطقة مثل الاحتلال الصهيوني والاجنبي.
- تدني مستوى المحتوى Content والخطاب والمضمون الاعلامي الموجه للجمهور والتركيز على الافكار السطحية. وعدم القدرة على انتاج مضامين تنتج اليقظة حيال التحديات الكبرى.
- التنسيق مع الغرب فيما يتعلق بتنفيذ اجندات الحرب الناعمة.

- تحييد اسرائيل عن أي عملية حرب ناعمة أو حملة إعلامية تحرجها، أو تؤثر على صورتها لدى الرأي العام العالمي.
- ارتفاع نسبة الاعلاميين المأجورين.
- ازدياد التشويش الفضائي على القنوات الفضائية المناهضة.
- كثرة الفضائيات الفنية، وغير الفنية، والداعية الى التطبيع.
- زيادة تأثير المواقع الالكترونية الاجتماعية في صناعة الرأي العام.
- ظهور نظريات جديدة في التواصل الإعلامي
- ظهور تقنيات تواصلية ذكية تنسجم مع الحركية والدينامية (Many application in one device)
- المزيد من صلاحيات التحكم والبديلات للمستخدم للتكنولوحيا التواصلية.
- اتباع سياسية عدم ضرورة قيام أي إعلام ثوري– طليعي.

على مستوى أنظمة الحكم: إعادة استنساخ أنظمة مغلفة ديموقراطياً، بعباءة اسلامية لتجنب حساسية الشارع الاسلامي، لقيادة الشارع العربي مع احتفاظ الغرب بحقيبة التخطيط والتمويل لحماية مصالحه. والنموذج التركي ليس ببعيد.

على مستوى الثورات العربية: الإلتفاف حول الثورات العربية وسرقة انجازاتها وتشتيتها وتحويلها الى العملية السياسية الداخلية، وادخالها في متاهات التلهي بالغنائم وتنصيب القيادات التي يسهل تدجينها وترويضها. وأنشاء حركات ثورية شبابية مموهة ومرتبطة باجندات خارجية (تحت مسمى منظمات المجتمع المدني).

سادساً :الاستنتاجات

إن أهداف الولايات المتحدة قائمة على رؤية استراتيجية، لا تأخذ بعين الاعتبار، إلا مصالحها وعلى حساب مصالح الآخرين. لا فرق بين ديموقراطي وجمهوري إلا بالاسلوب. وبناء على ما تقدم في البحث، فإن التوقعات المستقبلية السياسية يمكن تلخيصها في هذا الجدول:

جدول التوقعات المستقبلية للسياسة الأميركية

دوليا	تعزيز الشراكات الاقتصادية مع الدول الاقتصادية الكبيرة لا سيما على مستوى الصين
عربيا	المساهمة في ازدياد حدة الاصطفاف العربي الى الجانب الاميركي لا سيما في القضايا الاساسية مثل قضية الاحتلال الصهيوني لفلسطين التخطيط لانهيار النظام الاردني العمل على تغيير نظام الحكم في سوريا زيادة القدرة على استخدام الحرب الناعمة العمل على اقتسام الموارد النفطية في ليبيا التخطيط للتحكم في النظام المصري وتدجينه سياسياً تركيع الشعب المصري باستخدام ورقة الاقتصاد والمساعدات.
لبنانيا	تأجيج الصراعات المذهبية على مستوى الشارع الاسلامي. زيادة القدرة على استخدام الحرب الناعمة. العمل على القضاء على المقاومة في لبنان قبل فتح ملف الاستثمار النفطي على الشاطىء اللبناني.
اسرائيليا	الحرص على احاطة اسرائيل بانظمة سلفية لحمايتها من المد الايراني العمل على انشاء دولتين (دولة فلسطين ودولة اسرائيل) تعزيز العمل العسكري المشترك
فلسطينيا	العمل على سحب ورقة المقاومة الفلسطينية من يد ايران.
ايرانيا	تجفيف موارد القوة الاقتصادية زيادة الحصار على الشعب الايراني زيادة القدرة على استخدام الحرب الناعمة التحضير لضرب ايران عسكريا على يد الجمهوريين بعد اضعافها من الداخل من قبل الديموقراطيين.

التوصيات

1 - رصد وادامة الدراسات والابحاث المتعلقة بالاستراتيجية الأمريكية الجديدة، والتي ستلقي بظلالها على المحتوى الإعلامي الناعم، من خلال التحكم عن بعد في تحريك شعوب المنطقة العربية والاسلامية .

2 - العمل على نشر ثقافة المقاومة في الاروقة الاعلامية المختلفة وقنوات الاتصال الالكترونية، ونشر ثقافة التصدي للرموز الوافدة، والتي في الغالب تحرك مشاعر الشباب باتجاه متغيرات عاطفية لخلق الفوضى الخلاقة .

3 - العمل على الحد من تبني وتبادل المصطلحات التي تروجها الميديا الأميركية بالاطار الانساني أو الثوري أو المتجدد كحقوق الاقليات، والانسان، وحريات الفكر والتعبير، والانسان الكوني .

4 - العمل على إجراء البحوث والمؤتمرات التي ترصد وتعمّق المعرفة العلمية لقنوات التأثير الأميركية (كمراكز الابحاث ودور النشر الكبرى ،ومواقع السياسة الخارجية الأميركية .

5 - أجراء حملات إعلامية عربية واسلامية للحد من التدخل الأميركي الناعم في أروقة الثقافة والجامعات ومراكز صنع القرار .

6 - اجراء المزيد من الابحاث والرصد العلمي المنظم للنشريات والمواقع والفضائيات الاخبارية الأميركية، والتي تأخذ زمام الترويج والشيوع لأدوات الحرب الناعمة (قوى الترغيب) ومن ثم التبني .

مناهج وأساليب كتابة البحث العلمي في الدراسات الإنسانية

د.كامل القيم

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية 2012

المنحدر المالي...
العصف القادم للاقتصاد الأميركي

أ.م.د. جواد كاظم البكري

باحث وأكاديمي من العراق

* استاذ الأزمات الاقتصادية المساعد - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بابل

المقدمة

كثر الحديث في الولايات المتحدة الأميركية وخارجها في الآونة الأخيرة عن موضوع (الهاوية المالية) أو(المنحدر المالي) Fiscal Cliff وتجاذب كل من الديمقراطيون والجمهوريون الاتهامات، بخاصةً بعد فوز باراك أوباما بولاية رئاسية ثانية، فالجمهوريون هدفهم إحراج الرئيس الديمقراطي أوباما من خلال عدم الوفاء بوعوده التي قطعها للناخب الأميركي، والديمقراطيون هدفهم إنجاح المدة الرئاسية الثانية لأوباما.

حتى إعداد هذا المقال في 18 تشرين الثاني الجاري بلغ الدين الاميركي (16.3) ترليون دولار وهو الحد الأقصى للدّين

هذا المنحدر المالي من الممكن أن يهدد الاقتصاد الأميركي والاقتصاد العالمي بكارثة مالية جديدة قد تفوق قوتها الأزمة المالية العالمية التي حدثت نهاية عام 2008، ولكن ماهو المنحدر المالي؟ وكيف يؤثر على الاقتصاد الأميركي ومن ثم الاقتصاد العالمي برمته؟ ولماذا هذا التجاذب بين الحزبين الرئيسين في الولايات المتحدة بشأنه، مادام هو قضية تهدد الأمة الأميركية بكاملها؟

بدايةً فأن مقدار الدّين الأميركي، الذي يُسجّل لحظياً عن طريق البنك الفيدرالي ويُبث للجمهور، حتى إعداد هذا المقال في 18 تشرين الثاني الجاري بلغ الدين

الاميركي (16.3)[1] ترليون دولار وهو الحد الأقصى للدّين، الذي أقره الكونغرس الأميركي في شباط 2010، وهو يفوق الناتج المحلي الإجمالي الأميركي الذي بلغ (15.4)[2] ترليون دولار في التاريخ نفسه، ومن المعروف أن الكونغرس شرّع قانون إمكانية رفع الديّن عام 1917، بهدف تحديد حجم تدبير الأموال للحكومة، تجنباً لإصدار الحكومة سندات حكومية عشوائياً لغرض زيادة إنفاقها، والوقاية من العواقب الوخيمة التي قد تنتج من جراء عدم تغطية الإيرادات الحكومية لنفقاتها، فإذا اقترب إجمالي حجم الديون للحكومة الفيدرالية من السقف القانوني، وجب على البيت الأبيض تقديم اقتراح إلى الكونغرس لرفع سقف الدين، لتغطية التزامات الحكومة الداخلية والخارجية، من الانفاق الحكومي على الخدمات والرواتب والبحث العلمي والإنفاق العسكري والأمني ..الخ.

1 - US Debt clock, Ministry of State, 2012.

2 - U.S. Bureau of Economic Analysis (BEA), 2012.

ومنذ عام 1946 وحتى الوقت الحاضر وافق الكونغرس على رفع الدين (100) مره[3]، منها عشرة فقط بين الأعوام (2001-2010)، والملاحظ أنه مع الوقت تسارعت وتيرة طلبات رفع سقف الديّن، وبخاصةً بعد العام 2001 وحتى الوقت الحاضر.

3 - AyobamiOlugbemiga, Time to abolish the debt-ceiling, Washington Times, 25 Nov 2012.

وقد ترتب في السابق على هذه العملية العديد من الأضرار، منها تخفيض التصنيف الائتماني للديّن الأميركي لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة، من جانب مؤسسة (ستاندارد أند بورز)،هذا التخفيض كان مكلفاً للولايات المتحدة بصورة كبيرة، ففي دراسة أجراها مكتب المحاسبة الحكومية، أثبتت أن النزاع حول رفع سقف الدين بين البيت الأبيض (الديمقراطي) والكونغرس (الجمهوري)، قد أدى إلى رفع تكلفة الاقتراض للولايات المتحدة بنحو (1.3) تريليون دولار للسنة المالية 2011[4]، إضافة إلى أنه حدث في السابق أن توقفت الحكومة الأميركية عن سداد خدمة الدين، ففي عام 1979 توقفت الحكومة الأميركية عن تسديد خدمة بعض سندات الخزانة، إذ لم يتم تسديد مستحقات المستثمرين في السندات التي تستحق في شهر نيسان 1979، وأعلنت الخزانة أنها لن تتمكن من سداد مستحقات المستثمرين في السندات، التي تستحق في هذا التاريخ بصورة مؤقتة، واضطرت إلى دفع فوائد تأخير عن فترة توقفها عن السداد[5].

4 - Debt Limit (Analysis of 20112012- Actions Taken and Effect of Delayed Increase on Borrowing Costs),Report to the Congress, United States Government Accountability Office, July 2012, page 22.

5 - للمزيد من المعلومات يُنظر: محمد ابراهيم السقا، هل تتوقف الولايات المتحدة عن خدمة ديونها؟، http:// economyofkuwait.blogspot.com

ولكن من أين تستدين الولايات المتحدة الأميركية، صاحبة أكبر اقتصاد على مستوى العالم؟ تستدين الولايات المتحدة من الخارج والداخل، إذ تبلغ نسبة الديون الخارجية من مجموع الديّن الأميركي قرابة (68%) أما نسبة الديون الداخلية

فتبلغ قرابة (32%)، والديّن الداخلي عبارة عن سندات حكومية تقوم السلطات النقدية ممثلةً بالبنك الفيدرالي ببيعها إلى الجمهور بأسعار فائدة محددة، أما الديّن الخارجي فهو من مؤسسات التمويل الدولية والمستثمرين الأجانب.

من أين تستدين الولايات المتحدة الأميركية، صاحبة أكبر اقتصاد على مستوى العالم؟

وعند توزيع هذه الديون على الشعب الأميركي، نجد أن كل مواطن أميركي مديون بمبلغ (5.691) دولار، أما دافعي الضرائب فحصة كل فرد منهم (141.824) دولار، وقد بلغت خدمة هذه الديون فقط (4) ترليون دولار حصة الفرد الأميركي الواحد منها (12.454) دولار.

الولايات المتحدة اليوم مضطرة للمحافظة على مصداقيتها بدفع فوائد سنداتها أو سندات الخزينة، حتى لا تفقد مصداقيتها أمام المستثمرين المحليين أو الأجانب، فلابد إذن من زيادة مبالغ الديّن حتى تكسب ثقة المستثمرين، والعائق هو وجود معارضة داخلية من الجمهوريين نحو رفع سقف الدين، الذي اقترحه الرئيس أوباما، هذا على الرغم من أن الجمهوريين قد قاموا في عهد الرئيس بوش برفع سقف الديّن العام سبعة مرات، فأنهم اليوم يرفضون رفع سقفه، بحجة أنه يجب أن يكون ذلك مصحوباً ببرنامج محدد لخفض الإنفاق الحكومي للإدارة الحالية، والسيطرة على النمو في الديّن العام، أما شركات التصنيف الائتمانية العالمية، فأنها ستكون مضطرة بحلول شهر كانون الثاني من عام 2013، إلى تخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة مرةً أخرى، وهذا سيلحق المزيد من الأضرار على أسواق المال الأميركية وقيمة الدولار الأميركي.

وهذا يعني أن رفع سقف الديّن الأميركي، سيوفر للخزانة الأمريكية قروضاً جديدة، تجعلها تتفادي العجز عن الوفاء بديونها، وحيث أن السقف الأخير للديون الأميركية المُقّر من المؤسسة التشريعية (الكونغرس)، قد استنفذته الحكومة، فهي الآن تطلب الأذن لمزيد من الديون إلى سقف (18) ترليون دولار، وأن عدم موافقة الكونغرس يعني مخاطر داخلية وخارجية لها، لأنها ستدخل مرحلة ركود اقتصادي، وستنخفض العائدات والضرائب وتزيد تكاليف البطالة والدعم الاجتماعي والرعاية الصحية، فقبل أيام، رفض مجلس الشيوخ الأميركي مشروعاً لرفع سقف الديّن مقدماً من الرئيس أوباما، وفي حال الإخفاق في التوصل إلى اتفاق على رفع سقف الديّن العام، بين البيت الأبيض

رفض مجلس الشيوخ الأميركي مشروعاً لرفع سقف الديّن مقدماً من الرئيس أوباما

والكونغرس بحلول كانون الثاني القادم، فإن الخزانة الأمريكية لن تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية، فهل يحدث ذلك كله وترضاه أميركا داخلياً لها؟ وهل ترضى أن يفقد الدولار ثقته كعملة احتياط عالمية؟.

والآن ماهي مكونات برنامج مكافحة المنحدر المالي، الذي أقترحه الرئيس أوباما على الكونغرس؟ إن برنامج مكافحة المنحدر المالي، هو في جوهرة عبارة عن: حزمة إصلاحات مالية مكثفة تهدف إلى خفض عجز الميزانية سنوياً بنحو (600) مليار دولار، وتتمثل المكونات الأساسية للبرنامج والتكلفة التي ستتحملها الحكومة الأميركية، لتجنب المنحدر من خلال الاستمرار في الإبقاء على الإعفاءات الضريبية وبرامج الإنفاق الحالي كما هي، وفقاً للجنة المسؤولة عن الميزانية الفيدرالية في الآتي[6]:

6 - للمزيد من المعلومات يُنظر: المصدر السابق نفسه.

1 - انتهاء الإعفاءات الضريبية التي أقرت في عهد الرئيس السابق جورج بوش، حيث تم إقرار هذه الإعفاءات في 2001 و2003، والتي يفترض أن تنتهي في 31 كانون الأول 2012، وإذا لم يتم مد العمل بهذه الإعفاءات فإن معدل الضريبة الحدي الأقصى سيرتفع من (35%) إلى (39.6%)، وكذلك ترتفع باقي المعدلات الأخرى معه، كما سيتم خفض الإعفاء الضريبي للأطفال إلى النصف، وإعادة الضرائب على عوائد العقارات إلى مستويات 2001، كذلك سيتم رفع الضرائب على الأرباح الرأسمالية وتوزيعات الأرباح، وتبلغ تكلفة هذا الإجراء لعام 2013 نحو (110) مليار دولار، والتكلفة في عشر سنوات (2.8) تريليون دولار.

2 - توسيع نطاق الحد الأدنى للضريبة البديلة، وهذه يدفعها نحو (4.4) مليون دافع ضريبة فقط في الوقت الحالي، هذا التعديل سيشمل نحو (33) مليون دافع للضريبة في 2012، وتكلفتها في 2013 تصل إلى (125) مليار دولار، وإجمالي التكلفة في السنوات العشر القادمة (1.7) تريليون دولار.

3 - وقف الإعفاءات الضريبية على الأجور وبدل البطالة، حيث يمثل الارتفاع في الضريبة على الأجور (2%)، بينما سيتم إلغاء دفع بدل البطالة لمدة أكثر من ستة أشهر، وتقدر تكلفة ذلك في عام 2013 بنحو (115) مليار دولار، وفي السنوات العشر بنحو (150) مليار دولار.

4 - خفض مدفوعات الرعاية الصحية للأطباء، حيث سيتم خفض مدفوعات الرعاية الصحية للأطباء بنحو (27.4%)، وتبلغ تكلفة هذا الإجراء في 2013 نحو ◄

عشرة مليارات دولار، بينما يبلغ إجمالي التكلفة في عشر سنوات (270) مليار دولار.

-5 بدء الخفض الأتوماتيكي في الإنفاق العام، ويتم ذلك بدءاً من الأول من كانون الثاني 2013، إذ سيتم خفض الإنفاق على الدفاع بنسبة (10%)، والإنفاق الطارئ بنسبة (8%) ومدفوعات الرعاية الصحية بنسبة (2%)، وتبلغ تكلفة ذلك في 2013 نحو (65) مليار دولار وفي عشر سنوات نحو (980) مليار دولار.

6 - انتهاء الإعفاءات الضريبية الأخرى، إذ سيتم إلغاء جميع الإعفاءات الضريبية الأخرى مثل المنح الضريبية للبحث والتطوير، وخفض ضريبة المبيعات، والتي من المفترض أن تنتهي بنهاية 2011، وتبلغ تكلفتها (30) مليار دولار في 2013، وفي عشر سنوات نحو (455) مليار دولار.

7 - ضرائب الرعاية الصحية لأوباما، يتضمن قانون حماية المريض وتقديم الرعاية الصحية بأسعار معقولة بعض الزيادات في الضرائب بما في ذلك زيادة (0.9%) على أجور أصحاب الدخول المرتفعة، وزيادة الضريبة على دخول الاستثمار، وتبلغ تكلفتها (25) مليار دولار في 2013 و (420) مليار دولار في السنوات العشر المقبلة.

ووفقاً لهذه التقديرات، تقدر تكلفة برنامج مكافحة المنحدر المالي في حال استمرار الأوضاع المالية كما هي عليه، نحو (8.1) تريليون دولار في السنوات العشر المقبلة.

ومن المعروف أن الموازنة الأميركية تعاني من عجز كبير على مدى سنين كثيرة، تمول من الخارج والداخل بإصدار سندات، والدائنون يقبلون على شراء السندات اعتماداً على ثقة الأسواق الدولية في متانة وجدارة الاقتصاد الأميركي، فتشير التقديرات إلى أن الحكومة الأميركية تنفق شهريا 200 مليار دولار أكثر من إيراداتها، وكانت مستويات الديّن الحكومي الأميركي معقولة نسبياً،ولا تزيد على نصف إجمالي الناتج القومي قبل سنين خلت، ففي عام 1980 كان الديّن العام الأميركي أقل من تريليون دولار (908 مليار دولار)[7]، أو ما يعادل (33.6%) فقط من الناتج المحلي الإجمالي(GDP) الأميركي، وبنهاية عقد الثمانينيات قفز الديّن العام الأميركي لأكثر من ثلاثة أضعاف مستوياته،عما كان عليه في عام 1980 ليبلغ (3.4 تريلون دولار) في عام 1990[8]، أما خلال التسعينيات فقد تباطأت معدلات النمو في الديّن العام الأميركي، إذ شهدت تلك المدة تحسناً

أن الحكومة الأميركية تنفق شهريا 200 مليار دولار أكثر من إيراداتها

7 - World Economic Outlook Database, September 2006, International Monetary Fund.

8 - Ibid.

خفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأميركية من قبل مؤسسات التصنيف الدولية، سيؤدي إلى خسارة السندات الأميركية لجزء من قيمتها

واضحاً في المالية العامة للولايات المتحدة، حتى أنه بنهاية حكم بيل كلينتون كانت الموازنة الأميركية تحقق فائضاً، وقد كانت نسبة الديّن العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستويات معقولة بصورة كبيرة (57.5%)، وبحلول عام 2000 بلغ حجم الديّن العام (5.7)[9] تريليون دولار، أما عندما وقعت أحداث 11 أيلول 2001، فكان الديّن العام الأميركي (5.8)[10] تريليون دولار، غير أن المغامرات العسكرية الطائشة للولايات المتحدة لفرض الهيمنة الأمريكية عالمياً، والقضاء على ما يسمى بقواعد الإرهاب، كانت لها آثار مدمرة على مالية الولايات المتحدة ومستويات ديّنها العام، إذ أخذ الديّن العام الأميركي يتصاعد حتى بلغ نحو (9)[11] تريليون دولار في عام 2007، قبل ظهور الأزمة المالية العالمية، أي ما يعادل نحو (65%) من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تسبب نشوب الأزمة المالية العالمية وانهيار قطاع المساكن في الولايات المتحدة إلى حدوث أكبر زيادة تحققها الولايات المتحدة في ديّنها العام بسبب برامج الإنقاذ الضخمة التي تبنتها الحكومة لاستعادة مستويات النشاط الاقتصادي والخروج من الأزمة، حتى وصل إلى (16.3) تريليون دولار هذا الشهر كما سبقت الإشارة، ونتيجة لذلك اضطرت الولايات المتحدة إلى رفع سقف ديّنها العام مرات عدة، لكي تتمكن من اقتراض المزيد من الدولارات اللازمة للإيفاء باحتياجات الإنفاق لاقتصاد ضخم،وخدمة الدين نفسه.

9 - Ibid.

10 - Ibid.

11 - Ibid.

إن مجرد التفكير بأن الولايات المتحدة لن تكون قادرة على خدمة ديّنها، سيكون صعباً ليس على أميركا فقط، بل على العالم أجمع، لوزن وثقل الاقتصاد الأميركي ومكانة الدولار، إذ أن معظم الدول الغنية، مثل الصين وبعض الدول الأوروبية والدول الخليجية تُعد مستثمر رئيس في سندات الخزانة الأميركية، وأن خفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأميركية من قبل مؤسسات التصنيف الدولية، سيؤدي إلى خسارة السندات الأميركية لجزء من قيمتها، الأمر الذي سينعكس سلباً على المستثمرين الأجانب، بخاصةً في أوروبا والصين ودول الخليج المستثمرين الأكبر في السندات الأميركية، إضافة إلى أن الاقتصاد الأميركي هو محور النظام الرأسمالي العالمي.

ومن المعروف أن أي أزمة في هذا الاقتصاد ستنتقل بالضرورة إلى الاقتصادات الرأسمالية الكبرى، وهذا ما حدث بالضبط في الأزمة المالية العالمية، التي إبتدأت ◄

في الولايات المتحدة وانتقلت كالنار في الهشيم إلى الاقتصادات الأوروبية، التي ظلت تعاني من الأزمات الارتدادية حتى اللحظة، وبخاصةً اقتصادات اليونان، إسبانيا، قبرص، وصدق أحد الاقتصاديين الكبار حينما قال في سبعينيات القرن الماضي، أذا عطس الاقتصاد الأميركي فأن الاقتصاد العالمي يُصاب بالزكام.

لو استمرت مشكلة سقف الدين الأميركي دون حل على المدى القصير (حتى نهاية كانون الأول 2012)، فستقوم وكالات التصنيف الائتمانية بخفض ملاءة الحكومة الأمريكية ودرجة تصنيفها، ولهذا الإجراء عواقب شديدة الضرر في المدى القصير والمتوسط على الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي برمته.

وعليه ستكون الحكومة الأمريكية مجبرةٍ على دفع نفقاتها من قناة التدفق النقدي فقط، أي أنها لن تدفع بعض المستحقات، ومنها مستحقات التأمين والضمان الاجتماعي، ومن المحتمل جداً أن تغلق بعض أجهزة الحكومة، وأن تمتنع أميركا عن دفع بعض أو كل ما يتوجب دفعه من ديون حين يحل موعد سدادها، وربما يتقرر تسريح أعداد كبيرة من الموظفين، عندما تضع الحكومة أولويات للدفع، وسترتفع أسعار الفائدة بصورة كبيرة، أما موضوع وضع الأولويات فهي مسألة في غاية في التعقيد والصعوبة، إذ سيكون هناك، بلا شك، ضحايا لما يسمى بسياسة الأولويات.

وستتضرر سمعة الدولار بصورة كبيرة، إن لم يكن من المستحيل إصلاحها، وستبدأ الدول في التخلص من الدولار بلا عودة، سيكون هناك رد فعل قاس من الأسواق المالية العالمية، جفاف جزئي في الإقراض، وضياع ملايين الوظائف حول العالم.

ولكن كيف ستتعامل الإدارة الأميركية مع المنحدر المالي، وما الآثار المرتقبة من تطبيقه؟ لقد اقترح العديد من الاقتصاديين ومراكز الأبحاث الأميركية، مجموعة من الخطوات إذا ما تم القيام بها، يمكن أن تتجنب واشنطن المنحدر المالي، ومن الممكن أن نجملها بالآتي[12]:

1. تمديد كل أنواع التخفيضات الضريبية، التي تم إقرارها من قبل الرئيس الأميركي السابق بوش، والرئيس أوباما في بداية ولايته الأولى، باستثناء التخفيضات الضريبية التي تشمل أصحاب الملايين، فمن الممكن أن تشمل الضريبة الجديدة، الأفراد التي تزيد دخولهم السنوية عن (250.000) دولار، بالرغم من أن هذا الإجراء سيواجه معارضة من قبل الجمهوريين، الذين يودون استمرار التخفيضات الضريبية التي

12 - For more information see:

- Ron Haskins, The Fiscal Cliff (Predictable, Reprehensible, But Still Avoidable), Brookings institute, 6 Nov 2012.

- Gordon Adams, Fiscal cliff note, Center for Strategic and International Studies, 9 Nov 2012.

أقرها الرئيس الجمهوري السابق بوش.

2. إصلاح ضريبة الحد الأدنى البديلة (AMT) على الأثرياء، وهي المبالغ المتحصلة من إضافة ضريبية محددة على بنود مختاره من الدخل الإجمالي للشركات، بعد استحصال الضريبة الأصلية منه، أي فرض ضريبتين في الوقت نفسه، الأولى نسبة من الدخل التي تحصل عليه الشركات، والأخرى على بنود مختارة منه، وبعد ذلك يتم تطبيق الإعفاء الضريبي السائد، إذ أن بقاء ضريبة الحد الأدنى على حالها، من شأنه أن يؤدي إلى تأثر عائلات الطبقة المتوسطة أكثر فأكثر، وهنا يتطلب الأمر إيجاد توافق بين الكونغرس وأوباما للموافقة على سن هذه الأحكام الضريبية مرتين، ولكن يبقى تنفيذها حتى عام 2014، حتى لا يتم تقويض الانتعاش الهش، الذي شهده الاقتصاد الأميركي بعد الأزمة المالية العالمية.

3. الغطاء الفيدرالي لنفقات الرعاية الصحية: يجب على واشنطن تعزيز قانون الرعاية الصحية بأسعار معقولة، تدعو إلى توفير نمو الإنفاق على برامج الرعاية الصحية للأفراد، ولكن بمعدل أقل من النمو في الناتج المحلي الإجمالي،وبنسبة (1%) على أقل تقدير، وهي جزء من حملة للحد من الإنفاق على الرعاية الصحية، فيما ينبغي على المشرعين مضاعفة الجهود المبذولة لتحسين نوعية الرعاية الصحية، حتى يتيح للأفراد الحصول على أفضل قيمة مقابل دولار للرعاية الصحية الخاصة بهم، لأن الاستمرار بهذا المعدل من نفقات الرعاية الصحية، قد يؤدي في النهاية إلى الإضرار بالقيمة المضافة الوطنية المخصصة لخدمات الرعاية الصحية، إذا ما تجاوز الحد الأقصى المفروض على الإنفاق الفيدرالي في نهاية العقد.

4. رفع سن التقاعد واستخدام وسائل (الاختبارات المقصودة)، في برامج الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، لكي يتم كبح جماح الخصومات المستحقة على الحكومة الفيدرالية، إذ ينبغي على الكونغرس رفع سن التقاعد تدريجياً، لكل من برامج الأمن الاجتماعي والرعاية الصحية، على أن يكون هناك استثناء لأولئك الذين عملوا في وظائف تتطلب جهداً بدنياً.

5. استبدال خفض الإنفاق بإصلاحات أكثر عقلانية: إن آلية تطبيق قانون خفض الإنفاق الذي تم اقتراحه في ميزانية عام 2011، ستكون نافذة المفعول بدءاً من العام القادم 2013 الذي يقر بتوفير (1.2) تريليون دولار للحكومة الفيدرالية، ما لم يتخذ الكونغرس والرئيس الإجراءات اللازمة لتفادي هذا الخفض، وهنا يجب أن ◀

أن المستويات الجديدة للإنفاق تكاد لا تكفي للحفاظ على دولة قوية عسكرياً واقتصادياً.

يصوت الكونغرس على إلغاء أو استبدال هذا الخفض في الإنفاق بسياسات أخرى أكثر عقلانية، مثل الحد من الدعم الزراعي وكبح جماح تكاليف الرعاية الصحية أكثر من ذلك، فالإنفاق ليس المصدر الرئيس لمشاكل الولايات المتحدة الأميركية، إذ أن هناك حاجة إلى إعادة توزيع الإصلاحات ضمن هذه الفئة، إذ أن المستويات الجديدة للإنفاق تكاد لا تكفي للحفاظ على دولة قوية عسكرياً واقتصادياً.

6. إلغاء التشريع الذي يتطلب من الكونغرس الموافقة على زيادة سقف الدين: لتجنب خطر آخر ناتج عن رفع سقف الدين الفيدرالي، فأنه على المشرعين في الكونغرس إلغاء النظام الأساس، الذي يتطلب من الكونغرس الموافقة على زيادة سقف الدين، وينبغي أن يحل محله تشريع يتيح للرئيس الأميركي خفض الإنفاق التلقائي عبر حدود إنفاق معينه، والحد المعين هو وصول الدين الفيدرالي إلى نسبة (20%) من الناتج المحلي الإجمالي.

فالاقتصاد الأميركي اليوم بحاجة إلى حلول هيكلية طويلة الأمد، وقد تؤدي هذه الحلول إلى الضغط بشده على الحياة المرفهة

إن الحلول المقترحة أعلاه لا تعدو كونها إجراءات آنية بعيده عن الواقع الاقتصادي المزري الذي تعيشه الولايات المتحدة الأميركية، وهي أشبه بعملية نقل مريض في حالةٍ خطره جراء الدهس إلى صالة الطوارئ، بينما تقوم الممرضات بتقليم أضافره بدلاً من إجراء عمليات كبرى له لغرض إنقاذه، فالاقتصاد الأميركي اليوم بحاجة إلى حلول هيكلية طويلة الأمد، وقد تؤدي هذه الحلول إلى الضغط بشده على الحياة المرفهة، التي عاشها المواطن الأميركي لعقود طويلة، ولكنها ستكون وحدها الكفيلة بإنتشال الاقتصاد الأميركي من الهاوية المالية، التي يسير إليها بسرعة، فهي لا تعدو حلولاً توافقية، الهدف منها استرضاء كل من الجمهوريين الذين يعارضون رفع الضرائب، والديمقراطيين الذين يحاولون رفعها.

ونعتقد أن كل الحلول المطروحة من قبل الإدارة الأميركية هي بمثابة الدواء المخدر، بحيث يتم تخدير الاقتصاد العالمي لفترة معينة، ثم يعود الألم مرة أخرى أشد وأقوى، إذ أن رفع سقف الديّن الأميركي بدون زيادة الضرائب على الشركات الأميركية وترشيد الإنفاق خصوصاً العسكري والاستخباراتي، لن يؤدي إلا إلى المزيد من تدهور الاقتصاد الأميركي والعودة مرة أخرى إلى ركود اقتصادي،

قد يكون هذه المرة طويلاً ومؤلماً، ليس على الاقتصاد الأميركي وحدة بل على الاقتصاد العالمي بأكمله.

السيناريوهات المحتملة للمنحدر المالي الأميركي...

من المعروف أن الاقتصاد الأميركي يمر اليوم بأزمة مالية أخرى، قد تكون أكثر عنفاً من الأزمة المالية التي حدثت نهاية عام 2008، والتي سميت بـ(الأزمة المالية العالمية)، نتيجة حدوثها في قطاع العقارات الأميركي، وامتدادها لتؤثر على أغلب اقتصادات العالم، وذلك لكون الاقتصاد الأميركي هو مركز الاقتصاد الرأسمالي، وأن أيّ أزمة تحدث في المركز بالضرورة تنتقل إلى الأطراف، وهذا ما يسمى بـ(الأزمات الارتدادية) After Shock، والتي عصفت في كل من اليونان، البرتغال، إسبانيا، قبرص، إيرلندا ودولة الإمارات بشدة، بينما كانت أقل وطأةً في بلدان أوروبا الأخرى وجنوب شرقي أسيا.

الاقتصاد الأميركي يمر اليوم بأزمة مالية أخرى، قد تكون أكثر عنفاً من الأزمة المالية التي حدثت نهاية عام 2008

أزمة اليوم التي سُميت بـ(المنحدر المالي) Fiscal Cliff، بدأت عندما زاد حجم الديّن الأميركي على الناتج الإجمالي، ليتجاوز السقف المحدد له من قبل الكونغرس، والذي زاد عن (16) ترليون دولار، وقد جاءت هذه الزيادة في وقت حرج بالنسبة لإدارة أوباما، وذلك لوجود أغلبيه جمهورية في الكونغرس، المتحامل أصلاً على أوباما بسبب خسارة المرشح الجمهوري أمامه، إذ لم يوافق الكونغرس حتى الآن على مقترحي الرئيس أوباما، سواء مقترح رفع سقف الديّن إلى (18) ترليون دولار، أو مقترح الخطة المالية لمكافحة هذا الديّن.

ومن الواضح أن خطة أوباما لمكافحة المنحدر المالي تتركز بصورة كبيرة على تخفيض جانبين من الإنفاق الحكومي، وهما الضرائب والإنفاق العسكري، فبالنسبة للضرائب ولما كان النظام الضريبي في أي دولة، هو إلا دالة في النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السائد فيها، فإنه يمكننا أن نتوقع شكل وأهداف النظام الضريبي في الولايات المتحدة الأميركية، فمن ناحية طالما أن الولايات المتحدة تؤمن بفلسفة المشروع الحر، فإن حل المشكلة الاقتصادية والنمو الاقتصادي تكون مهمة القطاع الخاص في الدرجة الأولى، وينحصر دور الدولة في إشباع الحاجات العامة كالدفاع والأمن والعدالة والمرافق العامة، التي تزداد درجة

النظام الضريبي في أي دولة، هو إلا دالة في النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السائد فيها

المخاطرة فيها ولا يقبل عليها المشروع الخاص، كما أن الدولة يمكنها أن تتدخل أيضاً في علاج مشاكل التضخم والانكماش التي تعتري الاقتصاد القومي بين الحين والآخر، ومن ناحية أخرى لما كانت الفلسفة الاجتماعية السائدة تنادي بضرورة توفير حد أدنى من مستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع، نجد أن جانباً مهماً من الحصيلة الضريبية في الولايات المتحدة (لاسيما على المستوى الفيدرالي)، توجه نحو الإعانات الاجتماعية وتوفير مستوى مقبول من المعيشة للعاطلين عن العمل.

أما من الناحية السياسية،فأن الديمقراطية لها الأثر المهم على عملية فرض الضرائب وكيفية إنفاق حصيلتها، فنجد أن عملية فرض الضرائب تأخذ وقتاً طويلاً في المجالس النيابية (مجلس النواب والشيوخ والمجالس التشريعية المحلية)، ويخشى أي حزب أن يقترح ضرائب جديدة أو يرفع من أسعار الضرائب القائمة أو يوسع من نطاقها، خوفاً من تضاؤل فرص الفوز في الانتخابات، إذ أن أهم الضرائب حالياً على المستوى الفيدرالي، هي الضرائب على الدخل لكل من الأشخاص الطبيعيين (دخول الأفراد ومرتباتهم) والأشخاص الاعتباريين (عوائد الشركات)، فبلغ مجموع الإيرادات الضريبية لعام 2011 بحدود (4.8) ترليون دولار، وهي تشكل نسبة (71%)[13] من الحصيلة الكلية للضرائب على المستوى الفيدرالي، لذلك جاءت خطة أوباما لمعالجة المنحدر المالي متركزّةً على النوعين المذكورين من الضرائب.

أما فيما يخص الإنفاق العسكري، فقد بلغ عام 2011 بحدود (928.48)[14] مليار دولار بنسبة (6.2%) من الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة (25%) من الميزانية الأميركية للعام نفسه، الأمر الذي شكّل عبئاً كبيراً على الميزانيات الأميركية، ومن هنا وجد أوباما أن فقرتي الضريبة والأنفاق العسكري، من الممكن أن يشكل تخفيضهما مخرجاً لأزمة الاقتصاد الأميركي الحالية.

والجدول(1) التالي يوضح تطور حجم الديّن الأميركي للمدة (1980-2012)، فمن الملاحظ أن حجم الديّن قد تزايد بمعدلات أكثر منذ عام 2002، أي العام الذي تلى أحداث 9 أيلول واحتلال أفغانستان، واستمرت المعدلات المتزايدة حتى العام الجاري 2012، الذي شهد زيادة حجم الديّن عن الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي تطلب حصول البيت الأبيض على موافقة الكونغرس لرفع سقف الديّن من جديد، والشكل (1) يوضح هذه المعدلات المتزايدة.

13 - Effective Marginal Tax Rates for Low- and Moderate-Income Workers. Congressional Budget Office. November 15. 2012.

14 - Overview – FY 2013 President's Budget. US Secretary of Defense.2012 .

أما الجدول(2) فيوضح حجم الناتج المحلي الإجمالي(GDP) الأميركي للمدة نفسها، فيما يوضح الشكل البياني (2) مقارنة بين تطور الديّن والناتج المحلي الإجمالي للمدة ذاتها، ويلاحظ أنه ابتداءاً من عام 2011، بدأ منحنى الديّن يرتفع أعلى من منحنى الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (1) الديّن الأميركي (1980-2012) ترليون دولار

السنة	مقدار الديّن	السنة	مقدار الديّن
1997	5.500.000	1980	0.900.000
1998	5.600.000	1981	1.000.000
1999	5.800.000	1982	1.200.000
2000	5.700.000	1983	1.400.000
2001	5.900.000	1984	1.700.000
2002	6.400.000	1985	1.900.000
2003	7.000.000	1986	2.200.000
2004	7.600.000	1987	2.400.000
2005	8.200.000	1988	2.700.000
2006	8.700.000	1989	3.000.000
2007	9.200.000	1990	3.400.000
2008	10.700.000	1991	3.800.000
2009	12.300.000	1992	4.200.000
2010	14.000.000	1993	4.500.000
2011	15.200.000	1994	4.800.000
2012	16.000.000	1995	5.000.000
		1996	5.300.000

Source: US National Government Public Debt Forecast

شكل - 1 يوضح تطور الديّن الأميركي (1980-2012)

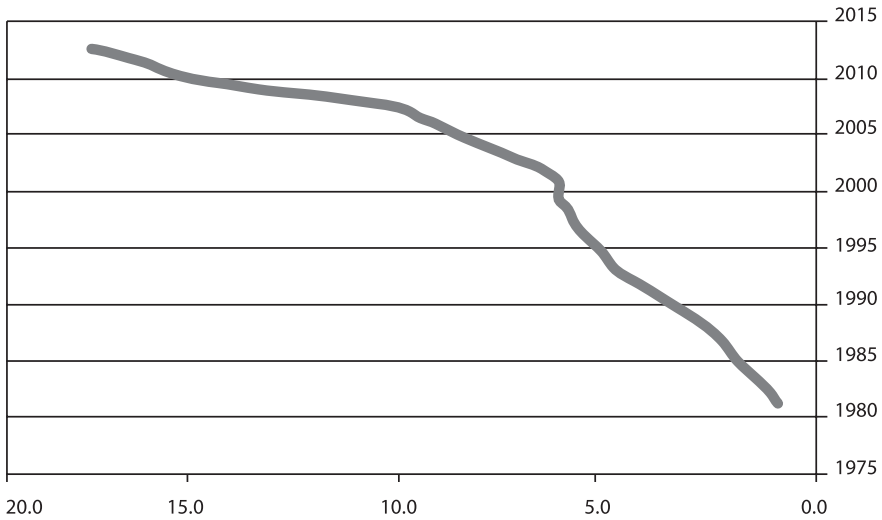

جدول (2) الناتج المحلي الإجمالي الأميركي (1980-2012) ترليون دولار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	السنة	الناتج المحلي الإجمالي
1980	5.161.675	1997	8.703.500
1981	5.291.700	1998	9.066.875
1982	5.189.250	1999	9.470.350
1983	5.423.750	2000	9.816.950
1984	5.813.600	2001	9.890.650
1985	6.053.750	2002	10.048.850
1986	6.263.625	2003	10.301.100
1987	6.475.050	2004	10.703.500
1988	6.742.650	2005	11.048.625

11.428.068	2006	6.981.400	1989
11.762.038	2007	7.112.525	1990
14.291.550	2008	7.100.525	1991
13.973.650	2009	7.336.575	1992
14.498.930	2010	7.532.650	1993
15.075.680	2011	7.835.475	1994
15.842.000	2012	8.031.700	1995
		8.328.900	1996

Sources: World Economic Outlook Database، September 2006، International Monetary Fund. U.S. Bureau of Economic Analysis (BEA)، 2012.

شكل - 2 تطور الناتج المحلي الأميركي (1980-2012)

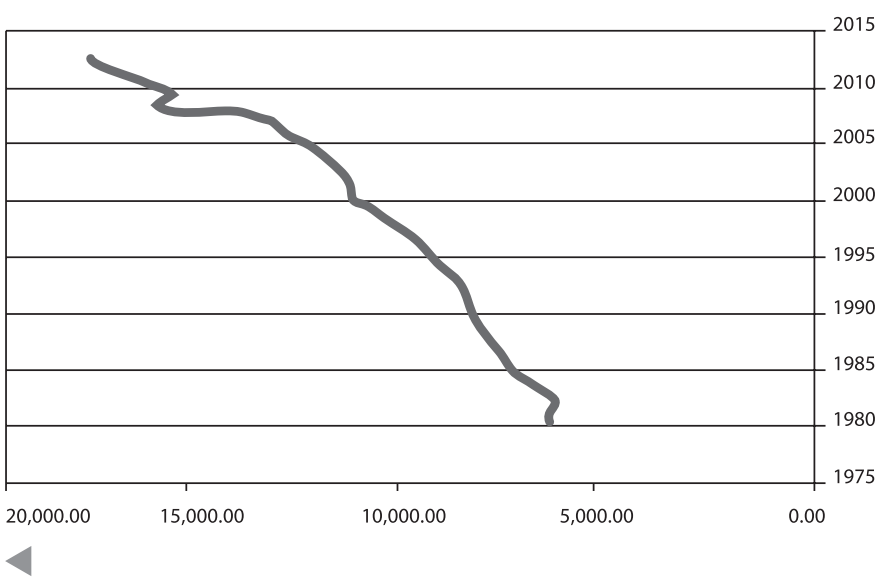

الدّين الناتج المحلي

لقد سبب المنحدر المالي Fiscal Cliff خشية في أسواق المال العالمية، بعد المماحكات التي حصلت ما بين الكونغرس والبيت الأبيض عشية فوز أوباما بفترة رئاسية ثانية، هذه الخشية مردها أن الانتعاش الذي حصل في الأسواق العالمية، بعد الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد الأميركي نهاية عام 2008، هو انتعاش هش، لاسيما وأن المعالجات التي استخدمتها الولايات المتحدة اعتمدت على أسلوبين يُعدان من الأساليب الآنية وليست طويلة الأمد، الأسلوب الأول: زيادة الإنفاق الفيدرالي، والأسلوب الثاني: هو أسلوب (التيسيرالكمي) Quantitative Easin g QE)وهو السياسة النقدية غير التقليدية التي تستخدمها البنوك المركزية لتحفيز الاقتصاد الوطني،عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة، إذ يقوم البنك المركزي بتنفيذ التيسير الكمي من خلال شراء أصول مالية من البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات الخاصة، من أجل حقن كمية محددة سلفاً من المال في الاقتصاد،والغرض من هذه السياسة هو الحفاظ على أسعار الفائدة.

وتبقى الساحة الأميركية مفتوحة على مجموعة سيناريوهات، تتقاذفها السجالات والصراعات بين البيت الأبيض (الديمقراطي) والكونغرس (الجمهوري) أفضلها مر، ومن هذه السيناريوهات الآتي:

السيناريو الأول: موافقة الكونغرس على خطة أوباما برفع سقف الدين من (16) ترليون دولار إلى (18) ترليون دولار، والمضي في برنامجه التقشفي.

الدوافع:

أن أداء سوق العمل يمكن أن يتحسن على نحو جوهري بأثر التوقعات، لو زالت المخاوف المرتبطة بالمنحدر المالي.

تقليص تدريجي للعجز المتنامي في الموازنة الأميركية.

تجاوز موضوع خفض التصنيف الائتماني عند رفع سقف الديّن الأميركي.

تخفيض تدريجي للديّن الأميركي سواء من الداخل أو الخارج.

الكوابح:

من المحتمل أن يرتفع معدل البطالة بنسبة (1%)، ليصل إلى (9.1%) بحلول الربع الرابع من 2013، وذلك نتيجة لفقدان سوق العمل الأميركي نحو مليوني وظيفة.

يطرح هذا السيناريو مخاوف من تضييق الموازنة الحكومية، التي يمكن أن تحدث آثاراً انكماشية في الاقتصاد الأميركي.

إن التخفيضات في الموازنة الاتحادية، سيكون لها أثراً واضحاً على الشعب الأميركي، إذ أنها توفر للولايات الأميركية (86٪) من فرص العمل في البلاد، وتمثل (90%) من ناتجها المحلي الإجمالي.

يتوقع مكتب الموازنة في الكونجرس الأميركي،أن هذه السياسات ستؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بواقع (4%) في عام 2013.

إن هذه القوانين ستؤدي بالاقتصاد الأميركي إلى الدخول في حالة من الركود الاقتصادي من جديد،أن لم يكن كساداً، وذلك لأن الأسواق المالية من الممكن أن تذهب إلحالة من الفوضى، بينما سيُجبر المستهلكون وقطاع الأعمال على تخفيض الإنفاق بشكل كبير.

رفع تكاليف الاقتراض في الاستثمارات والحد من قدرتها على تنفيذ المشاريع التي تحتاجها الولايات.

ستكون بحدود (140.000) أسرة أميركية مهددة لصعوبة الحفاظ على منازلهم.

مع مرورالوقت،ستقوض هذه السياسات قدرة البلد على المنافسة عالميا.

سيؤدي المقترح إلى خفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.5%) في عام 2013، وهو ما يمكن أن يعود بالاقتصاد الأميركي إلى مربع الكساد مرة أخرى.

ستولد هذه السياسات توقعات تشاؤمية للمستهلكين ولقطاع الأعمال على نحو كبير، ذلك أن مخاوف رجال الأعمال حول الوضع المستقبلي للإنفاق العالم، يجعلهم يترددون في الارتباط بأيّ نفقات رأسمالية ومشروعات جديدة.

السيناريو الثاني: عدم موافقة الكونغرس على خطة أوباما برفع سقف الدين.

الدوافع:

من المؤكد أن هناك دوافع سياسية من وراء عدم موافقة الكونغرس ذات الأغلبية الجمهورية على خطة أوباما برفع سقف الدين، ولكن تبقى هناك بالفعل العديد من الدوافع المنطقية لهذا الموقف، فتمادي الإدارات الأميركية في استسهال مسألة رفع سقف الديّن، سيؤدي إلى إهمالها الإصلاحات الجوهرية في الاقتصاد، التي من شأنها معالجة حالة الاستدانة المستمرة.

إن زيادة الضرائب علي الشركات الكبرى والأغنياء سيعوق النموفرص العمل.

إن الخطة ب التي طرحها السناتور ميتشماكونيل زعيم الجمهوريين في مجلس الشيوخ،تقضيبالسماح للرئيس أوباما بالتحرك منفرداً برفع سقف الدين العام على عدة مراحل، وأن يقدم في كل مرحلة ما يفيد خفض الإنفاق العام بالقدر نفسه الذي يزيد به السقف، وبالإضافة إلي ذلك يتم تشكيل لجنة من الحزبين، للنظر في وضع خطة متوسطة الأجل لخفض العجز في الموازنة، تطرح للتصويت خلال عام، هذا الحل بالتأكيد سيضع أوباما في مركز دقيق سياسياً، بَّعده سيكون مسئولاً وحده عن رفع سقف الدين العام.

عدم الموافقة هي بمثابة ورقة ضغط يمارسها الجمهوريون على إدارة أوباما، لتجنب فرض ضرائب تصاعدية على رجال الأعمال، وحثه على القبول بتقليص جزئي للإنفاق العسكري، والإنفاق على إعانات البطالة واستحقاقات الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، وهي سياسات لها نتائج سلبية على الانتخابات الرئاسية القادمة، وبالتالي ستدفع إلى تراجع شعبية أوباما، واحتمال عدم نجاحه في تجديد مدة الرئاسة.

الكوابح:

سيستمر النمو في الدين العام الأميركي حتى نهاية هذا العقد، وما بعده، وهو ما ينذر بحدوث أزمة مالية، ستجعل المعدلات المنخفضة للفائدة على السندات الأميركية جزءاً من الماضي، ولن تتمكن الولايات المتحدة من الاقتراض بمعدلات فائدة معقولة مرة أخرى، وهو ما سينعكس بالتبعية على معدلات نمو الناتج وسينخفض الناتج المحلي الإجمالي والدخل، إلى مستويات أقل من تلك التي يتوقع أن تحدث، لو تم الالتزام ببرنامج المنحدر المالي.

إن السياسات المالية التي اتبعها الرئيس الأميركي السابق بوش الخاصة بالتخفيض الضريبي، قد كلفت الموازنة الفيدرالية الكثير من الأضرار، وهي (750)[15] مليار دولار خلال سنتين فقط، حسب تقارير مكتب الموازنة في الكونغرس، ومن الممكن تنامي هذا المبلغ اذا ما تم الاستمرار في السياسات المالية التي اتبعها بوش، والتي تنتهي مدتها في كانون الثاني 2013.

15 - Veronique de Rugy. Spending Under president George W. Bush. working paper no. 0904-. George Mason University.2009.

السيناريو الثالث: استخدام أوباما لحق الفيتو في وقف أي محاولة لمد العمل بالإعفاءات الضريبية.

الدوافع:

في حالة عدم موافقة الكونغرس على رفع سقف الدين، فأن الرئيس أوباما سيكون لديه الحجة باستخدام حق الفيتو في إلغاء العمل بالإعفاءات الضريبية، التي أقرها الرئيس السابق بوش، وبخاصةً أن الدستور يتيح له ذلك.

إن رفع الإعفاءات الضريبية السابقة، هي بالأساس جزء من برنامج أوباما لمكافحة المنحدر المالي.

ستتيح هذه الخطوة، على الأقل، مساحة من محاولة رتق الفجوة التي أحدثتها السياسات الضريبية السابقة في تدهور الاقتصاد الأميركي.

الكوابح:

إن الأزمة المالية التي حدثت عام 2008، لم يتم تقليل آثارها، إلا بخطة إنقاذ فيدرالية كلفت الموازنة الأميركية ضخ (700) مليار دولار، أما الآن فأن سحب مبلغ (8.1) تريليون دولار في السنوات العشر المقبلة، حسب خطة أوباما يبدو أنه خيار غير واقعي، وسيعيد الاقتصاد الأميركي إلى ما كان عليه في عام 2008، ولكن في حال أسوأ.

إن تطبيق هذا الجزء من السياسات المالية، فقط، في هذا التوقيت بالذات، قد يكون غير مناسب، إذأن وضع الاقتصاد المحلي لا يسمح إلا بتطبيق سياسات مالية على نطاق أوسع.

إن هذا الإجراء سيغضب الأغنياء، الذين يمثلون عصب النظام الرأسماليفي أميركا، وهم المسؤولون عن توفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من العاطلين

عن العمل، فمن الممكن أن يؤدي رفع الإعفاءات الضريبية عن هذه الطبقة، إلى مزيد من الركود، ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة من جديد فوق حاجز الـ (9%) التي هي عليه الآن.

السيناريو الرابع: تمرير الكونغرس مقترح أوباما برفع سقف الديّن، مع إجراء تعديلات توافقية حول مقترح الخطة المالية.

الدوافع:

سيوفر هذا المقترح توافق سياسي بين الكونغرس والبيت الأبيض، الأمر الذي سينعكس على توقعات المستثمرين إيجابياً.

سيتم تجاوز موضوع تخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأميركية عالمياً.

سيجنب الاقتصاد الأميركي، ولو مؤقتاً، الوقوع في أزمة مالية جديدة، قد تجر المزيد من احتمالات الكساد.

الكوابح:

إن سياسة رفع سقف الديّن وحدها، من دون إجراءات اقتصادية فعّالة على الأمد البعيد، من الممكن أن لا تأتي ثمارها المرجوة، فالاقتصاد الأميركي بالفعل اليوم بحاجة ماسة إلى السياستين معاً.

إن التعديلات التي سيجريها الكونغرس على خطة أوباما المالية، بالتأكيد ستُبقي على السياسات الضريبية السابقة التي أقرها بوش، أو على الأقل، ستعمل على الإبقاء على جزء من الإعفاءات على هذه الشريحة، الأمر الذي ستقوّض من الخطة المالية التقشفية على المدى البعيد.

من المحتمل استمرار تنامي الديّن الأميركي، إذ أن خطة أوباما صُممت على أساس تخفيض الديّن على مدى عشرة سنوات بصورة تدريجية، وأن التعديلات ستشمل الخطة المذكورة فقط مع الموافقة على رفع سقف الديّن.

ونعتقد إن السيناريو المرجح في المرحلة القادمة، هو السيناريو الرابع القاضي بالموافقة على رفع سقف الديّن، مع إجراء تعديلات في الخطة التقشفية لأوباما، إذ أن هذا السيناريو يضمن موافقة الكونغرس ذو الأغلبية الجمهورية، على رفع سقف

الديّن مع الاحتفاظ بماء الوجه بفرض تعديلات على خطة أوباما.

خلاصة القول: إن إدارة أوباما قد حمّلت الخزينة الأمريكية فاتورة اقتراض ضخمة، لكي تمضي في مشاريعها الاجتماعية، مثل التغطية الطبية، وكذلك دعم صناعة السيارات، وبرامج التيسير الكمي، وكلها مشاريع مكلفة تموّل عن طريق الاقتراض.. واليوم على الرئيس رفع الضرائب عن الطبقة الغنية، لتخفيض ذلك الديْن، ولن يكون ذلك سهلاً، بسبب معارضة الجمهوريين، صحيح أن الرئيس في دورته الثانية، هو أقدر في اتخاذ القرارات الصعبة، من الدورة الأولى، ولكن عليه إلا يضر بفرص مرشح حزبه التالي بالفوز.

والسؤال الذي يبقى مطروحاً على طاولة النقاش هو، أن موقف أوباما من مشاكل الاقتصاد الأمريكي كان العامل الحاسم في نجاحه، وبالخصوص الدور الحكومي في معالجة القضايا الاجتماعية الاقتصادية، فهل سيكون هذا الموقف العامل الحاسم في فشله أيضاً؟.

حوار الأديان في الفن

الإسلام والمسيحية

د. حيدر عبد الأمير رشيد

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية 2012

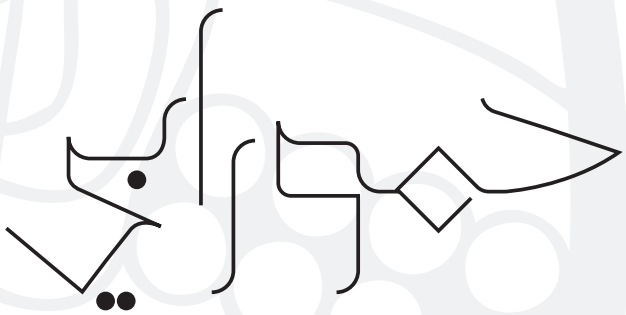

ملف العدد:

الاسلام السياسي... اشكاليات السلطة والحكم.

- الإسلام السياسي قاطرة التغيير والتحول في العالم .
- إشكالية الدولة في خطاب الإسلام السياسي.
- الإسلام السياسي: الدولة المدنية أو الدولة الدينية.
- الإسلام السياسي في مقام المعاينة:
مقاربة في التجربتين الإيرانية والتركية.
- الإسلام السياسي والأمن القومي: منظور مختلف

الاسلام السياسي
قاطرة التغيير والتحول في العالم

أ.د. محمد مورو

مفكر وباحث إسلامي من مصر

مقدمة

إنّ الحاجة إلى المشروع الحضاري الإسلامي أصبحت حالة ملحة على الصعيدين العالمي والإسلامي، بل قل إن مستقبل البشرية عموماً ومستقبل العالم الإسلامي خصوصاً، أصبح مرتبطاً بهذا المشروع أرتباطاً شديداً بل حيوياً.

ففي عالم يسوده الظلم والعنصرية والنهب والقهر والعنف والتطهير العرقي، واضطهاد الأقليات، في عالم المنفعة اللاأخلاقية التي أدت إلى إفساد البيئة والحياة فوق بركان نووي وذري، في عالم يموت فيه سنوياً (50) مليوناً بسبب الجوع منهم (15) مليون طفل، في عالم يستأثر فيه (20%) من السكان بخيراته على حساب (80%) من هؤلاء السكان، في عالم الاغتراب بسبب سيطرة الآلة وحالات الانتحار حتى في البلاد الغنية نفسها عالم الاكتئاب واللامعقول والإسفاف وقهر الإنسان.

في هذا العالم تبدو الحاجة إلى مشروع حضاري يؤكد قيمة الإنسان، ويتعامل مع الكون والطبيعة من منطلق الصداقة والتناغم والانسجام، وليس الصراع والسيطرة والمنفعة اللاأخلاقية. مشروع حضاري يؤكد المحافظة على البيئة وربط الإنتاج بحاجة الإنسان دون إخلال بالتوازن البيولوجي أو الاجتماعي. مشروع حضاري

يؤكد اللاعنصرية والعدل والحرية والمساواة والمسؤولية الأخلاقية والاجتماعية عن الفقراء والمستضعفين، عالم بلا فقر ولا مجاعة ولا ازدواج معايير، عالم بلا أضطهاد للأقليات، أو ممارسة التطهير العرقي، عالم التعاون بين البشر وليس نهب بعضهم لحساب البعض الآخر، عالم بلا استبداد وبلا قهر وبلا عنف، وهذا كله لا يتوافر إلا في القيم الحضارية الإسلامية التي أثبتت سموها على المستوى النظري والمذهبي، وعلى المستوى التطبيقي، الأمر الذي يفتقده كل المنظومات الحضارية الأخرى، ولاسيما المنظومة الحضارية الغربية التي عانى العالم الكثير بسببها وما زال يعاني.

وعلى المستوى الإسلامي فإن الحاجة إلى المشروع الحضاري الإسلامي أكثر حيوية، لأن العالم الإسلامي هو الذي سوف يحمل تلك القيم الحضارية إلى العالم، ولأن العالم الإسلامي في مجمله خاضع للقهر والنهب والاستبداد بسبب الحضارة الغربية، ومن ثم فإن المشروع الحضاري الإسلامي هو وحده الطريق لهذا العالم الإسلامي نحو التحرر والتنمية والإنعتاق والنهضة، ولا شك في أن فشل مشروعات النهضة التي استندت إلى القيم الغربية في العالم الإسلامي، تؤكد بدورها أن المشروع الحضاري الإسلامي، هو وحده القادر على حشد الجماهير وانتزاع طريق السيادة الحضارية والنهضة والتنمية، وحل كل المشكلات والتحديات التي يعاني منها أو يواجهها العالم الإسلامي.

وهكذا يأتي المشروع الحضاري الإسلامي على مستويين: المستوى العالمي وهو المستوى الذي علينا أن نقدم من خلاله إلى العالم، طريقاً جديداً مثيراً للخروج من مأزق العالم المعاصر ومآسيه وظلماته، وهو المستوى الذي يتضمن تأكيد قيم الحرية، والعدل، واللاعنصرية، وعدم ازدواج المعايير والمحافظة على البيئة والتناغم معها، والمسؤولية عن المستقبل ونصرة الفقراء والمستضعفين، وحماية الأقليات ووحدة المصير الإنساني وغيرها من القيم الحضارية الإسلامية.

والمستوى الإسلامي، وهو المستوى المرتبط باستنهاض همم المسلمين نحو التوحيد والوحدة والجهاد وبناء نمط من التنمية مستقل وغير تابع، الأمر الذي يشكل البداية على طريق التحرر من الاستعمار والهيمنة الغربية، وتحقيق النهضة والتقدم والانعتاق ومن ثم يأتي بعد ذلك حمل القيم الحضارية الإسلامية للعالم بأسره.

أولاً: النظام الصالح

سؤال الإنسانية الدائم: ما هو النظام الذي يصلح لها وتسعد به، ويحقق لها حياة مستقرة هانئة... وبديهي أن إجابة السؤال بالنسبة إلى المؤمنين بالله... هو أن الله هو الذي خلق الإنسان، ويعلم ما يصلحه وما يفسده، ومن ثم فإن القواعد التي

وضحها الله تعالى وأرشد بها الإنسان، هي التي تحقق ذلك الهدف. وبما أن الإسلام هو دين الله الحق، وبما أن الرسول ﷺ هو النبي الخاتم، فإن النظام الإسلامي وحده هو الذي يحقق ذلك، ولكن هذا ليس حلاً نهائياً، فالنظام الإسلامي يطبقه بشر، وثم فإن ارتفاع مستوى هذا البشر إلى مستوى النظرية هو شرط تحقيق ذلك، وهذه الشرط بدوره موجودة في كل النظم، فالنظم كلها يطبقها بشر، ومن ثم فإن من الممكن أن يحسنوا التطبيق أو لا يحسنوه، سواء كان النظام المطبق رباني أو وضعي، ونخلص من هذا أن النظام الوضعي والنظام الرباني يتساويان في شرط التطبيق، ولكن للنظام الرباني فضل لا شك فيه بالنسبة للنظرية.

من زاوية أخرى فإن الخبرات البشرية نفسها ومن خلال تجارب وقعت في التاريخ القديم والحديث والمعاصر، تقول أن النظم الوضعية فشلت في الأمرين معاً، في النظرية والتطبيق على حد سواء، بل لقد عانت البشرية معاناة هائلة بسبب تطبيق النظم الكسروية والهرقلية، بل الديمقراطية والاشتراكية والفاشية والنازية منها حدثت إبادة لشعوب الأميركيتين وأستراليا، وحدثت مذابح في معظم أرجاء العالم نفذها الرجل الأبيض، ونشأت الصهيونية ثم دوله إسرائيل، وهى حاله تجسيم للظم على مستوي اغتصاب حقوق شعب وأرض، وعلى مستوي انتهاك حقوق الإنسان بصورة يومية وعلى مدار الساعة،ولعشرات من السنين تحت سمع العالم وبصره، والديمقراطية هي التي استخدمت القنبلة الذرية في الحرب العالمية الثانية، وهي التي مارست نهب العالم، ولا تزال قوات الدول الديمقراطية تنتهك سيادة الشعوب في العراق وأفغانستان وفلسطين...إلخ، أضف إلى ذلك إفساد البيئة واستنزاف ثروات الأرض...إلخ.

في هذا العالم تبدو الحاجة إلى مشروع حضاري يؤكد قيمة الإنسان، ويتعامل مع الكون والطبيعة من منطلق الصداقة والتناغم والانسجام، وليس الصراع والسيطرة والمنفعة اللاأخلاقية

ففي ظل تلك الأنظمة وبالذات الديمقراطية منها حدثت إبادة لشعوب الأميركيتين وأستراليا، وحدثت مذابح في معظم أرجاء العالم نفذها الرجل الأبيض، ونشأت الصهيونية ثم دوله إسرائيل

والمحصلة أن هناك شقاء لا شك فيه ترتب على تطبيق تلك النظم، شقاء جماعي... أما في التطبيق الإسلامي فإن المسألة مختلفة، صحيح أنه هناك تجاوزات، ولكنها تجاوزات فردية لا ترقى إلى تشكيل ظاهرة، وهي مرفوضة طبعاً، أي إننا لو قارنَّا بين مستوي السعادة في ظل الحضارة الإسلامية ومستواها في الحضارات الأخرى، وخاصة الغربية نجد أنه لصالح الحضارة الإسلامية بامتياز، ونحن هنا نتكلم عن الظاهرة في مجراها الرئيس، أو في المحصلة النهائية، ونكرر أن هناك استثناءات ولكنها لا تخرق القاعدة، هناك

استثناءات إيجابية في الحضارات الأخرى، وهناك استثناءات سلبية في التطبيق الحضاري الإسلامي، ولكن تظل القاعدة هي نفسها، وبديهي أن النظام الإسلامي به من الأتساع والمرونة ما يسمح بالاستفادة أيضاً من الخبرات الإيجابية للتجارب الأخرى، وهذا لايخالف الشرع الحنيف، بل هو فريضة أوجبتها الشريعة الإسلامية ذاتها، فالحكمة ضالة المؤمن أن وجدها فهو أحق بها.

الحرية في المنهج الإسلامي غاية ووسيلة في الوقت نفسه، فلا إيمان من دون حرية، ولا إكراه على الإيمان، ولا إكراه أيضاً على الكفر

الحديث عن الحرية في الإسلام، وحرية التعبير، ليس حديثاً عن النظام السياسي الإسلامي فقط، بل هو حديث يتصل بمنهج الإسلام ذاته، لأن الحرية في المنهج الإسلامي غاية ووسيلة في الوقت نفسه، فلا إيمان من دون حرية، ولا إكراه على الإيمان، ولا إكراه أيضاً على الكفر، وبالنسبة لنا نحن المسلمين، فأننا نؤمن أن الإسلام في فطرة الناس، إذن لو تنافس الناس بحرية، لو لم يكن هناك قهر ولا تعسف، لو لم يكن هناك تعصب مسبق لأيّ شيء لأصبح الإيمان سهل جداً، ولعل هذا واجب أمة الإسلام، واجبها القضاء على الاستبداد السياسي والظلم الاقتصادي والتعصب، وإعطاء الناس حرية الاختيار، وفي تلك الحالة فإن الناس تختار الإسلام لأنه دين الفطرة، وحتى لو لم يختاروه فهم أحرار، إذ لا إكراه في الدين، المهم أن أحد مهام الأمة الإسلامية هو تحقيق حرية الاختيار وإزالة كل العوائق التي تحول دون ذلك، ومن نافلة القول أن الجهاد في الإسلام في أحد أهدافه هو إزالة الأنظمة الاستبدادية التي تقهر الناس على الكفر، وتحقيق حرية الدعوة، فإذا تحققت حرية الدعوة بدون عقبات فلا داعي أصلاً للقتال.

وهكذا فالحرية هي في صميم المنهج الإسلامي، من ناحية إقامة الحجة على الناس بتحقيق حرية الاختيار، حتى يختار الناس الإسلام أو الكفر بحرية، وحتى يتناقشوا ويتحاوروا بدون ضغوط.

الحرية أيضاً، ومن ثم حرية التعبير والتفكير تظهر في تصور الإسلام للإنسان، استخلافه في الأرض، ودورة فيها، حملة للأمانة ثم وجود نوازع للخير وللشر في نفسه، وهكذا فإن ذلك لا يتسق مع بعضه البعض، من دون أن يكون ذلك الإنسان حراً، فلا معنى لأن يكون الإنسان خليفة مسؤول مكلف، من دون هذه الحرية بكل أنواعها، على أن من المهم هنا أن نحدد أن الإنسان يتكون من كيان مادي وروح وعقل، والروح خارج إطار فهمنا، والكيان المادي خاضع لقوانين وسنن

المادة التي جعلها الله عليها.

ويبقى أن الحرية منوطة بالعقل الذي يتميز به الإنسان على سائر المخلوقات، فالإنسان مسير فيما يخص الجزء المادي من تكوينه، ولكنه مخير فيما هو متاح له من خير أو شر، «ضمن مشيئة الله الكلية طبعاً»، ويختار بين الخير والشر بعقلة، ومن ثم فلا مسؤولية على المجنون أو الصغير أو المكره، وهو مسئول عن اختياره ويحاسب عليه يوم القيامة، فضلاً عن وجود الجزاء الدنيوي.وهكذا فالحرية هنا شرط لازم لتكليف الإنسان وحملة للأمانة ومسؤوليته عن أعماله وأقواله.

وإذا كان ذلك شأن الإنسان حسب التصور الإسلامي، فإن النظام الإسلامي ككل يؤكد ويساعد ويحقق تلك الحرية، فنظام الشورى في الإسلام يحقق أوسع مناطق تلك الحرية، وكذا فإن النظام الاجتماعي الإسلامي يحقق الإشباع المادي لكل إنسان، حتى لا تكون الحاجة حائلاً دون حرية التفكير والتدبير، بما فيه تحقيق للعدل، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، النقد والنقد الذاتي، طلب العلم كلها تحقيق تلك الحرية، فالعلم مثلاً يزيد مساحة الوعي ومن ثم القدرة على حرية التعبير، والعدل يجعل الإنسان آمناً إذا عبر عن رأيه، والنقد والنقد الذاتي هو في صميمه نوع من حرية الرأي، واعتبار ذلك واجب على المسلم تجاه الإمام، وتجاه المجتمع وتجاه أخيه المسلم.

النظام الاجتماعي الإسلامي يحقق الإشباع المادي لكل إنسان، حتى لا تكون الحاجة حائلاً دون حرية التفكير والتدبير، بما فيه تحقيق للعدل

والنظام الأخلاقي الإسلامي الذي يمنع شرب الخمر والزنا والشذوذ ولعب الميسر... الخ، كلها تقوي الإنسان والمجتمع على أداء واجب حرية التعبير، بل حتى العبادات المباشرة، كالصلاة هي نوع من الطاعة لله أولاً، ثم لتحقيق أهداف قوة النفس والبدن، وعدم الخوف إلا من الله، ومن ثم القدرة على إبداء الرأي دون خوف، وشهادة أن لا إله إلا الله، ومن ثم الشجاعة في قول الحق والصيام، فمن لم يدع قول الزور والعمل به، أي في المقابل أن يصر على قول الحق والعمل به، فلا حاجة لله في أن يدع طعامه وشرابه، والحج مثلاً هو إجتماع لتبادل الرأي بين المسلمين كل عام، والزكاة هي نظام اجتماعي تحقق رفع الفقر والبطالة عن المجتمع، ومن

ثم يصبح غير خاضع في رأيه إلا للحق، وليس لصاحب المال أو السلطان...إلخ.

هناك أيضاً محطات ومواقف كلها تدل على الحرية عموماً وحرية التعبير خصوصاً، وهناك وثائق تاريخية مثل وثيقة المدينة، أو خطب الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين وغيرها تشكل علامات مضيئة في تاريخ الحضارة الإسلامية وكلها تؤكد على حرية الرأي.

على أننا يجب أن نعترف بأن أحوال المسلمين ليست على ما يرام، وأنه غاب عنهم الكثير من تلك القيم، وأن من الواجب عليهم استعادتها ليس من أجل أنفسهم فقط، فلن يتقدموا إلا بها، ولكن أيضاً من أجل تقديم أنموذج حي للشعوب الأخرى، وتقديم بديل حضاري رائع للنظم السائدة حالياً في العالم، والتي جلبت الشقاء للإنسان، وإذا استمرت يمكن أن تقود البشرية إلى كارثة، ومن ثم فإن التقدم بالمشروع الإسلامي واجب وضرورة لإنقاذ البشرية، وهذا واجب كل الأمة عموماً، والعلماء منها خصوصاً.

ثانياً: (لاهوت) التحرير الإسلامى

آلة شيطانية ضخمة، تروسها بشر، تقتل الأطفال، تمتص دماء البشر، تعذب المرأة وتظلمها، تجتث جذور الثقافات تنشر المذابح والتطهير العرقي، وحروب الإبادة، والطائفية والعنصرية، الاستعمار، النازية، الفاشية، العنف، القهر، تدمير القيم، نهب ثروات الشعوب والأفراد بلا رحمة وبلا هوادة، وفى كل يوم جديد يزداد جشع تلك الآلة الشيطانية، حتى أنها بدأت تأكل نفسها وتنفصل حتى عن أطارها الاجتماعي، لتصبح هي ذاتها مستقلة عمن صنعوها وخطراً عليهم أيضاً.

هذه الآلة الشيطانية هى بالتحديد النتيجة الحتمية للصعود الغربي، بدءاً من الكشوف الجغرافية والاستعمار وسباق الاعلام وانتهاء بالبورصات العالمية، التي تعمل 24 ساعة في الـ 24 ساعة والخبراء والحاسبات الضخمة والأقمار الصناعية والبث المباشر، البنك الدولي والجات وصندوق النقد الدولي ومجلس الأمن وقوات حفظ السلام الدولية! وأخيراً الشركات العابرة للقوميات، والتي أصبحت ميزانية واحدة منها أكبر من ميزانية دول، وميزانيتها مجتمعة أكبر من ميزانية الولايات

المتحدة الأمريكية نفسها، أنه عصر الفوضى واللاثقافة واللاحضارة.

وضحايا هذه الآلة الشيطانية بالملايين، بل ألوف الملايين، شعوب كاملة، أطفال، نساء، رجال، حضارات، ثقافات، فقر، جهل مرض، مدن الصفيح وإنسان بلا جذور، تخريب منظم للهياكل الاقتصادية والاجتماعية، وناس بلا مستقبل وبلا حاضر أيضاً.

شعوب كاملة، أطفال، نساء، رجال، حضارات، ثقافات، فقر، جهل مرض، مدن الصفيح وإنسان بلا جذور، تخريب منظم للهياكل الاقتصادية والاجتماعية، وناس بلا مستقبل وبلا حاضر أيضاً

هل نقول إن هذه الآلة الشيطانية هي المنظومة الحضارية الغربية،على أساس أن تلك المنظومة الحضارية الغربية، هي التي أفرزت تلك الآلة الشيطانية.. نعم..، ولكن أيضاً لا، لأن تلك الآلة أصبحت نفسها أكبر من تلك المنظومة واستقلت عنها.

وليس هناك من حل بالطبع سوى تدمير هذه الآلة الشيطانية – الثورة –، ثورة المحرومين والفقراء والمهمشين والمقهورين في كل مكان، ثورة تضم كل ضحايا هذه الآلة، الأفارقة، السود، الشعوب المطحونة في آسيا وأمريكا اللاتينية، ضحايا تلك الآلة داخل الغرب نفسه كالمرأة مثلاً، المرأة الغربية التي دفعت ثمن الشذوذ والإباحية، وتعاني آلاماً مبرحة من مجتمع بلا قيم ولا ضمير، وعلينا الآن أن نحدد طبيعة هذه الآلة الشيطانية، وكذا جذورها والمنظومة الاجتماعية التي أفرزتها، وكذلك تطوراتها حتى وصلت إلى حالتها الراهنة البشعة.

وإذا كان من المفيد أن نبدأ بشيء، فهو المنظومة الاجتماعية والحضارية التي أفرزت تلك الآلة الشيطانية، وهي المنظومة الحضارية الغربية التي أعطت تلك الآلة سماتها الثابتة والمتغيرة أيضاً، والحضارة الغربية حضارة تقوم على الوثنية والعنف والقهر، ولا يمكن فهم هذه الحضارة ولا ميكانيزمات عملها بعيداً عن سمات العنف والقهر والوثنية، الحضارة الغربية هي حضارة إغريقية هيلينية في جوهرها، أما المسيحية فلم تكن إلا قشرة خارجية لتلك الحضارة، ذلك أن المسيحية تحولت إلى دين إغريقي وثني داخل الغرب، ولم يتحول هذا الغرب الى المسيحية، وعلينا أن ندرك في هذا الصدد أن المسيحية دخلت إلى الغرب عن طريق إمبراطور آمن بها وفهمها على طريقته الإغريقية، ثم فرضها على شعبه فرضاً، ثم تبنت ممالك هذه

الديانة وأكرهت الآخرين على اعتناقها، وإلا تعرضوا للذبح، وليس التنصير الوحشي للساكسونيين على يد القديس يونيفاس، إلا مجرد نموذج ينطبق على كل الحالات تقريباً، وهكذا تحولت المسيحية إلى ديانة إغريقية، وبدلاً من التسامح المسيحي، أصبح العنف جزء أصيل من المسيحية الغربية.

مع الصعود الغربي إبان ما يسمى بعصر النهضة الأوروبية، تم بعث الثقافة الإغريقية والهيلينية، وتم بعث الدول والفكرة القومية، وظهرت البروتستانتينية لتلائم قيم العقلانية والتنوير والنفعية، وأصبحت ديانة جوهرها الاقتصاد السياسي وبدأت مرحلة الاستعمار، حيث تسابقت الدول الأوروبية على استعمار العالم، من خلال إبادة شعوب أمريكا وأستراليا، ومن خلال نهب ثروات تلك القارات المكتشفة، وكذا نهب ثروات الشعوب في آسيا وأفريقيا، ثم استرقاق سواعد السود لبناء القاعدة الإنتاجية للغرب، ومن هذا التراكم للثروات المنهوبة واستخدم الرقيق تراكمت الأموال، وظهرت بنوك لتمويل عمليات الاسترقاق أو التجارة خلف البحار.

والبروتستانتية، لم تكن إلا تطوراً في المسيحية الإغريقية، واكب مرحلة أخرى من مراحل تطور آلة العنف والقهر الغربي، ولم تكن إصلاحا دينياً، بل كانت وصفة عالمية للنجاح في الأعمال التجارية

وظهرت الثورة الصناعية أو التقدم الصناعي الغربي، والرأسمالية التي أصبحت منذ تلك اللحظة سمة رئيسة من سمات الآلة الشيطانية، ومن سمات الغرب والحضارة الغربية، ويجب أيضاً أن نضع في اعتبارنا أن الرأسمالية أيضاً، أصبحت أداة قاسية ساهمت في المزيد من الاستعمار وفتح الأسواق والنهب والقهر وتطوير الأداة العسكرية للغرب، ومع عام 1914 كان معظم العالم خاضعاً للاستعمار الأوروبي، ولكن كان من الطبيعي أن الآلة الشيطانية لا تكف عن العنف، فبعد أن مارست هذا العنف والنهب على العالم بأسره، مارسته أيضاً مع نفسها، فكانت الحرب العالمية الأولى والثانية.

واستطاعت الآلة الغربية الشيطانية أن تطور نفسها، فكانت مرحلة ما يسمى بتصفية الاستعمار، أو قل مهزلة تصفية الاستعمار، ذلك أنه لم يكن أكثر من تطوير للوسائل في عملية النهب والقهر الغربية المستمرة.

◄

ويعبر المفكر الفرنسي ك موريل عن ذلك قائلاً: «**أن أروع ما حققه الاستعمار هو مهزلة تصفية الاستعمار، لقد انتقل الرجل الأبيض إلى الكواليس، لكنه لا يزال مخرج العرض المسرحي**».

وبدلاً من العسكر والتجار والمبشرين، أصبحت هناك حكومات وطنية تقوم بمهمة القهر نيابة عن عسكر الغرب، وتقوم أيضاً بالوكالة في تسهيل عملية النهب، أصبح هناك جيش وطني وشرطة وطنية، مهمتهما الوحيدة القمع والقهر، وأصبح هناك وكلاء تجاريون يمررون عملية النهب، وأصبح هناك مثقفون مغتربون يساهمون في اجتثاث جذور الثقافة الوطنية، وترويض الانسان المحلي وتنويمه دائماً.

تطورت آلة النهب والقهر، فأصبحت عبارة عن خبراء وبورصات عالمية تعمل ليلاً ونهاراً، أقمار صناعية ومحطات بث مستمرة لاجتثاث الثقافات، مجلس أمن وقبعات زرقاء شركات عابرة للجنسيات، شعارات ومبادىء تسهل عملية النهب المنظم وتزيده قوة مثل حرية التجارة، حقوق الانسان، التنمية التصنيع ، التنوير... إلخ.

القروض والمنح التى تمنح للمنهوبين من وقت لآخر، ليست إلا وسيلة لتنظيف أنابيب النهب وزيادة كفاءتها، والمزيد من بناء وتشييد محطات لرفع الثروات المنهوبة

والأمر الآن أشبه بمركز كبير للنهب، تمتد منه شبكة ضخمة من الأنابيب إلى كل مكان على وجه الأرض، انه وحش مفترس يمد خراطيمه في كل اتجاه، يمتص دماء الآخرين ويتغذى على خلاياهم العصبية، ويحولهم الى حالة غير مسبوقة من البؤس، وهناك آلات رفع ضخمة تساهم فى سرعة تدفق الثروات المنهوبة، من مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبورصات، وحرية التجارة، المؤتمرات العالمية فى مجلس الأمن... إلخ، وحتى القروض والمنح التي تمنح للمنهوبين من وقت لآخر، ليست إلا وسيلة لتنظيف أنابيب النهب وزيادة كفاءتها، والمزيد من بناء وتشييد محطات لرفع الثروات المنهوبة، والقضاء على أيَّ نتوءات اقتصادية أو ثقافية أو هياكل اجتماعية، من شأنها عرقلة أو إبطاء عملية النهب.

وفي كل يوم يزداد الوحش جشعاً ويزيد جوعه، وفي كل يوم تتطور الآلة، آلة النهب والقهر الوحشية وتزداد شراهة، ويزداد الضحايا كماً ونوعاً بالتالي، وآخر التطورات في هذا الصدد هو الشركات العابرة للجنسيات، وبدلاً من أن تقوم بالمهمة دول قومية، هولندا ثم انجلترا ثم الولايات المتحدة مثلاً، أصبحت الفكرة القومية وسيادة الدول ذاتها في مهب الريح، وإذا كانت تلك الشركات العابرة للجنسية اليوم، هي

القوة الاقتصادية الحقيقية في العالم، فرأس المال العابر، هو الذي يدفع الحكومات والنظم الغربية لاحداث موجات من التوسع لنزع الفائض الاقتصادي عن مجتمعات الاطراف، وهكذا فنحن إزاء تطور جديد لشكل وطبيعة النهب، سيؤدي بالضرورة الى قيام علاقات جديدة واقتصاد سياسي جديد، ومزيد من الضحايا الذي لن يفلت منه هذه المرة حتى الغرب ذاته، فالأمر أصبح أكبر من الدول القومية، وحتى من قارة بأكملها..، أن الوحش أصبح غير خاضع لأحد، ولم يعد له مروضون أو مسيطرون...، أنه المزيد من البؤس.. والفوضى والجنون أيضاً.

إن أحد علامات هذه الفوضى هو تنميط الإنسان وفقاً لثقافة واحدة، وإذا كان الغزو الثقافي والبث المباشر وغير المباشر، وسيطرة الغرب على وسائل مهيمنة لنشر ثقافة معينة، كان بهدف اجتثاث جذور الثقافات الأخرى وتحويل الإنسان من خاضع بالقوة للنهب، إلى مدمن لهذا النهب، بمعنى أن يسعى هو نفسه الى الوحش، ويطلب منه ويلح ان يمص دمه، فإن الأمر حتى سوف يتجاوز هذا التصور الى عالم بلا ثقافة ولا حضارة على الإطلاق أو نهاية العالم.. ولكن ينبغي أن يكون نهاية الغرب وحده، وليس نهاية العالم، وهذا يقتضي الثورة لتحطيم الآلة الشيطانية.

على أي حال يجب أن نفكر في معنى العالمية، بما فيها الثقافة، وأن نفكر فيما يروجون له من قيم حضارية واحدة وغيرها، وأن نديم التأمل في معنى أن مراكز البث الإعلامي الغربي تسيطر على صناعة الأخبار والمعلومات والفنون، وبالتالي المشاهد والأذواق والأوامر في إطار أنه تغريب للعالم بالقوة، بهدف قتل واقتلاع جذور الثقافات الأخرى، وأيضاً هو في النهاية معاداة لكل ثقافة، لأنه في عالم ذو ثقافة واحدة، فإنه لا ثقافة على الإطلاق!، أنه عصر القرود والكائنات المنحطة.

سنبحث الآن عن الضحايا من جهة، والمستفيدين من جهة أخرى، من آلة القهر والنهب الشيطانية، مع الأخذ في الاعتبار أن الضحايا يزدادون دائماً كماً ونوعاً، وأن المستفيدين يقلون باستمرار لأن الآلة الشيطانية، تزداد شراهة بمتوالية هندسية، وسنبحث عن الحل أيضاً.. سنبحث عن العدل المفقود وهو بحث الإنسان الدائم.

وسنبدأ بسؤال ساذج وهو هل يمكن إقناع المستفيدين بالكف، عن النهب والقهر، هل يمكن إيقاف عمل الآلة الشيطانية عن طريق الإقناع، أي هل يمكن تحقيق عدل شامل أو حتى جزئي عن الطريق السلمي، والاجابة الوحيدة هي لا.. لأن طبيعة الآلة وجوهرها عدواني، قهري، نهبي، ومن العبث طبعاً إقناع الوحش بالكف عن

امتصاص الدماء.

إذن لا طريق إلا الثورة، ولكن ما هي أيديولوجية تلك الثورة، والى أي جذر اجتماعي وثقافي تستند، ومن هم جنودها؟!، وهذا سؤال سوف نجيب عليه بعد فرز المعسكران، معسكر الاستكبار، وكهنة الآلة الشيطانية، ومعسكر الضحايا وبالتالي جنود الثورة.

أن الضحايا يزدادون دائماً كماً ونوعاً، وأن المستفيدين يقلون باستمرار لأن الآلة الشيطانية، تزداد شراهة بمتوالية هندسية

وسنبدأ في دراسة معسكر الاستكبار والمستفيدين، وسوف نستطرد قليلاً باتجاه الماضي... في بداية الاستعمار، كان من الممكن أن نجد في المستفيدين دول قومية، أو حتى طبقات اجتماعية فقط داخل هذه الدول الاستعمارية، التجار، البرجوازية الصناعية، العسكر، المبشرين...الخ، أما الآن ومع التطور الهائل للآلة الشيطانية مع الشركات العابرة للجنسيات ومع ازدياد شراهة آلة النهب والقهر، لم يعد هناك سوى كبار رجال المال وأصحاب الشركات العابرة للجنسيات والجنرالات الكبار وأصحاب البنوك الكبرى وشبكات البث، وعلى مستوى أقل الخبراء، المثقفين المغتربين الذين يبيعون كلماتهم، لقاء شيء من دماء الفريسة والمرتبطين بالترويج للآلة الشيطانية، الوكلاء التجاريون والحكام المحليين في العالم المستضعف، الذين يشاركون فى ذبح شعوبهم ونهبهم لقاء ثمن كبير أو صغير.

بيد أن معسكر الضحايا هم كل الشعوب المقهورة والمنهوبة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهم أيضاً المرأة فى الغرب التى حولتها الآلة الى سلعة تجارية، والتي اتعسها السياق الاجتماعي الغربي الذي يسمح بالشذوذ، فمثلاً لو كان هناك (30%) من هذه المجتمعات شواذ، وهؤلاء يستهلكون مثلهم في أشباع شذوذهم، فماذا يبقى للمرأة الغربية سوى العنوسة والحرمان، ثم لماذا تتحمل المرأة مثلاً عبء الجنين غير الشرعي وحدها، وحتى لو كان هناك حديث عن إجهاض آمن...، ليس هناك طبعاً إجهاض آمن لأنها عملية جراحية في النهاية لها آثارها الصحية مهما كانت الوسائل الصحية متقدمة، أليس هذا دليل على الظلم الواقع على المرأة، لماذا لا تحتفظ بجنينها، ويتحمل الرجل معها أعباء ولادته وتربيته، بدلاً من اجهاضه وقتله، المرأة إذن في الغرب ضمن معسكر الضحايا وضمن جنود

بيد أن معسكر الضحايا هم كل الشعوب المقهورة والمنهوبة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهم أيضاً المرأة فى الغرب التى حولتها الآلة الى سلعة تجارية

الثورة بالتالي، والطبقة العاملة الغربية وصغار الموظفين والعاطلين أيضاً، والأطفال اللقطاء، كل هؤلاء جنود في الثورة لأنهم ضحايا.

وإذا كان الغرب في مرحلة تاريخية من تطور آلة النهب والقهر، قد نجح في رشوة البروليتاريا وتحييدها،ومن ثَمَّ عن طريق شيء من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية، فإن استمرار تطور الآلة وزيادة جشعها ونهمها اللانهائي، سيجعل من المستحيل استمرار تقديم هذه الرشوة، ومن ثم فإن هؤلاء الآن أو غداً سيجدون أنفسهم في معسكر الثورة، ويجب الأخذ في الاعتبار هنا، تزايد معدلات البطالة والتخلص من العمالة باستمرار في الغرب، وهذا أمر مرشح للاتساع والتفاقم.

بقي علينا أن نبحث في أيديولوجية تلك الثورة، وينبغي في البدء أن نقرر حقيقة لا يمكن الشك فيها، من منظور فلسفي ومن منظور واقعي وتجريبي أيضاً، ذلك أن أيديولوجية أي ثورة، لا يمكن أن تكون مستمدة من الأرضية الاجتماعية والفلسفية نفسها بل والمعرفية، التي أنشأت الأوضاع التي سوف نثور عليها، ولعل هذا بالتحديد كان السبب في فشل تجربتين ثوريتين، هما التجربة الاشتراكية الماركسية، ولاهوت التحرير المسيحى في أميركا اللاتينية، ولاشك الآن ومن منطلق تجريبي ومعرفي، إن ثورة تستند في أساسها الأيديولوجي والثقافي على ثقافة أفرزت الحالة التى ينبغى الثورة عليها هي ثورة زائفة، بل هي تكريس وتقوية للأوضاع التى يجب الثورة عليها، لابد إذن أن تكون الأيديولوجية الثورية نابعة من سياق ثقافي مخالف، بل وعدائي للأرضية الفلسفية والثقافية، التي أفرزت الحالة والظاهرة التي ترمي إلى الثورة الاطاحة بها.

فالماركسية مثلاً نشأت من قلب الفلسفة الأوروبية، وبالتحديد الألمانية، واستندت في تحليلها الاقتصادي والتاريخي على علوم الاقتصاد السياسي، وعلم التاريخي الغربي والأوروبي بالتحديد، ولذلك فشلت وما كان لها إلا أن تفشل، بل إن فشلها الطبيعي كان دليلاً جديداً على فساد المنظومة الحضارية الغربية برمتها.

يقول المفكر الفرنسي سيرج لاتوش في كتابه تغريب العالم: «ان الاشتراكية كما تحققت في الواقع، ليست سوى شكل خاص مختلف من النظم الرأسمالية والمجتمعات الغربية، فنحن نلقي بكل تأكيد التصنيع مع التمدين، وتحويل الجماهير إلى بروليتاريا، لكن بوجه خاص عبادة الآلة والتقنية والعلم والتقدم واستئناف مشروع الحداثة المتمثل في قهر الطبيعة... إنها ميكانيزمات الرأسمالية نفسها.

◀

ويقول: (الرأسمالية مجرد آلية– طبيعية عند الليبراليين، اصطناعية عند الاشتراكيين، وبالتالي فالرأسمالية هي الليبرالية والاشتراكية معاً، وهي مظهر من مظاهر الخصوصية الغربية للغرب) ويضيف «ان النموذج السوفيتي مثل شكلاً مختلفاً للمشروع الغربي، أكثر مما مثل بديلاً حقيقياً له».

ويقول المفكر الانجليزي أرنولد توينبي(أن المنافسة بين الاتحاد السوفيتي– السابق– والولايات المتحدة الأميركية على زعامة العالم، وبين الشيوعية والمذهب الحر بالتالي على اجتذاب ولاء البشرية، هو موضوع نزاع عائلي داخل أسرة المجتمع الغربي).

وللأسباب نفسها كان من الطبيعي أن تفشل أيضاً مسألة لاهوت التحرير المسيحي في أمريكا اللاتينية، وأن تكون ثورة زائفة أيضاً، لأن جذرها الثوري نبع أيضاً من المنظومة الحضارية الغربية نفسها، ومن الوضع الاجتماعى ذاته الذي كان ينبغي الثورة عليه، فلاهوت التحرير المسيحي في أمريكا اللاتينية ينبع من الكاثوليكية، وهي مسيحية غربية وجزء من المكون الثقافى والحضاري الغربي، تحمل سماته وعيوبه نفسها أيضاً، بل أكثر من هذا فإن الكاثوليكية بالتحديد تتحمل جزء كبير من جريمة استعمار أميركا اللاتينية، وما حدث فيها من إبادة للسكان الأصليين، ثم النهب المستمر فيما بعد لثرواتها وشعوبها، وفي هذا الصدد يقول سمير مرقص في مقال له فى مجلة القاهرة عدد يناير 1994 تحت عنوان «تجربة لاهوت التحرير» كانت الكنيسة الكاثوليكية جزءاً من المشروع الكلي لغزو واستعمار شعوب القارة الجديدة، وقد ساهمت الكنيسة بفاعلية في فرض القانون الاستعماري على المواطنين الأصليين للقارة اللاتينية، ومن المعروف تاريخياً أن البابا الكسندروس السادس، هو الذي قضي بتقسيم القارة الجديدة بين الأسبان والبرتغال.

كانت الكنيسة الكاثوليكية جزءاً من المشروع الكلى لغزو واستعمار شعوب القارة الجديدة، وقد ساهمت الكنيسة بفاعلية فى فرض القانون الاستعمارى على المواطنين الأصليين للقارة اللاتينية

كانت الدودة إذن داخل الثمرة فى كل من الثورة الاشتراكية، ولاهوت التحرير المسيحي في أميركا اللاتينية، لأنها نتجت من الشجرة نفسها، التى كان ينبغي أصلاً قطعها وحرقها، وكان من الطبيعي أن تفسد الثمرة.

وعلينا إذن أن نبحث عن جذر أيديولوجي للثورة العالمية على الآلة الشيطانية، آلة النهب والقهر الغربية خارج شجرة الحضارة الغربية.

ينبغي إذن أن تنتمي الى ثقافة مغايرة، وذات جذر حضاري مختلف، وبما أن جنود الثورة هم كل شعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، بل والمرأة والعمال، والعاطلون وصغار الموظفين في أوروبا وأمريكا، فإن أيديولوجية الثورة ينبغي أن تستند الى حضارة ذات قيم عالمية، ولاشك أن الإسلام هو وحده الذي يمتلك كل هذه الخصائص، التي ترشحه لأن يكون جذراً ثقافياً لتلك الثورة، فالحضارة الاسلامية حضارة عالمية بكل المقاييس، فمن ناحية الخطاب الإسلامي لم يكن موجهاً إلى منطقة جغرافية أو عرق بشرى معين، بل للعالم كله، «**وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين**»، ومن ناحية أخرى فإن الحضارة الاسلامية ساهم فيها الأسود، والأصفر والأبيض والأحمر، الافريقي والآسيوي والأوروبي، التركي والهندي والعربي والفارسي...الخ، وإذا كانت التجربة قد أثبتت أن تلك الحضارة استوعبت مساهمات الجميع، فكانت عالمية بالتجربة، وأن خطابها عالمي في أصله، فإنها وحدها القادرة مرة أخرى على احتضان الثورة العالمية الجديدة وأن تكون جذراً أيديولوجياً لها.

وعلينا إذن أن نبحث عن جذر أيديولوجي للثورة العالمية على الآلة الشيطانية، آلة النهب والقهر الغربية خارج شجرة الحضارة الغربية.

وكذلك فإن الحضارة الإسلامية – وانطلاقاً من الإسلام – لم تحاول إكراه أحد على اعتناق الدين الإسلامي «لا إكراه فى الدين»...، ومن هنا نجد أنه مازال في العالم الاسلامي أقليات مسيحية ويهودية... إلخ، بل نجد أن تلك الأقليات ومن خلال جو التسامح اندمجت في الحضارة الاسلامية من دون أن تدخل الإسلام، مما يدل على أن الإسلام، وهو دين رباني – يمكن أن تكون حضارته وثقافته أيديولوجية لغير المسلمين.

نلحظ أن الحضارة الأوروبية غير عالمية، على الرغم من زعمها وترويجها لهذا المصطلح، لأن العالمية تقتضي معاييراً عالمية، ولا يمكن لحضارة أفرزت العنصرية ونهب الآخر، أن تكون عالمية، ولا يمكن لحضارة قامت على استلاب الآخر وقهره، أن تكون عالمية.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن الإسلام لم يعرف العنصرية «**كلكم لآدم وآدم من تراب**»، و«لا فرق بين عربي ولا أعجمي ولا أسود ولا أبيض»، وكذلك دعا إلى استثمار البيئة وليس قهرها، ودعا الى العدل والانصاف والحرية، فالجهاد الاسلامي مثلاً كفريضة على المسلمين، يتوجه لإزالة القهر والنهب وإزالة الاستكبار والاستبداد، ومحكوم أيضاً باعتبارات وقيم رفيعة، بحيث لا يكون هناك عدوان إلا على الظالمين

«**قاتلوهم حتى لا تكون فتنة**» فتنة الظلم والنهب، والقهر، «فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين»، فغايات الثورة الإسلامية وبالتالي العالمية، هي القضاء على النهب والقهر والعنصرية والتغريب وتدمير الآلة الشيطانية الغربية، وتحقيق العدل والمساواة واللاعنصرية، بل والمجتمع اللاطبقي واحترام كرامة الإنسان، أليست هذه هي نفس المبادىء الإسلامية.

وكراهية الظلم – بل وجعل الثورة عليه فريضة إسلامية، هي من الأمور المعلومة من الإسلام تماماً، وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والوالدان»، وفي الحديث القدسي... وانتقمن ممن رأى مظلوماً فقدر أن ينصره فلم يفعل»، أي أن رؤية الظلم ولو على الآخرين وعدم الثورة على الظالم إنصافاً للمظلوم، أمر يستوجب انتقام الله تعالى وغضبه.

ويقول الرسول ﷺ «لا يقفن أحدكم موقفاً يقتل فيه رجل ظلماً، فإن اللعنة تتنزل على من حضر حين لم يرفعوا عنه، ولا يقفن أحدكم موقفاً يضرب فيه رجل ظلماً، فإن اللعنة تتنزل على من حضره حين لم يرفعوا عنه».

وفي إطار الآداب والقيم المعروفة للثورة والجهاد الاسلامي، «إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الأرض بغير الحق أولئك لهم عذاب أليم».

والتراث الإسلامي نصوصاً وحضارةً غنى بالدعوة إلى الثورة على الظالمين، وفق قيم وآداب رفيعة تحول بين الخلط بين الثورة والفتنة والبغي، وتحدد هدف الثورة «الظالمين»، ولاشك أن آلة النهب والقهر الغربي، وهؤلاء المستفيدين بها ظالمون جائرون، لهم ضحايا ومظلومين بالملايين.

والأمر يستحق الثورة وحتى في أطار انصاف الفقراء والمحرومين، وتحقيق العدل الاجتماعي، فإن التراث الاسلامي غني بالنصوص والمواقف والرؤى والمناهج التي تجعل منه جذراً ثقافياً، لأيديولوجية الثورة العالمية ثورة الفقراء والمطحونين والمحرومين، «**ليس منا من بات شبعان وجاره جائع**»، والجار هنا قد يكون فرد أو أسرة أو دولة أو قارة أو حتى كوكب»، من كان عنده فضل ظهر، فليعد به على من لا ظهر له، من كان عنده فضل مال... أو فضل زاد أو ملبس...إلخ، فليعد به على من لا مال له...إلخ، وهي دعوة لتحقيق المجتمع اللاطبقي، ودعوة أيضاً للثورة على هؤلاء الذين يمنعون مازاد عن حاجتهم في حين يحتاج إليها الآخرون.

والامام علي بن أبي طالب ﷺ يقول: «**ما متع غنى الا بما حرم منه فقير**» أي أن تراكم المتعة والغنى والمال، يأتي من سرقة حقوق الفقراء، سواء بسوء توزيع الثروة المتاحة– السرقة من المنبع - أو بأكل فائض قيمة عمل هؤلاء الفقراء، بإعطائهم أقل من حقهم فى عملهم وكدحهم، أو بتعطيلهم عن العمل أو الفساد أو الرشوة...إلخ.

وأخيراً فأن من شذرات الثورة على الظلم والحرمان قول أبي ذر الغفاري ﷺ: «عجبت لمن لا يجد قوت يومه كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه»، وهو يؤكد هنا وجوب ومشروعية ثورة الفقراء والمحرومين، وهكذا فالإسلام من حيث عالميته، ومن حيث كونه ثقافة مغايرة ومعادية للثقافة والحضارة الغربية، وبحكم نصوصه وتراثه الثورى عموماً والدعوة إلى ثورة الفقراء والمحرومين خصوصاً يصلح كجذر أيديولوجي للثورة العالمية المنشودة.

ويبقى هنا أن يضطلع المسلمون بعبء الثورة العالمية كجنود لها، وكطليعة أيضاً لباقي المطحونين والمحرومين في العالم، وأن يضطلع علماء الإسلام بتقديم الإسلام كأيديولوجية للثورة العالمية، والأمر هنا ليس تفضيلاً بلا مبرر للإسلام على غيره، بل لأن الثقافات الأخرى التي نحترمها ولا نريد القضاء عليها، هي ثقافات إما غير ثورية أصلاً، أو أنها غير عالمية، أو أنها غير قادرة من الناحية الفلسفية على مواجهة ناجحة مع الحضارة الغربية، وبالتالي مع آلة النهب والقهر الغربي.

إن الأمر ليس أكثر من قراءة علمية محايدة، قراءة تقول بأن عدة قرون من الظلم والقهر والفقر والنهب والبؤس، على يد الحضارة الغربية وآلتها الشيطانية ينبغي أن تنتهي، ولن يكون ذلك إلا بالثورة العالمية، التي يشارك فيها كل الضحايا وهذه الثورة تحتاج إلى جذر ثقافي وأيديولوجي، لابد أن يكون عالمياً ومعادياً للحضارة الغربية في الوقت نفسها، ويحمل تراثاً ثورياً واضحاً، وليس هناك إلا الاسلام كدين وكحضارة وكأيديولوجية للثورة، الذي يمكنه أن يكون هذا الجذر الثقافي للثورة العالمية المنشودة.

إشكالية الدولة في خطاب الإسلام السياسي

أ.د محمد شقير

*باحث وأكاديمي من لبنان

* أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية

مقدمة

تبدو جليّة عودة الاسلام السياسي بقوة الى ساحة الفعل السياسي، بل ودخوله في أكثر من نظام سياسي قائم ومحاولة قيادة هذا النظام، كما هو الحال في العديد من بلدان العالم العربي، التي شهدت أكثر من تغيير على المستوى السياسي وغيره، وما أفرزته تلك العودة من تساؤلات على أكثر من مستوى يرتبط بمستقبل النظام السياسي لتلك البلدان.

الاشكالية تبدأ من هذه النقطة بالذات. فما هو مشروع هذه الحركات الاسلامية، وتحديداً فيما يتصل بالنظام السياسي الذي تريد بناءه أو تعمل للوصول اليه؟ فهل مشروعها هو العمل للوصول الى دولة الخلافة؟ أو أن مشروعها هو الدولة المدنية؟ هل هي مستعدة لتبني آليات صناعة السلطة التي يختزنها مفهوم الدولة المدنية؛ أم أنها تتمسك حصراً بتلك الآليات التي يتضمنها مفهوم دولة الخلافة؟ هل تقبل بالذهاب بعيداً مع مفهوم الديمقراطية بجميع مندرجاته؟، أم أنها سوف تلجأ الى آليات الشورى من خلال صيغة أهل الحل والعقد، أو غيرها من الصيغ

التي تؤدي الى أنتاج السلطة؟.

من الواضح في هذا الإطار، أن تغييراً جوهرياً قد حصل في خطاب تلك الحركات الاسلامية، من مناداتها بدولة الخلافة الى تبنيها لصيغة الدولة المدنية، وأن بمرجعية اسلامية، من رفض للديمقراطية بما هي ممارسة غربية، الى القبول بها واعتمادها، طالما هي أداة مساعدة للوصول الى السلطة.

من رفض للديمقراطية بما هي ممارسة غربية، الى القبول بها واعتمادها، طالما هي أداة مساعدة للوصول الى السلطة

قد يكون مبرراً لهذه الحركات الاسلامية أن تعتمد هذا التغيير في خطابها، والذي أملته جملة من العوامل الداخلية والخارجية، يرتبط جزء أساسي منها بالتجربة السياسية لهذه الحركات، والتي تربو على العقود المتطاولة من الزمن، وما أفرزته من دراية بالواقع السياسي الدولي وغيره، وما يحمله هذا الواقع من هواجس ومصالح وما يمتلكه من قدرة على التأثير في الواقع السياسي الداخلي، وما يقود اليه هذا الأمر من ضرورة لمراعاة هذا الواقع ومسايرته وصولاً الى التمكين، أي الوصول الى اللحظة التي تمتلك فيها هذه الحركات من عناصر القوة ما يتيح لها أن تطبق مشروعها دون حاجة الى أي شكل من أشكال التوفيق والمداراة أو التقية السياسية. وقد أظهرت هذه الحركات الاسلامية قدرة على ممارسة المرونة السياسية، بل ولربما التقية السياسية توسلاً الى تحقيق أهدافها، وانتظاراً لتوفر الظروف المناسبة التي تتيح لها تنفيذ مشروعها كما هو، خصوصاً أن العقل السياسي لهذه الحركات هو عقل مقاصدي، بمعنى أنه يتصف بالثبات فيما يرتبط بالمقاصد والغايات، لكنه يمتلك القدرة على المرونة والمناورة فيما يرتبط بالوسائل والأدوات.

وقد أظهرت هذه الحركات الاسلامية قدرة على ممارسة المرونة السياسية، بل ولربما التقية السياسية توسلاً الى تحقيق أهدافها

لن يكون من الصحيح أن يحجب عن هذه الحركات الاسلامية أن تتوسل الديمقراطية للوصول الى السلطة، ولا أن تعتمد صيغة الدولة المدنية كمدخل الى التمكين[1]. فما هو مباح لغيرها ليس من الانصاف أن يكون محرماً عليها، وإنما يقع النقاش في موردين: الأول، ما هي أهدافها من الوصول الى السلطة، وكيف ستوظف هذا الوصول، وماذا بعد التمكين، ومن أجل ماذا هذا التمكين؟ والمورد **الثاني** هل يعاني خطابها من انفصام، عندما تنادي بالدولة المدنية والديمقراطية وجميع المفاهيم ذات الصلة.

1 - للتوسع في العلاقة بين الدولة الدينية والدولة المدنية ينظر: شقير محمد، الدولة الدينية والدولة المدنية: إشكالية العلاقة، مجلة الغدير، العدد 57، شتاء 2010.

أولاً: مقاصد السلطة، ليس عصياً معرفة ما الذي تريده هذه الحركات الاسلامية من وصولها الى السلطة، وأن بنحو أجمالي. فهي تتحدث في تطبيق الاسلام والشريعة، واقامة الدولة الاسلامية أو دولة الخلافة، وغير ذلك من العناوين التي تتصل بهذا الإطار، والتي نجدها في الأدبيات السياسية لهذه الحركات الاسلامية.

الاشكالية الأساس ترتبط بطبيعة فهم هذه الحركات الاسلامية للإسلام، ودرايتها بالواقع الذي تريد تطبيقه فيه، لأن طبيعة فهمها للإسلام هي التي تحدد مجمل الأمور، التي ترتبط بوظائف السلطة ودورها وجميع الأهداف التي يمكن أن يعمل للوصول إليها، من خلال تلك السلطة، وقائمة الأولويات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، وهو ما يرتبط بفقه الأولويات، فهل الأولوية هي للدعوة أم لإقامة العدل، هل الأولوية لنشر الاسلام أم لمواجهة الفساد، والعمل لتحقيق الرفاه الاجتماعي والكفاية الاقتصادية، الى غير ذلك من الاسئلة التي يمكن أن تطرح في هذا الإطار، والتي ترتبط بوظيفة السلطة السياسية وترتيبها لأولوياتها.

إن طبيعة الفهم للإسلام تختلف اختلافاً كبيراً بل ومتعارضاً لدى العديد من هذه الحركات الاسلامية، وهذا ليس فقط مرده الى الواقع واسهامه في اختلاف المشروع المنوي تطبيقه فيه، بل مرد ذلك الى جملة من العوامل الأخرى، التي ترتبط بالقبليات الفكرية للعقل السياسي لهذه الحركات، والمنهج المستخدم لديها لفهم الاسلام، والمخزون التراثي الذي تحمله، ومفردات الحقل المعرفي الذي تحاول أن تستنبت منه العديد من مفاهيمها ورؤاها، وصولاً الى العقل الاجتهادي وقدرة الديناميات التي يحملها في التحفيز على القراءة المستديمة للدين، ومحاولة التجديد وممارسة النقد واستخدام الأدوات المنهجية الموائمة، لتقديم الرؤى الألصق بمضمون النص الديني وروحه وأهدافه.

أن الاختلاف الكبير بل والمتعارض الذي يتبدى في ممارسات مجمل الحركات الاسلامية على جميع المستويات، وفي جميع الميادين من سياسية واجتماعية واقتصادية وغير ذلك، إنما يعود بشكل أساس الى هذه القضية بالذات، إذ بمقدار ما يكون فهمها للدين فهماً صحيحاً، يقوم على أسس منهجية صحيحة، بمقدار ما ينعكس ذلك في أدائها في مختلف المجالات، وفي المقابل بمقدار ما يكون هذا الفهم فهماً مشوباً بأكثر من خلل منهجي وغير منهجي، بمقدار ما يؤدي ذلك الى أكثر من خلل في أدائها وفي ممارساتها ومواقفها وكيفية تعاطيها مع مختلف القضايا.

لقد عانت المجتمعات الاسلامية– قبل غيرها- من كثير من القراءات الخاطئة للعديد من الحركات أو الجماعات الاسلامية، والتي أدّت قراءاتها الخاطئة الى كثير من الويلات والاضرار التي أصابت تلك المجتمعات في أكثر من مجال، والتي ما زالت تداعياتها الى يومنا هذا، بل ما زلنا نشهد نماذج من تلك الجماعات التي أدّى ويؤدي سوء فهمها للدين الى إلحاق الكثير من الضرر بالإسلام وأهله، وهو ضرر أكثر من أي ضرر آخر يتأتى من عوامل وجهات أخرى.

إن تجارب العديد من الحركات والجماعات الاسلامية، لا تثير القلق في نفوس العلمانيين أو الليبراليين فقط، بل أيضاً في نفوس الكثير من المسلمين وفئاتهم، لما تركته من أثر سلبي وما خلفته من أضرار، وما ألحقته من أذى بالمسلمين وغيرهم، وما سببته من تشويه للإسلام، وما تقدمه في العديد من الأحيان من نموذج منفر من الدين وأهله.

إن مثالب عديدة تعتري العقل الديني للعديد من تلك الحركات والجماعات، منها استغراقها في التاريخ وانفصامها عن الواقع

إن مثالب عديدة تعتري العقل الديني للعديد من تلك الحركات والجماعات، منها استغراقها في التاريخ وانفصامها عن الواقع، ومنها العصبية التي تسهم في القطيعة والمزيد من السلبية في تعاطيها مع الآخر، أياً كان، ومنها التصلب والجمود في الفهم وتعطيل أي قدرة للتجديد في فهم العديد من المفردات والمفاهيم الدينية، ومنها الجنوح الى مزيد من العدوانية في التعامل مع الآخر، واسقاط أكثر من تفسير على النص الديني بهدف تبرير أعمال التكفير والقتل والتعدي على الحرمات.

قد يتبين بعد حين أن حساب السلطة وإدارتها يختلف عن حساب السعي للوصول إليها

ليس سهلاً على الاطلاق، أن تستطيع أي حركة أو جماعة اسلامية تسلمت سدة السلطة، أن تدير هذه السلطة بناءً على الرؤية الاسلامية الصحيحة، وأن تنهج نحو الأهداف الاسلامية الحقة، وأن تتجنب إلغام الواقع والعجز عن فهم الدين، وأن تعطل كل العوامل والأسباب التي تسهم في الحيلولة، من دون الوصول الى القراءة الصحيحة والمعاصرة للدين، كمقدمة لصحة تطبيقه، وبلوغه لأهدافه الواقعية على مستوى الانسان والمجتمع. ربما تسارع تلك الحركات والجماعات الاسلامية الى السلطة، ولربما يغلب عليها الفرح إذا ما فتحت لها أبواب الوصول اليها، ولربما تلهيها تلك السلطة عن كثير من مزالقها وآفاتها واشراكها، لكن قد يتبين بعد حين أن حساب السلطة وإدارتها يختلف عن حساب السعي للوصول إليها.

إن بلوغ العقل السياسي لهذه الحركة الاسلامية أو الرشد السياسي، يستلزم مزيداً من التأني في الامساك بناصية السلطة، ومزيداً من الحذر لدى الوصول اليها، والتجديد المستديم في قراءة الدين والسعي الدؤوب لفهم حقائقه، والكثير من الوعي لدراية الواقع، وما ينطوي عليه من مصالح واتجاهات وتيارات مختلفة، بما يؤسس لأداء سياسي سليم وصحيح.

في هذا الظرف، الذي استطاعت فيه العديد من الحركات الاسلامية الولوج الى السلطة، سيكون أمراً في غاية الأهمية والحكمة تنشيط العقل النقدي لهذه الحركات، حتى لا تتعثر تجربتها ولا تنتكس في الفرصة التي أعطيت لها، خصوصاً أن هذه الفرصة هي يتيمة في الدهر، وأتت بعد انفصال كبير عن النموذج الاسلامي في الحكم في عصر صدر الاسلام، وما يخلفه هذا الانقطاع المتمادي في التجربة من سلبيات على مستوى اغناء هذه التجربة ورفدها بكثير من الخبرات والمراكمة عليها، إن لم نقل إنه نحتاج الى أعمال المنهج النقدي في أكثر من تجربة سياسية في الحكم الاسلامي، حتى لا يستند العقل السياسي لهذه الحركات الى أكثر من معطى في التاريخ السياسي الاسلامي، قد يحجبه عن رؤية معايبه نظرة قداسوية في غير محلها، أو تورع معطل للحس العلمي والعقل النقدي يعرف في غير مورده.

إن من طبيعة السلطة أن تعري أهلها

إن ولوج الاسلاميين الى السلطة، بل وإمساكهم بناصيتها، وأن كان حقاً من حقوقهم كأي جماعة يحق لها أن يكون لها تجربتها في الحكم والادارة، ولكن حساسية الموقف تكمن في أمرين:

الأول:إن من طبيعة السلطة أن تعري أهلها، بمعنى أن السلطة وممارستها تكشف عن كل نقاط القوة أو الضعف لدى من يتولاها، فلا يمكن أن يكون هناك نقص في رؤية هذه الحركة أو تلك، أو خلل في درايتها بالواقع دون أن يظهر ذلك في أدائها أو ممارستها أو ادارتها للواقع السياسي أو الاقتصادي وغيره، وفي هذه النقطة توجد مشكلة كبيرة تعاني منها تلك الحركات الاسلامية، إلا وهي وجود تراث كبير[2] يفرض سطوته على العقل السياسي لهذه الحركات، ويسهم بشكل أو آخر في تضليل أو تشويه تجربة هذه الحركات في الحكم، ولا أقصد من هذا الكلام التنكر بشكل مطلق للتراث الاسلامي، الذي تكوّن على مدى قرون من الزمن، بمقدار ما ينبغي أن نشير الى أن هذا التراث قد تكون في ظروف تاريخية معينة، ولربما تأثر في تشكله بعوامل متعددة سياسية واجتماعية وغيرها ساهمت في تشكله، مما يعني ضرورة التعامل بكثير من الحس النقدي، مع هذا التراث وضرورة أخذ البعد التاريخي في قراءتنا له، حتى لا نبني الكثير من توجهاتنا السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية وغيرها

2 - محمد شقير، فلسفة الدولة في الفكر السياسي الشيعي، بيروت، دار الهادي، 2004، ص42.

على معطيات تراثية مضللة، لا تسلم من النقد ولا تصلح ليبنى عليها أي موقف أو رؤية أو توجه.

وينبغي أن نشير هنا الى أمر آخر ألا وهو أن تمثل الاسلام وتطبيقه في الاجتماع السياسي لا يرتبط فقط بالبعد الفقهي والتشريعي، بل يرتبط أيضاً بأبعاد أخرى لا تقل أهمية عن هذا البعد، إلا وهو البعد القيمي أو البعد المفاهيمي (الرؤيوي)[3]. وعندما يقع الحديث في البعد القيمي ونأخذ على سبيل المثال العدل كقيمة أساس، ينبغي أن ترتكز عليها وتسعى إليها، أي تجربة سياسية اسلامية في الحكم، لا بد من القول هنا أنه لا يمكن أن يقيم العدل، إلا من كان عادلاً في نفسه وسجيته، فمن يفتقد الى العدل في نفسه وتربيته وأخلاقه، لا يمكن أن يتمثل العدل في أدائه السياسي أو الاقتصادي وغيره، وكلما كانت الدائرة الاجتماعية المنوي تطبيق قيمة العدالة فيها أوسع وأكثر تعقيداً، كلما احتجنا الى مستوى أرقى من العدالة في أبعادها الأخلاقية والاجتماعية والتربوية والسياسية وغيرها، فهنا لا نتحدث في البعد الفردي للعدالة، وليس من الصحيح حصرها في الإطار الشخصي، بل نتحدث في مختلف أبعادها الاجتماعية، حيث تكون التجربة أشد والاختبار أصعب والاستعدادات يجب أن تكون أكبر، ويكون الحديث عن جهة أو حركة تمتلك أو لا تمتلك مستوى كاف من قيم العدالة والتربية عليها والتخلق بها، حتى تستطيع تثمير هذا المخزون من العدالة وأخلاقياتها في تجربتها السياسية وغير السياسية، لتبني سياسات اقتصادية عادلة، وسياسات اجتماعية عادلة، وسياسات ضرائبية عادلة، ولتتمثل العدالة في مختلف المجالات لديها، وفي تجربتها في الحكم والادارة.

3 - السيد محمد حسن الأمين، الاجتماع العربي الاسلامي، بيروت، ط1، دار الهادي، 2003، ص 82.

الثاني: إن هذه الحركات الاسلامية عندما تبادر لتقديم تجربتها في الحكم، أنما تعلن ذلك باسم الاسلام والدين، فهي تدعو الى حكم الاسلام وتطبيق الشريعة، لتقول أن من يحكم هو الاسلام، وأن ما يطبق هو شرع الله تعالى، وبالتالي أن نجحت هذه التجربة فسوف يُكتب النجاح– على الأغلب- لهذه الحركات، وأن فشلت فسوف يرتد هذا الأمر ليس فقط على هذه الحركات، وإنما أيضاً على الاسلام والمرجعية الفكرية التي استندت اليها في تقديمها لتجربتها، ليبدأ النقاش في علاقة الدين بالدولة ولا ينتهي عند حدود قدرة هذه الحركات على تمثل النموذج الاسلامي في الحكم، فيما لو تجاوزنا الاشكالات النظرية التي تطرح فيما يرتبط بعلاقة الاسلام بالسياسة واختزانه لأطروحة الدولة.

إن معنى أن هذه التجربة لها ارتداداتها على الدين نفسه، أنها تؤثر على علاقة المجتمع بالدين ونظرتهم اليه وارتباطهم به، ففيما لو قدمت نموذجاً فاشلاً على المستوى الاجتماعي أو السياسي وغيره، سيؤدي هذا الأمر الى ابتعاد الناس عن الدين وتوجيه جملة الانتقادات اليه، أيسرها عدم قدرته على الحكم وفشله في تقديم الحلول للمشاكل الاجتماعية القائمة. صحيح أن هذه الحركات الاسلامية تستفيد من استخدامها للحس الديني في مشروعها السياسي- وهي تعبر بذلك عن حقيقة مشروعها لا أنها تتقصد ذلك- لكن هذا الاتكاء على البعد الديني في المشروع السياسي هو سيف ذو حدين. فهو من جهة قد يكون عامل جذب للعديد من الفئات الاجتماعية نتيجة وجود ذلك الحس الديني لديها، ولأنها قد تميل الى حسن الظن بالدين وأهله، لكن من جهة أخرى سوف ترفع هذه الفئات من سقف توقعاتها عندما يطرح المشروع السياسي لهذه الحركة أو تلك باسم الدين، وسوف يكون حجم انتظاراتها كبيراً عندما يعمد الى إدارة الدولة بأسم الاسلام، وهو ما يتطلب تقديم نموذج متقدم في الإدارة والحكم، وإلا فأن أي نوع من أنواع الفشل، سوف يرتد ليس فقط على علاقة هذه الفئات الاجتماعية بهذه الحركة الاسلامية أو تلك، وإنما على علاقتها بالإسلام وارتباطها بالدين، وعلى نظرتها للأطروحة الاسلامية في السياسة والحكم، ولن يكون عندها بمقدور أي جدل نظري أن يقنع هذه الفئات، بقدرة الدين على السياسة والحكم، وقدرة الاسلام على بناء الدولة وتحقيق الأهداف المرجوة منها، في إقامة العدل وفعل الاصلاح ومواجهة الفساد، وغيرها من الاهداف التي ينشدها الاسلام من فعل السلطة.

هذا الاتكاء على البعد الديني في المشروع السياسي هو سيف ذو حدين

إن الذي يتطلع في التاريخ الاسلامي البعيد أو القريب يجد تجارب سياسية عديدة بأسم الدين، وأكثر من نموذج في الحكم بأسم الاسلام، لكن أن أريد محاكمة هذه التجارب– النماذج بعد سنين متطاولة، نجد أن ما خلفته من أضرار، أكثر مما جلبته من فوائد، وأن السلبيات التي ترتبت عليها أكثر من الايجابيات التي توصلت اليها.

وكذلك الأمر عندما نأتي الى العديد من الحركات أو الجماعات الاسلامية في عالمنا المعاصر، فهي ليست أفضل حالاً من تلك التي كانت في التاريخ، وخصوصاً تلك التي تزرع الفتنة باسم الدين، وتمارس الاجرام باسم العقيدة، وتنتهك المحرمات بأسم الشرع، وتؤدي أكبر الخدمات للاحتلال وأعداء الدين بأسم الجهاد في سبيل الله تعالى.

إنه ليس الهدف أن نحكم بأسم الاسلام، بل أن نحكّم الاسلام في مختلف مفاصل حياتنا، وليست الغاية أن نكثر من الشعارات ذات الطابع الاسلامي، بمقدار ما هي العمل على تطبيق القيم والأهداف الاسلامية أفضل ما يكون من التطبيق وأسمى ما يكون من الممارسة في واقعنا المعاصر. إن السلطة بحد ذاتها ليست هدفاً، وإنما هي وسيلة وفي علم الوسيلة، يجب أن يكون السؤال حول كم تساعدني على بلوغ الهدف، وكم هي استطاعتي لتوظيف هذه الوسيلة للوصول الى ذلك الهدف، وهل أمتلك الامكانيات والظروف والشروط اللازمة لذلك، وهل يوجد من الموانع ما يحول بيني وبين بلوغي ذلك الهدف، وما هو حجم الأضرار والمنافع التي تترتب على استخدام تلك الوسيلة، وأيهما أكثر من الآخر، وهل من إمكانية لتلافي تلك الأضرار، وما هي الرؤية التي على أساسها أضع كل هذه الاجابات، وبناءً على أي منهجية؟ الى غير ذلك من الأسئلة ذات العلاقة، والتي لا يمكن تجاوزها في حسابات الدين والسلطة.

وتمارس الاجرام باسم العقيدة، وتنتهك المحرمات بأسم الشرع، وتؤدي أكبر الخدمات للاحتلال وأعداء الدين بأسم الجهاد في سبيل الله تعالى

ثانياً:الخطاب السياسي بين الانفصام والالتئام، من الواضح ذلك التبدل في خطاب العديد من الحركات الاسلامية فيما يتصل بموضوع الدولة، من دولة الخلافة الى الدولة المدنية، ومن الواضح أن هذا التبدل لم يتأت نتيجة لضرورة فكرية خالصة، وإنما حصل نتيجة لعوامل داخلية وخارجية تستدعي الاستعانة بفقه التمكين لإحداث أكثر من تبدل في الخطاب أو الألويات، بهدف الوصول الى السلطة والامساك بها، وبناء على ذلك تصبح الدولة المدنية خطوة ضرورية على طريق الوصول الى دولة الخلافة، وتصبح الاستعانة بالآليات الديمقراطية للوصول الى السلطة (الانتخابات) أمراً لا مفر منه في حسابات التمكين، وسيكون من الطبيعي عندها أن يستعر الجدل في كل ما يتصل بهذا الموضوع، بين مؤيد ومعارض وناقد ومدافع، وغير ذلك.

واذا كان للدولة المدنية من سمات لعل من أبرزها العلمانية والديمقراطية، فسيكون من الأهمية بمكان أن نبحث تلك الاشكالية (الانفصام والالتئام) من خلال هذين العنوانين:

1 -**العلمانية**، وهي كما تقدم في أغلب أدبيات العلمانيين وكتاباتهم أنها موقف من العلاقة بين الدين والدولة، حيث يتضمن هذا الموقف ضرورة الفصل بينها.

وعليه فعندما يكون الحديث عن دولة مدنية فهي دولة علمانية بالضرورة، أي هي دولة تقوم على الفصل بين الدين والدولة، حيث لا يمكن لدين من الأديان– بما فيه الاسلام- إن يكون بمثابة المرجعية الفكرية للدولة، ولا أن تستمد منه قوانينها، ولا أن تعتمد عليه لرسم أي من سياساتها أو تحديد أولوياتها أو أي من مواقفها.

أن هذا التوصيف للعلمانية ليس توصيفاً نهائياً أو غير قابل للنقاش، لأنه يمكن الذهاب الى أكثر من تفسير للعلمانية، من كونها رؤية للإنسان والكون والحياة، بما يؤسس لموقف رافض للدين ليس فقط على مستوى علاقته بالدولة، وإنما على مستوى علاقته بالإنسان، بما ينتجه ذلك من علمانية ملحدة، الى تفسير آخر يقصر العلمانية على كونها موقف من العلاقة بين الدين والدولة، يقوم على رفض الوصل بينهما، بما ينتجه ذلك من علمانية سياسية؛ الى تفسير آخر يضيق حدود العلمانية الى دائرة شكل الدولة وهيكلها، في حين أن مضمون الدولة يقبل التلاقي مع الدين، بما ينتجه ذلك من علمانية بنيوية (تقتصر على بنية الدولة فقط)، أو ليكون الحديث عن علمانية مؤمنة تقبل التفاعل مع الدين– الاسلام، وتتكامل معه في بناء الدولة وادارتها[4].

التفسير الأول للعلمانية، لا يوجد أي مجال لأي نوع من أنواع التلاقي بينها وبين الدين لا داخل اطار الدولة ولا خارجها، فالعلمانية بهذا المعنى تعني الإلحاد، وهو الموقف النقيض من الدين (الإلهي) بما هو اعتقاد بالله تعالى، ولذلك لم تلق هذه العلمانية ذلك الرواج، بل كانت محل رفض من كثير من المجتمعات، وخصوصاً المجتمعات الشرقية والاسلامية تحديداً.

التفسير الثاني للعلمانية (السياسية)، فتوجد إمكانية لها للالتقاء مع الدين، لكن خارج أطار الدولة، إما مساحة الدولة بكل مجالاتها ومفرداتها، فليس متاحاً للدين أن يكون له دور فيها. وهذا النوع الثاني لاقى رواجاً في العديد من المجتمعات، بما فيها الاسلامية، لأنه لم يأخذ موقفاً من أصل الدين، بما هو ميل فطري لدى الانسان، وإلا لاقى الرفض كما حصل مع العلمانية بتفسيرها الأول، بل أن ما فعله (هذا المعنى للعلمانية)، هو أنه أخرج الدين من دُور القيادة وحصره في دُور العبادة، أخرجه من المجتمع وحبسه في الجامع، ليبقى هناك فسحة للتعبير الديني وممارسة الشعائر الدينية، بما يراود الحس الديني لتلك المجتمعات. ولعل ما آلت إليه أوضاع العالم الاسلامي من تخلف وترد على أكثر من مستوى، قد دفع العديد من المجتمعات الاسلامية، الى تلمس الحلول في الأفكار الوافدة إليها من

4 - للتوسع ينظر: محمد شقير، الاسلام والدولة المدنية، مجلة الحياة الطيبة، العدد 25، ربيع 2012.

علي عبد الرزاق، في الخلافة الاسلامية: الاسلام وأصول الحكم، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت، 2011، ص79.

خارج الحدود، وخصوصاً أن الغرب استطاع أن يقدم نماذج مغرية على مستوى بناء الدولة المدنية، وقد عمل على تسويقها بقوة في عالمنا الاسلامي.

الدولة بكونها مدنية أي علمانية، لكن تلك العلمانية المؤمنة أو البنيوية

التفسير الثالث للعلمانية، فيمكن أن يكون محل قبول من مجمل الحركات الاسلامية، لأنه أذا كانت العلمانية بهذا المعنى تعني الاستفادة من أي معطى علمي، يسهم في تطوير بنية الدولة والعمل على بنائها بشكل مستديم على أسس علمية حديثة، فهو ما ينسجم مع الأطروحة الدينية والاسلامية، تحديداً فيما يرتبط ببنية الدولة وهيكلها، وبالتالي لن يكون هناك أي مانع من الأخذ بهذا التفسير للعلمانية، بما يسهم في وصف تلك الدولة بكونها مدنية أي علمانية، لكن تلك العلمانية المؤمنة أو البنيوية.

وهنا لا يستطيع أحد أن يلزم هذه الحركة الاسلامية أو تلك بهذا التفسير أو ذاك للعلمانية، بل هي في سعة من أمرها في أن تختار التفسير الذي ينسجم مع مبانيها الفكرية والمعرفية، وبما يتوافق مع طبيعة المجتمعات التي تسبح فيها، وبما يتلاءم مع خيارات تلك المجتمعات على المستوى السياسي وغيره.

2 - الديمقراطية، وهي أيضاً من أهم سمات الدولة المدنية، فلا يمكن الحديث في الدولة المدنية من دون التطرق الى الديمقراطية، فالدولة المدنية هي دولة ديمقراطية بالضرورة (بغض النظر عن التفسير المعتمد للديمقراطية)، نعم ليس بالضرورة أن تكون كل ديمقراطية دولة مدنية، أذا لم تستجمع بقية السمات التي تبرر وصفها بالمدنية.

كما في العلمانية أيضاً في الديمقراطية، يتفاوت الرأي فيها بين تفسير وآخر، فمن تفسير يذهب الى كونها رؤية في طبيعة العلاقات الاجتماعية في مختلف مجالاتها، سواء ما يرتبط منها بالاجتماع السياسي وغيره، وسواء كان الأمر مرتبطاً بإنتاج السلطة، أو الطريقة التي يجب أن تعتمد في ادارة تلك العلاقات الاجتماعية؛ الى تفسير أخر يرى فيها سيادة الشعب، حيث تختصر الديمقراطية بناء على هذا التفسير في أطار الاجتماع السياسي، ولا يذهب بها الى مختلف مجالات الاجتماع الانساني، لتكون بناءً على هذا التفسير ثقافة حياة، بل هي ثقافة حياة سياسية ترتبط بإنتاج السلطة وكيفية ادارتها، بدل أن تكون ثقافة حياة عامة (كما في التفسير الأول).

وهناك تفسير آخر للديمقراطية يرى فيها مجرد آلية لإنتاج السلطة ترتكز على الاختيار الشعبي، بغض النظر عن طبيعة تلك الآلية ومستوى مقاربتها للرؤية التي تقوم عليها الديمقراطية، كتطبيق فعلي لأعلى مستوى من السيادة الشعبية، بل هي بناء على هذا التفسير مجرد فعل انتخابي، بغض النظر عن مستوى التمثيل، وعن مستوى تحقق السيادة الشعبية من خلال هذا الفعل الانتخابي.

كما يقع النقاش أيضاً في الأشكال المطبقة للديمقراطية في الأنظمة السياسية المعاصرة، التي تعتمد أشكالاً متعددة للديمقراطية، تختلف فيما بينها اختلافات كبيرة، ولكل منها تبريره لهذا الشكل أو ذاك، والذي اعتمده في اجتماعه السياسي.

وبناء على ما تقدم، يمكن القول أن التجربة الديمقراطية قد أنتجت خيارات متعددة ومادة خصبة، بما يفسح المجال لأي نظام سياسي أو حركة اسلامية أو غير اسلامية، بأن يختار أي منهم هذا الشكل أو ذاك من الديمقراطية، بما يتلاءم مع المبادئ الفكرية أو القناعات السياسية أو حتى المصالح الفعلية، لهذا النظام أو تلك الحركة.

أن التجربة الديمقراطية قد أنتجت خيارات متعددة ومادة خصبة

وعليه لن يكون أمراً شاقاً على الحركات الاسلامية، إن تختار من الديمقراطية الشكل الذي تراه متلائماً مع مبادئها وقناعاتها الفكرية والسياسية، بل ما يحقق لها أكبر قدر ممكن من المصالح الانتخابية، ولن يكون بمقدور أي جهة أن تعيب على هذه الحركات أنها غير ديمقراطية، لأن الجواب سوف يكون حاضراً، بأنها تعتمد هذا الشكل أو ذاك من الديمقراطية، وأن هذا الشكل معتمد في هذا النظام السياسي أو ذاك، في هذه التجربة الديمقراطية أو تلك.

ومن هنا تستطيع هذه الحركات الاسلامية أن تقول بأنها تمارس الديمقراطية، وأنها تقبل بالخيار الديمقراطي، بغض النظر عن المبادئ الفكرية التي تقوم عليها الديمقراطية، فهي تتعامل معها كآلية لإنتاج السلطة، وكوسيلة للوصول إليها، ولذلك يمكن أن تدعي هذه الحركات بأنها ديمقراطية بهذا المعنى الذي تتبناه، والذي لا يتعارض مع مبادئها الفكرية ونظرتها الى الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية.

والمحصلة أنه اذا كانت الدولة المدنية تعني بشكل أساس العلمانية والديمقراطية، وكان بالإمكان لهذه الحركة الاسلامية أو تلك، أن تختار هذا النوع من العلمانية وذاك الشكل من الديمقراطية، فهي تستطيع الحديث عن دولة مدنية ونظام مدني وتجربة مدنية، لكن وفق معاييرها هي، وبما ينسجم مع مبادئها وقناعاتها[4]. وقد يكون أمراً صحيحاً أن تتاح لها الفرصة لتصنع إنموذجها المدني الخاص بها، ولتقدم تجربتها بما يعبر عن أهدافها وحقيقة مشروعها.

الخاتمة

إن للحركات الاسلامية يمكنها على مستوى صناعة السلطة، أن تجترح إنموذجها المدني الخاص على مستوى الدولة والمجتمع، وأن التجربة الاسلامية سوف تكون في سعة من أمرها، في اختيار أي صيغة من صيغ العلمانية، وأي شكل من أشكال الديمقراطية لتقديم إنموذجها المدني، الذي ينسجم مع مبادئها وقناعاتها. لكن هل يستطيع هذا الأنموذج المدني الذي ينسجم مع المبادئ الاسلامية، أن يذهب الى مستوى ادعاء دولة الخلافة؟ أعتقد أن اشكاليات نظرية[5] وعوائق عملية عديدة تحول دون ذلك، والتي منها:

1 - وجود دول اسلامية متعددة لكل منها كيانها السياسي الخاص والمستقل، حيث تقوم العلاقة بين هذه الدول على أساس مجموعة من القوانين والأعراف الدولية، فكيف يمكن أن تنسجم دولة الخلافة مع هذه البنية السياسية على مستوى العالم الاسلامي؟.

ماذا سيكون موقف دولة الخلافة من قضية المواطنة، وكيف ستتعامل مع غير المسلمين الموجودين في دار الاسلام

2 - الواقع السياسي الدولي القائم فيما يرتبط بالجغرافيا السياسية للدول الاسلامية وغير الاسلامية، فهل تستطيع دولة الخلافة أن تتجاوز هذه الحدود السياسية، بما هي دولة تتّسع لتشمل دار الاسلام ومجمل الدول والبلدان الاسلامية.

3 - ماذا سيكون موقف دولة الخلافة من قضية المواطنة، وكيف ستتعامل مع غير المسلمين الموجودين في دار الاسلام، ومع المسلمين الموجودين خارج دار الاسلام، فإذا كانت المواطنة تمنح على أساس ديني، فلا بد لها من تقديم حل لهذه المعضلة.

4 - كيف يمكن لنا أن نتعامل مع قضية القيادة على مستوى العالم الاسلامي، فمن يتولى هذه القيادة، وعلى أي أساس، وما هي حدود ومستويات هذه القيادة، وما هي البنية التي تنتج هذه القيادة وآلية عملها، ومجمل ما يرتبط بها.

5 - ما العمل مع الانقسامات والتباينات الموجودة في عالمنا الاسلامي، وهل نستطيع أن نتغلب على هذه الانقسامات، وخصوصاً أن عوامل عديدة داخلية وخارجية تعمل على زيادتها وتفاقمها، بحيث يمكن القول أنه من الصعوبة بمكان توفير البنية السياسية والاجتماعية المساعدة على تحقيق دولة الخلافة.

الأمم المتحدة والتضحية بالأمن الإنساني في العراق

د عبدعلي كاظم المعموري
بسمه ماجد المسعودي

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية 2011

الاسلام السياسي: الدولة المدنية أم الدولة الدينية

أ.د. محمد طي

* أكاديمي وباحث من لبنان

* أستاذ القانون الدستوري - الجامعة اللبنانية

مقدمة

تعدّ الدولة من الضروريات الأساسية للمجتمعات البشرية، ذلك أن الناس يحتاجون إلى من ينظّم أمورهم، فيحدّد لكلّ ما يمكنه فعله وما لا يمكنه، ويبيّن للأشخاص والجماعات حقوقهم وواجباتهم التي تمكّن الأفراد والمجتمع من أن يستمرّوا، وهذا ما عبّر عنه الامام عليّ بن أبي طالب (عليه السلام)، عندما سمع الخوارج يرفضون إمرة الناس، فقال: إن» هؤلاء يقولون: لا إمرة إلاّ لله، وإنه لا بد للناس من أمير برّ أو فاجر يعمل في إمرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ الله فيها الأجل، ويجمع به الفيء، ويقاتل به العدوّ، وتأمن به السبل، ويؤخذ به للضعيف من القويّ، حتى يستريح برّ ويستراح من فاجر»(النهج/ الخطبة 40).

ويرى ابن خلدون أن الاجتماع البشري ضروريّ وأن الحكماء يعبّرون عن هذا «بقولهم: الإنسان مدني بالطبع، أي لا بدّ له من الاجتماع الذي هو المدنية في اصطلاحهم، وهو معنى العمران». [1]

1 - ابن خلدون، المقدمة، دار الفكر، ص 33.

ثم أتت نظريات العقد الاجتماعي، لتؤكّد أن الناس سعوا، بعد أن فقدوا الأمان في «حالة الطبيعة»، التي كانوا يحيونها في القديم، إلى إقامة الدولة متنازلين عن جزء من حرياتهم لصالح إقامة هذه المؤسّسة.

ويرى ماركس أن الدولة برزت ضرورتها بعد أن انقسم المجتمع إلى طبقتين: طبقة مستَغَلَة، تعمل وتنتج، وطبقة مستغِلّة تحصل على ناتج جهد الأولى، دون أن تبذل أي مجهود، وهي تحتاج إلى سلطة أو قدرة لتقهر بها الطبقة المنتجة.

ويرى هيغل أن «الدولة ليست عملاً فنّياً، إنها موجودة أبداً في العالم، وهي قد انطلقت من دائرة التحكّم والصدفة والخطأ» [2]، هي «تأليف synthèse» بين الأسرة والمجتمع... وهي تعبير عن روح العالم... هي الفكرة الإلهية على الأرض» [3].

أما السيّد محمد باقر الصدر ﷺ، فيرى أن الدولة من صنع الله تعالى، وهي قديمة في حياة المجتمعات البشرية، فهو يقول: « إن الدولة ظاهرة اجتماعية أصيلة في حياة الإنسان».[4]

إذاً هناك نظريات متعدّدة تثبت ضرورة قيام الدولة، ثم إن التاريخ المعروف تاريخ دول اتخذت شكل دول- مدن أو إمبراطوريات، أو بدايات بسيطة من التنظيم على طريقه ليتحوّل إلى دولة، كما في دار الندوة في مكّة، التي كانت تضمّ، على شكل تعاهد، بطون قريش الذين يتوزّعون المهمات الضرورية للقيام بأعباء تنظيم الحياة الاجتماعية في تلك المدينة حول بيت الله الحرام. وكذلك إذا عدنا إلى قيام الدولة- المدينة في اليونان: أثينا،إسبارطة...[5] أو روما،[6] أو حتى بدايات تكوّن الدولة في مصر،[7] نجد هذه التعاهدات القبلية. ومن المنطقي أن يكون ما سبقها هو أشكال من التجمّعات القبلية، التي تعتمد شكلاً بسيطاً من التنظيم، الذي يلبّي الحاجات الضرورية لذلك النمط البدائي من العيش. وفي هذا المعنى يذهب ابن خلدون إلى أن «البدو أمهل للمدن والحضر وسابق عليهما... ولهذا نجد التمدّن غاية للبدويّ يجري إليها وينتهي بسعيه إلى مقترحه منها»[8]، والقبيلة كانت تتعبّد لـ «إله»، إما ثابت، إذا كانت مستقرّة، وهذا ما عرف مثلاً عند القبائل العربية. فهُبل(وربما كان أبولّو نفسه) واللات والعزى (وربما كانت إيزيس) ومناة ويغوث ويعوق ونسر...كانت «آلهة» ثابتة، أو متنقل تحمله معها إذا كانت من الرحل.

أما المدينة، فكانت تحالفاً مستقلاً ذاتياً، من القبائل تتجمّع حول مؤسّسات دينية وسياسية مشتركة [9]. وهكذا كانت دولة ذات طابع ديني. ويرى السيد محمد باقر الصدر أن الدولة نشأت «على يد الأنبياء ورسالات السماء، واتخذت صيغتها السوية ومارست دورها السليم في قيادة المجتمع الإنساني وتوجيهه، من خلال ما

2 - أريك وايل، هيغل والدولة، ترجمة نخلة فريفر، دار التنوير، بيروت، 1986، ص33.

3 - جورج و. فريدريك، هيغل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993، ص38.

4 - محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1990، ص 13.

5 - راجع ول ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة محمد بدران، مكتبة الأسرة، 2001، المجلد الثالث، ص 200 وما بعدها.

6 - راجع إميل بجّاني، القانون الروماني، معهد بيروت للحقوق، 1984، ص 31 وما بعدها.

7 - راجع ول ديورانت، مذكور سابقاً، م 1، ص 66 وما بعدها.

8 - ابن خلدون، مصدر سابق، ص 97.

9 - راجع قاموس روبير الفرنسي.

حقّقه الأنبياء في هذا المجال، من تنظيم اجتماعي قائم على أساس الحق والعدل، يستهدف الحفاظ على وحدة البشرية وتطوير نموّها في مسارها الصحيح»[10].إلاّ أننا نرى أن الصبغة الدينية التوحيدية، ما لبثت أن تراجعت لصالح أنواع من الشرك.

10 - محمد باقر الصدر مذكور سابقاً، ص 13

وأياً يكن الأمر، فلمّا استقرّت ورسخت أنظمة الحكم في الدولة، راحت سلطة الحاكم فيها تشتدّ، وأخذ يستغني عن أفراد قبيلته، الذين يرون لأنفسهم حقوقاً في السلطة، ليستعين بجيش من الغرباء «المرتزقة»، الذين يطيعون الأوامر مقابل الرزق. يقول ابن خلدون:»... يكون استظهارهم حينئذ على سلطانهم ودولتهم... إما بالموالي والمصطنعين...وإما بالعصائب الخارجين عن نسبها والداخلين في ولايتها»[11].

هـذا التـأله لا يعني العبادة فقط، بل يعني كذلك الطاعة للحاكم الـذي يمتلك الأنفس والـحـريـات والأمـــوال. فهو يقتل، إما إعداماً عندما يحلو لـه، أو دفـعـاً إلـى الـحـروب لأغراضه الخاصّة

عندها، يبدأ الحاكم بالتألّه، بأن يدّعي الألوهية، كما في مصر الفرعونية، وحتى في الإمبراطورية اليونانية زمن الاسكندر المقدوني، أو نيابة الألوهية، أو النطق باسمها كما في بلاد الرافدين...

11 - ابن خلدون، المصدر نفسه، ص 122.

هذا التأله لا يعني العبادة فقط، بل يعني كذلك الطاعة للحاكم الذي يمتلك الأنفس والحريات والأموال. فهو يقتل، إما إعداماً عندما يحلو له، أو دفعاً إلى الحروب لأغراضه الخاصّة.

وهو يستعبد الناس فيزجّهم في أعمال السخرة ليبني القصور والقلاع، وحتى القبور كما في أهرام مصر.وهو يصادر الأموال عندما يحتاجها، فكأنها ملك احتياطي له.

الصراع ضدّ التحكّم الكيفي

نزلت الأديان السماوية لتدحض «**الألوهية**» المزعومة التي يدّعيها الحكام، وتعلّم الناس أن هناك إلهاً واحداً أحداً، وبالتالي فإن السلطات التي يمارسها هؤلاء الحكام لا أساس لها. وراح الأنبياء والمؤمنون يجاهدون ضدّ التسلّط والظلم، في الوقت نفسه الذي يجاهدون فيه ضدّ الشرك والكفر.

من جهة أخرى بدأ الإنسان محاولات للخلاص من الظلم، في ثورات العبيد خاصّة، ثم في بث الأفكار حول جور الحكام في العصور الإقطاعية في أوروبا، في خطّ غير خطّ الدين، وفي زمن متأخّر بعد الرسالات السماوية وعلى رأسها الإسلام. وتوصّل هذا الإنسان بعد قرون من المعاناة والصبر، وبعد أن بذل أنهاراً من الدماء، إلى إقامة

دولة تعترف بما تفتّقت عنه عقول المفكّرين من مؤسّسات تحدّ من مظالم الحكّام، ومما عدّته حقوقاً للإنسان. وكان هذا أساس الدولة الحديثة التي أقيمت في الغرب على أنها الأكمل والأكثر عدالة وضماناً للحقوق البشرية. وأدّى قيام هذه الدولة إلى تراجع الفقه والفكر السياسي الديني، وفصل الدين عن الدولة، وأصبح الحكم شأناً علمانياً أو مدنياً لا علاقة له بالدين.

وفُرض هذا النمط من النظام، منذ بدايات القرن العشرين، وحتى قبله، على بلدان العالم الأخرى، وإن يكن في صورة ممسوخة ومشوّهة ومفصّلة على قياس الحكّام المستبدّين.

في العالم الإسلامي، قامت، بعد نزول الرسالة ببضع عشرة سنة، دولة الدين، ولكنّها لم تستقرّ إلاّ زمناً قصيراً. إذ برزت المصالح والعصبيات وتغلّبت على الفكر الديني الأصيل، وراح الحكّام مع ذلك يتولّون باسم الدين لكنهم يمارسون سلطات لا تختلف كثيراً عن السلطات التي كان يمارسها الحكام المتألّهون في مقابل الرسالات السماوية. واستمرّ بعض أشكال من أنظمة استيلاء تمارس حكمها باسم الدين حتى اليوم، دون أن يكون لتعاليم الدين السياسية أي أثر في توجيهها.

إلاّ أن الفقه والفكر السياسي الإسلامي عاد بقوّة بعد غياب ليقيم نموذجاً حديثاً من الدولة الإسلامية. ودخل في صراع حياة أو موت مع الحكومات المتسلّطة التي تستبعد الدين في أنظمتها، وتحارب الدين الإسلامي، في جانبه السياسي، خاصّة، في بلاد المسلمين التي تسلّطت عليها بعدما انتابها الضعف واستسلم حكّامها للاحتلال، أو على الأقلّ للنفوذ الأجنبي الغربي. وما زالت المعركة سجالاً بين الفريقين حتى الآن. وهي على أشدّها في الجانب الفكري والعقدي، حيث يستخدم الغرب منجزاته الحضارية للتدليل على تفوّق فكره، كما يتوسّل «حقوق الإنسان» لإغراء الشعوب الإسلامية بأنظمته.

ولا بدّ لنا من أن نبحث عن أساس شرعية هذه الدولة، ثم ننظر هل حلّت مشاكل الإنسان أم لا.

شرعية الدولة المدنية وحكمها

إننا حيال مسألتين مختلفتين: مسألة قيام الدولة ومسألة حكم الدولة.

أساس شرعية قيام الدولة المدنية

بدأت فكرة تأسيس شرعية الحكم على الإرادة البشرية مع نظريةالعقد الاجتماعي التي سُلّم بها لمدة طويلة. ثم راحت تتعرّض للنقد الذي تركّز أساساً على ما يأتي:

- أن العقد المزعوم لم يحصل في التاريخ، إنما هو فرضية منطقية لنزع السلطة الزمنية عن الكنيسة.

- إذا افترضنا أن عقداً أبرم، فهل وافق عليه جميع الناس؟ وإذا كان بعضهم لم يوافق، فما مصيره؟ هل يبقى مستقلاً ولكن داخل الجماعة، أم يطرد؟

ونظراً لهذا الإرباك طرحت نظريات أخرى، وأهمها:

نظرية العقد السياسي، التي ترى أن الدولة تنشأ على أساس اتفاق بين شخصيات ذات صفة تمثيلية تتفق باسم مؤيّديها، على إقامة هذه الدولة [12].

12 - Voir A. HAURIOU et autres, droit constitutionnel et institutions politiques, éd. Montchrestien,p. 131

هذه النظرية تصلح لتفسير إقامة بعض الدول الفيدرالية التي نتجت عن اتفاق قادة دويلات على إقامة نوع من الوحدة التي تضمن القوة، دون التخلي عن الميزات الذاتية لكل من المكوّنات. أو لتفسير إقامة وحدة بين مكوّنات إقطاعية أو عرقية أو قومية.

لكن هذا العقد لم يُقم دائماً دولة من لا دولة، إنما أقامها من دول موجودة، كما في حالة الفيدرالية، أو أقام نظام حكم، وليس دولة في كل الحالات، كما حصل في لبنان، أو بلجيكا...

نظرية الفكرة القانونية التي طرحها جورج بوردو G. BURDEAU، التي تقول إن الدولة تنشأ على أساس فكرة يعتنقها بعض القادة ويقنعون بها فريقاً من الناس، ليناضلوا من أجل إقامة الدولة [13].

13 - voir G. BURDEAU et autres, Manuel de droit constitutionnel, LGDJ, Paris, 1977, P. 40

هذه النظرية لا تبين أن الدولة قامت بإرادة المواطنين بالضرورة، بل ربّما على أساس القوّة، وأرغم الناس فيها على الرضوخ. فمن أين تستمدّ شرعيتها؟.

نظرية التأسيس والانضواء، التي تقول إن الدولة تقوم على أساس أن يعمد بعض القادة إلى تأسيسها، ثم ينضوي الناس تحتها [14].

14 - للمزيد ينظر: محمد طي، القانون الدستوري والمؤسّسات السياسية، ط7، 2010، ص98.

والسؤال: كيف يتمّ انضواء الناس؟ فإذا كان الانضواء يتمّ بالإكراه فلا شرعية لهذه الدولة.

أما إذا تمّ طوعاً عن طريق إجراء استفتاء على إقامة هذه الدولة، فإن هذا يضعنا أمام كلّ مشاكل الاستشارات الشعبية، والتي سنبيّن أنها لا تعبّر تعبيراً حقيقياً عن إرادة حرّة للمواطنين.

أن الإرادة البشرية تؤسّس شرعية الدولة، دون تحديد الكيف

وإذا وضعنا هذه النظريات جانباً، وانطلقنا من أن الإرادة البشرية تؤسّس شرعية الدولة، دون تحديد الكيف، إذ ربما يمكن القول إن المسألة مفتوحة على النقاش، ويمكن أن يتوصّل العقل البشري يوماً إلى تحديد الطريقة، فمن أين استمدّت هذه الإرادة هذه الصلاحية؟.

قد يقول قائل: إن تحقيق مصالح الناس هو ما يمنح الشرعية، وبما أن الناس أدركوا مصلحتهم، ووجدوا أفضل طريقة لتنظيم شؤونهم، وكانت هذه الطريقة هي إقامة الدولة التي اجترحوها، فإن الشرعية تكون قد تحقّقت لهؤلاء الناس.

إن هذا الرأي كان يمكن أن يصحّ لو كانت البشرية تامّة الوعي تدرك الغاية التي خلقها الله من أجلها، وتدرك أفضل الوسائل لتحقيقها. لكن الأمر ليس كذلك، بدليل تكرار التجارب والأخطاء، وعدم الوصول إلى الوضع الكامل، في أيّ من مجالات الحياة، فكيف تستطيع الوصول إلى مثل هذا الوضع على صعيد إقامة الدولة؟.

هذا وربما كانت الشرعية لا تقوم على المصلحة التي يحدّدها الناس، فما هو أساسها؟.

إننا لا نعتقد أن الوضعيين، أو أنصار الدولة المدنية، يملكون جواباً مقنعاً على هذه الإشكالية.

ونستنتج من كل هذا أن الإرادة البشرية لا يمكن أن تؤسّس لشرعية إقامة الدولة.

أساس شرعية الحكم المدني

كان الملوك في العهود الإقطاعية يخضعون لسلطان الكنيسة، فكان حكمهم يتّسم بالطابع الديني المسيحي. إلاّ أنهم أخذوا يتمرّدون على التسلّط الكنسي ليحكموا بالاستقلال عن البابوية، وراحوا يدّعون الحكم بـ «**الحقّ الإلهي**» المباشر. وكانت أفكار فصل الدين عن الدولة بدأت بالانتشار إبان القرن الثامن عشر، الذي كان يعدّ عصر الأنوار. وما إن انفجرت الثورة الفرنسية حتى راحت تضيّق على الكنيسة

المتحالفة مع الإقطاع، إلى أن عقد ما سمّي بـ «الكونكوردا (la Concorde)» بين نابوليون والبابا سنة 1802، التي حلت المشاكللصالح الحكم الفرنسي. وفي سنة 1884، ألغي النص الدستوري الفرنسي الذي كان يخصّص يوم الأحد الذي يلي افتتاح دور الخريف في البرلمان للصلوات من أجل توفيق البرلمان في مهماته.

وفي 9 كانون الثاني/ديسمبر 1905 صدر قانون فصل الدين عن الدولة.وهكذا كرّست النظرية التي تعدّ أساس شرعية الحكم «إرادة الأمة» ثم «إرادة الشعب» المعبّر عنها بالانتخاب. أيّ أصبحت الشرعية «ديمقراطية». فهل تصلح الإرادة البشرية لتأسيس شرعية الحكم؟ وهل كان الحكم يقوم فعلاً على هذه الإرادة؟.

صلاحية نظرية الإرادة البشرية لتأسيس شرعية الحكم

ما الذي جعل الإرادة البشرية أساساً لشرعية الحكم؟، إن الذي قرّر أن الإرادة البشرية هي الأساس لشرعية السلطة هم المفكّرون المناهضون لسلطة الكنيسة. فمن أين استمدّوا هذه الصلاحية؟، لقد استمدّوها عملياً من أنفسهم. فمن الذي خوّلهم هذه الصلاحية؟

إن البشر ليسوا صنيعة أنفسهم، وليسوا هم المتحكّمون بمصيرهم. بل هنالك خالق خلقهم، وهو المتحكّم بمآلهم حياة وموتاً ومعيشة ونهاية، وغير ذلك من الأمور التي يقفون حيالها عاجزين، والله لم يخلقهم الناس عبثاً، ولم يتركهم ليتدبّروا أمورهم حسبما يرتأون. بل خلقهم لغاية هو حدّدها. **إن الله نظّم للناس كافّة شؤون حياتهم بواسطة الشرائع السماوية، وأمرهم بإنفاذ هذا التنظيم.** وأي سلطة لا تلتزم بهذا التنظيم لا تكون طبيعية، ولا يمكن أن تحقّق الغاية من خلق الإنسان على هذه الأرض.

وإذا تغاضينا عن كل هذا، فهل تحققت إرادة الأمة أو الشعب لتأسيس الحكم؟.

تحقّق إرادة الأمة أو الشعب في الحكم

تؤسّس النظريات الوضعية إذاً شرعية الحكمعلى الإرادة البشرية، سواء اعتمدت نظرية «سيادة الأمة»، والأمة هي الكيان المستمرّ عبر التاريخ، ولا ينحصر بالجيل الحاضر، أو اعتمدت نظرية «سيادة الشعب»، بمعنى الجيل الحاضر. وفي كلتا الحالتين يؤول الأمر إلى الانتخاب الشعبي لتأسيس السلطة. فالشعب يختار ممثلين عنه ولا يمارس الحكم مباشرة. فهل يعطي الانتخاب واقعياً صورة صحيحة عن إرادة الجسم الانتخابي؟.

إن الأمر معقّد للغاية، فحقّ الاقتراع كان في البداية محصوراً مقيّداًCensitaire، لا يتمتّع به إلاّ من يملك قدراً معيناً من الثروة. وحقّ الترشّح كان حكراً على من يمتلك قدراً من الثروة أكبر.

وبعد الانتخاب لا يصبح الحكم تمثيلاً لجميع الناس، بل لقسم من المتمتّعين بحقّ الانتخاب، وهذا القسم هو المكوّن من مؤيّدي الأكثرية التي تقوم في المجالس التمثيلية. إذ أنه من المعروف أنّ الانتخاب يوصل عدداً من الممثلين مختلفي النزعات، لاسيّما الذين ينضوون في أحزاب أو كتل سياسية.

ولما كانت المؤسسة التمثيلية تعدّ وحدة، فإنّ إرادتها يجب أن تكون واحدة، ولمّا كانت هي واقعياً منقسمة، في هذه الحالة قضت الأنظمة بأن لا يستطيع التعبير عن رأي المؤسسة إلاّ الكتلة التي تضمّ أكثرية الأعضاء. ولما كانت المؤسسات التمثيلية تقوم بدور التشريع من جهة، وانتخاب رئيس الدولة أحياناً، ومراقبة السلطة التنفيذية من جهة ثانية، فإنّ هذه الصلاحيات تصبح عملياً صلاحيات للأكثرية، فيأتي التشريع نتاجاً لها، ويأتي الوزراء من نفس التيار الذي تمثله.

هذا الكلام، كما يصحّ إذا كانت الصلاحيات المشار إليها من حق هيئة واحدة، كالجمعية الوطنية أو مجلس النواب، فهو يصح أيضاً إذا كانت هذه الصلاحيات من حقّ هيئتين، واحدة تمثل الشعب والأخرى تمثل الأرستقراطية، ولكن المسألة تتعقّد أكثر في هذه الحالة. إلاَّ أن الانقسام يحصل في مطلق الأحوال بين أكثرية تمارس الصلاحيات المحفوظة لها. وأقلية تقف موقف الخصم، فتشكّل ما يسمّى ب»المعارضة»، التي لا يبقى أمامها إلاَّ حقّ النقد والاعتراض.وهكذا فإنّ ممثلي الشعب يمثلون جزءاً منه، وهذا الجزء يكون غالباً جزءاً بسيطاً والدليل:

أوّلاً: إن الذين يمارسون حقّ الانتخاب هم جزء ممن يتمتّعون بهذا الحقّ،وتتراوح نسبتهم ما بين(50-80%) عادة.

ثانياً:أن الفائزين في كل دائرة انتخابية لا يفوزون بأصوات جميع المقترعين، بل بأصوات قسم منهم. بينما الفاشلون يكونون قد حاز كل منهم عدداً من الأصوات، ربما يزيد ما ناله جميع الفاشلين عمّا ناله الفائزون، فإذا فاز في الدائرة مرشّح واحد وفشل عدد من المرشحين، فمن المعقول جدّاً أن يكون عدد الأصوات التي نالها الفاشلون وضاعت، أكبر من العدد الذي ناله من فاز، وهكذا فإنّ إمكانية التمثيل تقتصر على قسم من المقترعين.

وإذا كان بعضهم يردّ بأن الذين يفشلون في إيصال ممثليهم، يمثَّلون بواسطة من ينتمون إلى الاتجاه نفسه، الذين يمكن أن يفوزوا في دوائر أخرى، فإنّ هذا الرأي إن صحّ جزئياً حيث يجري الاختيار على أساس حزبي، فهو لا يصح في الحالات الأخرى، وهذا لا يعني أن أصوات الفاشلين لم تضِع.

ثالثاً: إنّ الممثلين الفائزين لا يمارسون جميعاً صلاحيات سلطة التمثيل، بل هم ينقسمون إلى أكثرية تتولّى الحكم، وأقلية معارضة، إذاً فيحرم إلى حدٍّ ما عدد من الممثلين من الصلاحيات الخاصّة بمؤسسة التمثيل الشعبي، وهكذا تمسي مراقبة الشعب (أو حكم الشعب)، مراقبة ممثلي جزء بسيط من الناخبين، وبالتالي جزء زهيد من الشعب.

أن هؤلاء الناخبين لا يملكون بالضرورة رأياً موحّداً، فكيف يمكن التعبير عن آرائهم المتباينة؟

أما في ممارسة الصلاحيات، فإن تغييب إرادة الشعب يصبح أخطر، ذلك أن النائب لا يعبّر عن رأي الناخبين، بل عن رأيه الخاص، ذلك أن هؤلاء الناخبين لا يملكون بالضرورة رأياً موحّداً، فكيف يمكن التعبير عن آرائهم المتباينة؟ (15)

15 - voir G. BURDEAU et autres, op.cit., P. 161 et suiv.

من جهة أخرى، منعت الدساتير بشكل عام إمكانية أن يعزل الشعب ممثلاً له، بمنع الوكالة الإلزامية، وكان كوندورسيه من النواب في «الكونفانسيون la Convention» إبان الثورة الفرنسية يقول:»بصفتي مفوّضاً من الشعب، سأعمل ما أعتقد أنه الأكثر توافقاً مع مصالحه. إنه أرساني لأعرض أفكاري لا أفكاره، فالاستقلال المطلق لآرائي هو أوّل واجباتي تجاهه»(16).

16 - Ibid, p. 166.

وإذا تشكّلت السلطة التنفيذية، وهي الحاكم الفعلي، ممن يمثلون الأكثرية البرلمانية، فإن قراراتها لا تكون دائماً إجماعية، بل يمثل كل قرار رأي الأغلبية في هذه السلطة، فبهذا يتعرّض تمثيل إرادة الشعب، على فرض وجودها، إلى مزيد من التدنّي.

العوامل المؤثرة في العملية الانتخابية

يخضع الفرد في العملية الانتخابية لمؤثرات عديدة، منها القانوني ومنها غير القانوني.أما غير القانوني فيتمثل في تدخل السلطة، أو في عمليات الترهيب والترغيب، والرشوة... ولكننا لن نقف عندها كثيراً، لأن أرباب الأنظمة العلمانية (أو المدنية) يشجبونها.

أما القانوني من العوامل المؤثّرة فأهم وسائله التنافس الإعلامي بين الجهات المرشّحة للانتخاب. فوسائل الإعلام تلعب دوراً شديد الأهمية في تشكيل الرأي العام، وبالتالي في تحديد خيارات الناس على الصعيد الانتخابي، وهي بطبيعة الحال ليست حيادية، بل هي تابعة لجهات: أحزاب وقوى ضغط وغيرها... لها أهدافها السياسية التي تسعى لتحقيقها، ومن هنا فهي في خدمة أهداف مختلفة محدّدة مسبقاً.

إنّ وسيلة الإعلام تقوم مبدئياً بإيصال المعلومات إلى الناس، وبهذا هي تهيئ الرأي العام لأن يكون على بيّنة من خياراته، وهذا ما يجعل جماهير الناس اليوم أكثر وعياً واطلاعاً منها بالأمس، وأقلّ تأثراً بالمعطيات الشخصية للمرشحين.

ولكن وسائل الإعلام، وهي التابعة كما رأينا، لا توصل المعلومات مجرّدة، بل هي تعالجها وتطرحها موجّهة إلى الرأي العام، فيتقبلها بكل سهولة ويسر.

وإذا كان بعض الناس يعتقد أنّ اكتشاف التوجيه في الأخبار والبرامج السياسية مسألة يسيرة، فإنّ رأيهم هذا يصبح رأيا ساذجاً، في ظل التطوّر الهائل لعلوم الإعلام والعلاقات العامّة، التي لم يعد من السهل كشف أساليبها، ولم يعد الإنسان العادي يملك من الخيارات تجاهها سوى التقبّل.

وقد أتت الوسائل السمعية والبصرية في مرحلة أولى لتخاطب العقل والعاطفة والغريزة معاً، فحقّقت نتائج مذهلة.ثم أتت وسائل الاتصال الأكثر تطوراً، وكلها بدأت عمليات غسل للأدمغة وترسيخ لقيم جديدة هي قيم الربح والمردودية السريعة، وقيم العواطف السطحية والغرائز، وسائر قيم عصر السرعة، من وجبات الفاست فود Fast food إلى الأغاني والموسيقى الصاخبة، إلى الثقافة السهلة المختصرة، لتخلق إنساناً جديداً في جميع أنحاء العالم، الذي أصبح قرية صغيرة في هذه الأيام، ولهذا الإنسان أعدّت البرامج التي تلائمه وتأسره مسيطرة على عقله وحواسّه، ومن بين هذه البرامج، الإعلام الانتخابي والسياسي الموجّه. وهكذا أصبحت وسائل الإعلام أدوات للمنافسة بين الجهات السياسية، فالتي تمتلك الوسائل الأكثر تطوّراً والتي توظّف هذه الوسائل التوظيف الأفضل، هي التي تنفتح أمامها أبواب الفوز واسعة بقلوب الناس ومن ثم بأصواتهم.

ولما كانت المنافسة غالباً ما تؤدّي إلى إزاحة المؤسّسات الضعيفة، فإن المنافسات الانتخابية، تضيّق الخيارات أمام الناخبين، في اختيار النوّاب وخاصّة في اختيار الرؤساء، حيث ينتخبون من قبل الشعب، في الأعم من الحالات، يأتي ◀

المرشّحون ممثلين لمصالح إمبراطوريات المال والاقتصاد، ممن لا تهمّهم مصالح سائر الناس إلاّ بقدر ما تسهّل انتخابهم وحكمهم.

وهكذا فإننا إذا قسنا أنظمة الحكم المدنية على أساس أيديولوجيتها، نرى أنها غير منسجمة مع ما تطرحه، فتتحوّل الأيديولوجيا إلى «وهم حقوقي» Fiction juridique في التطبيق.

في الأعم من الحالات، يأتي المرشّحون ممثلين لمصالح إمبراطوريات المال والاقتصاد

وإذا تجاوزنا الجانب الأيديولوجي، وأخذنا بالموقف البراغماتي (الذرائعي) في التعامل مع أنظمة الحكم المذكورة، فإننا نجد أنها لا تسمح بالتعبير عن الإرادة الحقيقية الحرّة الواعية للناخب، بل عن مصالح قوى ضغط متجبّرة هائلة القوة، لا يملك الفرد في مواجهتها إلاّ ما تطرحه له من خيارات محدودة، لا تهمّ إلاّ أجنحتها المختلفة.

ومن هنا فإنّ تعريف الديمقراطية بأنها حكم الشعب، هو تعريف قائم على وهم مثالي، يقول آلان: (أعرف عدداً من المفكرين الجيّدين الذين يحاولون أن يعرّفوا الديمقراطية. وقد حاولت ذلك غالباً، ولكن دون أن أتوصل إلى أن أقول شيئاً سوى بعض التعريفات الفقيرة، التي لا تصمد أمام النقد القاسي) [17].

وكان روسو يقول (الكتاب الثالث الفصل الرابع من العقد الاجتماعي): (إذا حاولنا أن نطبّق مفهوم الديمقراطية بشكل متشدّد، فإنها لم توجد بشكل حقيقي ولن توجد أبداً... فإذا فرض أن وجد شعب من «الآلهة»، فهم سيحكمون أنفسهم ديمقراطياً) [18].

وقد ركّز بعض المفكرين على الجانب السلبي لهذه النظرة، فقد رأى وليم ريكر أن الديمقراطية تعطي الناخبين حق الرفض، أو حرية الرفض، وهذه الحرية هي حرية إزالة الذين يتولّون شؤون الحكم، من مراكزهم واستبدال سواهم بهم [19].

وكلّ ذلك يقوم على أساس معايير ترسّخها الثقافة السائدة في البلاد. إنها وَهْم جميل يؤمن الشعب بصحته فيوافق على اللعبة.

وباختصار،فإن «النظام المدني رغم ماله من إنجازات ضخمة وعديدة وعلى كافة الأصعدة لكنه نتاج بشري بحت، لذا لن يكون بمقدوره أن يضع النظام الأمثل للبشرية لأسباب عديدة، منها حاجات الإنسان الروحية التي لا يتعرّض لها، بل قد

17 - محمد طي، مصدر سابق، ص 127.

18 - العقد الاجتماعي، الكتاب الثالث، الفصل الرابع.

19 - محمد طي، المصدر السابق نفسه، ص 128.

يتصادم معها حين يسنّ القوانين، والإنسان مهما تجرّد لابدّ وأن ينحاز إلى خاصيته الدينية أو الأسرية أو السياسية أو الاجتماعية أو المذهبية أو سواها.والإنسان الغربي إنما قام بثورته انطلاقاً من ظلم رجال الكنيسة عليه في القرون الوسطى، وهذه نقطة جديرة أن نقف عندها، لأنها تفسّر مدى الموقف السلبي الغربي من الدين.الإنسان ولوحده عاجز تماماً عن رسم النظام الأمثل لجميع شؤون الحياة» [20].

والإنسان مهما تجرّد لابدّ وأن ينحاز إلى خاصيته الدينية أو الأسرية أو السياسية أو الاجتماعية أو المذهبية أو سواها

20 - خالد العلوي،الدولة المدنية والدولة الدينية، شبكة النبأ المعلوماتية.

الشرعية الإلهية.

إن الله تعالى يدعونا إلى الإيمان بأنه تعالى هو صاحب السلطة العليا، فيقول لنا: ﴿**قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاء وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاء**﴾ (آل عمران/26)، كما يقول تعالى: ﴿ **بل لله الأمر جميعاً**﴾ (يوسف 31).

ولما كان الأمر والحكم لله، فإن ما أمر به أو اقتضاه التنظيم، الذي فرضه على البشر من إقامة الدولة وتدبير شؤونها، يجب أن يتمّ حسب ما يأمرنا، فإذا التزمنا به، يكون ما أقدمنا عليه شرعياً، وهذا ما ينطبق في مسألة شرعية إقامة الدولة الدينية، كما في شرعية الحكم الديني.

شرعية إقامة الدولة الدينية

أقام بعض الأنبياء ﷺ دولة بأمر من الله تعالى، بعد أن غادر الناس حالة الوحدة فيما بين جماعاتهم، وأصبحوا بحاجة، نتيجة لتعقّد ظروف حياتهم وما ظهر بينهم من خلافات، إلى من يسدّد خطاهم، وقد قام الأنبياء ﷺ بهذه المهمّة، فآمن معهم بعض الناس، لكنّهم اصطدموا بمن أصرّوا على الكفر. وذلك قوله تعالى: ﴿**كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيما اخْتَلَفُواْ فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلاَّ الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ لِمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللّهُ يَهْدِي مَن يَشَاء إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ**﴾ (البقرة/213). ويفسّر الشهيدالسيّد محمد باقر الصدر هذه الآية بقوله: «إنّ الناس كانوا أمّة واحدة في مرحلة تسودها الفطرة، وتوحّد بينهم تصورات بدائية للحياة، وهموم محدّدة وحاجات بسيطة. ثم نمت-من خلال الممارسة الاجتماعية للحياة- المواهب والقابليات، وبرزت الإمكانات المتفاوتة،

واتسعت آفاق النظر وتنوّعت التطلّعات وتعقّدت الحاجات، فنشأ الاختلاف وبدأ التناقض بين القوي والضعيف، وأصبحت الحياة الاجتماعية بحاجة إلى موازين تحدّد الحقّ وتجسّد العدل وتضمن استمرار وحدة الناس في إطار سليم، وتصبّ كل تلك القابليات والإمكانات التي نمّتها التجربة الاجتماعية في محور إيجابي يعود على الجميع بالخير والرخاء والاستقرار، بدلاً من أن يكون مصدراً للتناقض وأساساً للصراع والاستغلال. وفي هذه المرحلة ظهرت فكرة الدولة على يد الأنبياء، وقام الأنبياء بدورهم في بناء الدولة السليمة، ووضع الله تعالى للدولة أسسها وقواعدها، كما لاحظنا في الآية الكريمة المتقدّمة». [21]

21 - محمد باقر الصدر، مصدر سابق، ص14.

ومن الأمثلة على الدولة النبوية الدولة التي أنشأها يوشع بن نون ﷺ، والدولة التي أقامها الرسول محمد ﷺ في المدينة ثم توسّعت لتشمل الجزيرة العربية في أيامه.

وإذا كان لنا أن نستخرج قواعد إقامة الدولة الشرعية من سيرة الرسول الأكرم ﷺ، فإننا يمكن أن نضع القواعد الآتية:

22 - ابن كثير، السيرة النبوية، دار إحياء التراث العربي، دون تاريخ، ج 2، ص321.

1 - إن قائد الدولة يجب أن يكون النبي ﷺ، بدليل أن الرسول ﷺ قرّر في الكتاب «الصحيفة» [22]، الذي وضعه أساساً للحكم في المدينة أنه ﷺ المرجع في أي خلافين المؤمنين: «**وأنكم مهما اختلفتم فيه من شيء فإن مرده إلى الله وإلى محمّد** ﷺ». وأنه كذلك المرجع في المشاكل التي قد تنشب بين الأطراف الملتزمة بالصحيفة، من مسلمين وغير مسلمين: «**وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مردّه إلى الله وإلى محمّد رسول الله** ﷺ ».

2 - وأن سكان الدولة جماعة واحدة: «**إنهم أمّة واحدة من دون الناس**». **بمن فيهم المؤمنون واليهود: « وأن يهود بني عوف أمّة مع المؤمنين لليهود دينهم وللمسلمين دينهم مواليهم وأنفسهم إلا من ظلم أو أثم، فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته**»، وكذلك يهود بني النجار وبني الحارث وبني ساعدة وبني جشم وبني الأوس وبني ثعلبة وبني الشطيبة.

3 - أن سكان الدولة، أو زعماؤهم بالنيابة عنهم، يجب أن يؤكّدوا ولاءهم للنبي بالبيعة، عند كلّ منعطف في حياة الدولة. وهذا ما كان يحصل، كما في صلح الحديبية، أو بعد فتح مكة...

4 - أن يلتزم جميع المكوّنات بالتعاون في الأمور العامّة التي تهمّ الدولة، كالدفاع عن المدينة. فقد ورد في الصحيفة: «**وأن بينهم(أهل الصحيفة) النصر على من دهم يثرب»، أو في النفقة: «وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين»،أو في الصلح: «وإذا دعوا إلى صلح يصالحونه ويلبسونه فإنهم يصالحونه ويلبسونه**»

5 - أن يمتنع الجميع عن أن يجيروا قريش أو حلفاءها: «**وأن لا تجار قريش ولا من نصرها»، ولا تحمى أموالهم في مواجهة أي مؤمن: «وأنه لا يجير مشرك مالاً لقريش ولا نفساً ولا يحول دونه على مؤمن**».

6 - أن لا يجبر أي أصحاب دين على تغيير دينهم: «**لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم**».

7 - أن تترك لكل مكوّن حرية تنظيم أموره الخاصّة، فقريش وبنو عوف وبنو الحارس وبنو ساعدة وبنو جشم وبنو النجار وبنو عمرو بن عوف وبنو النبيت وبنو الأوس، كل منهم، «**على ربعتهم يتعاقلون بينهم وهم يفدون عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين**».

8 - أن يتعاون المؤمنون ضدّ كلّ من يرتكب جرماً، دون أي محاباة لقريب: «وأن المؤمنين المتقين أيديهم على كل من بغى منهم أو ابتغى دسيعة ظلم أو إثماً أو عدواناً أو فساداً بين المؤمنين، وأن أيديهم عليه جميعاً ولو كان ولد أحدهم».

ولما بدأت قبائل اليهود بخرق التزاماتها بموجب الصحيفة، وراحت تعتدي على المسلمين، أو تتآمر مع قريش وسائر القبائل المشركة ضدّ الرسول ﷺ والمسلمين، أخذ الرسول ﷺ يندب قبائل المدينة لقتالها.

فكانت المعركة ضد قبيلة بني القينقاع سنة ثلاث للهجرة .[23]

وكانت معركة إجلاء بني النضير سنة أربع للهجرة .[24]

وكانت غزوة بني قريظة سنة خمس للهجرة .[25]

أما لجهة الهيكلية، فقد كانت الهيكلية نفسها التي كانت معتمدة بشكل عامّ في الدول المعاصرة، فالهيكل العامّ مكوّن:

- من النبي ﷺ، أو من يخلفه، في المركز يدير السياسة العامّة.

23 - المصدر السابق نفسه، ج 3، ص 5.

24 - المصدر السابق نفسه، ص 145.

25 - المصدر السابق نفسه، ص 198.

- من العمال في المناطق البعيدة، كاليمن واليمامة والبحرين...، والتي كان من الصعب أن تدار

من المركز مباشرة، بالوسائل التي كانت متيسّرة في ذلك الزمان.

- من عمال العمال (الذين كان يعيّنهم العمال) في فروع المناطق كأجزاء اليمن أو البحرين أو اليمامة.

على أن يعاون النبي أو خليفته، وكذلك العامل، إدارة مساعِدة تتولّى الأمور التفصيلية.وفي كل من الإدارات، سواء في المركز أو الأطراف، وبسبب من التكوين الاجتماعي القائم على الأساس القبلي، اعتمدت لا مركزية تقوم على مسؤولية كل مكوّن، كالقبائل مثلاً، عن أعضائه، وهكذا أصبح النظام نظاماً لا مركزياً مركّباً.

شرعية الحكم الديني

إلى جانب تكوين الدولة الإلهية، قضى الله تعالى بإقامة حكمه في الأرض في داخلها. بذا خاطب الرسل ﷺ، وخاتمهم محمد ﷺ الذي أمره بأن «يثبّت القاعدة الربانيّة، من وجوب الحكم بما أنزل الله: ﴿**فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ**﴾ (المائدة/48)...﴿**وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ الله إِلَيْكَ**﴾ [المائدة /49].

وتأتي بعد ذلك النتيجة الحتمية في قوله سبحانه وتعالى: ﴿**فَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ**﴾ (المائدة/50). ثم تأتي آيات أخرى تفصّل هذه القضية تفصيلاً كبيراً. وتتأكّد هذه المعاني في سور أخرى. فالحكم الحقّ هو لله، أي لدينه الحقّ وشرعه: ﴿**... إِنِ الْحُكْمُ إِلا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَالنَّاسِ لا يَعْلَمُونَ**﴾ (يوسف/40).

إذاً فالحكم لا يملكه البشر، بل هو يعود لله عزّ وجلّ، وبالتالي فإن البشر لا يملكون إلاّ أن ينفذوا إرادة الله تعالى في هذا الشأن كما في غيره، ولن تكون إرادتهم هي أساس الشرعية، بل إرادة الله تعالى.

فكيف تجلّت الإرادة الإلهية؟، لقد تجلّت هذه الإرادة بالأمر الواضح، من جهة، وبالمثال، من جهة أخرى.

الأمر

حدّد الله تعالى طبيعة الحاكمين، فقال: ﴿**لا ينال عهدي الظالمين**﴾ (البقرة /124). كما أمر، بعد عبادته وعدم الشرك به، بطاعته وطاعة رسوله، والوفاء بالعهد وبالتقوى وبالقسط والعدل وتأدية الأمانات إلى أهلها، والإصلاح بين الناس، والإحسان والعفو، والصدق، والدفاع عن المظلوم، وإيتاء ذوي القربى، والشهادة لله، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونهى عن القتل، والاعتداء على الأنفس والأموال...

ويوضح الامام علي﵇ الشروط المؤهلة للحاكم، فيقول: « لا ينبغي أن يكون الوالي على الفروج والدماء والمغانم والأحكام وإمامة المسلمين، البخيل، فتكون في أموالهم نهمته، ولا الجاهل فيضلهم بجهله، ولا الجافي (قاسي القلب) فيقطعهم بجفائه، ولا الحائف للدول، فيتخذ قوماً دون قوم، ولا المرتشي في الحكم فيذهب بالحقوق، ويقف بها دون المقاطع، ولا المعطّل للسنة فيهلك الأمة».[26]

فأما حقّكم عليّ فالنصيحة لكم، وتوفير فيئكم عليكم، وتعليمكم كيلا تجهلوا، وتأديبكم كيما تعلموا

ويزيد الامام علي﵇ الأمر إيضاحاً بقوله: «إن أحقّ الناس بهذا الأمر أقواهم عليه وأعلمهم بأمر الله فيه».[27]

أما علاقة الحاكم بالمحكوم، فيختصرها الامام علي ﵇ بقوله: «**فأما حقّكم عليَّ فالنصيحة لكم، وتوفير فيئكم عليكم، وتعليمكم كيلا تجهلوا، وتأديبكم كيما تعلموا**».[28]

ومن المسلمين من يقف عند هذه الشروط، ويرى أن الله ترك للأمة الاختيار على أساسها. ومنهم من يؤمن أن الله قد حدّد أشخاص الحاكمين بعد الرسول بعلي والأئمة الإثني عشر ﵇ ليقيموا شرع الله فلا يضيع المسلمون، على ما يقول علي﵇: «إن الأئمة من قريش، غرسوا في هذا البطن من هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاة من غيرهم» (الخطبة/144).

وفي مطلق الأحوال فلا يرى أيّ من علماء المسلمين، أن الله ترك الأمر فوضى، بحيث يختار الناس من يشاؤون دون معايير ولا شروط.»النظام الإسلامي نظام بعيد المدى... يبدأ قبل انعقاد النطفة وينتهي في آخر العمر. والنظام الإسلامييبني مشروعه أنطلاقاً من التركيبة الروحية والمادية للإنسان، ويعمل على إيصال المرء إلى كماله المنشود، بدءاً من النطفة أو قبلها، ومروراً بكل صغيرة وكبيرة تمسّ حياة

26 - نهج البلاغة، شرح ابن أبي الحديد، دار الهدى الوطنية، م 2، ص 378.

27 - المرجع نفسه، ص 503.

28 - المرجع نفسه، الخطبة 34.

29 - خالد العلوي، مصدر سابق.

الإنسان، فيضع لها برنامجاً منه واجباً وآخر حراماً، وغيره مستحبّاً ورابعاً مكروهاً. وحتى يحقّق النظام الديني غايته، فإنه يرسم للإنسان مساره في هذه الدنيا بكلّ أبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، ويراعي جميع حقوقه... (إن) دين الله هو نظام حياة ودستور شامل وكامل للإنسان».[29]

المثال

عندما أمر الله تعالى بإقامة الحكم في الأرض على الأسس التي بيّنّاها، كلّف رسله بذلك، فحكم موسى ﷺ بني إسرائيل في التيه. وحكمهم النبي يوشع بن نون بعده، ثم حكم دولتهم داوود ثم سليمان ﷺ وحكم محمد ﷺ بلاد المسلمين في حياته.

وقد نفذ الرسل ﷺ تعاليم الله كما أمرهم، وأوضحوا للناس كيفية الحكم، سواء بأوامرهم المباشرة أم بسيرتهم. وقد أتى من بعدهم خلفاء تابعوا سيرتهم. وإذا كانت الأمور لم تستمرّ على النهج النبوي، فلأن المصالح والأطماع والشهوات المادية والمعنوية، دفعت بعض من تمتّعوا بالقوة المادية خاصة، وبالنفوذ القبلي أو ما يشبهه، إلى أن ينقلبوا على الشرائع التي تمنع استعباد الناس وأكل أموالهم والاعتداء على الشعوب وغير ذلك مما يحدّ من طموحاتهم.

المؤسّسات التي يمكن إقامتها على ضوء مبادئ الإسلام، تستطيع أن تمارس التشريع في «مناطق الفراغ»

غير أن هذا لا يعني اندراس الشرائع وزوالها، بل هي بقيت موجودة ومحفوظة لمن يريد تطبيقها، كيلا يكون للناس على الله حجّة.

فالأقلام المخلصة استمرّت في طرح الحكم الإسلامي، مبيّنة أنه أفضل أنظمة إدارة المجتمعات. فقد كان السيّد قطب يقول: «إن الإسلام يملك أن يحلّ لنا مشكلاتنا الأساسية ويمنحنا عدالة اجتماعية شاملة، ويردّنا إلى عدل في الحكم، وعدل في المال، وعدل في الفرص، وعدل في الجزاء...إنه يكون بلا شك أقدر على العمل في بلادنا من كلّ مذهب آخر».[30]

30 - سيّد قطب، معركة الإسلام والرأسمالية، دار الشروق، ط 13، 1993، ص 36.

31 - محمد باقر الصدر، مصدر سابق، ص 31 وما بعدها.

وقد بين السيّد محمد باقر الصدر ﷺ، كيف يحكم الإسلام الدولة وما هي المؤسّسات التي يمكن إقامتها على ضوء مبادئ الإسلام، تستطيع أن تمارس التشريع في «مناطق الفراغ»، كما تمارس التنفيذ والقضاء. [31]

كما بيّن الإمام الخميني قدس سره، بالفكر والممارسة، كيف يستطيع الإسلام أن يحكم الدولة ويتلافى كل ما تصطدم به الأنظمة السياسية الوضعية، فكان يقول: إن» للإسلام قانونه في الحكم وفي الإدارة، وله قانونه في المجتمع وفي الحرب، وله طريقه في الوصول إلى ما وراء الطبيعة. كل هذا في الإسلام»، إنه «يتدخّل في جميع الشؤون الفردية والاجتماعية، المادية والمعنوية، الثقافية والسياسية، والعسكرية والاقتصادية، ويشرف عليها، لم يهمل أي نقطة، ولو كانت صغيرة جداً، مما له دخل في تربية الإنسان والمجتمع وتقدّمهما المادي والمعنوي، ونبّه إلى الموانع والمشكلات التي تعترض طريق التكامل في المجتمع والفرد، وعمل على رفعها». [32]

32 - الإمام الخميني، الوصية الخالدة، الدار الإسلامية، بيروت، دون تاريخ، ص21.

33 - صحيفة الإمام، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام،ج5، 2009، ص177

هذه الموانع والمشكلات لم يجد الإنسان السبيل للتغلّب عليها، ولا يستطيع الخلاص منها إلا بالإسلام. يقول الإمام: «اليوم وصل العالم إلى طريق مسدود، ولا يريد التسليم بهدي الأنبياء، لكنه لن يجد في النهاية سوى التسليم بهذا النهج». [33] ذلك لأن القوانين الوضعية قاصرة عن معالجة كلّ أبعاد الشخصية الإنسانية، فقد لوحظ في القوانين الدنيوية ما يتولّى تنظيم بعدٍ واحد أو بعدين من الحياة في هذا العالم، فقط، وليس من المعلوم أن يوفّقوا إلى معالجة هذا البعد أو البعدين، ويسنّوا ما يناسبهما من القوانين، أما الإسلام والقوانين الإلهية، فقد تناولت حياة الإنسان من قبل أن تنعقد نطفته فترى نور الحياة، إلى أن يحين وقت موته، ثم بعد الموت. [34]

34 - المصدر نفسه، ج4، ص30.

وهكذا فلمّا تمكّن بعض الثائرين الإسلاميين من إطاحة حكم الظالمين المعادين لمبادئ الدين، راحوا ينبشون أحكام الإسلام، التي أوصى بها الرسول ﷺ أو مارسها، وحاول طمسها الحكّام الظلمة، ويستخرجون منها الحلول لما استجدّ من أمور لم تكن معروفة في زمن البعثة.

وفي مقدّم هؤلاء الثائرين الإمام الخميني نفسه قدس سره، الذي حكم حسب مبادئ الإسلام، وأثبت أن الأحكام السياسية في هذا الدين، والدين كله، حيّ على الزمان لا يطاله التقادم ولا الهرم.

الضمانات

إذا كانت الشرعية في الإسلام شرعية إلهية، سواء في مجال تأسيس الدولة أم في حكمها، فإن هذا لا يعني إهمال المسلمين، المعنيين بهذا الحكم، من هنا كان

من الضروري أخذ البيعة، أيام الرسول ﷺ وفي صدر الإسلام، وضرورة ممارستها أو ممارسة ما يشبهها اليوم، من جهة بقصد استشارة هؤلاء المسلمين على أساس القاعدة: ﴿**وأمرهم شورى بينهم**﴾، لكن ضمن الضوابط الشرعية، ومن جهة ثانية، لضمان احترام تعليمات القيادة وأوامرها.

والسؤال: إلا يُخشى أن تنتشر في المجتمع الإسلامي الممارسات التي انتشرت في البلدان الموصوفة بـ «الديمقراطية، من سيطرة على الرأي العام» وتحكّم الإمبراطوريات الاقتصادية والإعلامية؟.

إن الجواب بسيط، فالحكم الإسلامي يخضع للضوابط الشرعية، كما أسلفنا، وعلى القيّمين على الشريعة أن يكونوا حذرين من هذا ويمنعونه في مهده، إذا ما بدت بوادره.

وأخيراً لقد أثبت الدين أهليته لإدارة المجتمعات والنهوض بها وتحقيق أفضل النتائج، مصداقاً لقوله تعالى حول تطبيق التوراة والإنجيل بعد نزول كل منهما: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُواْ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيهِم مِّن رَّبِّهِمْ لأَكَلُواْ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم**﴾ (المائدة/66) وقوله حول تطبيق القرآن: ﴿**وألّو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماءً غدقاً**﴾ (الجن/16). فإيران مثلاً استطاعت في ظلّ الجمهورية الإسلامية أن تحلّ أعقد مشكلات التنمية، وأن تنتقل من دولة متخلّفة من دول العالم الثالث، إلى دولة صناعية مهمّة تمتلك أرقى مكتشفات التكنولوجيا وتنافس الدول المتقدّمة التي كانت سبقتها بمئات السنين، في حين بقيت الدول، التي كانت أوضاعها مشابهة لوضع إيران قبل الثورة، تكابد معضلات لا تجد لها حلاً على المستويات الاقتصادية والاجتماعية كافّة، وتحتاج إلى المعونات لتأمين مجرّد استمرارها.

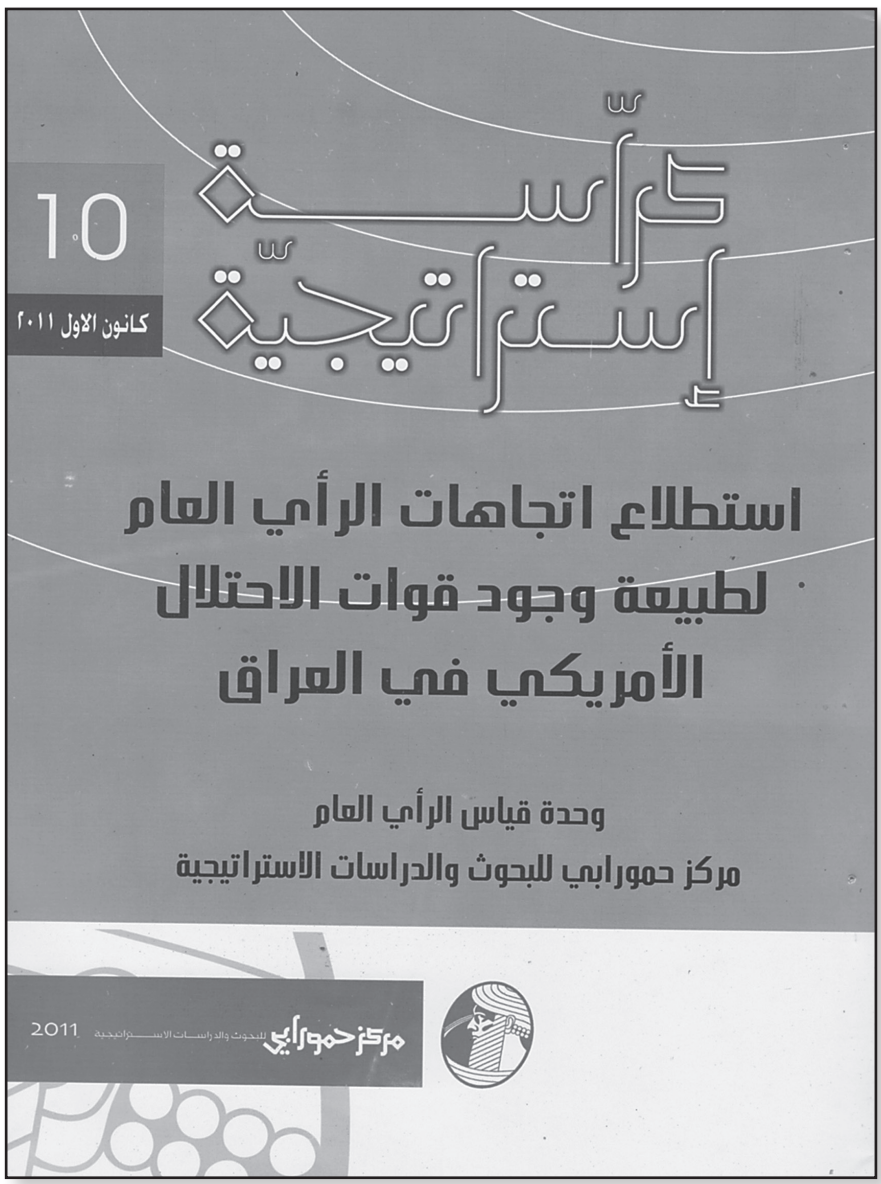
دراسة استراتيجية
10
كانون الاول ٢٠١١
استطلاع اتجاهات الرأي العام
لطبيعة وجود قوات الاحتلال
الأمريكي في العراق
وحدة قياس الرأي العام
مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية
مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية 2011

الاسلام السياسي في مقام المعاينة
مقاربة في التجربتين الايرانية والتركية

أ.د. محمود حيدر

* أكاديمي وباحث من لبنان

* رئيس مركز دلتا للأبحاث المعمقة – بيروت

مقدمة

يندر أن تتوفر عناصر مشتركة بين إيران وتركيا تكفي لرسم هندسة معرفية تقارب التجربتين في إطار ما اصطلح عليه بـ«الإسلام السياسي». فإذا كانت الدولةفي التجربة الأولى (ايران) حاصل ثورة شعبية إسلامية اتّخذت الوحي والسنّة مصدرين ملهمين للتشريع، فإن الدولةفي التجربة الثانية (تركيا) جاءت حصيلة ثورة مضادة للإسلام العثماني، بدأت إرهاصاتها بـ«علمانية حادة» قادها مصطفى كمال أتاتورك في الربع الأول من القرن العشرين المنصرم.

ويرى ابن خلدون أن الاجتماع البشري ضروريّ وأن الحكماء يعبّرون عن هذا «بقولهم: الإنسان مدني بالطبع، أي لا بدّ له من الاجتماع الذي هو المدنية في اصطلاحهم، وهو معنى العمران». [1]

1 - محمد شفيعي فر، الاسس الفكرية للثورة الإسلامية الإيرانية، ترجمة محمد حسن زراقط، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2007، ص317.

ثم أتت نظريات العقد الاجتماعي، لتؤكّد أن الناس سعوا، بعد أن فقدوا الأمان في «حالة الطبيعة»، التي كانوا يحيونها في القديم، إلى إقامة الدولة متنازلين عن جزء من حرياتهم لصالح إقامة هذه المؤسّسة.

في إيران تحتل واحدية السياسة والدين موقع الأصالة في فلسفة الثورة والدولة،

فليس ثمة انفصال بين العمل الديني العبادي والممارسة السياسية، وسيظهر التلازم الوطيد بين السياسة والدين على خلاف ما هو شائع في تجارب أخرى، حين تتوارى أيديولوجية الثورة عند الانتقال الى مشروع الدولة والشروع في بناء مؤسساتها.

كيف تضافرت في التجربة الإسلامية الايرانية شرعيتان متلازمتان، هما: شرعية الوحي وشرعية الشعب.

سيأتي معنا لاحقاً، كيف تظافرت في التجربة الإسلامية الايرانية شرعيتان متلازمتان، هما: شرعية الوحي وشرعية الشعب. وهو ما حرص عليه الإمام الخميني، عندما جمع بين مقولتي «الجمهورية» و«الإسلامية»، لتظهير نمط جديد من الاسلام السياسي، يعكس خصوصية التجربة الدينية الثورية في إيران.

ولئن كان مصطلح «الاسلام السياسي» قد اتّخذ بعده السلبي في حقول التداول الفكري والإعلامي، فلأنه في وجه من وجوهه يطوي مقصداً نيو-امبريالياً، قوامه احتواء تداعيات الإحيائية الإسلامية المعاصرة التي نشأت مع الثورة الإسلامية الإيرانية في أواخر سبعينيات القرن المنصرم، وكان لها التأثير العميق في مجتمعات العالم الإسلامي من أقصاه الى أقصاه. فلقد استُدرجت حكومات ونخب واسعة الى تبنّي هذا المصطلح بغاية الحد من توسّع الايديولوجية االثورية، التي سعت الى ملء الفراغ الذي أحدثه انكفاء اليسار عن ساحات العمل السياسي.

في السياق الاحتوائي نفسه، ذهبت اتّجاهات دينية متنوّعة في العقود الأخيرة، الى إضفاء الصفات المذمومة على المصطلح، بذريعة التمييز بين الإسلام السياسي الإيديولوجي، والإسلام المجرّد من السياسة، وقد جرى هذا التمييز على نحو لا ينبغي فيه أن ينسب العمل السياسي الى الشريعة، ولا تُسقط عليها غرضيات التحزّب، فيتحقق في ذلك الفصل بين الدين والسياسة، تنقية للعقيدة وتزكية للشريعة، وليس من شك أنّ الكثير من هذه الاتجاهات وقع في الشبهة–بوعي أو بغير وعي- لاسيما وأنّ أطروحة الفصل بين السياسة والدين سوِّقت وسط مناخ فكري عالمي، تسيطر عليه مقولتا «نهاية الايديولوجيا» و«نهاية التاريخ».

مسعى هذه الدراسة، ضبط مصطلح «الاسلام السياسي» في حدود خصوصية كل من التجربتين التاريخيتين الإيرانية والتركية، وصولاً الى تعيين المضامين والأبعاد الثقافية والجيو-سترتيجية التي تنطوي عليها التجربتين المذكورتين. أما الغاية من

هذا المسعى فهي الوقوف على السمات المميزة للإسلام السياسي، كما يظهّرها الحراك المعاصر في إيران وتركيا، وفاعلية هذه السمات في تشكيل حضور وحيوية كل من الدولتين سواء في مجال البناء الذاتي الداخلي، أو في المجالين الإقليمي والدولي.

1 - ماهية وهوية الإسلام السياسي الإيراني

1-1 واحدية الإسلام والسياسة:

إذا كان من محلٍ لمصطلح الإسلام السياسي في التجربة الثورية الإيرانية، فهو المحل الذي ينبغي التعامل معه بمساحة وازنة من الحذر المعرفي، ذاك أن المصطلح الذي اشتدت جاذبيته مع سقوط الملكية في العام 1979، سوف يتّخذ بعد ذلك أبعاداً لا تنطبق على خصوصية العلاقة بين الدين والسياسة وتطبيقاتها في إيران، فلقد تشكل الإسلام السياسي الإيراني قبل الثورة وبعدها على مبدأ واحدية الدين والسياسة نظرياً وتطبيقياً، وقد جرى التعبير عن هذا المبدأ في ما عرف بالتيار «الفقهي– الولائي»، الذي بلغ أوج ظهوره وتبلوره مع انتصار الثورة ودخول نظرية (ولاية الفقيه) حقل التداول المعرفي على نطاقٍ واسع.

يُعد «التيار الفقهي-الولائي» بلا ريب، الوارث الأبرز لمدرسة أهل البيت، وللتراث الفكري الإسلامي بوجه عام

يُعد «التيار الفقهي-الولائي» بلا ريب، الوارث الأبرز لمدرسة أهل البيت، وللتراث الفكري الإسلامي بوجه عام. وقد شرع بالتميّز عن غيره من التيارات السياسية طوال مرحلة 1953-1978، إلى أن بلغ ذروة اكتماله مع بزوغ فجر الثورة وتأسيس الجمهورية الإسلامية، ويتميز هذا التيار بخاصيتين:

أولاً: دفاعه عن قيم الإسلام، وقدرة هذه القيم على تقديم البديل الحضاري للأمة.

ثانياً: سعيه باتجاه تربية الأنصار والأتباع قبل الشروع في العمل السياسي الفعلي.

وهكذا، فإن الطابع المميز لأنشطة هذا التيار متمثّلاً بالجهد الثقافي الفكري، لا السياسي ولا العنفي المسلح، وبعد فترة تأمل نظري طويلة نسبية دخل التيار المذكور ساحة العمل السياسي، وقدّم نموذجاً مختلفاً عن التقليد الإمامي الموروث، وهو أنموذج يقضي بأن الإصلاح، وتطبيق أحكام الإسلام، يتوقف على تولّي الفقهاء زمام السلطة، عبر تطبيق «نظرية ولاية الفقيه في عصر الغيبة[2].

2 - المصدر نفسه، ص319.

أما ما يتصل بالمنهج التفكيري لهذا التيار، فيلاحظه العارفون من خلال إيراد مجموعة من المداخل التأسيسية تؤلف على الجملة «إسلامه السياسي الخاص»:

الأوّل: دخول هذا التيار ميدان العمل السياسي– الاجتماعي من باب الفلسفة والتفكير النظري، لا من الباب الاجتماعي، يعتقد ممثلو هذا التيار بأن المشكلة الاجتماعية لها جذورها في محل آخر، وما المشكلات الاجتماعية، إلا أعراض لمرض له محل مختلف، هو مشكلة الفرد نفسه وفساده، فما لم يتم إعادة بناء الفرد أخلاقياً وفكرياً من خلال التربية والتعليم، فلن تتحقق أيَّ من الأهداف مهما كانت سامية وصالحة.

الثاني: الخلوص والصفاء الأيديولوجي، الى درجة التحسّس من كل فكر يراد حمله على الإسلام، ولذلك وقف هذا التيار في وجه كل محاولات التلفيق التي تسيء الظن بالإسلام، وتدعي حاجته الى دم من الخارج ليصلح إنسان العصر ومجتمعه، ومن هنا، كان التأكيد على جامعية الإسلام وغناه،والإكتفاء به، والإستغناء عن كل «فكر دخيل».

الثالث: رفض الوضع القائم، وقد أدّى هذا الرفض دوره المطلوب في سلب المشروعية عن النظام الملكي.

الرابع: إذا كانت الصفة السابقة تمثل البعد السلبي في الفكر الثوري، فإن هذا التيار لم يكتف بالرفض والتشكيك في مشروعية النظام، بل ضم إليها طرح نظام سياسي بديل، وبذلك حاز على خصوصية لابد منها في كل فكر ثوري هادف.

الخامس: أنّ المنطلق الفكري لهذا التيار داخلي، وبالتالي فهو يستند الى أرضية اجتماعية وقبول واسع في الأوساط الشعبية[3].

استناداً الى هذه المنطلقات الدينية والفكرية والايديولوجية، فقد تعيّنت الأهداف الواسعة للجمهورية الإسلامية الإيرانية في ثلاثة ركائز:

-النمو والتوسعات الاقتصادية، والحفاظ على وحدة الأراضي والسيادة القومية.

-الدفاع عن المسلمين والثورات التحررية ومعاداة إسرائيل والغرب (وخاصة أميركا).

-إقامة مجتمع إسلامي على أسس «فقهية» شيعية.

3 – Mahmoud Sariolghalam. understanding Iran :getting past stereotypes and mythology. The Washington Quarterly. fall –winter 2003

لاينبغي السهو عن أنّ هذه المرتكزات الثلاثة غير موجودة بهذا التركيب في أيَّ من الدول الأخرى، ولا سيّما في تركيا، وبعبارة أخرى، إن المحتوى أو المعنى الذي يحمله الدستور الإيراني، لاتماثله أو تقاربه أيَّ مجموعة من الأهداف والتطلعات في دولة أخرى، علماً أن الدول التي كانت تتطلع لأهداف خارج نطاق حدودها من مثل بريطانيا في القرن التاسع عشر،والقوتين العظيميين في القرن العشرين، كانت تمرر وتفرض أولوياتها على الآخرين، عن طريق قوتها الإقليمية والعالمية[4].

إن المحتوى أو المعنى الذي يحمله الدستور الإيراني، لاتماثله أو تقاربه أيّ مجموعة من الأهداف والتطلعات في دولة أخرى

4- Ipid

لا شك بأنّ هناك درجة من الحساسية في العلاقات الخارجية بين إيران وكافة الدول المجاورة. وهذه الصفة منبثقة من خاصية هوية نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي لا تتلاءم ولا تنسجم مع أغلب المسارات الدولية الحالية. وعدم التلاؤم هذا لا ينبع من كونه سيئاً، بل لكونه خاصاً ومختلفاً عن غيره. وفي مثل هذه الظروف والأطر لا يكفي لإيران، أن تحقق فقط أهدافها الثلاثية الأبعاد، بل عليها أيضاً- كما يبين الخبراء في الاستراتيجيات الدولية- أن تشكل ائتلافاً، وبالتالي اتّحاداً من أجل تطوير بعض من هذه الأهداف.

وفي سياق بيان عناصر الخصوصية التي تحمل موقع القراءة في إيران، على تحديد رؤيته وتدوين استراتيجيته إزاء المحيط الخارجي، كما يلاحظ الخبراء أربعة عناصر مركزية:

أوّلا: الجغرافيا السياسية: تجاور إيران خمس عشرة دولة... وكثير من هذه الدول كباكستان وأفغانستان ضعيفة، وبعضها كالدول المطلة على الضلع الجنوبي للخليج (السعودية، الامارات المتحدة، قطر، والكويت والبحرين) الى جانب تركيا.. تطوي مراحل النمو، لكنها من الناحية الأمنية تتّسم بتبعية شديدة، فيما بعضها ضعيفة وتابعة مثل تركمنستان وآذربيجان. إما العراق فهو قوة اقتصادية وعسكرية يستطيع أن يكون في المستقبل منافساً حقيقياً لإيران. ويمكن الإستنتاج من خصائص الأمن القومي والجغرافيا السياسية، أن المنهج الرئيس لإيران في توفير أمنها يتعدى النطاق الإقليمي.. ذلك أنّ إيران بلد عالمي وجغرافيتها السياسية مرتبطة بكثير من الدول الإقليمية والقوى العالمية، فيما أمنها القومي أقل ارتباطاً بعلاقاتها الإقليمية، لذا لا يمكن

أنّ إيران بلد عالمي وجغرافيتها السياسية مرتبطة بكثير من الدول الإقليمية والقوى العالمية، فيما أمنها القومي أقل ارتباطاً بعلاقاتها الإقليمية

توفير الأمن القومي، وإزالة ما يتهدّد الهوية الوطنية والنظام السياسي، من دون أخذ القوى الكبرى بنظر الاعتبار.

ثانياً: مصادرالطاقة الغنية وقربها الجغرافي من أغنى مصادر الطاقة في العالم في شمال وجنوب البلاد.

ثالثاً: الحساسية تجاه الاستقلال والسيادة الوطنية، فلقد اتّسم الإيرانيون دوماً بالحساسية إزاء ركائزهم الدينية والحضارية...، فعلى خلاف كثير من دول المنطقة التي استساغت الاختلاط والاندماج مع القوى العالمية، فإن الشرائح الدينية والوطنية الإيرانية، أبدت مقاومة في قبول هذا الاندماج، إذاً فمن ناحية تمثل القوى العالمية العميق الجيوسياسي والاقتصادي الإيراني، ومن ناحية أخرى هناك نوع من الرغبة بعدم الاختلاط والإندماج مع القوى الكبرى والغربية، علما أن النهضة الفكرية والدينية والإنفتاح الفكري في إيران، استمد مقوماته أيضاً من هذه المواجهة والتضادات.

يفترض أيّ حديث حول إيران وعنها بعد نحو ثلاث وثلاثين سنة على الثورة الإسلامية، رفع مستوى النقاش إلى المقام الذي يَحتله هذا البلد، كمكان وازن ومؤثر في الإستراتيجيات الدولية

رابعاً:الميل الثقافي الإيراني للعلم والتكنولوجيا والثقافة الغربية: وهو من الثوابت والحقائق التي لا يمكن إنكارها في إطار الثقافة العامة، والسمة اللافتة في هذا المضمار أنّ جنوح عامة الشعب الإيراني للثقافة العلمية والتكنولوجية، والإهتمام بعددٍ من رموز الثقافة الاجتماعية والفكر في الغرب، فإنّهم يختزنون في الوقت نفسه ميولاً دينية وأخلاقية وعرفانية وأفكار ثورية [5].

وعليه فالى أيَّ مدى استطاع العقل الاستراتيجي الايراني، توظيف قدراته القومية ضمن مشروعه السياسي ذي السمة الإسلامية الأمية؟.

2-1: جيو-ستراتيجياً الإسلام السياسي الإيراني:

يفترض أيَّ حديث حول إيران وعنها بعد نحو ثلاث وثلاثين سنة على الثورة الإسلامية، رفع مستوى النقاش إلى المقام الذي يَحتله هذا البلد، كمكان وازن ومؤثر في الإستراتيجيات الدولية. ولسوف تحملنا هذه الفرضية إلى الإشتغال على الجغرافية السياسية الإيرانية، بوصفها حقلاً حيوياً تُصنع فيه وحوله حقائق وتحولات مفصلية، في عالم الأفكار، كما في عالم السياسة والثقافة والإقتصاد واستراتيجيات الحرب والسلم.

5 - علي لاريجاني، برنامج إيران النووي: التحديات والحلول، محاضرة ألقيت في مركز الدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط، طهران،21-11-2005.

واذا كان لنا أن نستخدم مصطلح الجيو-ستراتيجيا في معرض بحثنا،فلأنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالطبيعة الخاصة للإسلام السياسي الايراني، اذ إنّ تبلور المصطلح يجيئ في السياق الطبيعي لحركة الفكر الثوري الديني الذي أسّس للثورة والجمهورية، وعلى هذا التأسيس فإنّه يدخل دخولاً بيّناً في الوضعية الراهنة لإيران، من حيث هي دولة / وأمّة - وإن ليس بالمعنى الكلاسيكي المتفق عليه لمفهوم الدولة/ أمة-، ذاك أنّها تتجاوز كونها جيوبوليتيكا تنحصر فعاليات القدرة فيها داخل قلعتها المغلقة، إذ أنها- بحكم تحولات عميقة، حصلت على صعيد شبه (القارة الآسيو-اوسطية)- وباتت شأناً أساسياً ومقرّراً من شؤون العالم.

إذا كانت إيران تتصرف على قاعدة كونها أحرزت بالفعل موقعيةجيو-ستراتيجية، فإنما تنطلق من ثقافة سياسية دينية ذات طابع وقائي ودفاعي، وهو ما يؤكد عليه القادة الإيرانيون في كل مناسبة، ليتصل الأمر فيها بالسجال الدائر حول أدوار بلدهم في الإقليم والعالم، لذلك فإن سعي إيران لامتلاك القوة لا يعني– بحسب هذا التأكيد- إضعاف دول إقليمية أخرى، أو تهديد أيَّ بلد، وامتلاك إيران للقوة له صلة- برأي قادتها- بالموهبة الطبيعية لدى الإيرانيين بطريقة جديدة كلياً، وهي طريقة إسلامية في الحياة، وبخاصة في منطق إيران الجيوبوليتيكيو الجيو-إقتصادي، وحسب هذا المنطق المختلف، فمن الممكن أن لا تتسم مفردات اللغة السياسية الإيرانية مع مفردات الولايات المتحدة على سبيل المثال، لكن مقاصدنا وغاياتنا- كما يرى هؤلاء-، هي خدمة الإيرانيين والتمسك بطموحاتهم وبسيادتهم الوطنية[6].

على أيِّ حال فإن الإحتدام في الفضاء الجيوستراتيجي، غالباً ما يتركز على تيسير تحقيق القرارات الإستراتيجية المتخذة، وإيران ليست بمنأى من هذا الفهم، سواء حين يتعلق الأمر بالجيولوجيا السياسية التي أطلقها ما سمي بـ(الربيع العربي)، أو بميادين (الحروب الباردة) في أفغانستان والعراق، وفلسطين ولبنان، ناهيك عن التدافع المفتوح حول البرنامج النووي.

لعلّ ما تفصح عنه حقائق التحولات السياسية والأمنية أنّ إيران بعد الثورة أصبحت ظاهرة جيو-إستراتيجية عابرة للأمداء، فقد نشأ من الآثار ما جعل المحيط الإقليمي مشبعاً بقابليات االتأثّر والتكيّف، وإن بدرجات متفاوتة مع البيئة الثورية الإيرانية الجديدة، ولنا أن نومئ في هذا الصدد الى الدلالات العميقة التي حملتها قمة عدم الإنحياز السادسة عشرة في طهران 2012.. فلقد ذهب الخبراء في تعليقاتهم الى وصف القمة، بأنّها لحظة الحضور الإيراني الفعّال في الدبلوماسية

6- الكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة وتقديم عماد حاتم، دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى، بيروت،2004،ص286.

الدولية، وبأن طهران أمست عاملاً جاذباً في التعامل الإيجابي مع المتناقضات على النطاق الجيو-ستراتيجي.

إذا كانت جهة الإشكال الأساسية في السياسات الخارجية الإيرانية كامنة في التعقيد، الذي يحول دون إقامة استراتيجيات شراكة مع دول الإقليم، فضلاً عن العالم، فإنّ تعقيداً كهذا لم يتعدّ كونه حالة مؤقتة فرضتها طائفة من العوامل الداخلية والخارجية، فقد استطاعت إيران عن طريق الجمع المرن بين ثوابت الثورة، وتحولات الحراك الإقليمي والدولي، من مراكمة الشروط التي تمكنها من التحول الى منطقة جاذبية، في محيط يكتظ بمعادلات القوة ولعبة الاستقطاب.

استطاعت إيران عن طريق الجمع المرن بين ثوابت الثورة، وتحولات الحراك الإقليمي والدولي

ولقد ظهر كيف أفلحت سياسة إدارة التعقيد، وخصوصاً بعد منعطف الحادي عشر من أيلول 2001، في نقل الجيوبوليتيكا الإيرانية من طور الكمون والدفاع الذاتي، الى طورٍ من الدفاع الاستراتيجي سيكون له بالغ الأثر في الأمداء الدولية المباشرة، وما لذلك من تداعيات على النطاق العالمي.

فلئن كان التساؤل الذي ذهب إليه عدد من الخبراء حول صعوبة تمكُّن (الإسلام السياسي الإيراني)، على صوغ التحالفات الدولية، جائزاً في خلال العقدين الأولين من عمر الجمهورية، فإنه لم يعد كذلك بعد التحولات العميقة التي شهدها العالم والمنطقة في ختام القرن العشرين.

السمة المميّزة لهذا الطور المستحدث، هو تهافت النظرية القائلة بعدم قدرة إيران على عقد تحالفات وروابط تواصل مع الخارج توفّر لها الأحزمة الوقائية المطلوبة لأمنها القومي، ذلك أنّ اختبارات الحروب التي شُنَّت على دول الجوار الإيراني في أفغانستان والعراق 2003-2001، وما حصل استطراداً من حروب على لبنان وفلسطين 2009-2006...سوف تفصح عن زمن جديد، يفتح الباب واسعاً إزاء إعادة تشكيل أنظمة السياسة والأمن في شبه القارة الشرق أوسطية على نصابٍ غير مألوف.

ولنا أن نشير هنا الى أنّ استراتيجية الاحتواء التي مارستها إيران بعناية استثنائية في التعامل مع حروب المحافظين الأميركيين الجدد.. دفعت بها لتصير مؤثراً فاعلاً داخل شبكة واسعة من الصراعات وحقول التوتر في المنطقة.

ويمكن الذهاب الى أبعد من ذلك، ليتبيّن لنا قدرة إيران على الدخول في منفسحات من الشراكة الاستراتيجية تتعدى فضاء الإقليم (دول الجوار)، وتتصل بفضاء قاري أورو-آسيوي واسع النطاق، مثل هذه المنفسحات لا تقتصر ولادتها فقط على ما يقترضه منطق الجغرافيا السياسية، ومسائل الأمن القومي، والمصالح الاقتصادية المباشرة، وقواعد حسن الجوار، وإنما أيضاً وأساساً كحصيلة منطقية لما يختزنه الإسلام السياسي الإيراني من قابليات التواصل الايجابي مع فضاءات الإختلاف على النطاق الأممي.

أن الإيرانيين يميزون أنفسهم عن الغرب وعن الشرق، وهم يفهمون الغرب على أنه «حضارة أوروبا العولمية

وبحسب مطارحات الفكر الإستراتيجي، فإن إيران اليوم بلد فريد من نوعه، يؤدي في آسيا دور أوروبا الوسطى في الغرب، ومن الأمور التي يلاحظها كثيرون ممن يعاينون المشهد الايراني المعاصر أن الإيرانيين يميزون أنفسهم عن الغرب وعن الشرق، وهم يفهمون الغرب على أنه «حضارة أوروبا العولمية، الفضاء الذي ستصاغ فيه قواعد التوازن الدولي في القرن الحادي والعشرين.

والإسلام الإيراني– كما تقرر هذه المطارحات– قوة ديناميكية قادرة، ذات توجه معاد بشكل واضح للعولمة، ولديها تطلعات نحو ثورة إسلامية عالمية كونية، وفي المعنى الجيوبوليتيكي تبدو إيران دولة قارية، وتملك استراتيجياً وإقتصادياً وايديولوجياً، كل الفرص لتكون نواة المعسكر الاوراسي الكبير[7].

7 –المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.

هل يعني مثل هذا التوصيف: أنّ إيران قطعت المسافة المطلوبة في التأثيرالاستراتيجي، ولا سيما لجهة بناء تحالفات جدية وراسخة، في المجالين الإقليمي والعالمي؟.

في سياق النقاش الدائر حول الشكل المفترض للنظام العالمي في بدايات القرن الحالي، يقترح عالم الجيوبوليتيكا الروسي ألكسندر دوغين حلفاً قارياً آسيوياً يسميه (الإمبراطورية الآسيوية)، وتشكل الجمهورية لإسلامية الإيرانية أحد أركانه الأساسية، ويرى أن سياسة هذه الإمبراطورية في الإتجاه الجنوبي، يجب أن تعتمد على حلف قاري راسخ مع القوة التي تتجاوب استراتيجياً وإيديولوجياً وثقافياً مع التوجه الأوراسي المعادي للأمركة، ومبدأ «العدو المشترك[8].

8 – المصدر السابق نفسه، ص289.

وفي تبريره لمقترحه هذا، يشير دوغين الى أن ثمة في جنوب الأوراسيا عدة تشكيلات جيوبولتيكية يمكنها من الناحية الترابية، أن تلعب دور القطب الجنوبي للإمبراطورية

الجديدة، وعلى العموم فإن المنطقة الإسلامية برأيه، هي واقع جيوبولتيكي صديق بالطبيعة للإمبراطورية الأوراسية، وذلك على عكس ما ذهب الاسلام السياسي التركي المستحدث، لأن التقليد الإسلامي أكثر تسييساً وتحديثاً من غالبية المذاهب الدينية الأوروبية الأخرى. وهو- أيَّ هذا التقليد- يعطي لنفسه حساباً رائعاً في استحالة الجمع بين الأمركة والدين من الناحية الروحية.ومن الأمور المثلى-كما يلاحظ دوغين- أن يكون ثمة عالم إسلامي متكامل، يمتد كمنطقة جنوبية على مجموع وطول الإمبراطورية الآسيوية في آسيا الوسطى حتى أفريقيا الغربية، وتكون موحدة من الناحية الدينية، ومستقرة سياسياً على مبدأ الوفاء للتقاليد والروح.

الإمبراطورية الإسلامية في الجنوب، يمكن أن تغدو في المستقبل البعيد العنصر الأهم في الأوراسيا الجديدة

ولهذا فإن الإمبراطورية الإسلامية في الجنوب، يمكن أن تغدو في المستقبل البعيد العنصر الأهم في الأوراسيا الجديدة، إلى جانب الإمبراطورية الأوروبية في الغرب، وإمبراطورية المحيط الهادي في الشرق والروسية في الوسط.

أين تقع الجيو-ستراتيجيا الإيرانية تبعاً لأطروحة الأمبراطورية الآسيوية؟.

من وجهة نظر «الثوابت الجيوبولتيكية» التي تقررها الرؤية المشار إليها، تتمتع إيران دون شك، بالأولوية في هذه المسألة، لأنها تستجيب لجمع المعايير الأوراسية.. فهي دولة قارية كبرى، ترتبط ارتباطاً شديداً بآسيا الصغرى، وهي معادية بصورة جذرية لأميركا، كما ترتكز في الوقت ذاته على الإتجاه السياسي- الإجتماعي (نصرة «**المستضعفين**» و«**المساكين**»)، وعلى خارطة الأرض تحتل إيران ذلك الموقع الذي يجعل إقامة محور موسكو-طهران، قادراً على حل عدداً ضخماً من المشاكل بالنسبة للإمبراطورية الجديدة.

وبدخول إيران قطباً جنوبياً في الإمبراطورية، يمكن لروسيا أن تصل على الفور إلى بلوغ الهدف الإستراتيجي، الذي ما انفكت تسير إليه (بطرق خاطئة) منذ مئات من السنين،- وهو الخروج إلى المياه الدافئة وهذا الأفق الإستراتيجي- غياب مثل هذا الخروج لدى روسيا- كان الورقة الرابحة الأهم في يد الجيوبولتيكا الأطلسية، منذ أيام إنجلترا الإستعمارية التي هيمنت كلية على آسيا والشرق، مستخدمة بالذات عامل انعدام وصول روسيا إلى الشواطئ الجنوبية للقارة. وجميع المحاولات الروسية للخروج إلى البحر الأبيض المتوسط عبر البوسفور والدردنيل، كانت

طموحاً إلى المشاركة في التنظيم السياسي للمناطق الشاطئية للأوراسيا، حيث ينفرد بالسيطرة هناك الإنكليز الذين كانوا يحبطون كافة محاولات التوسع الروسي، من خلال هيمنتهم على المنطقة الساحلية. غير أنه حتى ولو قُيِّض لروسيا أن تفلح في ذلك، فإن السيطرة الأطلسية على جبل طارق كانت ستظل دوماً عقبة في وجه العمليات البحرية الحقيقية الكبرى، وما كان لها أن تسمح لروسيا بتحطيم القوة الإنكليزية.

في الماضي، وكذلك الآن، بمقدور إيران وحدها، القريبة قارياً من روسيا والمشرفة مباشرة على المحيط الهندي، أن تكون الحل الجذري لهذه المعضلة الجيوبولتيكية الكبرى. وستكون الأوراسيا، وقد حققت الوصول إلى الشواطئ الإيرانية والقواعد الحربية- البحرية بالدرجة الأولى-، في مأمن تام من استراتيجية «حلقة الأناكوندا»، أيَّ من تحقيق الخطة الأطلسية التقليدية لـ «خنق» الآماد القارية لليابسة عبر احتلال المناطق الشاطئية على امتداد الأوراسيا، وبخاصة إلى الجنوب والغرب، وبحسب هذه الرؤية فإن محور موسكو- طهران سيخترق الخطة الأطلسية دفعة واحدة في أضعف نقاطها، ويفتح لروسيا آفاقاً لا حدود لها نحو الحصول على جسور جديدة داخل الأوراسيا وخارجها، وتلك هي النقطة الأكثر جوهرية[9].

بمقدور إيران وحدها، القريبة قارياً من روسيا والمشرفة مباشرة على المحيط الهندي، أن تكون الحل الجذري لهذه المعضلة الجيوبولتيكية الكبرى

9 – المصدر السابق نفسه، ص290.

1-3 : قاعدة السلام الإيراني (paxpersica)

لعل الوجه الأكثر أهمية في هذا التعيين الجيوبولتيكي لإيران، هو توفّر الإمكان التاريخي والواقعي لترسيخ منظومة استقرار واسعة النطاق، في خلال أداء مهمتها الجيو-ستراتيجية، وفي ما يبدو بوضوح أنّ القدرات الدفاعية الهائلة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والتحالفات التي راحت ترسخ في فضاء الشرق الأوسط والمشرق العربي بصفة خاصة (لبنان- فلسطين- سوريا- العراق)، امتداداً الى الصين وروسيا و»دول البريكس»، ستمنح إيران موقعية الإسهام الفعال في صناعة قواعد جديدة للسلام والأمن الإقليميين.

فإذا كانت الحروب تقع غالباً في حالة انعدام الوزن، وعدم التكافؤ بين الأقوياء والضعفاء، فإنّ تحقيق التوازن سوف يؤدي منطقياً الى منع الحرب، أو على الأقل الى جعل خيار الحرب أمراً يدنو من المستحيل، وهو الشيئ الذي ينسحب على حالة

الإحتدام التي تعيشها الجغرافيات العربية والإسلامية، وهي تواجه الحروب الأميركية الاسرائيلية المستأنفة عليها.

هذا هو الواقع الذي يحمل الكثيرين من علماء الجغرافيا الاستراتيجية، على تشبيه إيران اليوم بأنها تشكل (آسيا الوسطى) ومحورها الفعال، مثل ما تشكل ألمانيا (أوروبا الوسطى) بكل دقّة، ذلك يعني أنّ بإمكان إيران أن تتولى إعادة التشكيل الجيوبوليتيكي لآسيا الوسطى تحت رايتها بالتحالف مع روسيا، كان هذا التصوّر افتراضياً، عندما طرح بعد انصرام عقد على نهاية الحرب الباردة، غير أنّ التحولات المدوّية التي عصفت بالنظام العالمي وانكفاء موجات الحرب الأميركية على المنطقة، سوف يتحول الى حقيقة واقعية مفتوحة على الحيوية والامتداد.

أنّ التحولات المدوّية التي عصفت بالنظام العالمي وانكفاء موجات الحرب الأميركية على المنطقة، سوف يتحول الى حقيقة واقعية مفتوحة على الحيوية والامتداد

لقد رأى الجيوبوليتيكي الروسي المعروف ألكسندر دوغين، بناءً على هذه الرؤية، أنّ على موسكو، كمركز للأوراسيا، أن تسلم لإيران، رسالة إقرار «السلام الإيراني PaxPersicaفي هذه المنطقة، وإقامة حلف جيوبولتيكي قادر على مواجهة التأثير الأطلسي في المنطقة بأسرها، وطبقاً لهذه الرؤية الإستشرافية، ستنهض إيران بهذه المهمة بطريقة أفضل بكثير مما يمكن أن ينهض به الروس، الذين لن يحلوا مشاكلهم الجيوبولتيكية في هذا المركز المعقد، إلا بالمؤازرة الإسراتيجية للجانب الإيراني، إلا أن الحديث هنا، وعلى نحو ما كان الأمر بالنسبة لألمانيا، لا ينبغي أن يدور حول إقامة الإمبراطورية الإيرانية، أو حول (أرْيَنة) آسيا الوسطى. بل ينبغي الحديث عن (إمبراطورية آسيا الوسطى)، التي يمكنها على أسس فيدرالية أن تقيم التكامل بين مختلف الشعوب والثقافات والأثنيات في حلف جيوبولتيكي جنوبي موحد، وتصوغ بذلك التشكيل الإسلامي المتجانس استراتيجياً والتعددي أثنياً وثقافياً، والمرتبط أوثق الإرتباط بمصالح كامل الإمبراطورية الأوراسية[10].

10 – المصدر السابق نفسه، ص292.

وفي مسألة محور موسكو- طهران تلعب المسألة الأرمنية دوراً مهمّاً، لأنها من الناحية التقليدية، تشكل مركز الإضطراب في ما وراء القوقاز، ولا بد من الإشارة إلى أن الأرمن- شعب آري يعي بشكل واضح طبيعته اليافثية، وقرابته من الشعوب الهندو- أوروبية وخاصة الآسيوية، من بينها- أي الإيرانيين والأكراد. والأرمن من جهة أخرى شعب مسيحي وتقليدهم المتعلق بالطبيعة الواحدة، ينتسب بالذات إلى السياق العام للكنيسة الشرقية (على الرغم من اعتراف الأرثوذكسية بها كتيار

هرطقة)، ويدركون بصورة بالغة الحيوية ارتباطهم الجيوبولتيكي بروسيا، ويشغل الأرمن أراض ذات أهمية استراتيجية بالغة، فعبر أرمينيا وأرتساخ يمتد الطريق من تركيا إلى اذربيجان فآسيا الوسطى، وفي محور موسكو- طهران تغدو يريفان بصفة آلية الحلقة الإستراتيجية الأهم، التي توثق بين روسيا وإيران توثيقاً إضافياً وتعزل تركيا.

وضمن المشروع المشترك موسكو- طهران سوف تحل بوتيرة سريعة مسألة كاراباخ، إذ إن المنطقة المميزة بأهميتها الإستراتيجية (وفي الحالة المعاكسة، أي باحتفاظ أذربيجان بتوجهها الموالي لتركيا، تخضع هذه «البلاد» للتقطيع بين إيران، روسيا وأرمينيا). والأمر نفسه تقريباً يتعلق بمناطق القوقاز الأخرى- الشيشان- أبخازيا، داغستان وغيرها، والتي ستبقى بؤراً للصراعات والإضطرابات بمجرد أن تتصادم فيها المصالح الجيوبولتيكية لتركيا الأطلسية مع روسيا الأوراسية. ثم أن إدخال الخط الجيوبولتيكي الإيراني في هذا المضمار، سيجرد المضمون فوراً من مظهرية الصدام بين «الإسلام والأرثوذكسية»، والذي يحاول عملاء تأثير الأطلسية، الأتراك (العلمانيون) والروس، إسقاطه على النزاع في هذه البقعة، ويسود السلام والتناغم.

أن محور موسكو – طهران- على ما تنبني عليه فَرَضية الأمبراطورية الآسيوية، هو أساس المشروع الجيوبولتيكي الأوراسي

هكذا يبدو أن محور موسكو – طهران- على ما تنبني عليه فَرَضية الأمبراطورية الآسيوية، هو أساس المشروع الجيوبولتيكي الأوراسي، والإسلام الإيراني هو الصورة الأفضل للإسلام، من أجل الدخول في حلف قاري، وهذه الصورة بالذات هي التي يجب أن تحظى بأفضلية الدعم من موسكو[11].

11 – راجع جون غيتون، الفكر والحرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1988، ص11.

4-1: الميتاستراتيجيا كمعادل للإسلام السياسي الايراني

أفلحت الاختبارات الايرانية على مدى أكثر من ثلاثة عقود أن تُبقي على «العروة الوثقى» بين روح الثورة ومقتضيات بناء الدولة،وهذه المفارقة التي ستدخل في ما يمكن أن نطلق عليه «**الميتا - استراتيجيا الإيرانية الجديدة**» سوف تكشف عن مصطلح يطابق خصوصية الاسلام السياسي في تجلياته النظرية والعملية، وسيأتي معنا بعد قليل كيف أنّ الميتاستراتيجيا هي (المعادل الذاتي) لإسلام سياسي له خصوصيته وفرادته، فهي بالنسبة إليه، وليد موضوعي وواقعي، ينمو، ويتطور، ويتكامل، ضمن سَيريَّة الالتقاء الحميم بين الايمان الديني، ومنظومات الأفكار،

والخطط التي تعكس المصالح السيادية العليا للأمة، وعلى هذا النحو من الالتقاء بين الغيبي والسياسي، تتأسس وظيفة الفكر في الحقل الميتاستراتيجي، وتتمكن القوى العاملة في ميدان الممارسة من إنشاء منطقة معرفية يمتزج فيها النظر السياسي بالتجربة الإيمانية.

من خلال الالتقاء بين مثلث الفكر، والعقيدة، والاستراتيجيات السياسية، أفلح الطور الميتا- ستراتيجي الإيراني الإسلامي الجديد، في الجمع بين عوامل القدرة ووحدة القرار، وتحقيق الإجماع القومي، وفي الممارسة السياسية التي أطلقها وسدّدها مثل هذا (الجمع)، وثمة عاملان يؤسسان لهذه الممارسة:

أفلح الطور الميتا- ستراتيجي الإيراني الإسلامي الجديد، في الجمع بين عوامل القدرة ووحدة القرار

العامل الأول: ويقوم على عقلانية توظيف الوقت.

العامل الثاني: ويقوم في المقابل وبالتوازي- على عقلانية الاعتصام بالمنطقة الوسطى.

وهنا لا نعني بـ «عقلانية الإعتدال»، تلك التي تقوم على نصاب درء الأخطار وحفظ المصالح، عبر إطلاق حبل المساومات وفق حسابات الربح والخسارة، وإنما على إخراج الذات من دائرة الضعف، ومراكمة القدرات تحقيقاً للتوازن الاستراتيجي مع الخصم.

هذان العاملان اللذان ترسّخا في تجربة الإسلام الإيراني، يتكاملان معاً في سيرية الممارسة الإجمالية للسياسات الجيو- استراتيجية بعد احتلال أفغانستان والعراق، وما ترتّب على ذلك من نشوء خطوط تماس مباشرة أمنية وعسكرية وسياسية مع الولايات المتحدة الأميركية.

أن الميتا-ستراتيجيا الإيرانية، استطاعت القبض على عامل الزمن قبضاً مرناً، فلم تفصل بين دبلوماسية التفاصيل، واستراتيجيات الأمن القومي

لعل قراءة داخلية معمقة لمؤديّات العاملين المذكورين سوف تحملنا الى ما يأتي:

- **مؤدىّ العامل الأول**: أن الميتا-ستراتيجيا الإيرانية، استطاعت القبض على عامل الزمن قبضاً مرناً، فلم تفصل بين دبلوماسية التفاصيل، واستراتيجيات الأمن القومي، بل هي راحت تقيم لكل تفصيل وزناً ما، سواء كان ذلك على خط الهجوم والتقدم، أو كان على خط التراجع والدفاع السلبي، فإن وظيفة الفكر كما يقال،

تتضاعف عندما تبلغ الأوضاع حافة الهاوية بين السلام والحرب، وفي النهاية فإن التمييز بين الوسائل المقبولة والممنوعة في الحرب يفترض حكمة متعالية، ذلك أن علم الأخلاق- كما يقول باسكال- يتغير تغيراً كبيراً وفق الإيمان بخلود الروح أو فنائها.

- **مؤدىّ العامل الثاني**: وهي تمكنها- (أي الميتا- ستراتيجيا)-من إنشاء منطقة معرفية يمتزج فيها النظر بالتجربة. ولقد أفاد مركز القرار والترشيد في ايران، من مخزون هائل من الاستهداءات القولية والعملية، في تكوين وترسيخ هذه المنطقة المعرفية: من التجربة النبوية الى التاريخ العريق للامبراطورية الايرانية الممتدة جذورها الى أكثر من خمسة آلاف عام، ناهيك عن تجارب الأمم الحديثة والمعاصرة، كان الإستراتيجيون يقولون: إن أضمن شكل من أشكال العمل والحكمة التي يمكن إدراكها وتصورها، وأكثرها فاعلية للانتصار على المدى الطويل، هو عمل الرجل الذي يقول الحقيقة من دون لفٍ أو دوران، أو قيود أو تحفظات، وأن على القائد أن يكون استراتيجياً وفيلسوفاً في الوقت نفسه، ولكن عليه إلا يضحي بالحقيقة على مذبح تسيير الأمور، ومن دون فائدة مجدية للمصلحة العامة، ذلك أن كل من اعتاد إخفاء الحقيقة بغية تسهيل العمل الفوري،إنتهى إلى فقدان قوة تفكيره وسلامته.

هنا يتمظهر التأسيس السياسي للميتا- ستراتيجيا الإسلامية الإيرانية، ويتحصَّل هذا –كما سنرى- من خلال اجتماع أركان القرار في وعاء واحد: الولي الفقيه، ومجلس الخبراء، ومجلس صيانة الدستور، ومجلس الشورى، والحكومة، ولسوف نجد في تنظيرات الفكر الاستراتيجي الإيراني ارتباطاً لا ينفصم بين الشريعة والسياسة، لكن شرط واجبية هذا الارتباط، إلا يؤدي في مجال الممارسة إلى الوقوع في داء الماكيافيليّة،**فالغاية وفق سَيْريّة هذا الحقل المعرفي السياسي المتحد بالغيب، لا تسوِّغ الوسيلة إذا كانت الوسيلة غير مطابقة لسموِّ الغاية ومشروعيتها**، في الميتا-ستراتيجيا الإسلامية الجديدة، ثمة مسعى إلى ضربٍ من توازن ومطابقة بين الغاية ووسائل تحقيق هذه الغاية، سواء تعلق الأمر بالسياسات الخارجية وخطوط التواصل والتفاصُل في الجيولوليتيكا الإقليمية والدولية، أو ما يتعلق بوسائل الحفاظ على الإسلام.

وإذاً، ما هي الخريطة الإجمالية للرؤية التي يمكن تأسيسها بناءً على ما تقدّم؟.

ربما وسعنا القول، إن المواجهة الأميركية الإيرانية تنتمي إلى مساحة مواجهة حضارية، ويجوز الكلام أيضاً على أنها مواجهة فكرية وايديولوجية وثقافية، بل

أكثر من هذا، فهي مواجهة يدخل فيها نمو المعرفة بكل أحيازها دخولاً بيّناً. ففي ميدان المواجهة هذا، تتدخل الأفكار في أبعادها ومقاصدها الثقافية والدينية في قلب المعادلات، وإعادة تشكيلها على نصاب آخر، ولئن كانت الميتا-ستراتيجيا الأميركية مقيّدة في الغالب بالفلسفة البراغماتية التي توظف المقدس والمتعالي لمصلحة الربح وحركة رأس المال، تظهر الميتا-ستراتيجيا الإسلامية من خلال نموذجها الإيراني في ما يشبه المعادلة المقلوبة، فالمقدس هنا هو محور الميتا-ستراتيجياومركزها، ولقد بدا بوضوح أن حضورية ولاية الفقيه في نظم الحراك الإجمالي للدولة والمجتمع، لا تني تعيد إنتاج الخمينية بامتداد لافت، سوى أن ما يمنح مزيّة استثنائية للميتا- إستراتيجيا عموماً بما هي حاصل عمليات التفعيل هذه، أنها سلاح لا متناه، لكن استخدام هذا السلاح بهذه الصفة لا يدل على أن الحرب التي تخاض بواسطته، هي حرب موت أو حياة لا رجعة عنها.

الأهم في هذا السلاح اللاّمتناهي، أنه يستخدم من أجل بلوغ اللامتناهي في المواجهة

الأهم في هذا السلاح اللاَّمتناهي، أنه يستخدم من أجل بلوغ اللامتناهي في المواجهة، أيّ إلى خلق الوقائع والموازين وخطوط التكافؤ المؤدية إلى تسوية، ليس بالضرورة أن تدرك تعيّناتها التفصيلية بصورة مسبقة.

وعلى ما يبيّن المفكرون في ميدان الاستراتيجيات العليا، أن الفكر بشكله المتكامل، لا يأخذ بالاعتبار الأسباب فقط، بل الغايات أيضاً، وهو لا يهتم فقط بالوسائل التي تخاض الحروب أو الثورات بواسطتها، ولكنه يهتم أيضاً بالسبب الذي نخوض الحرب من أجله، لذا فمن الخطأ التفكير بهذه الأمور عن طريق وضع أقواس حول المعضلات النهائية التي تشكل مسائل الغايات، ومن الواضح- كما يلاحظ هؤلاء- أن الحروب والثورات تنشأ في آخر المطاف من تفكير المحاربين، أو الثوار بالمعنى النهائي للإنسان، والحياة والموت، وما بعد الموت والله، ومن البديهي أن لا تكون ردود فعل الشعب المتطبع بالفكر اليهودي أو المسيحي أو الإسلامي، كردود فعل شعب ملحد يهتم بتنظيم الحياة الدنيوية وحسب، وفي النهاية، فإن التمييز بين الوسائل المقبولة والوسائل الممنوعة في الحرب، واستخدام المفاجأة، والخداع وخرق التعهدات، كل هذا يفترض- كما يقول الإستراتيجي الفرنسي جون غيتون- فلسفة لما وراء الطبيعة[12].

12 – حسن رحيم بور أرغدي، الديمقراطية الدينية في المثال الإيراني، الشمس،19 كانون الثاني2009.

هكذا بدت الرؤية الإيرانية في تعاطيها مع الحملة الغربية / الأميركية حيال مشروعها النووي السلمي، متسقة مع الرؤية الإجمالية لموقعية الميتا-ستراتيجيا المفترضة في تنظيرات المشروع الحضاري الإيراني الإسلامي العام.

1-5: أطروحة الديمقراطية الدينية

في ايران اليوم يشهد ميدان تحريك سؤال ما بعد الحداثة نقاشاً واسعاً، يتمحور حول ما يسميه المفكرون بـ (**الديمقراطية الدينية**)، ومنهم من ذهب إلى التساؤل عن الكيفية التي استطاع المشروع الإيراني الإسلامي من خلالها، التأثير في منطق النظام الدولي الآحادي، ووضع التحدّيات إزاء الفلسفة السياسية الغربية ونموذجها المهيمن في هذا المجال؟.

يبيِّن كثيرون من المثقفين الإيرانيين، أن فكرة (**الديموقراطية الدينية**)، أو ما يصطلح عليها بـ (**الديمقراطية الإسلامية**)، ومسألة التوفيق بين «**الجمهورية**» و«**الإسلامية**» شكلتا معاً مشروعاً جديداً، يساهم في خلط الأوراق ضمن دائرة التصنيف التقليدي المتّبع في عالم الفلسفة السياسية.

الجانب المهمّ في الفلسفة السياسية المعاصرة، المشروع الإسلامي الحديث الذي طرحه الإمام الخميني، هو تفكيك مفهوم المشروعية من خلال تقسيم حق الحاكمية إلى قسمين: مساو وغير مساو، بين الله والشعب. وبعبارة أخرى الحيلولة دون وضع مفهومي (الجمهورية) و(الإسلامية) في موازاة بعضهما، حتى لا يتم اللجوء بعد ذلك إلى عقد نوع من المصالحة الاضطرارية والبراغماتية أو الواقعية بينهما، بل ينبغي عَّد حق الشعب هو فرع منبثق عن حق الله، وأنّ الجمهورية قالب وإطار لإعمال حاكمية الله وتنجيزها، على نحو لا يمكن معه تفريغ مفهومي الجمهورية والديموقراطية من مضامينهما وأهدافهما الإسلامية، أو فصلهما عن المشروعية الدينية، حتى لا يصار بعد ذلك إلى تصوير الأمر وكأنّ ثمّة مواجهة بين هذين المفهومين وبين الدين.

ينبغي عّد حق الشعب هو فرع منبثق عن حق الله، وأنّ الجمهورية قالب وإطار لإعمال حاكمية الله وتنجيزها

الديموقراطية الإسلامية – بسحب هذا التنظير- تنطوي على المزايا الإيجابية التي تحملها الديموقراطية، من دون أن تبتلى بالأمراض التي ابتليت بها الديموقراطية الغربية، وهذه المزايا هي: حقّ الانتخاب للشعب، الرقابة على الحكّام، الأخذ بنظر الاعتبار رضا العامة، القبول بمبدأ الانتقال السلمي غير العنيف للسلطة[13].

13 - life primordial in modernity mineaposi 1996 pp. 139157-

في المقابل الغربي هناك من لا ينفك، يرى التجربة الإسلامية الإيرانية بوصف كونها تنتمي إلى الوجه السلبي للظاهرة الأصولية الإسلامية المعاصرة. لكن كثيرين من المفكرين الغربيين المعاصرين لا يُنظرون إلى أصولية العالم الإسلامي، والتي تندرج الثورة ودولة الثورة في إيران في طليعتها، على أنها مجرد تقليد موروث من الماضي، وإنما هي حالة متحركة وفاعلة في صميم الزمن العالمي الجديد، وهي بهذه المنزلة ظاهرة تنتمي إلى ما بعد الحداثة، كما يقول المفكر الإنكليزي كورتز، ذلك أنها رد الفعل الأيديولوجي الحتمي على إخفاق عملية التحديث الغربية[14].

هي حالة متحركة وفاعلة في صميم الزمن العالمي الجديد، وهـي بهذه المنزلة ظاهرة تنتمي إلى ما بعد الحداثة

14 - راجع: أنطونيونيغري ومايكل هاردت، الأمبراطورية، مكتبة العبيكان، الرياض، ص229.

في الغرب اليوم ثمة من يخالف ما يذهب إليه التوظيف الأيديولوجي، الذي يحكم على الإسلام السياسي بأصنافه المختلفة (**الأصولي، والسلفي، والاعتدالي**)، بأنه إسلام معادٍ للحداثة والعصر والمستقبل.

في مقابل هذا التوصيف السلبي للثورة الإسلامية في إيران وللإسلام عموماً، أو لما يمكن تسميته بـ (**إسلام الميدان**)، ثمة من النخب في الغرب من يرى الصورة بطريقة مغايرة، وتبلغ هذه النظرة مستوى يفضي الى أن من غير الممكن أن يتم فهم مشروع الأصوليات، بوصفه مشروعاً ينتمي إلى ما قبل الحداثة، بل باعتباره مشروعاً عائداً لما بعد الحداثة، ويلاحظ أصحاب هذه الرؤية أنه لا بد من رؤية (**ما بعد حداثية الأصولية**)، من خلال رفضها للحداثة لجهة كون هذا الرفض سلاحاً ضد الهيمنة اليورو- أميركية، ففي سياق التقاليد الإسلامية، تُعد الأصولية حالة (**ما بعد حداثية**) بمقدار ما ترفض تراث الحداثة الإسلامية، الذي كانت الحداثة بالنسبة إليه ذوباناً مبالغاً به في البوتقة اليورو– أميركية، أو خضوعاً كاملاً لها، بل أن ثمة من يقول كلاماً تبدو معادلته مثيرة للإشكال والتأمل حين يقرر، أنه إذا كانت الحداثة تعني السعي لاكتساب تعليم الغرب وتكنولوجيته في خلال الإندفاعة الأولى، من مرحلة ما بعد الكولونيالية(**الاستعمار التقليدي**)، فإن من شأن ما بعد الحداثة أن يعني عودة إلى القيم الإسلامية التقليدية ورفضاً للحداثة.

لذا فمن المؤكد أن شرائح قوية من المسلمين كانت (**معادية للغرب**)، بمعنى من المعاني منذ بدايات الإستعمار، غير أن ما هو جديد في صحوة الأصولية الراهنة ليس في الحقيقة، إلا رفض القوى المنبثقة في ظل النظام الإمبراطوري الجديد، ونستطيع تبعاً لهذا المنظور، أن نعتبر الثورة الإيرانية هي ثورة حداثة بمقدار ما كانت أولى ثورات ما بعد الحداثة[15].

15 - خليل إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الإنحدار، ترجمة محمد أرناؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت،2002، ص6.

يكاد يكون ثمة اجماع بين المفكرين الايرانيين على تنوعهم الفكري، أنّ بلادهم الآن إزاء منعطف حضاري كبير، ويبيّنون أنهم في مستهل اللحظة التي تحتدم فيها طموحاتهم الحضارية مع طموحات الغرب، لذا **فإن السعي إلى خرق جدار التأخر، يشكل أحد العناوين الكبرى لاحتدام الحضارات والهويات**، وهو احتدام لم يعد مجرد أطروحة تهيم في فضاء التجريد، وإنّما هي مقولة واقعية أخذت تحفر مسارها الفعلي في تضاعيف العقود المقبلة من القرن العالمي الجديد.

والآن، لننتقل الى الضفة الثانية من هذا البحث لنطل على تجربة الاسلام السياسي في تركيا الحديثة.

ماهية وهويّة الإسلام السياسي التركي

المفارقة الكبرى في التجربة التاريخية التركية، إنّ ما فعله أتاتورك بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، كان أقرب الى التصفية الشاملة لمنجزات الإسلام السياسي العثماني على امتداد خمسة قرون، وخلافاً للأسرة البهلوية التي دأبت على توظيف الدين في سياق ترسيخ وتجديد «لاهوتها السياسي التاريخي»، مضت علمانية أتاتورك الى القطيعة الصارمة مع إسلامية العثمانيين، التي بلغت مداها الأقصى مع السلطان سليمان القانوني، لمّا نصّب نفسه (خليفة الله في الأرض)، واهتم شخصياً بدراسة الفقه الإسلامي، وكلّف أبا السعود أفندي (-1490 1574م)، وضع قوانين مدنية للدولة لا تتعارض مع الشريعة.

ربما كانت حقبة سليمان القانوني، التجلي التاريخي الأكثر إفصاحاً عن التسييس الديني، حيث شكلت ذروة التعبير عن الشخصية الايديولوجية للأمبراطورية العثمانية، في تلكم الحقبة ارتفع منسوب إستخدام الدين في الطموحات التوسعية للإمبراطورية، الى الدرجة التي أصبح فيها هذا الإستخدام محفوراً بعمق في ثقافتها التاريخية، قد يكون من المفيد في هذا الصدد، الإشارة الى نقشٍ حُفِرَ في قلعة بندر(bender) سنة 1538 ويسجل فيه السلطان سليمان ما وصل إليه من قوة واقتدار بإسم الإسلام:

(أنا عبد الله وسلطان هذا العالم، ورأس ملّة المسلمين بفضل الله عليّ، قدرة الله والسُنّة المُعظّمة لمحمد هي التي ترشدني، أنا سليمان الذي يذكر اسمي في الخطبة بمكة والمدينة، في بغداد أنا الشاه، وفي بيزنطة أنا القيصر، وفي مصر أنا السلطان، أُرسلُ سفني في مياه أوروبا والمغرب والهند، أنا السلطان الذي حاز

على تاج وعرش هنغاريا، وحوّل سكانها الى رعية مطيعة، تجرأ القائد بترو على التمرد ضدي، ولكني دستُه بحوافر حصاني وأخذت بلاده مولدافيا)[15].

1-2: إسلام سياسي بعقل علماني صارم

لم يبقَ للذين خبروا الصورة التركية بهندستها السوسيو-ثقافية الحديثة، سوى الخلوص الى النتيجة المنطقية التالية: لقد أدت القطيعة الحادة بين تركيا الحديثة ووالدتها الشرعية الإمبراطورية العثمانية، الى صدع هائل في الصورة أفقدها سماتها وبدّد هويتها، حتى أثّمن علماء الجيو-ستراتيجيا، من رأى أن تركيا كدولة، ظهرت في المكان الذي خلا بعد الإمبراطورية العثمانية، ولكنها لم تكن إمتداداً له، ذلك يعني منطقياً أن قطيعة حادة حصلت بين السلطنة والدولة الجديدة، ومن أبرز سماتها: اقصاء الإسلام السياسي كأطروحة للحكم وحلول سلطة سياسية ذات ثقافة برانية، راحت تتدفّق على بلاد الأناضول بفعل الصعود المدوّي لإمبرياليات الحداثة الغربية في مستهل القرن العشرين، وهكذا جرت التحولات على نحو تناقضي انتباذي بين الإسلامية العثمانية والعلمانية الاتاتوركية، إذ بدلاً من البنية الإسلامية الإمبراطورية المتعددة المراكز والكثيرة القومية، أقام مصطفى كمال أتاتورك الصيغة الشرقية لمقولة الدولة/الأمة (Etat-Nation)، ذات البناء العلماني– الإلحادي الفج والقومي الضيق.

من الناحية الواقعية، تمثل تركيا كعضو في الناتو- المخفر الأمامي للأطلسية والعولمة

لقد تحولت تركيا بسبب من هذا الإجراء التاريخي، الى كونها الدولة الأولى في الشرق التي تقطع الصّلات مع تقاليدها الروحية والدينية والجيوبوليكية، إما من الناحية الواقعية، تمثل تركيا كعضو في الناتو- المخفر الأمامي للأطلسية والعولمة-، وهو ما يسميه عالم الجيوبوليتيكا الروسي الكسندر دوغين بـ(النطاق الصحي) بين الشرق الآسيوي والعالم العربي، والأنموذج الجيوبوليتيكي الذي تقدمه تركيا هو التكامل مع الغرب والحضارة العولمية الإلحادية. ولكن بما أن تركيا نفسها– الطامحة الى الدخول في أوروبا– لا تزال تشكل (المستعمرة السياسية الإيديولوجية) للولايات المتحدة– فإن معرفة موقعيتها يعني بالنسبة لبلدان الجوار تكاملاً مع المشروع العولمي، وتشكيل (العزقة الاستعمارية) بين كتلة أوراسياالقاربة الشرقية (إيران والصين والهند)، وبين العالم العربي الذي يهدد بالإنفجار ويتطلع دوماً الى التخلص من القيادة العولمية[16].

16 - الكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا، مصدر سابق ص492.

ومن مفارقات (الدين السياسي التركي): أن الأتراك العثمانيين أنفسهم أخذوا منذ البداية بدهشة العلمنة، ربما يعود ذلك الى احتكاكهم بتحولات الحداثة الأوروبية، وكذلك بفعل جدليات الإحتدام والتواصل مع تلك التحولات.

وقد أظهر العثمانيون في عهد السلطانين محمد الفاتح وسليمان القانوني، ميلاً للإبتعاد عن حكم الشريعة الإسلامية، ثم توصلوا بعد ذلك الى استنتاج مفاده أن الإسلام غير قادر على التأقلم مع الظروف المتغيرة، وفي وقت بذلت فيه دول إسلامية أخرى جهوداً لإثبات أن الإسلام يمتلك قابلية كبيرة للتكيّف مع الظروف المتغيرة.

ولمّا أقام الأتراك جمهوريتهم عام 1923، اتّخذوا خطوة كبيرة في هذا الإتجاه، حيث اختاروا لها نظاماً علمانياً بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وقرروا استبدال النظام العثماني الإسلامي بالنظام الجمهوري العلماني، وقد عبّر عن هذا التحول البروفسور (كمال كاربت) بالقول: **إن الهدف النهائي لما يسمى بالثورة الثقافية في تركيا، هو خلق الإنسان التركي الذي يفكر بشكل منطقي**،فقد انشغل مؤسسو الجمهورية التركية بكيفية استثمار الأتراك لمجمل طاقاتهم وقدراتهم، وعدم التحول والارتماء في أحضان الدين، فأيّ دور كان على الإسلام أن يؤديه في مثل تلك الظروف؟ وبحسب مؤسسي الجمهورية التركية، فإن الإسلام بالنسبة إليهم يجب أن يشكل منظومة عقائدية وقومية على المستوى الفردي فقط، ولا يجب أن يصبح مرجعية لرؤية أو مبادئ أو مجموعة مفاهيم متجلية على المستوى السياسي[17].

الإسلام بالنسبة إليهم يجب أن يشكل منظومة عقائدية وقومية على المستوى الفردي فقط

17 - ميتين هيبر، المصالحة بين الإسلام والديمقراطية: حالة حزب العدالة والتنمية التركية، مجلة محاور استراتيجية، نيسان– أيار، بيروت 2005.

وعلى الرغم من جاذبية الخطاب الديني وقوّته بين الأحزاب الحديثة ذات الايديولوجية الإسلامية (حزب النظام القومي وحزب الفضيلة وحزب الرفاه وأخيراً حزب العدالة والتنمية)، إلا أنها رسمت لنفسها خطاً أحمر لجهة عدم تجاوز (قدسية) النظام الجمهوري ودستور 1923. لقد استمرت تركيا الجمهورية في تنفيذ مشروعها العلماني، من قبل أن تسمح للإسلام بأن يؤدي دوراً مؤثراً في سياساتها، وأصبح من الصعب– في ضوء ذلك– على الأحزاب الإسلامية أن تستعيد لنفسها استراتيجية (الرجل الواحد) خلال الإنتخابات لتسلّم السلطة، ومحاولة إقامة دولة على خلفية إسلامية، فالمقترعون الأتراك لم يصوتوا– لا في الماضي ولا في الحاضر– لأيَّ حزب، ولم ينتخبوه لكونه حزباً دينياً إسلامياً، ولا بد من الاشارة إلى أن تركيا سمحت

للإسلام بأداء دور في الحياة السياسية، من أجل أن يحققالمصالحة مع الديمقراطية، ذلك يعني أن يتوصّل الجميع الى استنتاج مفاده، أنه لا وجود لنظام أفضل من النظام الديمقراطي.

واللافت أنه على الرغم من الصعود البيّن للحركة الاسلامية التركية، فقد ظلت فكرة إقامة الدولة على أسس إسلامية، فكرة «معزولة» عن بنية الخطاب السياسي، الذي لم يجد له ترجمة عملية في الواقع.

فقد استعاض حزب العدالة والتنمية من خلال زعامة أردوغان عن الاسلام السياسي، بتصعيد النزعة القومية التركية وإعادة إنتاجها

حتى أردوغان نفسه، الذي أفصح عن الحد الأقصى من الايديولوجيا الإسلامية، بقي على حذره حيال المسّ بالنظام العلماني، بل وتعامل معه كـ(لاهوت سياسي) لاينبغي إلحاق الأذى بقدسيته، وبهذا المعنى فقد استعاض حزب العدالة والتنمية من خلال زعامة أردوغان عن الاسلام السياسي، بتصعيد النزعة القومية التركية وإعادة إنتاجها، تحت ظلال المنظومة التاريخية لعلمانية أتاتورك.

لعلّ إحدى النقاط التي توقّف عندها أردوغان وتعكس طبيعة تفكيره، هي أنّ المؤمن الحقيقي–كما يقول- لا يجوز له أن يلحق الأذى بالآخرين، مهما كان إعتقادهم أو دينهم، فقد قال مرة:إيماني بالإسلام كعقيدة هو إيمان على الصعيد الفردي، أما اهتمامي على الصعيد السياسي، فهو تكريس الدستور والمبادئ والديمقراطية.

وفي التحليل النهائي، فإن أردوغان، يتخذ من الإسلام ومن الديمقراطية وسائل أو أدوات، لتأكيد السعادة والرفاه لشعبه، ولذلك راح يحتفظ بمسافة بيّنة تنأى به من تهمة الاسلام السياسي، وعلى أيّ حال، فإن الفجوة مع العلمانيين لا تعني أردوغان على الإطلاق، فقد اتّهموه دائماً، بأنه يسعى الى تقوية الإسلام السياسي، وأنه يختبئ خلف نواياه الحقيقية وينتظر الظروف الملائمة للإنقضاض عليهم، ومن أجل إقناع العلمانيين بأنه لا يطمح الى دولة إسلامية، **لم يكتف أردوغان بالابتعاد عن القاموس اللفظي في الخطاب الإسلامي، وإنما مضى الى عدم استخدام التقويم الهجري الإسلامي**،ومثل هذا الأمر، يُعد في رأي عدد من المفكرين الأتراك من أكثر التغيرات أهمية في شخصية أردوغان مقارنة بالماضي،

عندما كان يستخدم التقويم الإسلامي أثناء مناقشة القضايا الإسلامية والعلمانية على السواء[18].

من النخب التركية التي اختبرت رحلة (الأسلمة المستحدثة)، من ينبري إلى اجراء محاكمة نقدية لتجربة الاسلام السياسي، من خلال النموذج الذي يقدّمه حزب العدالة والتنمية. وهذا النموذج–حسب تصور هؤلاء- ينطوي على اضطراب، حين يريد صانعوه أن يوائموا بين اعتقادهم الفردي، وهم في موقع القرار وبين شروط قيادة الدولة وإدارة مؤسساتها، في المقدّمات التي يلاحظها نقّاد الإسلام السياسي المستحدث، أنّ الإسلاميين الأتراك الذين نظموا أنفسهم سياسياً منذ أواخر الستينات، راحوا يتخلّون عن نموذجهم الإسلامي الخاص لصالح النموذج الديمقراطي الغربي، ولم يفعلوا ذلك لأنهم تخلّوا عن معتقدهم، ولا لأنهم لم يعودوا يطمحون لمجتمع إسلامي، لقد فعلوا ذلك لأنهم مرّوا بعملية دراسة للأفكار والخبرات، أتضح من خلالها أنه بدون الأساس المدني، أي الفصل بين شؤون العقيدة وشؤون السياسة والحياة العامة، لا يمكن تأسيس مجتمع ديمقراطي.

وبالطبع، لم يكن ذلك بالقرار السهل-كما يضيف هؤلاء النقّاد-، فكل المسلمين يؤمنون أن القرآن هو منهاجهم في الحياة، لكنه لم يعد منهاجاً عند سنّ أو إلغاء القوانين في تركيا، وهذا الشيء يبدو للوهلة الأولى متناقضاً، إذ ماذا يحدث إذاً عندما يتصرف المسلمون في حياتهم الخاصة وفقاً لنهج القرآن، لكنهم لا يستطيعون الإعلان عن ذلك في المجال العام، ولا يتمكنون من التطبيق السياسي لهذا النهج، بل يحولونه الى مجموعة الى قيم تحدد سياستهم؟. هذا بالضبط ما يفعله سياسيو حزب العدالة والتنمية، وأولهم رئيس الحزب ورئيس الوزراء رجب طيب أوردوغان، مع ذلك لا يستلهم كل أعضاء حزب العدالة والتنمية المبادئ القرآنية في سياستهم، فهذه المبادئ توافق عليها المجتمع التركي منذ زمن بعيد، وتكون سارية طالما أنها لا تتعارض مع المبادئ العامة لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والمساواة بين الرجل والمرأة، باختصار عندما لا تخالف مجموعة القيم التي كانت ثمرة للتنوير وترعرعت في حضنها الديمقراطية الغربية.[19]

على أنّ النقطة التي تحظى بعناية المفكرين وعلماء الإجتماع الأتراك، هي حديثهم عن حالة الضجر من الايديولوجيا. فالطريق التركي الذي يجمع بين التراث الفكري والعقائدي الإسلامي وقيم المجتمع المدني، هو-كما يلاحظ كثيرون من هؤلاء- نتاج عملية توعية مستمرة منذ أكثر من قرن، حيث تلقّاها ويتلقاها المواطنون عبر

18 – المصدر نفسه.

19 – ظافر شينوجاك، هل تعدّ تركيا قدوة للعالم العربي، مجلة فكر وفن، العدد(97)،2012.

سياسة تعليمية مبنية ايديولوجياً على أسس التنوير. ذاك أنّ غالبية مسلمي تركيا يؤمنون بمدنية الدولة، ولكنهم يرون في علمانية الدولة الكمالية المفروضة من أعلى، شكلاً شديد المغالاة. ثم يمضي أصحاب هذا الرأي الى ما هو أبعد من ذلك، حيث يقررون أن تركيا أصبحت بلداً يسأم الإيديولوجيا. وبناءً على ذلك يقولون أنه لا توجد أغلبية بين الشعب التركي تؤيد إحلال الإيديولوجية الدينية محل العلمانية، ثم إنهم ينتهون الى تصور مؤداه أنّ تصحيح العلمانية الصارمة التي تريد حظر كل المظاهر الدينية من الحياة العامة، عبر مجتمع ديمقراطي يؤمن بالإعتقاد الفردي، ولا يمكن أن يوجد فيه تعارضات كبيرة بين القرآن ودستور الدولة، سوف يقضي على هذا الصدام الثقافي بين التراث والحداثة، وبالتالي بين العالم الإسلامي والغرب [20].

20 - المصدر نفسه.

لا تتوقف النعوت التي تطال مزايا الاسلام السياسي المعاصر في تركيا عند هذه الحدود، وثمة من المسؤولين والخبراء من يذهب الى أوصاف متعددة لموقعية تركيا وهويتها الجيو-ثقافية والاستراتيجية. وهو ما يعكس اضطراباً في الرؤية لدى هؤلاء، يعود الى لحظة الفصام التاريخي، التي نشأت مع قيام الدولة الحديثة على يد أتاتوك في العام 1923، وذلك ما لوحظعلى نحو خاص، عندما أصدر وزير الخارجية التركية أحمد داوود أوغلو كتابه المثير للجدل (العمق الاستراتيجي- موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية)، فللوهلة الأولى وجد فيه من قرأه ما يبعث على الرجاء، بأن عقلاً جديداً حلَّ على الأتراك في مستهل القرن الواحد والعشرين.

ورأى داوود أوغلو في كتابه أنّ الوصف الذي يتناول تركيا، على أنها (دولة قومية حديثة ظهرت على المسرح التاريخي في القرن العشرين)، يحتوي على عناصر وصف صحيحة، لكنه يرى في المقابل أنه من أجل تشكيل أرضية لإطار توضيحي لهذا الوصف المذكور، لا بد من الإجابة على السؤال التالي:

(لماذا وجدت تركيا نفسها إزاء مشاكل شاملة في علاقاتها الدولية، أكثر من أيَّ دولة قومية حديثة أخرى، ظهرت على الساحة التاريخية في القرن العشرين؟). ومن هنا، فإن من الصعب الوصول الى نتائج توضيحية تتعلق بوضع تركيا في الساحة الدولية، وتأثير هذا الوضع على ساحات الأزمات، كل منها على حدة، دون تقديم أوصاف مناسبة عن تركيا، تميزها عن دول أخرى من العالم، مثل رومانيا والفلبين والبرازيل والمغرب، مثلاً.

ومن الواضح أنه من الممكن إضافة أبعاد جديدة للتعريف المذكور آنفاً، فعند وصفنا تركيا على أنها (دولة قومية حديثة)، قامت على ميراث الدولة العثمانية، إحدى الإمبراطوريات التاريخية الثماني (بريطانيا وروسياوالنمسا وهنغاريا وفرنسا وألمانيا والصين واليابان) ذات القوميات المتعددة، والتي خضعت لسيطرتها مناطق أورو-آسيوية، نكون قد قدمنا وصفاً يحتوي معياراً تاريخياً يميز تركيا عن عدة دول تشبهها، ويشكل في الوقت نفسه أرضية للأطر التوضيحية في هذا المجال، وكذلك، عندما نقول بأن «تركيا هي دولة قومية حديثة، تقع في ساحة التأثير المتبادل لمجموعة العناصر الجيوسياسية الأساسية الموجودة في القارة «**الأساسية للعالم**» (Main Continent)، نكون قد قدمنا وصفاً يفتح المجال إزاء بعد توضيحي يميز هذه الدولة عن غيرها من الدول. ونلحظ أن الوصف الأول من الوصفين الأخيرين، يجلب معه مفاهيم جيوثقافية وتاريخية، أما الوصف الثاني فيجلب معه مفاهيم جيوسياسية.

في مقابل ذلك، فإن الوضع الدولي الديناميكي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، الذي سمح بتنشيط العوامل الجيوسياسية والجيو اقتصادية والجيو ثقافية، قد فتح المجال إزاء تأثيرات العمقين التاريخي والجغرافي لتطفو على سطح المجالات الاستراتيجية، وفي نقلات مفاجئة وسريعة، ومن الأمثلة على ذلك التحول السريع من حالة الاستقرار التي كانت سائدة في البلقان في مرحلة الحرب الباردة الى حالة عسيرة من الغموض والفوضى والاقتتال بعد فترة زمنية قصيرة.

وسواء أكانت تركيا في مركز هذه التحولات الديناميكية أم طرفها، فإنها- بحسب صاحب كتاب «العمق الإستراتيجي»- ستكون بالتأكيد في موقع التأثير في العديد من جوانبها.

غير أن **التخبّط الفكري الذي تشهده تركيا عل مستوى صانعي القرار السياسي، أو على مستوى المفكرين والمثقفين، فهو ناجم-برأيه- عن تأثير كل ما نتج عن كل من البناءين الديناميكيين، المحلي والدولي**، وبالتالي من التعامل مع هذين البنائين كمظاهر فوضوية، بدون النفاذ الى أبعاد العمق التاريخي والجغرافي.

ويمكن القول إن المجتمعات التي توجد في أوساط دولية ديناميكية، والتي تعيش في مرحلة تغير ديناميكية داخلية أيضاً، تستند الى ثلاثة بدائل مختلفة:

البديل الأول: تقوم على تبنّي موقف جامد يحد من ديناميكيتها، ويؤجل كافة احتياجاتها من التوضيحات، حتى يصل النظام الدولي الى حالة من الاستقرار، سيختار المجتمع هذا الطريق إذا لم يمتلك الثقة في قدرته على توجيه ديناميكيته، ويخاف من تقدمه في هذا الإتجاه، فيلجأ الى ترك نفسه داخل توضيحات وبيانات جامدة.

البديل الثاني: وتستند الى انسياق المجتمع في مجرى الديناميكية الدولية، من دون أن يقيّم عناصر القوة التي تنطلق منها ديناميكيته، إن هذا التوجه ناجم عن وجهة نظر تعاني من صعوبة في معرفة الذات كقوة فاعلة في مجرى التاريخ، ومن خلال رؤية التاريخ كنهر جار، تنظر الى مركز القوة الدولية باعتباره العنصر المؤثر الذي يوجه مجرى هذا النهر، وترى ذاتها كأي عنصر غير مؤثر يضطر للإنسياق في مجرى هذا النهر.

يقرر داوود أوغلو: أنّ تركيا تقف إزاء مفترق طرق مهم في تاريخها

البديل الثالث: وتتعلق بالمجتمع الذي يبذل الجهود من أجل تحويل قواه الكامنة، الى مقاييس قوة في بوتقة الديناميكية الدولية، ويمكن أن يكون هذا الخيار الذي اختاره المجتمع، ناجماً عن وجهات نظر، تستطيع رسم وتوضيح وفهم آلية ومجرى مصادر كلا الديناميكيتين الدولية والذاتية.

في هذا الإطار يقرر داوود أوغلو: أنّ تركيا تقف إزاء مفترق طرق مهم في تاريخها، وفي حال ما إذا استطاعت تحقيق تكامل بين عمقها التاريخي والجغرافي، مع تخطيط استرتيجي حقيقي، ستتاح لها فرصة أكبر من أجل التأثير في هذه الديناميكية المزدوجة الأقطاب، من أجل أن تتحول الى قوة تستطيع أن تحقق نقلة نوعية[21].

21 - أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم، بيروت 2010، ص28.

2-2: إسلام سياسي مستحدث

الى أي حد ستفصح التجربة عن التلاؤم بين التنظير الفكري السياسي، الذي قدّمه داوود أوغلو وحديثه عن الامتداد الجيوستراتيجي لتركيا، على وفق نظرية «**تصفير المشاكل**»؟.

ليس من شك، أن بلوغ حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002، كان فاصلاً أساسياً بين مرحلتين، فقد انتقلت من كونها لاعباً اقليمياً من داخل محورالغرب والأطلسي، إلى لاعب شرق أوسطي، تريد أن تؤسس لنفسها موقعية لا تخالف انتماءها الأطلسي، لكنها تتيح لها التعبيرعن البعد الإيديولوجي لحزب العدالة والتنمية.

لكن، خلافاً للتنظير والآمال المجردة، فقد جاء الأداء الاستراتيجي التركي، ليستعيد الطموحات القومية الصارمة للعلمانية، وفي مقابل هذا بدت مقولة (الاسلام السياسي)، وكأنها جواز مرور مستتر لتأمين التغطية الايديولوجية لتلك الطموحات.

بدت مقولة (الاسلام السياسي)، وكأنها جواز مرور مستتر لتأمين التغطية الايديولوجية لتلك الطموحات

فمن كان ينظر إلى تركيا، وهي تستظل بإسلامها السياسي المستحدث، تناهى له ما لا حصر له من أسباب الكلام عن حيويتها السياسية، لم يكن المشهد يحتاج إلى كثير من المشقة، لُيستدلَّ من خلاله بالوقائع على الأسباب، فلقد اتخذت الصورة التركية متَّخذاً لا قِبَلَ لها به منذ أكثر من ثمانين عاماً، وفي ما يلي هذه العلامات:

- تحررت تركيا الأردوغانية إلى حدٍّ بيِّن من الرومانسية الإسلاموية التي وسمت حقبة اربكان في التسعينيات، وهي الحقبة التي شهدت موجاً من الاضطرابات، آل على الدوام إلى رفع الشرعية عن أحزاب الاسلام السياسي المستحدث.

- فتحت باب المجالسة الودودة مع جنرالات الجيش، وخفَّفت من الحذر المزمن بين الحكومة المدنية والمؤسسة العسكرية.

- أنشأت ضرباً من تكييف الإسلام والعلمانية، ضمن صيغة تعاهد يضمنها الدستور، ولا تؤثر فيها تحيُّزات الاصطفاف الايديولوجي.

والذين قرأوا الصورة منذ بداياتها قالوا: إن الأتراك الجدد راحوا يفتتحون بهدوء زمناً جديداً لبلادهم، منهم من رأى أن من علامات الزمن الجديد، هو رأب الصدع بين زمنين تاريخيين، ولقد تجلى ذلك بما يشبه الطريق الثالث لمفارقة الإشكال: ليس قطيعة مع علمانية جنرال الحداثة مصطفى كمال، بل إجراء الوصل بما قطعته العلمانية نفسها مع الإسلام كهوية للأمة التركية، لو كان الحاصل خلاف هذا (الوصل)، لما كانت حكومات اردوغان حظيت بنعمة الاستقرار على مدى وجودها في الحكم، على أن من الأكيد أن النخبة التي تقود تركيا اليوم، أدركت ضرورة حفر مسار يجمع ويوفّق بين الماضي العثماني والحاضر العلماني، ولقد كان على أردوغان الذي تصدى الى هذه المهمة بشغف نادر، أن يستعيد أمجاد امبراطورية عثمانية، فكانت لدى تيارات علمانية تركية وازنة عيباً يجب التستُّر عليه، وعدم البوح به.

لم يُفهم كلام اردوغان في ذلك الوقت المبكر من وصوله الى الحكم، إلا بوصف كونه أطروحة معرفية ترفع منسوب الطموحات التركية إلى حدودها العليا، ربما لم يُرق

هذا النوع من الخطاب لكثيرين من الأتراك ممن تربُّوا على قيم العلمانية الحادة. لكن شرائح واسعة من النخب التركية، إسلامية وغير إسلامية، وجدت تناسقاً مع ما تحمله لغة اردوغان من رغبات لدور يتعدى قلاع الجغرافيا القومية المغلقة، ولكن بواسطة الموروث العلماني نفسه.

بعض الذين تلقوا الخطاب الاردوغاني، قالوا إنه طبعة جديدة منقَّحة عن الخُطَب العصماء لسلاطين بني عثمان، وهم في عزِّ نفوذهم الجيو-ستراتيجي المترامي الأطراف، لكن هؤلاء وسواهم ممن أقاموا وزناً لدلالات اللغة التركية الجديدة، عادوا ليتساءلوا عن مدى تطابق الرغبات الاردوغانية مع القدرة على تحقيقها، وآخرون تساءلوا أيضاً عما إذا كانت رومانسية الخطاب التركي، هي مقدمة لمهمة إمبراطورية من طراز جديد.

أما واقع الحال، فلم يلبث أن يتكشّف على عكس الخطاب المعلن، لكن حزب العدالة والتنمية لم يدرك-ولا سيما في مسار اختبارات (الربيع العربي الدامي)- الحدود التي ينبغي التوقف عندها، صحيح أن هناك طموحات إلى دور مرجعي تستعيد فيه تركيا مكانتها الجيوسياسية في المنطقة، وصحيح أيضاً أن الشروط الموضوعية التي تفصح عنها خريطة الشرق الأوسط، كانت تسمح بمثل هذا الدور، لكن ما هو حقيقي وواقعي، أن طموحات الحكام الأتراك الجدد راحت تستغرق بين متناقضات القوى، في منطقة تكتظ بالفراغ الاستراتيجي[22].

22 - محمود حيدر،جيوستراتيجيا الأتراك الجدد، يومية أوان الكويتية، 2009.

3-2 : بين الصواب الاستراتيجي والخطأ الاستراتيجي:

نجحت تركيا في الأعوام التي سبقت (الربيع العربي الدامي)، في أن تتحول الى لاعب مؤثر، فمارست ادوار القوة الناعمة والوسيطة في النزاعات والمسافة الواحدة من الجميع، والحرص على الاستقرار والتفاعل الاقتصادي، وهو ما انعكس ايجاباً على الداخل التركي وعلى صورة تركيا في المنطقة والعالم.

لكن انقلابها على سياساتها، أطاح بالكثير من هذه الانجازات، ويورد الخبراء، جملة من المعطيات التي تشير الى هذا الانقلاب على الشكل التالي:

- سياسة (صفر مشكلات) تحولت الى سياسة (صرف مشكلات) أو سياسة (كلها مشكلات)، لقد ساءت علاقات تركيا مع كل جوارها، من سوريا والعراق ولبنان وايران الى روسيا، وصولاً الى قبرص واسرائيل، فضلاً عن ارمينيا.

- غابت سياسة الدور الوسيط، وباتت تركيا تحتاج الى وسيط لحل مشكلاتها.

- انتقلت تركيا من دور القوة التي تتخذ مسافة واحدة من الجميع، الى طرف مباشر في الصراعات بين الدول وداخل كل دولة، ولا سيما في سوريا والعراق ولبنان، وباتت مهمة تركيا ليس التكامل مع الدول ولاسيما المجاورة، بل السعي لتغيير الأنظمة التي لا تنسجم مع طموحاتها، وتقف عقبة أمامها من نظام حسني مبارك في مصر، الى حكومة نوري المالكي في العراق، مرورا بسوريا، ودعوة الرأي العام الاسرائيلي الى تغيير حكومة بنيامين نتنياهو.

أنتقلت تركيا من دور القوة الناعمة الى القوة الخشنة، حيث باتت السياسة الخارجية أكثر إطلسية، وأكثر إرتماء في أحضان الناتو

- أنتقلت تركيا من دور القوة الناعمة الى القوة الخشنة، حيث باتت السياسة الخارجية أكثر إطلسية، وأكثر إرتماء في أحضان الناتو، ولتهدد الجميع في الاقليم، لكن بقدر ما كانت تركيا تفي بالتزاماتها الأطلسية، لم يكن الأطلسي بنفس القدر من المبادلة بالمثل والوفاء لمتطلبات دولة عضو فيه، ولعل موقف الأطلسي بعد اسقاط الطائرة التركية من جانب الدفاعات السورية، يُشكل أنموذجاً على تخلي الأطلسي عن تركيا واستخدامها أداة لمصالحه.

-باتت السياسة التركية أكثر قرباً من واشنطن في كل المجالات، وبات لدى قادة العدالة والتنمية قناعة كاملة، إنه لا يمكن للدور التركي أن ينمو في المنطقة ويهيمن، من دون دعم الولايات المتحدة الأميركية، وهو ما جعل انقرة تظهر كوكيل للسياسات الأميركية في المنطقة، وقد وقف على هذا البعد زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض كمال كيليتشداراوغلو، الذي يكرر دائما انتقادات لأردوغان، بأنه إداة بيد القوى المهيمنة وقناعاً لها.

- باتت السياسة التركية أكثر مذهبية، من خلال المواقف والتصريحات، ومن خلال التعاون مع دول ذات طابع سني فقط، وهذا أمر خطير للغاية، لأن الحفر في الحساسيات التاريخية والسعي لكسر التوازنات الحالية، رغم تباين الأحجام لصالح الأكثرية التاريخية السنية، سيدخل المنطقة في حروب صفين وجمل جديدة لا معنى لها، ولن تكون في مصلحة احد، ولن يخرج احد منها سالماً،واردوغان في ذلك ولا سيما تجاه ايران ينقلب على سياسات توازن منذعام 1639 بين البلدين، فضلاً عن تأثيرات ذلك في العراق وسوريا ولبنان وداخل المجتمعات الاسلامية[23].

23 - من محاضرة محمد نور الدين، إيران– تركيا– الموقعية والدور،(محاضرة) في إطار ندوة نظمها مركز دلتا للأبحاث المعمّقة، بيروت في 19-7-2012.

كان لابد تبعاً لكل هذه التحولات: إن يتراجع النفوذ التركي في المنطقة، وتتحول الى طرف في الاصطفافات الاقليمية له طابع سياسي ومذهبي، ويخرج بالتالي تركيا من قوتها الاساسية كبلد له ميزة التعاون والتواصل معا لجميع.

في الخلاصة لقد فشلت سياسة العمق الاستراتيجي وانهارت سياسة تصفير المشكلات، وباتت تركيا في مأزق عدم القدرة على ترجمة طموحها، في أن تكون لاعباً أوحد في المنطقة، لا مجرد شريك للاعبين آخرين، وان تكون جزءا من هوية المنطقة لا مجرد تابع للسياسات الغربية، وبات من الضروري الاعتراف بأن ثمة خطأ استراتيجي قد حصل في كل البناء الفكري للنظرية، التي حكمت السياسة الخارجية التركية منذ العام 2002 وحتى الآن[24].

24 - المصدر نفسه.

هكذا سيبدو أنّ الاختبارات العسيرة والمضطربة لإسلام حزب العدالة والتنمية، آيلة الى اعادة انتاج مأزق الهوية والانتماء من جديد.

لقد أرادت الكمالية إجراء تحويل عميق في بنية المجتمع التاريخي التركي، وقد أفلحت في مدى قصير نسبياً أن تنتقل بهذا المجتمع من كونه سليل إمبراطورية دينية متعددة القوميات استمرت 600 عام، الى دولة علمانية حذفت من دستورها عبارات (الإسلام دين الدولة)، وبعد تأسيس الجمهورية عام 1923 أخذت كلمة العلمانية معناها الأكثر حدة لتصبح تحريراً للسياسة من تأثير الدين، ولتتحول الى نقيض للخلافة التي هي رمز السيادة الإلهية، وعلى هذا كان قرار البرلمان التركي المشهور في 3 آذار (مارس) 1924، في إلغاء الخلافة، أو إلغاء وزارات الأوقاف والشؤون الدينية وتحويلها الى مديريات عامة، والغاء كل أنواع المدارس وإقرار قانون توحيد التدريس، وفي 17 شباط (فبراير) 1926 أقرّ البرلمان القانون المدني الذي سيشكل الخطوة المفصلية في استبدال القوانين الإلهية بالقوانين الوضعية[25].

25 - محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، شركة رياض الريّس للكتب والنشر، بيروت، 2008، ص61.

ولعل **المفارقة في العلمانية التركية، أنها لم تكتف بإقصاء الدين عن الشأن السياسي والإجتماعي، بل مضت الى استخدامه لتحقيق غايات سياسية من أجل الإحتفاظ بالسلطة**، وهذا ما فعله بتميّز خاص عصمتاينونو خليفة أتاتورك بعد وفاة الأخير عام 1938، لم يتردد اينونو في توسل العامل الديني لترسيخ وجوده في السلطة ناظراً الى الدين باعتباره (الغذاء الروحي للمجتمع التركي)، ولهذا السبب اوعز في العام 1949 بفتح دورات لإعداد وأئمة وخطباء للمساجد [26].

26 - المصدر نفسه، المكان نفسه.

الأهم من ذلك، أن السمة المميزة لعلاقة النظام السياسي بالدين، هي عدم تبلور ظاهرة تاريخية في تركيا يصح أن يطلق عليها إسلاماً سياسياً، بالمعنى الذي ظهر في أقطار ومجتمعات إسلامية من مثل مصر أو السعودية أو إيران أو باكستان وسواها، والسبب في ذلك يعود الى أن الاسلامي السياسي في تركيا، آثَر على الدوام العمل «تحت سقف النظام».والدليل على هذا أنّ أحداً من رموزه لم يدعُ الى تغيير النظام السياسي، أو إلغاء العلمنة أو إقامة دولة دينية. قد تكون (الأسلمة) عند أهل هذه البيئة هدفاً يراودهم، لكن ممارستهم بقيت ضمن القواعد التي رسمها الدستور العلماني، بل أن الخطاب الإسلامي في كل مرحلة كان يزداد إعتدالاً، ويتجاوز أحياناً الخطاب العلماني حيال كثير من القضايا. وهو ما يشير اليه الرئيس عبد الله غل في أحد خطبه بالقول: إن دخول الناس المتدينين في السياسة لم يكن بدافع إقامة دولة دينية، بينما يذهب رفيقه رجب طيب أردوغان الى أنه لا يريد دولة دينية، وأن وصف حزبه بالإسلامي هو إهانة للحزب وللإسلام، ثم ليعلن أنه يريد المحافظة على النظام العلماني بمعناه الحقيقي[27].

27 - ظافر شينوجاك- مصدر سابق.

لقد كان النظام العلماني راسخاً الى الحد الذي لم يستطع المجتمع المدني ذو الهوية الدينية، ولا الأحزاب والتيارات السياسية ذات الميل الى إجراء مصالحة مع المناخ الديني من المسّ بهذا النظام.

أما العوامل التي أدّت الى رسوخ المنظومة المعادية للدين في بنية الدولة والمجتمع السياسي الحاكم، فهي تعود الى عملية الاستئصال واسعة النطاق للدين والثقافة الدينية منذ العام 1923، كما تعود في الوقت نفسه الى استغلال الدين متى تعلق الأمر بالحفاظ على السلطة، وهكذا كان الدين دائماً الذريعة التي يقف خلفها الجيش التركي للوصول الى السلطة، إلاّ أنه سرعان ما كان يناقض مبدأ عدم جواز استخدام الدين لمنافع سياسية 1961، وعلى هذا السياق، سيتبين لنا أن مرحلة الثمانينيات كانت أنموذجاًلإستغلال الدين لغايات سياسية داخلية وخارجية من جانب العلمانيين والعسكر والسلطة عموماً.

ابتداءً من السبعينات أخذت مقولة الإسلام السياسي تظهر الى الوجود مع بروز نجم الدين اربكان في ساحة العمل السياسي، إلاّ أنه مع وصوله الى السلطة عبر الانتخاب الديمقراطي في حزيران 1996، لم يفلح الاسلام السياسي في تجاوز خطابه التقليدي، الأمر الذي أتاح للعلمانية وجبهة العسكر أن تشدّ عليه الخناق وتسقطه،فكان أن تأسس حزب العدالة والتنمية عام 2001 بزعامة أردوغان، لتبدأ حقبة تحول حقيقي في المشهد السياسي التركي، قوامها إجراء أقصى درجات

الانسجام بين العلمانية والإسلام السياسي الصاعد.

لم يكن إزاء (الإسلام السياسي)، إلاّ أن يتكيّف مع العلمانية المتجذّرة في الدولة، لكي يغادر القيود المفروضة عليه، فكان تأسيس حزب العدالة والتنمية كعنوان مفصلي لتكيّف يجعله إبناً(غير شرعي) للنظام العلماني، وهكذا سيغطي هذا الحزب وجهه الديني فيبتعد عن الشعارات التقليدية للإسلام السياسي مقدماً نفسه كحزب قومي لكل تركيا [28].

28 - نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سابق.

هذا هو الطريق التركي الذي لم يكن سهلاً بأي حال من الأحوال. فرغم أن البلاد تعتمد رسمياً منذ ستين عاماً نظام تعدد الأحزاب، ويجري فيها تداول للسلطة، إلا أن تركيا كانت وحتى قبل سنوات قلائل بلداً شبه ديمقراطي. والسبب في ذلك هو النظام القانوني الصارم الذي وهب نفسه للعلمانية، وجعل تركيا قاعدة خارجية لحلف الناتو، وهكذا لم تنشأ دولة قانون، بل دولة لتطويع القوانين همّها الأساسي قمع الآراء غير المرغوبة، بهذا المعنى لم يكن الإسلام هو السبب في القضاء على مثل هذه الدولة، وإنما التقارم مع الإتحاد الأوروبي، أيَّ مع نظام قانوني يوحّد كل المجتمعات الديمقراطية. لكن الإسلاميين–تيار الإسلام المستحدث-، هم الذين مهّدوا لهذا الطريق الذي لا يقودنا،-كما يقول نقّاد الاردوغانية– الى عصر الرسول الذهبي، بل الى صالونات التنوير والبرلمانات المنتخبة ديمقراطياً [28].

لكن الواقعة ستقع حين يعود السؤال عن هوية تركيا في (العهد الاسلامي المستحدث)، لتأخذ جرعة زائدة من الغموض، بإزاء هذه الوضعية، وبسبب من استحالة تبلور إسلام سياسي قادر على احتواء العلمانية الحادة، لم يجد قادة «العدالة والتنمية» سوى البحث عن هوية خارج ثنائية الدين والعلمانية، هنا بالذات تولد اشكالية اضافية، فَلَسوف يتبيّن لنا كيف أن **فلسفة «الاسلاميين الأتراك»، راحت تصاغ في ما يشبه منطقة الفراغ المفتوحة على اللّامتناهي.**

يبقى السؤال المتصل بالإسلام السياسي التركي محل نزاع في فضاء الفلسفة السياسية، وكذلك في الفكر الاستراتيجي المعني بفهم القضايا الأساسية في شبه القارة الشرق أوسطية، ومن قصارى القول نجد أنّ الفارق الجوهري بين التجربتين الايرانية والتركية، هو ما يقع في مدى أصالة وحضورالاسلام على مستوى السلطة والمجتمع.

وعندما نتحدث عن الأصالة، لا ننظر إليها من زاوية كونها قضية أخلاقية، وإنما بوصفها تمثيلاً لحقيقة واقعية، تجد ترجمتها في مقدرة وأهلية النخب، والنخبة الحاكمة خصوصاً، على تكوين أنموذج لإسلام سياسي، قادر على المساهمة في نهوض البلاد الإسلامية، وعلى أن يكون شريكاً خلّاقاً في الحضارة العالمية المعاصرة.

الإسلام السياسي والأمن القومي: منظور مختلف

محمد محفوظ

* باحث وكاتب من السعودية

* مدير مركز آفاق للدراسات والبحوث

تمهيد

على ضوء تطورات الربيع العربي، وفوز الاسلاميين في الانتخابات التشريعية التي جرت في كل من تونس ومصر، وصعود الحركات الاسلامية وبروز خطابهم وشخصياتهم، كل هذه التحولات النوعية المتسارعة، تثير الكثير من الاسئلة وعلامات الاستفهام، التي تطال جوهر حركة الربيع العربي، وهل سيقود تصدر الحركة الاسلامية المشهد السياسي في دول التغيير، الى تحولات فكرية وسياسية على ضوء هذا الفوز المتوقع الذي حققه الاسلاميون في أكثر من مناسبة في أكثر من بلد عربي.

وقبل قراءة هذه التحولات، من المهم القول: إن التعامل الإقصائي مع الحركات الإسلامية، وتبني سياسات وخيارات النبذ والصدام، يضر بالأمن والاستقرار، ولا يفضي إلى نتائج إيجابية، بل على العكس من ذلك يقود إلى متواليات وتأثيرات سلبية على مختلف الصعد والمستويات. لذلك نعتقد وبشكل جازم أن التعامل الإيجابي والاستيعابي مع ظاهرة الإسلام السياسي، هو أسلم الحلول وأضمنها تأثيراً على الأمن والاستقرار القوميين،و أن دخول الحركة الاسلامية في المشهد السياسي من موقع المشاركة في السلطة والحكم، وتحملها مسؤولياتها على هذا الصعيد هو أفضل الحلول لتجاوز أزمة السلطة والمعارضة معاً في الواقع العربي.

فالاستقرار السياسي وصيانة الأمن القومي بحاجة إلى رؤية سياسة جديدة في التعامل مع ظاهرة الإسلام السياسي، وقوام هذه الرؤية هو العمل على استيعاب هذه الظاهرة سياسياً وثقافياً، والعمل على مد الجسور بين هذه الظاهرة، وبقية مكونات المجتمع العربي، وتجاوز العديد من المشاكل والأزمات، فإننا أحوج ما نكون اليوم إلى صياغة رؤية وبناء تصور متكامل، من أجل تعامل إيجابي وسياسي واستيعابي مع ظاهرة الإسلام السياسي في كل البلدان العربية والإسلامية.

فالاستقرار السياسي وصيانة الأمن القومي بحاجة إلى رؤية سياسة جديدة في التعامل مع ظاهرة الإسلام السياسي

وثمة داء مازال يستفحل ويتضخم في حياتنا العربية والإسلامية، ويأخذ أبعاداً متعددة ومتنوعة، وهو داء الاختزالية، إذ إننا مهووسون جميعاً باختزال حياتنا بثرائها المتعدد، ضمن أطر ضيقة، قد لا تتعدى في بعض الأحيان شخصاً واحداً، يمسك بجميع عناصر الحياة.

ففي حياتنا الاجتماعية، نختزل الأسرة كمؤسسة اجتماعية في شخص رب الأسرة وهو الرجل، وكأن الأسرة مؤسسة ذكورية. وفي حياتنا الثقافية والفكرية، يتضح داء الاختزال في دفع الساحة الثقافية والفكرية بوصفها مجموعة من الرموز الفكرية، إذ اختزلنا حياتنا الثقافية في أشخاص وفي المجال السياسي، ألغينا من واقعنا كل فرص التعدد والتنوع، ودفعنا الأمور نحو القسر والنفي واستخدام القوة الغاشمة لإنجاز الرؤية الآحادية، التي ساهمت في تصحير المجال السياسي بكل مفرداته وعناصره.

فالاختزالية كنمط تفكير وسلوك وممارسة في أبعاد الحياة المختلفة، تعد الداء العميق والمزمن الذي يعاني منه الواقع العربي والاسلامي، إذ إن تجذر هذا الداء هو الذي يفشل الكثير من المشاريع، ويحول العديد من الطموحات والتطلعات، إلى أمنيات لا أمل حقيقي في تحقيقها واقعياً، وإن إحتكار المجال السياسي، وممارسة أقسى أنواع وأشكال التهميش والإقصاء ضد حقائق المجتمع والتاريخ والسياسة، يعد من الأسباب الجوهرية التي ساهمت وتساهم في خلق التوترات، وتنمية البؤر المجتمعية التي تهدد الأمن بكل أشكاله وحقوله. لذلك نعتقد أن الخطوة الأولى في إطار مشروع إعادة صوغ نظرية للأمن القومي، هي فتح المجال السياسي، وعدّه من الحقوق العامة التي يستطيع كل مواطن أن ينشط فيها ويمارس مسؤولياته في إطارها.

وفتح المجال السياسي قوامه النظر إلى ميدان السياسة بوصفه مجالاً عمومياً للمجتمع، لا ملكية خاصة لفريق دون سواه. وليس من شك في أن معنى السياسة، هذا معنى حديث لا من حيث الزمن فحسب، بل من حيث المضمون، ونعني به جملة القيم الفكرية والأخلاقية التي يحملها، ذلك أن عدّ ميدان السياسة مجالاً عاماً يعيد تعريف معنى السياسة من الأساس، من حيث هي (حق عام). وغني عن البيان أنها حيث تكتسب هذا المعنى تتحول إلى ممارسة طبيعية يضمنها القانون وتحاط بالحماية الرسمية، الأمر الذي ينجم عنه أن تأخذ سلطة الدولة نفسها، محتوى مختلفاً عن ذلك الذي تكتسبه في حالة السياسة الوحشية، وهذا هو ما يمنح شرعية إطلاق وصف المفهوم المدني للسياسة على هذا المفهوم[1].

وفتح المجال السياسي قوامه النظر إلى ميدانٍ السياسة بوصفه مجالاً عمومياً للمجتمع، لا ملكية خاصة لفريق دون سواه

1 - ثناء فؤاد عبد الله،الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، علاقات التفاعل والصراع، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، 2001، ص 299.

هذا التطوير النوعي، يساهم في توطيد أسباب الأمن القومي، وسد الثغرات، وإخراج العديد من الساحات العربية من دائرة التوتر والاحتقان، فالحركة الإسلامية قوة اجتماعية، وكيان ثقافي وسياسي ذات تأثير عميق في مسارات الحياة العربية، وإن أي خيار سياسي أو سلطوي يستبعد هذه القوة من الحياة السياسية، ويقصيها ويمنعها من ممارسة دورها السياسي والحضاري وفق القانون، فإنه سيدخل العديد من بلدان العالم العربي في أتون المواجهات المفتوحة، وسيعمق من أزمة الثقة المستفحلة بين السلطة والمجتمع، وسيحول هذا الإقصاء دون تأسيس حياة سياسية عربية فعالة وذات جدوى. وكل هذا بطبيعة الحال، يعد على المستوى الاستراتيجي والفعلي تهديداً مباشراًللأمن القومي.

فالأمن لا يتحقق مع الاستبداد، وذلك لأن الاستبداد بمتوالياته النفسية والمجتمعية، يؤسس لكل الظروف والمعطيات التي تهدد الأمن بكل مستوياته، وإن الأمن الظاهري أو السطحي الذي يوفره الاستبداد واستخدام القوة وسياسة تكميم الأفواه، ينبغي أن لا يغرينا بالمزيد من الاعتماد على هذا الخيار لتحقيق الأمن، وذلك لأن هذا الخيار في المحصلة النهائية، يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويفاقم من التناقضات وبؤر التوتر، ويراكم كل نزعات الخروج والتحرر من ربقة الاستبداد ومفاعيله الاجتماعية، وكثيرة هي التجارب التاريخية والمعاصرة، التي تؤكد أن استبدادية النظام السياسي واستفراد نخبة قليلة بالصلاحيات والامتيازات، ليست منسجمة مع متطلبات الأمن الشامل وشروطه.

لذلك نجد أنه في النظم الديكتاتورية، تكثر أشكال اختراق الأمن وتهديده، وفي المقابل نجد أن النظم الديمقراطية والمفتوحة على كل القوى والتعبيرات، تنعم بمستوى متقدم من الاستقرار السياسي والمجتمعي، لهذا نستطيع القول لا أمن فعال من دون ديمقراطية، ولا استقرار من دون حريات، وكل سعي لنشدان الأمن والاستقرار بعيداً عن الديمقراطية، فإن مآله الأخير هو المزيد من التشظي وبروز حالات عامة تهدد الأمن وتتجاوز شروطه المجتمعية، وإن الاجراءات التعسفية التي تأخذ ضد الحركة الإسلامية في العديد من دول العالم العربي، تحت دعوى الأمن وضروراته، هي إجراءات تناقض مفهوم الأمن، وتؤدي إلى إنعكاسات سلبية على مختلف الصعد والمستويات.

فالقمع السياسي لا يفضي إلى الأمن، بل يزيد من أوار المشكلات، ويكرس تداعيات الانهيار، ويحول دون تصحيح الخلل في مسيرة البناء الوطني والقومي.فالاستبداد هو داء يلغي كل حالات التنوع المفيدة في الحياة العربية العامة، سواء في الجانب الاقتصادي أو الثقافي أو الحضاري، والنهج السائد هو الرؤية الواحدية، القائمة على الاختصار والاختزال في كل شيء.

ومن المؤكد على المستوى التاريخي، أن هذا الداء، كان له الأثر الأكبر، في إفشال الكثير من التطلعات والمشروعات المشتركة. وبإمكاننا أن نحدد بعض الآثار المترتبة على سيادة هذا النهج في الواقع العربي في النقاط الآتية:

1 - سيادة ثقافة الأنا المتعالية على غيرها، والتي لا ترى في الوجود إلا مصالحها وتطلعاتها الخاصة. فداء الاختزال يؤدي إلى طغيان الأنا وجعل تصوراتها وتطلعاتها هي المشروعة، وما عداها خارج هذا النطاق.

ولعل نهج الاختزال على المستوى التاريخي والحضاري، هو الذي دفع بالعالم الأوروبي، إلى بلورة نظرية المركزية الأوروبية، التي تزرع لدى الأوروبي شعوراً متضخماً لحب الذات ومصالحها، وأن الأوروبي على حد تعبير (فيصل دراج)، يعتمد على تقدمه ويلغي ماعداه، أي يبدأ بخلق الآخر خلقاً زائفاً، يستند إلى تقدمه، ويخلق التخلف ويتكئ على حضارته وينجب البربرية، ويخلق الظواهر كلها، عن طريق التسمية واللغة المسلحة، وعندها لا تؤمن المدافع الأوروبيةمصالح التمدن.

فلا مكان للمتعدد والاختلاف، إلا إذا كان الأخير وسيلة للإذعان والخضوع فيتم اختزال التاريخ الإنساني في تاريخ المشروع الأوروبي المنتصر.

وكتب مؤلف (تصفية استعمار العقل): الادعاءات الاستعمارية بتحرير الأفريقي من الخرافة والجهل وروع الطبيعة، كانت نتيجتها في الغالب تعميق جهله وزيادة معتقداته الخرافية ومضاعفة روعه بإزاء السيد الجديد ذي السوط والبندقية، فالأفريقي ولاسيما خريج المدرسة الكولونية، هو أكثر انتسابا إلى الإنجيل بتفسيره الفانتازي، لخلق الكون ورؤاه عن القيامة، وصوره المفزعة عن الجحيم واللعنة بحق الخاطئين تجاه النظام الاستعماري منه، إلى الرواية بتحليلها الدقيق للدافع في الشخصية والحدث وافتراضها العام: أن العالم الذي نعيشه ممكن الفهم، فالاختزالية في الإطار الثقافي، تؤدي إلى سيادة النزعة الفردية الضيقة، التي لا ترى إلا مسلماتها العقدية والفكرية، وتسعى (إن كانت لها الغلبة) إلى نفي وإقصاء الثقافات الأخرى.

2 - أن الحيوية الاجتماعية القائمة على التنوع المحمود في الدائرة الاجتماعية، تبدأ بالأفول والتقلص، حينما يطغى خطاب الاختزال، وتسود آلياته في المحيط الاجتماعي.

وذلك لأن الحيوية والفاعلية الاجتماعية، لكي تستمر في حركتها التصاعدية، هي بحاجة إلى خطاب راشد، يتعاطى بشكل إيجابي مع تنوعات المجتمع الطبيعية، والتي تشكل ثروة إنسانية حقيقية، ولكن حينما يسود خطاب الاختزال وآلياته، يتم القضاء التدريجي على هذه الثروة، وتحل الرتابة والسكون، محل الحيوية والفاعلية.

ولعل هذا ما يفسر لنا سكونية المجتمع العربي في العصر الحديث، وعدم تفاعله الخلاق مع كل موجبات التطوير والإصلاح، لأنه لم ينفتح على رحابة التنوع، الذي تتضمنه جغرافيته الإنسانية.

3 - أن داء الاختزال، يؤدي إلى شيوع حالة الشيزوفرينيا والازدواجية في حياة الإنسان الفرد والمجتمع، لأن الاختزال كنمط قسري في تغييب الفروقات الإنسانية الطبيعية، لا يؤدي إلى إنهائها التام من الوجود والتأثير، وإنما يؤدي إلى ضمورها واختفائها، مما يجعلها تتحين الفرص المؤاتية، لإبراز مكنونها ومضمونها. وهذا هو بداية سيادة حالة الفصام والازدواجية في الحياة الخاصة والعامة.

ولعلنا لو تعمقنا في كل تجارب النهوض العربي في العصر الحديث، سنكتشف أن مشكلة الاختزال بكل تداعياتها ومستوياتها، ساهمت بشكل كبير في إفشال تلك التجارب، وعمقت عوامل الاسترخاء في الجسد العربي. ولا ريب أن التعاطي الأمني

مع ظاهرة الإسلام السياسي، وعدم الاعتراف بها اجتماعياً وثقافياً وسياسياً، ساهم في لجوء الطرفين (الحكومات والحركات الإسلامية) إلى الإنخراط في نفق المواجهات المفتوحة، مما كلف الواقع والأمن العربيين الكثير من المخاطر والخسائر. ونحن نرى أن استمرار النخب العربية السائدة في التعاطي مع هذه الظاهرة والحقيقة وفق متطلبات المفهوم الضيق والآني للأمن، هو المسؤول عن الكثير من المواجهات.

وجماع القول في هذه المسألة: إن الاختزال وتداعياته الشاملة، هو الداء العميق الذي يعاني منه الفكر والمجتمع العربيان، ويميت كل فاعلية اجتماعية.

بروز نزعات التطرف والتشدد، ليس فقط وليد القراءة المتزمتة للدين، بل هو أيضاً وليد المناخ السياسي والثقافي

لقد أبانت أحداث وتطورات الربيع العربي، أننا جميعاً بحاجة أن نعيد صياغة علاقتنا مع القوى الاجتماعية والثقافية والسياسية المتوافرة في الساحة، وأن عمليات العنف والإقصاء التي تمارسها النخب السائدة ضد القوى السياسية الجديدة، يساهم بشكل رئيس في تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويصحر الحياة العربية السياسية والثقافية، ويدفع بالأمور إلى صدامات لا تخدم الاستقرار والتنمية في العالمين العربي والإسلامي.

وأن بروز نزعات التطرف والتشدد، ليس فقط وليد القراءة المتزمتة للدين، بل هو أيضاً وليد المناخ السياسي والثقافي، الذي تعمل فيه هذه الحركات، لذلك نجد حينما نتأمل بعمق مسيرة الحركات السياسية الإسلامية في العديد من الدول، أن الأنظمة والحكومات، التي فسحت للقوى السياسية المتوافرة في الساحة للعمل والنشاط القانوني، واعترفت بكل التيارات السياسية. مستقرة ، فضلاً عن ضمور نزعات التطرف والتشدد في التيارات السياسية، بعكس الدول التي منعت التيارات والأحزاب من العمل السياسي العلني والقانوني، وتعاملت مع هذه الظاهرة برؤية أمنية صرف، فنجد في هذه التجارب أن نزعات التشدد والتطرف تبرز وتعبر عن نفسها بوسائل مختلفة،كرد فعل طبيعي لقمع الأنظمة وتصفيتها سياسياً واجتماعياً، ويأخذ التعامل الأمني مع الظاهرة الإسلامية الحديثة صوراً شتى منها:

• التضييق والتعسف الذي يطال رموز هذه الظاهرة المعاصرة وكوادرها، والتعامل معهم على قاعدة (متهم حتى تثبت براءته)، والتضييق يبدأ بالمنع من ممارسة دوره وحياته العامة، مروراً بإخضاعه إلى مراقبة أمنية دقيقة، لإرباكه وزرع

الخوف والهلع في نفسه ونفوس المحيطين به، وانتهاء بالاعتقال التعسفي من دون مبررات قانونية.

• عدم الاعتراف القانوني والسياسي للتشكيلات الحديثة لهذه الظاهرة، والعمل على منع أي عمل جماعي أو مؤسسي، يعبر عن توجهات هذه الظاهرة.

• الإنخراط والإندراج في حرب أمنية وسياسية وثقافية مع هذه الظاهرة ورموزها وكوادرها. ويبدأ هذا الانخراط في المنع والتضييق بكل أشكاله، مروراً باجهاض أي نشاط ثقافي أو سياسي تقوم به هذه الجماعات، وممارسة حروب الأوراق الصفراء ضد مشروعاتها وشخصياتها، ولا تنتهي هذه القائمة، إلا بمواجهة حاسمة وغير متكافئة مع هذه الظاهرة..

فالتعامل الرسمي في العديد من البلدان العربية مع ظاهرة الإسلام السياسي، هو تعامل ظالموعنيف واستئصالي، ويسعى وفق مخطط مدروس ومرسوم إلى اجتثاث هذه الظاهرة من الفضاء الاجتماعي والثقافي والسياسي للوطن والأمة.

وبسبب هذا النمط من التعامل ومسوغاته الأمنية والسياسية، أُرسيت دعائم الدولة الاستبدادية المطلقة، التي تغّولت في كل مجالات الحياة، وألغت أو تحكمت في كل مؤسسات المجتمع الأهلي. ومارس بعض المثقفين في هذا الإطار، دوراً خبيثاً وخطيراً، سوّغ للسلطة نهجها الأمني والاستئصالي، وسوغ للجميع النهج الاستبدادي الذي أرست دعائمه وحقائقه الدولة في المجال العربي.

ولا بد من الإدراك في هذا الإطار، أن التعامل العنفي والإقصائي مع ظاهرة الإسلام السياسي، والاسناد الذي وفّرته بعض النخب الإعلامية والثقافية، قد ساهم في هيمنة الدولة وتكريس نهج الإلغاء الذي وصل إلى جميع الأطراف والمجالات.

وإن إقصاء تعبيرات الإسلام السياسي من الحياة السياسية والعامة، له الأثر الكبير في استمرار المآزق السياسية والاجتماعية في الواقع العربي، وذلك لأن عملية الإقصاء المذكورة، أفضت إلى توترات مجتمعية وسياسية، وأدخلت الجميع في دهليز المعالجة الأمنية للمشكلات السياسية والاجتماعية القائمة.

والمعالجات الأمنية بطبعها والآليات المستخدمة فيها، تؤدي إلى توتير الأجواء وتفاقم الأزمات والمشكلات، والدخول في متاهات الحروب الداخلية المميتة لكل حيوية وحياة. وإن شرط الخروج من هذه المآزق هو: «النجاح في إقامة دول

ديمقراطية يمثل شرطا للخروج من الأزمة العربية، إلا أن العلاقة بين الدولة وما يسمى بالمجتمع المدني وتعبيراته، ما تزال تثير الكثير من الجدل، ولاسيما في ظل الحاجة إلى تحرير المجتمع من طغيان الدولة، من جهة، والخطورة الكامنة في الدعوات والمساعي الرامية، بالتجاوب مع ظرف دولي مؤات وبحجة تفعيل دور المجتمع، إلى إضعاف دور الدولة العربية والانتقاص من سيادتها وتحريرها من وظائفها، ولاسيما في ميدان التنمية والضبط الاجتماعي»[2].

2 - حبيب صادق (اعداد وتقديم)، تجديد الفكر السياسي من أجل التغيير، المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، بالتعاون مع مؤسسة من اجل تقدم الانسان، الطبعة الأولى، بيروت2001، ص 156.

إن الديمقراطية ليست حلاً سحرياً لكل مآزقنا ومشاكلنا

ولا ريب أن تحقيق النمط المؤسسي في إدارة أمورنا المختلفة، ليس بالأمر السهل واليسير، بل هو يحتاج إلى الكثير من الجهود المتنوعة، التي ترسي بعد زمن قواعد المؤسسة في واقعنا الاجتماعي، وتوجد نوعاً من المواءمة الواعية بين ضرورة المؤسسة في إدارة شؤوننا وأمورنا، وبين هامش الحرية الذي ينبغي أن يتاح للفرد ومبادراته، وإن رفع هذه الهواجس، لا يتم إلا بتدشين حياة سياسية جديدة تشارك فيها كل القوى والفعاليات بدون إستثناء، في إطار دستوري وقانوني، يكفل للجميع هذه الممارسة، ويمنع كل التعديات والحقائق التي تعرقل سيادة القانون والديمقراطية. فلا ديموقراطية بدون حياة حزبية وسياسية فاعلة، تطرد حالة الجمود وتستوعب تحولات المجتمع ومتغيراته، وترفد الواقع بالخطط والاستراتيجيات الواقعية والكوادر البشرية القادرة على ترجمة التطلعات وإنجاز الوعود.

وأكرر القول هنا، إن الديمقراطية ليست حلاً سحرياً لكل مآزقنا ومشاكلنا، ولكنه لا يمكن أن تكون هناك تحولات وتغييرات حقيقية من دون الديمقراطية، التي لا تستثني أحداً، ولا تمارس عملية الإقصاء والنفي تحت أي مبرر ودعوى.

وإن توافر الخصوصيات في أي مجتمع أو بيئة اجتماعية، لا يلغي أهمية مشاركة الناس في تقرير مصيرهم وإدارة راهنهم وصياغة مستقبلهم، عن طريق أطر ومؤسسات تستوعب الجميع وتعطي حق المشاركة للجميع على قدم المساواة مع الآخرين.

لذلك فإننا بحاجة إلى أن نبلور خطاباً ثقافياً متكاملاً، يبلور الإمكانات المتاحة في فضائنا المعرفي، للانتقال من نمط الاختزال في العقلية الاجتماعية، إلى نمط العقل الجمعي في التفكير وإدارة الأمور.

وهذا بحاجة إلى إعادة الاعتبار إلى مفهوم الاختلاف، فهو حالة طبيعية ومتناغمة مع نواميس الوجود الإنساني. إذ اقتضت مشيئة الله أن يخلق الناس مختلفين متباينين في قدراتهم الفكرية، وفي أمزجتهم وأذواقهم، فتختلف بسبب ذلك أنظارهم وفهومهم، ويعطي هذا الاختلاف والتنوع للحياة مظهر التجدد، ويبعدها عن التكرار والرتابة، ويمكن من تنويع الإنتاج الإنساني، ومن تكثير الصور الفكرية للموضوع الواحد.

فالاختلاف الذي يسمح به الشرع، هو نتيجة طبيعية ومنطقية لمشروعية الاجتهاد

ويظل هذا الاختلاف المنتج للتنوع إيجابياً ومفيداً، ما دام نابعاً عن تلك الفروق الفطرية، وعن التباين الموضوعي في البحث عن الحق. وبهذا فإن الاختلاف في حدوده الطبيعية، هو أصل الوحدة، ومنبع التقدم والتطور، وما علينا إلا أن ننزع من أذهاننا روح التشاؤم، ونعمق روح الثقة بالعقل والإنسان عندئذ يصبح الحوار، ونحن مختلفون، ممكناً، ويصبح الاحترام المتبادل شرطاً لاستمرار هذا الحوار،فالاختلاف الذي يسمح به الشرع، هو نتيجة طبيعية ومنطقية لمشروعية الاجتهاد، لأنه من المستحيل القبول بالاجتهاد دون القبول بآثاره التي من جملتها اختلاف أنظار المجتهدين.

ولكننا في الوقت الذي نعد فيه أن الاختلاف حالة طبيعية مرتبطة بالوجود الإنساني، نرفض الاختلاف المطلق أو ما يصطلح عليه بـ (الاختلاف من أجل الاختلاف)، لأن معنى هذا الاختلاف هو التشتيت الدائم والمستمر للآراء والأفكار، ويبقى كل منها منغلقا على ذاته رافضاً للآخر، كل منها يشكل عصبية لا تقبل التعايش والحوار، فهو صراع عصبوي حتى لو تجلبب بجلباب الاختلاف.

لذا فإننا نرفض هذه الأشكال من الاختلاف، لأنها تؤدي إلى الفوضى في النظام الاجتماعي العام،لأن الاختلاف بهذه الأشكال، وبالعقلية التي تقف وراءه يفرز روح التشرذم والتشتت والتعصب، لأنهم يتشددون في تمسكهم بما تأدى إليه اجتهادهم، وما داموا يرون أن عندهم هو الحق الذي لا خلاف فيه، وإن ما عند مخالفهم هو الباطل الذي لا خلاف فيه، وعلى أساسه يرسمون مواقع جديدة تستنزف جهودهم وطاقاتهم.

إذ يتصورون أن مخالفهم يجب أن يكون موضوع دعوتهم وإرشادهم، فيجعلون الأوكد من عملهم زحزحته عما هو عليه من رأي، هو أيضاً وليد اجتهاد ونتيجة

نظر في الأدلة الشرعية. لذلك فليس المطلوب أن تتطابق وجهات نظرنا جميعاً في كل شيء ولكن المطلوب، هو بقاء التعاون واستمرار المحبة والود، وإلا نسحب اختلافنا في حقل من حقول الحياة إلى بقية الحقول والجوانب.

من الضروري التذكير في هذا المجال، بأنه لا يوجد مجتمع في التاريخ الإنساني لا تتعايش فيه رؤى وأيدلوجيات مختلفة ومتباينة، ذلك لأنه ينطوي بالضرورة على مصالح متغايرة ويمارس اختيارات مختلفة، ولكن التقدم والتطور، لا يكون إلا من نصيب المجتمع الذي استطاع أن يوجد علاقة إيجابية وحسنة ومتعايشة، بين هذه الرؤى والمدارس الفكرية المختلفة، وعن طريق هذه العلاقة الإيجابية، يحتضن المجتمع عناصر التقدم والتطور في مختلف الأبعاد والحقول.

وبهذه العملية تتحول الاختلافات إلى مصدر لتطوير ذاتيتنا الفردية والمجتمعية، وبهذا نغني ثقافتنا ونعيد توازننا النفسي والاجتماعي. فالاختلاف في حدوده الطبيعية ليس مرضاً يجب التخلص منه والقضاء عليه، بل هو محرك الأمم نحو الأفضل، مصدر ديناميتها، وهو يقود بالإدارة الحسنة إلى المزيد من النضج والوعي والتكامل.

فالوحدة ليست توحيداً قسرياً بين الناس، بل هي الإجابة الإنسانية الواعية عن السؤال التحدي: كيف تنجح الأمم في إدارة اختلافاتها، وتفقه أن تتعاون مع بعضها البعض دون أن تتطابق وجهات النظر في كل شيء؟!. وإن تصحيح الأوضاع السياسية وفسح المجال لكل القوى السياسية المتوفرة في الفضاء العربي والاسلامي للعمل العلني والقانوني، هو الخطوة الأولى في مشروع توفير أسباب الاستقرار في العديد من البلدان العربية والإسلامية. وأن نزعات التشدد لا تواجه بإطلاق يد القوى الأمنية لتصفية خصومها السياسيين بالاعدام والقتل والسجن والتعذيب.

إن كل هذه الخطوات تزيد من نزعات التشدد وتوسع من دائرة تأثيرها، وتوفر لها اجتماعياً مشروعية لاعمالها ونزعاتها المتطرفة. فالحلول الأمنية، تزيد من أوار المشكلة وتفاقم الأزمة وتضيف لها أبعادا جديدة.

وإن المعالجة السليمة لنزعات التشدد والتطرف في الظاهرة الإسلامية المعاصرة، بحاجة إلى معالجة ورؤية سياسية ناضجة، تبلور مشروعاً سياسياً جديداً وشجاعاً، بحيث يخرج العالم العربي من هذا النفق المسدود، والذي يهدد الأمن القومي بكل مستوياته ومجالاته.

وإن مكونات هذه الرؤية السياسية الجديدة، التي نطالب بها وندعو جميع الأطراف إلى تبنيها هي:

أولاً: الانفتاح على مكونات المجتمع السياسية والثقافية، وهو يعني فيما يعني:

1 - التطوير والتجديد الدائم لآليات العمل السياسي الوطني، وذلك من أجل خلق حياة سياسية وطنية فاعلة، يشترك فيها كل الأطراف والفعاليات السياسية في إطار مجتمع سياسي وطني، يتجاوز كل الأطر الضيقة التي تحول دون الممارسة السياسية السليمة.

2 - الإنصات إلى إيقاع الحياة الوطنية والسياسية، واحترام الخيارات السياسية التي تنتهجها القوى السياسية الوطنية، دون ممارسة أي إقصاء أو نفي لأي قوة أو فاعلية سياسية. ويتجلى الانصات في السعي نحو جعل السياسات الرسمية منسجمة والتطلعات الوطنية الحقيقية، التي ينسجها ويبلورها جملة الفعاليات والقوى السياسية المتوافرة في المجتمع السياسي الوطني.

3 - توافر الأطر المؤسسية الوطنية، التي تساهم في تجذير وتعميق الحالة الحوارية بين مختلف مكونات المجتمع الثقافية والسياسية. فالحوار والانفتاح ينبغي أن يتعدى الأفراد، بمعنى العمل على تأسيس أطر وطنية ثابتة للحوار وإدارته وللتواصل السياسي والمعرفي بين جميع القوى والأطياف.

4 - بناء شبكة من العلاقات والتحالفات مع القوى الوطنية المنسجمة في خياراتها، والمؤمنة بضرورة تعميق الخيار الديمقراطي في الوطن والأمة. وذلك لتعزيز العمل الوطني المتجه صوب تطوير الحياة السياسية والمدنية في المجالين العربي والإسلامي. فالتواصل والانفتاح يفتح آفاقا رحبة للتقدم على كل المستويات، ويساهم في تعزيز فرص التعاون في كل المجالات، ويحول دون الدخول في معارك هامشية، لاتنفع قضايانا الكبرى بل تضرها إيما ضرر. والإنفتاح ليس غاية لكل ما ذكر أعلاه فحسب، بل هو وسيلة ثابتة ينبغي أن نؤكدها ونمارسها في كل المراحل والمستويات.

5 - قبول الآخر وجوداً وفكراً واحترام الاختلاف والتعدد، والعمل على تنظيم هذه الدوائر، بحيث تفضي إلى المزيد من التفاهم والتلاقي والتعاون.

فجذر التطرف والعنف، هو الرفض المسبق للآخر وعدم قبوله، لذلك فإن الخطوة الأولى في إجتثاثه من واقعنا، هو قبول المغايرين لنا على مختلف المستويات. ويشير إلى هذه الحقيقة (إحميدة النيفر)[3] بقوله:

وعن سؤال: كيف ينشأ التطرف في نسيجنا الثقافي، ترتبط الإجابة أولاً بوضعية الآخر في البنية الثقافية السائدة: كيف ننظر إلى المختلف عنا في مجتمعاتنا؟ كيف ننظم علاقتنا بالمغاير لنا؟ في سلوكه ورؤيته للحياة والوجود؟ ذلك أن الثقافة التي تمهد إلى أصناف التطرف والعنف هي ثقافة تنمي التصور الأحادي، وتبالغ في تركيزه إلى درجة الهوس، تضيق بالاختلاف والتنوع فتمضي في توليد النعوت والأوصاف التحقيرية، لكل نزعة إختلافية متجاوزة في ذلك حد الإدانة الضرورية، لوقاية كل المجتمعات إلى تعطيل كل مراجعة أو تقييم أو إبتكار، فالآخر أو المغاير أو المختلف في منطق ثقافة الإدانة، هو مصدر الشرور والآثام الذي ينبغي إستئصاله، لأن تمايزه عنا يعتبر تمايزاً مطلقاً في حين أنه في الأصل تمايز نسبي».

إن المجتمع الأهلي قد دخل مرحلة الرشد التي تقتضي إمكانية تنظيم الذات، وينتج عنها بالتالي تخفيف تدريجي لمدى اعتماد الناس على الدولة، في معيشتهم وتنظيم أمورهم. وهكذا يتضاءل استتباع السلطة للناس، وتتعاظم أهمية الوظائف الاجتماعية غير المرتبطة إدارياً ومالياً بالدولة وبالقيمين عليها.

ثانياً: تصحيح الأوضاع السياسية وفسح المجال القانوني لكل القوى السياسية المتوفرة في الفضاء العربي، لكي تمارس دورها وتتكيف مع البيئة السياسية الوطنية، وأنه لا تطورات ديمقراطية وتنموية كبرى من دون اشراك مجتمعي واسع.

3 - احميدة النيفر، النص الديني والتراث الاسلامي: قراءة نقدية، مركز فلسفة الدين والكلام الجديد، دار الهادي، الطبعة الاولى، بيروت، 2004، ص216.

السياسة الخارجية الأميركية حيال الخليج العربي

بعد عام 2003

أ.د. فكرت نامق عبد الفتاح
عبـد الجبـار كـريم الزويني

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية 2012

بحوث حمورابي

- السياسة الخارجية الأميركية: ضرورة الإنكفاء.
- أمن النفط في الخليج في ظل التغييرات الجارية .
- الانفصال والتفكك: تحديات التغيير في المنطقة العربية.
- حول بعض مشكلات إعادة بناء الدولة في العراق.
- تنمية وتعزيز البرلمانات العربية (نحو مقاربة لتعميق الممارسة الديمقراطية).

السياسة الخارجية الأميركية: ضرورة الانكفاء؟

حسام محمد مطر

* باحث وأكاديمي من لبنان

* طالب دكتوراه / جامعة براغ الدولية / تشيكيا

مقدمة

منذ بداية القرن العشرين بدأت السياسة الخارجية الأميركية تشغل حيزاً مميزاً ومتصاعداً في الدراسات الدولية، نظراً لما لهذه السياسة من تأثيرات عميقة في النظام الدولي، بكل طبقاته السياسية والاقتصادية والمالية والثقافية والعسكرية. واهتم الباحثون في مراقبة تطور هذه السياسة ودراسة المؤثرات الداخلية والخارجية التي تحكمها، ولكن بقي الأهم من ذلك هو مراقبة التحولات الحاصلة فيها، ولحظات الانعطاف الحاد التي كانت تشهدها، لأن من شأن ذلك ترك تداعيات دولية وإقليمية مصيرية سواء تجاه السلام أو الحرب.

لطالما اختلف الأميركيون حول طبيعة دورهم في العالم، وهو اختلاف يعكس اختلافهم حول ماهية الولايات المتحدة ذاتها، هل هي جزيرة قارية في ما وراء المحيطات فقط؟ هل هي المثال الذي يجب أن يجذب سموه القلوب والعقول كما ترشد المنارة السفن التائهة؟ ،هل هي سيدة القارة الأميركية؟، أم هل هي فيض سماوي لهداية البشرية نحو الحرية والرفاه؟.

إن الإجابة عن هذه الأسئلة هي التي حكمت اتجاه السياسة الخارجية الأميركية من

الانعزالية الى الإمبريالية والهيمنة الأحادية وما بين بين. في حين أن الإجابة كانت دوماً أمراً جدلياً، بمعنى أن الأميركيين لطالما انقسموا حول موقفهم من الدور الأميركي في العالم، أي أنهم افتقدوا دوماً للإجماع السياسي، أو حتى شبه الإجماع حول هذا الدور، ما عدا لحظات استثنائية جداً كالحرب على أفغانستان بعد 11 أيلول.

لقد شكلت الانعطافات الأميركية مفاصل تاريخية، منذ الحرب العالمية الأولى وصولاً الى ما بعد 11 أيلول 2001، واليوم- وفي ظل الأزمة المالية والاقتصادية التي تضرب أسس الاقتصاد الأميركي، لدرجة قال فيها رئيس هيئة الأركان الأميركية: «**إن الخطر الأكبر على أمننا القومي هي مسألة الدين**»- يتصاعد بشكل ملفت الحديث عن إرهاصات انعطافه أميركية، ستترك تداعيات خطيرة على النظام الدولي ككل، سواء الاستقرار النقدي والاقتصادي، تعطيل مؤسسات النظام الدولي، ظهور موجة من المواجهات الإقليمية جراء حال الفراغ التي سيتركها التراجع الأميركي، وارتفاع عدوانية القوى الكبرى الصاعدة، تتمحور هذه النقاشات حول سؤال مركزي: هل أحادية الهيمنة الأميركية تمر في لحظة أنكفاء أو ضمور؟،

هل أحادية الهيمنة الأميركية تمر في لحظة أنكفاء أو ضمور؟

وتتفرع من هذا السؤال جملة أسئلة فرعية: كيف يجب على الولايات المتحدة التعامل مع هذا التهديد؟، هل تتراجع لإستجماع أنفاسها عبر إتباع «سياسة تقشفية»، أو بالعكس تبادر للاندفاع لمنع المنافسين من الحلول مكانها؟ وما هي التداعيات التي يمكن أن يتركها كلا الخيارين؟.

هذه هي الأسئلة التي ستدور حولها المحاور الرئيسية لهذه الدراسة، وفي سبيل الولوج الى الإجابات ستعتمد الدراسة منهجاً قاعدته الفهم"Understanding" وليس التحليل "Explaining" ، ضمن هذا المنهج سيتم التركيز على فهم اللاعب المعني من الداخل– أي الولايات المتحدة بهذه الحالة –، من خلال دراسة قيمها ومصالحها وتركيبتها الداخلية وتطورها التاريخي وبنيتها الذاتية، وليست بالتالي معنية بإيجاد علاقة الأسباب (المتغيرات المستقلة) والمسببات (المتغيرات التابعة). يرتكز البحث على شق نظري حول أبرز النظريات المتعلقة بالموقف من قضية «**الهيمنة**»، وبشق سياسي- عملي مستند الى دراسات وابحاث متخصصين أميركيين، شهادات في الكونغرس، تصريحات لأهم صانعي القرار في الإدارة الأميركية وجملة تقارير أميركية رسمية.

اولاً: الهيمنة الأميركية بين الاستدامة والأفول

تستند نظرية «الواقعية الجديدة» على أهمية طبيعة البنية الدولية (أحادية– ثنائية– تعددية)، في تحديد سلوك الدول، التي يحكمها التنافس (لا التعاون) ضمن الساحة الدولية التي تمتاز بكونها فوضوية، وتفتقد لهرمية سلطوية ومرجعية سيادية واحدة، وعليه تعيش الدول في ظل هاجس دائم لزيادة قوتها وحفظ أمنها، وهو ما تضمنه حالة «الهيمنة» سواء الإقليمية أو الدولية. ولذا تبقى الدول الكبرى رهينة المنافسة فيما بينها على احتلال قمة النظام الدولي، الذي يمتاز بالفوضى والوحشية والخضوع للمصالح الخاصة.

وعليه يصف بريجنسكي الهيمنة بأنها «قديمة قدم الجنس البشري»، إلا أن ما يميز سيادة أميركا العالمية الراهنة هو «سرعة ظهورها، ومداها العالمي والطريقة التي تمارس بها»[1]، لقد أدت نهاية الحرب البادرة الى تربع الولايات المتحدة على عرش النظام الدولي، من دون أن تبدو أي قوة دولية آنذاك، قادرة على تحدي التفوق الأميركي في أي مجال من مجالات القوة الاقتصادية، السياسية، العسكرية، الثقافية والتكنولوجية، وقد عبر بريجنسكي عن ذلك قائلاً:

1 - زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999 ، ص. 15

«تنبثق ممارسة النفوذ الإمبريالي الأميركي الى حد كبير، عن تنظيم أعلى، ومن القدرة على تجنيد الموارد الاقتصادية والتقنية الواسعة للأغراض العسكرية، ومن الجاذبية الحضارية الغامضة والشديدة معاً لطريقة الحياة الأميركية، ومن الدينامية المجردة والتنافسية المتأصلة لدى الزعامات السياسية والاجتماعية الأميركية».[2]

2 - زبغنيو بريجنسكي، مصدر سابق ، ص. 23

أن نظام الثنائية القطبية هو الأكثر استقراراً وسلميةً، نتيجة سهولة تحديد وقياس حال توازن القوى بين الطرفين

إلا أنه ورغم ما عده كثيرون بداية النظام الدولي الجديد القائم على الأحادية الأميركية بعد سقوط السوفيات، إلا أن التاريخ يعيد إثبات نفسه، في أن الأحادية ليست إلا مرحلة انتقالية أو «**لحظة - ووهم**»، كونها تعكس خللاً في البنية الدولية، سرعان ما يجري إصلاحه عبر عملية توازن القوى، التي تمارسها القوى الأخرى بوجه قوة الهيمنة، لذا يعتقد الواقعيون الجدد بأن النظام الأحادي غير مستدام وعنفي، بناءً على فكرة توازن القوى، إذ تقوم الدول الكبرى بالسعي لتحقيق توازن قوى– داخلي أو خارجي – بوجه القوة الساعية للهيمنة.[3]

3 - أنظر مثلاً-Kenneth N. Waltz, "The Emerging Structure of International Politics," International Security, Vol. 18, No. 2 (Fall 1993), pp. 44–79

ومن هذا المنطلق يحاجج هؤلاء، أن نظام الثنائية القطبية هو الأكثر استقراراً وسلميةً، نتيجة سهولة تحديد وقياس حال توازن القوى بين الطرفين، فيما ينحو نظام التعددية القطبية نحو العنف، نتيجة صعوبة إجراء قياسات للقوة بين مختلف الاطراف، مما يزيد حال الشك والقلق والتقييمات الخاطئة التي تدفع القوى المختلفة نحو مغامرات كارثية، تبدو الوقائع الحالية للتراجع الأميركي، إثباتاً عملياً أخر لفرضيات نظرية الواقعيين الجدد، لاسيما لمفهومهم حول «توازن القوى»، وإن كان يمتاز بكونه توازناً ناعماً وليس صلباً حتى اللحظة.[4]

4 - راجع مثلاً، ت. بول، التوازن الناعم في عصر التفوق الأميركي، مجلة الأمن القومي، عدد صيف 2005. أو روبرت بايب، التوازن الناعم بوجه الولايات المتحدة، مجلة الأمن القومي، عدد صيف 2005.

في المقابل هناك من نظَر لفكرة استدامة الهيمنة الأحادية الأميركية، من منطلقات مختلفة: مقاربة «**الأحادية المستقرة**»، التي ترجع هذه الاستدامة الى التوزيع الأحادي للقدرات لصالح الولايات المتحدة، بشكل لا يمكن قهره وتجاوزه، كما أن الدول الأخرى تمتنع عن مواجهة الولايات المتحدة، نتيجة ما تكسبه من فوائد أمنية واقتصادية بفضل الهيمنة الأميركية. فالولايات المتحدة حافظت على تفوق شامل وعميق في مختلف محددات القوة، مع سائر القوى الكبرى بالشكل الذي ردع أياً منها عن محاولة موازنة الهيمنة الأميركية، بل أن أكثر هذه القوى فضلت اللحاق بالركب الأميركي والحصول على بعض العوائد.

وعليه يحاجج وليم وولفورث: أن النظام الأحادي- وبعكس فرضية الواقعيين- لا يسمح بقيام تحالفات لموازنة القوة المهينة، وأنه متى قامت هكذا أحلاف، فإنه يعني تلقائياً أن النظام الأحادي لم يعد موجوداً، يضيف وولفوث نقطتين هامتين لتدعيم نظريته حول ديمومة الأحادية الأميركية، الأولى: جغرافية، إذ تستفيد الولايات المتحدة كونها «قوة بحرية» تقع خلف المحيطات، مما يسهل عليها حسم سيطرتها الإقليمية، بما لا يستنزفها في صراعات التوازنات الإقليمية، وذلك بعكس الصين والاتحاد الأوروبي. ثانياً، إن مواجهة الأحادية الأميركية، لا تكون فقط من خلال أحلاف تقليدية للقوى الإقليمية، بل لابد من ظهور أحاديات إقليمية، قادرة على تحويل امكاناتها الاقتصادية المتراكمة الى القدرات الضرورية، للحصول على صفة « **قطب**»، أي صناعة عسكرية وقدرات إنزال وتوسع لقواتها العسكرية،[5] وهي شروط لم تتوفر بعد لأي قوى إقليمية نتيجة عوامل ذاتية، ونتيجة السياسة الأميركية التي ترعى قيام توازنات القوى الإقليمية، لمنع صعود أحاديات إقليمية كما تفعل بوجه، الصين، روسيا، وإيران.

5 - William Wohlforth, The Stability of a Unipolar World, International Security, Vol.24, No.1, Summer 1999, pp. 2629-

في حين يرى آخرون، أن الولايات المتحدة تمكنت من حفظ هيمنتها الأحادية من خلال منع ظهور توازن معاكس لهيمنتها، عبر إتباع سياسة مساكنة واستيعاب، تمكنت من خلالها تهدئة مخاوف القوى الأساسية في النظام الدولي، أما بعض الليبراليين فيعتبروا أن الولايات المتحدة قد حققت نجاحها، كونها قوة «**هيمنة خيرة**»، أي أنها لا تهيمن فقط لمصالحها الضيقة، بل لتحقيق مصالح النظام الدولي ككل، ويرى أخرون أن استدامة هذه الهيمنة مقرونة بمدى تبني أميركا سياسة متعددة الأطراف من خلال المؤسسات الدولية، بالإضافة الى أثر القوة الناعمة الأميركية التي تجذب اللاعبين الدوليين الى مدارها.[6]

6 - Christopher Layne, The Waning of U.S. Hegemony—Myth or Reality, International Security, Vol. 34, No. 1,Summer 2009, pp.150-151

ثانياً: الأحادية المتطرفة: النفق نحو الأفول الأميركي

إن قوة ونفوذ ودور أي لاعب سياسي في الساحة الخارجية، ليست إلا انعكاساً لقوة عناصره الداخلية المتمثلة في الاستقرار السياسي، والازدهار الاقتصادي، والفاعلية العسكرية، وكفاءته الاجتماعية والخدمية والعلمية، وجاذبيته الثقافية والحضارية. لقد تمتعت الولايات المتحدة في مجمل هذه العناصر بالتفوق على سائر القوى الدولية الكبرى، لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة. إلا أن الأميركيين لا زالوا منقسمين طوال هذه المدة، حول مدى استدامة أحادية قوتهم الدولية، ولذلك أرست الإدارات المتعاقبة استراتيجياتها على معطى أساسي، قوامه حفظ وتحصين هذه الاستدامة.

يجب الحفاظ على الآليات لردع المنافسين المحتملين حتى من الطموح لدور إقليمي أو عالمي

على سبيل المثال ما ورد في « دليل التخطيط الدفاعي» 1994-1999، الذي أقرته إدارة بوش الأب: «يجب الحفاظ على الآليات لردع المنافسين المحتملين حتى من الطموح لدور إقليمي أو عالمي»، وهو ما عادت هيلاري كلينتون التأكيد عليه عام 2009، بأن الهدف الأساسي لإدارة أوباما في السياسة الخارجية، سيكون «تقوية موقع أميركا في قيادة العالم». وفي ذات السياق عبرت استراتيجية إدارة أوباما 2009، عن ضرورة « تجديد قيادة أميركا للعالم»، بحيث لا تكون هناك دولة أخرى أكثر استعداداً للقيادة أكثر من الولايات المتحدة في مرحلة العولمة، إلا أن هذه السياسات هي بالتحديد ما حذر من هنري كيسنجر بقوله:

7 - هنري كيسنجر، هل تحتاج أميركا الى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، 2002، ص. 147

«هل ستعرَف الولايات المتحدة أمنها بدلالة منع ظهور أي قوة رئيسة محتملة؟، هذا سيجعلها شرطي العالم، وفي النهاية ستنقلب معظم الدول الأخرى ضدها،

وسيكون ذلك استنفاداً للموارد الأميركية والتوزان النفسي، إذا أصبحت التدخلات والحملات الدائمة تعرَف خصائص السياسة الخارجية الأميركية»[7].

منذ التسعينات بدأت الولايات المتحدة تشهد تراجعاً اقتصادياً نسبياً، تزامناً مع الصعود الصيني والآسيوي بشكل عام، ومنذ حروب ما بعد 11 أيلول، برزت محدودية القوة العسكرية الأميركية لأسباب ذاتية وخارجية، بالإضافة الى الصعود العسكري للقوى الإقليمية (الصين– إيران– تركيا– روسيا- الهند)، بالتزامن شهدت السنوات العشر الأخيرة حدة متناهية في الانقسام السياسي والاستقطاب الحزبي (فوز بوش بولايته الثانية بفارق مئات الأصوات وبشكل ملتبس)، مترافقاً مع بروز حركات اليمين المتطرف.

أن العراق كان «القشة التي قسمت ظهر البعير»

إلا أن التراجع الأميركي الأبرز كان في كفاءة النظام الأميركي الاجتماعية والخدمية، لاسيما متى قورن مع التقدم الذي تحرزه قوى كبرى أخرى، أما الاخطر هو التردي في صورة الولايات المتحدة في العالم، إذ تعتقد نسب متزايدة في العالم لاسيما منذ حكم بوش، بأن الولايات المتحدة هي خطر على استقرار النظام الدولي، ناهيك عن صورتها كمنتهك لحقوق الإنسان ومحتل مرتكب لجرائم بحق الإنسانية (وموقفها من المحكمة الجنائية الدولية)، وناهب للأسواق والثروات، ومدمراً للبيئة والموارد الطبيعية (موقفها من معاهدة كيوتو).

إلا أن غزو العراق كان نقطة التحول الأميركية من جهة قدرتها على الاستمرار كقوة هيمنة عالمية، إذ أنه أدى الى عملية استنزاف غير مسبوقة للموارد الأميركية،– كما سائر سياسات بوش، إلا أن العراق كان «القشة التي قسمت ظهر البعير»-، وهو ما أطلق سيلاً من الدراسات والتوقعات، التي تؤكد على تجاوز الولايات المتحدة ذروة هيمنتها، وأنها بدأت تسلك مساراً معاكساً.

كانت الحرب في العراق من فئة الحرب الطويلة على الإرهاب، ومن مميزاتها أنها لا تنتهي بهزيمة الخصم، بل تحتاج الى «جهود حكومية شاملة» من مختلف أجهزة ووكالات الدولة الأميركية، لبناء وتشكيل الوعي والواقع في البيئة المستهدفة.

وفي ظل الأزمة الواقعة حالياً، يتساءل دافعوا الضرائب الأميركية العاطلون عن العمل– أو المهددون بالبطالة- والمرهقون بالقروض والفوائد، بشكل متزايد عن جدوى الانفاق في أفغانستان والعراق، بينما تريد الحكومة تخفيض الدعم عن البرامج الوطنية المختصة بالتعليم والضمان والمستشفيات.

في هذا السياق يتحدث مايكل ماندیلبوم في مقالته في الفورين أفيرز، عن ضرورة التخلص من التدخلات العسكرية وسياسة «**بناء الدولة**» التي سادت منذ التسعينات، كما في كوسوفو، أفغانستان، هاييتي والعراق، ويذكر ثلاثة أسباب تدعم حجته:

نظام الاحادية القطبية سيندثر خلال عقدين لصالح نظام دولي تعددي

أولاً: أن هذه السياسة غير مقبولة من الأميركيين، المستعدون للإنفاق على أمنهم، ولكن ليس على حكم الآخرين. ثانياً: النجاحات المحدودة التي تم تحقيقها في هذا المجال.

ثانياً: أنها فشلت في زيادة الأمن الأميركي، كما يحصل في أفغانستان، إذ لا توجد أي مؤشرات على حصول تقدم أمني بعد الانسحاب الأميركي منها.

لهذه الأسباب يدعو الكاتب، الى أن تكون هذه السياسة أولى المجالات التي يجب تقليص ميزانيتها، لجعل السياسة الخارجية أكثر فعالية وأقل كلفة،[8] لقد سرعت سياسات الغطرسة الأميركية من توقعات نهاية أحاديتهم، إذ تنبأ تقرير صادر عن مجلس الاستخبارات القومي الأميركي عام 2008– أي ما قبل الأزمة المالية العالمية- بعنوان (عالم متغير: اتجاهات عالمية 2025)، بأن نظام الاحادية القطبية سيندثر خلال عقدين لصالح نظام دولي تعددي.

8 - Michael Mandelbaum, America's Coming Retrenchment, Foreign Affairs.com, 9 August 2011. Available at: http://www.foreignaffairs.com/articles/68024/michael-mandelbaum/americas-coming-retrenchment

إن وهن وتراجع الدول– ولا سيما الكبرى منها–، ينتج عندما يغيب التجانس بين وسائلها وأهدافها، أي تصبح أهدافها جدُ طموحة، بالمقارنة مع محدودية مواردها المتاحة مما يدفع بها نحو الإفلاس، كما في الشركات. هذا الحال هو ما أطلق عليه بول كينيدي « **فرط التوسع الإمبريالي**» في دراسته الشهيرة عن صعود وهبوط القوى العظمى، فالتوسع المفرط يجعل من اللاعب السياسي مكشوفاً ومهدداً أمام أصغر الإخفاقات والأزمات، فالقوة المفرطة تصبح مرادفة للضعف.

أن بوش الأبن قد دفع أميركا الى قلب هذا الفخ

والملفت أن إدارة أوباما كانت تدرك – كما هم كثيرون في أميركا وخارجها - من أن بوش الأبن قد دفع أميركا الى قلب هذا الفخ، ولذلك شددت الاستراتيجية الأميركية عام 2009، على التأكيد أن الولايات المتحدة لا تسعى لبناء إمبراطورية، وأنها لابد أن تراجع سياستها الخارجية لتجنب الوقوع في مكيدة فرطة التوسع الإمبريالي. إذاً، يمكن تجنب هذا المسار عبر التراجع نسبياً عن الأدوار الخارجية– من

خلال تخفيض الإنفاق العسكري، الامتناع عن خوض صراعات مكلفة، نقل بعض الأعباء والمسؤوليات الى آخرين- وإعادة استجماع عناصر قوتها الداخلية بهدف استجماع أنفاسها، بل وعكس مسار الهبوط، أي باعتماد سياسة تقشفية لاسيما في مجال الدفاع السياسة الخارجية.

ثالثاً: سياسة التقشف: التوازن بين الإمكانات والطموحات

في الوقت الحالي الهيمنة الأميركية مهددة باحتمال أزمة مالية مدمرة

ينطبق الواقع الحالي للولايات المتحدة في الخلل بين قدراتها والتزاماتها، على مقولة لروبرت غيلبين حين حذر عام 1987 قائلاً: «مع انخفاض معدل النمو الاقتصادي والمعدل المنخفض للادخار القومي، كانت الولايات المتحدة تعيش بالتزامات تفوق إمكاناتها. وفي سبيل إعادة التوازن بين التزامات الولايات المتحدة وقوتها، سيكون عليها يوماً ما أن تقلص التزاماتها في ما وراء البحار، تخفض مستوى المعيشة أو تخفض الاستثمارات المحلية المنتجة، في الوقت الحالي الهيمنة الأميركية مهددة باحتمال أزمة مالية مدمرة.»[9]

9 - Robert Gilpin, The Political Economy of International Relations (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1987), pp. 347–348

هذا الاختلال والقصور الاقتصادي لابد من تداركه عبر إعادة التوازن بين الإمكانات الأميركية من جهة والتزاماتها، وطموحاتها الدولية من جهة أخرى، وهذا يحصل عبر العودة الى تمتين المقدرات الوطنية وإعادة هيكلة وفرز الالتزامات الخارجية بحسب الأولوية، وعليه يعرف ماكدونالد وبارينت التقشف في السياسة الخارجية بأنه «سياسة التراجع عن الالتزامات الاستراتيجية الكبرى كاستجابة لضمور القوة النسبية»، أي توجيه وحصر الموارد المخصصة للسياسة الخارجية، نحو الالتزامات الجوهرية على حساب الالتزامات الهامشية، وهذا ما عبر عنه كسينجر سابقاً، بقوله: «إن الولايات المتحدة ستستنفد مواردها المادية والمعنوية، إذا لم تتعلم كيف تميز بين ما يجب عليها القيام به، وما الذي ترغب بالقيام به وما هو خارج قدراتها»[10].

10 - هنري كسينجر، مصدر سابق، ص 289.

هذا التراجع قد يشمل الانسحاب من التزامات محددة، أو مناطق معينة أو إشراك الحلفاء والشركاء في تحمل أعباء إضافية، بدل لعب دور «الراكب المجاني». تميل القوى الكبرى التي تتمتع بفائض من القوة والمقدرات والثروة، الى تجاهل التمييز بين المصالح القومية الجوهرية وتلك الهامشية، وعليه تفرط في التدخل في أي قضية، مهما كانت ضآلة ارتباطها بهذه المصالح، بينما عندما تعاني هذه القوة

من ندرة ومحدودية القوة بكافة إشكالها، تبدأ– أو يفترض ان تبدأ- بالعمل على التمييز بين هذه المصالح وتحديد الأولويات، ومن ثم حصر تدخلها ومواردها نحو المصالح القومية الحيوية، من دون تلك الهامشية أو الطرفية، وكلما تراجعت قدرات الدولة ضاق إطار «**المصالح الحيوية**» لحساب توسع إطار «**المصالح الهامشية والطرفية**».

إلا أنه في حال رفضت أو تجاهلت الولايات المتحدة هذا المسار فإنها تسير نحو داء الإمبراطوريات القاتل أي «فرط التوسع الإمبريالي». هذا التوسع «المرضي» تبرزه الزيادات الضخمة في الميزانيات الدفاعية الأميركية، التي ارتفعت بنسبة 70 % بين 2001– 2009، لتصل الى قرابة 700 مليار دولار سنوياً، فيما ارتفعت النفقات العسكرية الأميركية بالمقارنة مع الإنفاق العالمي من الثلث الى النصف تقريباً [11] إن الإنفاق العسكري لأميركا اليوم يتجاوز معدل إنفاقها العسكري خلال الحرب الباردة، بكل تحدياتها وحروبها بنسبة(25%). لقد قال جون هيلين مرة ساخراً «**القوى الكبرى لا تنظف النوافذ**»، إلا أنه في الواقع الحالي بما يشهده من تدخلات أميركية مفرطة، في كل أقاصي الأرض لا تمت بصلة الى الأمن القومي الأميركي، فقد تحولت أميركا الى «**المنظف العالمي للنوافذ**»، كما يقول تيد كاربينتر.

11 - the Washington-based Center for Arms Control and Non-Proliferation (Laicie Olson, "U.S. vs. Global Defense Spending," 21 May 2010.

لذلك حذر فريد زكريا في كتابه «**عالم ما بعد أميركا**»[12]، الى ضرورة عكس السياسات التي اتبعها بوش الأبن باتجاه الاعتماد على العمل المتعدد الأطراف، الدبلوماسية والإقناع، ويعتقد زكريا أن القيام ببعض الإصلاحات سيمكّن أميركا من الحفاظ على موقعها العالمي، كونه «لازال هناك سوق قوي للقوة الأميركية لأسباب جيوبوليتيكية واقتصادية، وأيضاً لسبب أكثر محورية، وهو استمرار وجود طلب إيديولوجي قوي عليها»، وعليه يحاجج زكريا، إن بقاء الولايات المتحدة في موقع القيادة العالمية في ظل التحولات القائمة، إنما يتحقق بالاستناد الى القوة الناعمة وليس الصلبة.

12 - Fareed Zakaria, The Post-American World (New York: W.W. Norton, 2008.

إن بقاء الولايات المتحدة في موقع القيادة العالمية في ظل التحولات القائمة، إنما يتحقق بالاستناد الى القوة الناعمة وليس الصلبة.

وفي السياق عينه، أطلق ريتشارد هاس في آب 2011 مذهبه الجديد للسياسة الخارجية الأميركية، والذي يهدف الى «إعادة التوازن للموارد المخصصة لمواجهة التحديات الداخلية في مقابل التهديدات الخارجية، وذلك لصالح التهديدات الداخلية»[13]، إن القيام بذلك سيمكن أميركا بالإضافة الى مواجهة التهديدات

13 - Richard N. Haass, Bringing Our Foreign Policy Home, Time Magazine, August 8, 2011. Available at: http://www.cfr.org/us-strategy-and-politics/bringing-our-foreign-policy-home/p25514

الداخلية الحرجة، من إعادة بناء أسس قوة هذا البلد، ليكون في موقع أفضل لمواجهة المتحديين الاستراتيجيين، إن مذهب «**الترميم**» كما يسميه الكاتب، يهدف لترميم وإحياء «قوة هذا البلد وتجديد موارده الاقتصادية والإنسانية والمادية»، ثم يستدرك الكاتب على أن هذا المذهب مختلف تماماً عن الانعزالية، إذ أن الولايات المتحدة «ستستمر في ممارسة سياسة خارجية فاعلة: لخلق ترتيبات دولية لإدارة التحديات التي تنتجها العولمة، لتنشيط التحالفات والشراكات، للتعامل مع التهديدات المرتبطة بعدوانية كوريا الشمالية، والتسلح النووي الإيراني، وفشل الدولة الباكستانية». إلا أنه في ظل مذهب «**الترميم**» ستتقلص التدخلات العسكرية إلا في حالة الضرورة– عندما تكون مصالحها الحيوية مهددة، وليس هناك من بدائل غير عسكرية -، وذلك كحرب العرق الأولى، وحرب أفغانستان، بعكس حرب العراق الثانية وفيتنام، والتدخل في ليبيا.

إلا أن هذه الطروحات سرعان ما تواجه بتهمة «**الانعزالية**»، الى درجة ينعت فيها تيد كاربيتر سياسة واشنطن الخارجية، بأنها «**مسكونة بالوساوس المرضية**»[14]، ثم يكمل قائلاً: «إن الاتهامات الهيستيرية بالانعزالية رداً على الطروحات المتواضعة بشأن تشذيب الالتزامات الأميركية المفرطة في الشؤون الأمنية الدولية، تُظهر المشهد المضطرب، والذي يبدو أن النخبة السياسية غير قادرة على تعديله».

ويعتقد كاربيتر – كمن سبقه- أن تفحص خاطف للأفعال الأميركية على الساحة الدولية منذ سقوط جدار برلين، يُقدم أدلة قوية عن دولة غير قادرة أو على الأقل غير راغبة، بالقيام بتمييز بديهي بين المصالح الحيوية، والمصالح الثانوية أو المصالح الهامشية، والشؤون التي لا صلة بها، لذا يجب على القادة الأميركيين الحد من التدخلات العسكرية في المسائل التي يمكن فيها ضرب استقرار النظام الدولي، وتعجز قدرات الدول الكبرى الأخرى عن التعامل معها، أننا– يقول الكاتب- نفقد قوتنا بسرعة، هناك حاجة لنقاش جدي حول مناسبة وسائلنا مع أهدافنا في الداخل والخارج.

14 - Ted Galen Carpenter, Washington's Foreign-Policy Hypochondria, National Interest, July 25, 2011. Available at: http://nationalinterest.org/commentary/washingtons-foreign-policy-hypochondria-5652?page=1

4 - متاهة السياسة الداخلية

تُعد المصادر الداخلية سواء الحكومية أو المجتمعية من المصادر الرئيسية للسياسة الخارجية الأميركية، إذ أن التنافس بين الحزبين، دور المجمع الصناعي- العسكري، ودور اللوبيات كلها تؤثر في صياغة السياسة الخارجية بشكل يضعف

الحسابات العقلانية والاستراتيجية، ويؤدي الى دفع أميركا الى ساحات جلية المخاطر والتكاليف، وفي ذات السياق تؤثر هذه العوامل اليوم، على محاولة تبني سياسة تقشفية وإعادة صياغة رؤية ومذهب جديد للسياسة الخارجية الأميركية، لذلك يتفق كثيرون أن أميركا– الدولة العظمى المهيمنة– إنما تضيع سياستها الخارجية التي تسود العالم في متاهات وأنفاق السياسة الداخلية.

يحاجج ستيفن والت: «ان الولايات المتحدة سمحت لسياستها الخارجية، أن تتعرض للانحراف بسبب التراشق بين الحزبين، وخطفها من قبل اللوبيات والمصالح الداخلية الضيقة، والخطاب غير الواقعي، بحيث أخذت رهينة لأعضاء الكونغرس العديمي المسؤولية»[15].على الرغم من أن التقشف أمر مفضل، إلا أنه يبدو أن القوى الكبرى تاريخياً، ترفض ذلك لأسباب محدودة الأفق، مرتبطة بالثقافة الوطنية أو السياسات المحلية.[16]

بيد أن الدول الكبرى تصل لنتيجة عقلانية أثناء انحدارها، بأنها ملزمة بالتراجع لأجل استجماع مواردها، إلا أن ذلك يصطدم بالصراعات الداخلية، والمصالح الانتخابية، ومصالح الشركات الكبرى، وجماعات الضغط المختلفة، التي تتدخل في عملية صنع القرار، لمنع هذا التراجع الذي يضر بمصالحها، وهي عقبات أصابت بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر وساهمت في نهايتها كقوة عالمية.

لقد لفت هنري كسينجر النظر، بإزاء السياسات المحلية والإعلام، الذين يؤديان الى دفع السياسة الخارجية في اتجاه معاكس، لاسيما بسبب ما يحصل بين الحزبين من مقايضة للسياسات الداخلية بتلك الخارجية منها.[17]

إلا أن آخرون يقللون من شأن هذه القيود الداخلية، باعتبار أن هذه النخب الاقتصادية والسياسية، لا تبني قراراتها في فراغ، وبالتالي تأخذ الظروف الدولية بعين الاعتبار، كما أنهم ليسوا كتلة واحدة بل متنافسون أحياناً، ثم أن جزء منهم يستفيد من توجيه موارد أكثر نحو الإنفاق الداخلي، على حساب نفقات السياسة الخارجية والدفاع، بالإضافة الى أن تأثيرهم على عملية صنع القرار تبقى مبهمة وتحتاج لتدقيق.

15 - Stephen M. Walt, "In the National Interest: A New Grand Strategy for American Foreign Poli cy," Boston Review, Vol. 30, No. 1 (February/March 2005), http://www.bostonreview.net/BR30.1/ walt.php.

16 - Paul K. MacDonald and Joseph M. Parent, Graceful Decline? The Surprising Success of Great Power Retrenchment, International Security, Vol. 35, No. 4 (Spring 2011), p.8

17 - هنري كيسنجر، مصدر سابق، ص. 15 22-

هذا الانقسام الواقع على ضفتي الديموقراطيين والجمهورين حول تخفيض الإنفاق، « يبدو وكأنه يعيد فتح جراح الانقسامات القديمة، حول نظرة أميركا لنفسها والعالم، والنتائج أبعد ما تكون عن اليقين، ولكن حتى الانعزالية التي تُعَد بمثابة داء أميركي خالد، تبدو وكأنها عادت من جديد.»[18]

18 -كريستوفر هيل، أميركا والعزلة المالية، بروجيكت سينديكيت دوت كوم، 27\7\2011. متوفر عبر: http://www.project-syndicate.org/commentary/hill8/Arabic

خامساً: التقشف في الميزانية العسكرية بين المؤيدين والرافضين

بحسب الاتفاق المبدئي الذي جرى بين الحزبين في الكونغرس حول أزمة الدين الأميركي، فإن الولايات المتحدة ستقلص ميزانيتها العسكرية بمجموع 350 مليار دولار موزعة على عشر سنوات، إلا أنه في حال فشلت اللجنة العليا التي نص عليها اتفاق الحزبين على المرحلة الثانية من التخفيضات، فإن الميزانية العسكرية ستتقلص تلقائياً مجدداً بمبلغ 600 مليار دولار، إذا في المجمل سيقتطع من الميزانية العسكرية الأميركية في السنوات العشر المقبلة، مبلغ ما بين 350 مليار دولار الى 1.3 تريليون دولار. وعليه ليس هناك من حسم نهائي لحجم التخفيض أو البرامج العسكرية، التي ستعاني منه وهو ما لا يزال مدار جدل حاد في الولايات المتحدة، والذي يرجح أن يشكل مادة دسمة في معركة الانتخابات الرئاسية المقبلة، يسوق الطرفين جملة حجج سنعرضها فيما يلي:

فريد زكريا: مؤسسة الدفاع الأميركية بأنها «الاقتصاد الاشتراكي الأكبر في العالم»

يستند مؤيدو تقليص ميزانية الدفاع الى الحجج التالية:

1 - الى أن هذه التخفيضات ليست أمراً جديداً في السياسية الأميركية، وهو قد حصل سابقاً بعد حرب فييتنام وفي عهد ريغان وكلينتون.

2 - ثانياً إن حجم الفساد والتحايل والهدر في الميزانية العسكرية، هو الأكبر والأكثر ضرراً مقارنة بأي مجال آخر، الى حد يصف فيه فريد زكريا مؤسسة الدفاع الأميركية بأنها «الاقتصاد الاشتراكي الأكبر في العالم».[19]

19 - Fareed Zakaria, Why defense spending should be cut, Washington Post, 4 August 2011. Available at: http://www.washingtonpost.com/opinions/why-defense-spending-should-be-cut/2011103/08//gIQAsRuqsI_story.html

3 - ثم أن ذلك، سيعيد التوازن بين السياسة الخارجية والدفاع، بحيث أن الواقع الحالي يشهد اختلالاً عميقاً، لصالح النفقات العسكرية ينعكس بصورة تهميش

لبرامج السياسة الخارجية، وهذا ما يشجع الإدارات الأميركية على تفضيل الخيارات العسكرية على تلك الدبلوماسية. إن موازنة الشؤون الخارجية والتي تشتمل على المساعدات المالية الخارجية، هي أقل بعشر مرات من ميزانية الدفاع، لقد قال إيزنهاور مرة «إن رجلاً يحمل مطرقة سيرى كل المشاكل على أنها مسامير».

4 - وفي السياق ذاته، يشير دانيل سيروير الى أن التهديدات التي يواجهها الأمن القومي الأميركي، هي في معظمها تهديدات غير تقليدية في الوقت الحالي كتهريب المخدرات، الإرهاب والتطرف الديني، وانتشار الطموحات النووية والقرصنة الإلكترونية، والتي بمعظمها صادرة عن دول ضعيفة أو فاشلة. وعليه فإن هكذا تهديدات يجب مواجهتها عبر الوكالات المدنية وليس العسكرية، التي اظهرت خللاً ونقائص في هكذا مواجهات. وهذا يستدعي أن يتركز التخفيض على الميزانية الدفاعية، وليس ميزانية الوكالات المدنية الفاعلة في الشؤون الخارجية، لأن هذه الوكالات هي القادرة على التدخل مبكراً، وقبل انفلات الاوضاع الخارجية وصولاً للحرب، وهي وكالات رغم أهميتها لا زال ينقصها العديد والتمويل والخبرة، وهو ما يجب تداركه حالاً، إذا أرادت الولايات المتحدة حفظ أمنها القومي.[20]

5 - إن الرافضين للتخفيض يغالون في تقدير أهمية المصداقية-، التي يمكن أن تتضرر بنظر الحلفاء والخصوم، إذا تراجعت الولايات المتحدة عن بعض التزاماتها-، إذ أن الأهم أو لا يقل أهمية عن المصداقية، هي القدرات الفعلية على القيام بالالتزام، لذا يجب حشد الموارد المحدودة نحو الالتزامات الأساسية.

6 - لن يؤثر هذا التخفيض على مظهر أو قدرات الولايات المتحدة، فالانسحاب من التزامات معينة، لا يعني بالضرورة الانسحاب من كل الالتزامات، بل ربما العكس تماماً، إذ يمكن أن يؤدي الانسحاب من مجال أو منطقة محددة، الى توفير موارد لتركيزها في التزامات أفضل. مثال ذلك، تراجع تورمان في الحرب الكورية لتوجيه موارد إضافية لتعزيز الردع ضمن القارة الأوروبية.[21]

7 - يحذر هؤلاء من خطر خيار «**الحرب الوقائية**»، التي تحتاج الى موارد وحلفاء متماسكون وكلاهما غير متوفر، كما أن الهزيمة في هكذا حرب، ستعني فقدان أي احتمال لعودة القوة الضامرة، للصعود مجدداً في المدى المنظور، وحتى في حال النصر، فإن هذه القوة ستكون مستنزفة وبالتالي مكشوفة لتهديدات أقل جدية. ولذلك شبه ريتشارد بيتس هذه المحاولة ب «**الانتحار خوفاً من الموت**».[22]

20 - Daniel Serwer, Spending Cuts that Threaten Our Influence Abroad, The Middle East Institute, August 2011.

21 - أنظر مثلاً:

Roy K. Flint, "The Truman-MacArthur Conflict," in Richard H. Kohn, ed., The United States Military under the Constitution of the United States, 1789–1989 (New York: New York University Press, 1991), pp. 246–251.

22 - See Richard K. Betts, "Suicide from Fear of Death?" Foreign Affairs, Vol. 82, No. 1 (January/ February 2003), pp. 34–43

8 - إن إقرار هذه التخفيضات في السياسة الخارجية لعدة سنوات، سيمكن الولايات المتحدة من استجماع الأسس الاقتصادية لقوتها، وسيعيد الولايات المتحدة الى موقع القيادة، من خلال ظهورها كنموذج يُحتذى، كما يعتقد ريتشارد هاس في حديثه عن مذهب «**الترميم**».

9 - اتجاه آخر، وإن كان يقر بحصول تراجع في القوة الأميركية، إلا أنه يحاجج أن هذا التراجع لن يصل الى مستوى يؤدي الى خسارة الولايات المتحدة لقب القوة العالمية الأقوى، إذ أن سائر المنافسين المحتملين ليسوا في أفضل أحوالهم أيضاً، فالصينيون مرهقون بالداخل، والأوربيون بأزمة الديون، والروس واليابانيون ليسوا قادرين حتى على مواجهة أزمتهم الديموغرافية حتى.[23]

23 - Daniel W. Drezner, Has the USA lost its AAA superpower rating? , Foreign Policy.com, 3 August 2011, Available at: http://drezner.foreignpolicy.com/posts/201103/08//has_the_usa_lost_its_aaa_superpower_rating

في المقابل يسوق الرافضون لتخفيض النفقات العسكرية جملة حجج منها:

1 - إن ذلك سيكرس أن الولايات المتحدة تعيش فعلاً في لحظات ضمور وتراجع على الساحة الدولية. يقول كاغان «إن الإعلان عن هكذا تخفيضات، سيعتبره العالم دليلاً على بداية التراجع الأميركي».[24] إن هذا الإحساس يدفع بعض الساسة الأميركيين، الى التمسك بالالتزامات الدولة فيما وراء البحار رغم كلفتها العالية وعوائدها المحدودة، وهذا بدوره يعمق المأزق ويهدد بسقوط مدوٍ.

24 - Robert Kagan, "No Time to Cut Defense," Washington Post, February 3, 2009.

2 - إن ذلك سيعد إشارة وهن وضعف، ومن شأنه أن يؤدي الى فقدان المصداقية والثقة مع الحلفاء، الذين سيسارعون الى البحث عن تحالفات أخرى تخدم مصالحهم، فيما بالمقابل سيُظهر الخصوم عدوانية أكثر وشهية مفتوحة لمحاولة قضم نفوذ القوة المتراجعة. لهذه الأسباب يدعو غيلبين الى خيار «الحرب الوقائية» لمواجهة معضلة الضمور، بدلاً من اعتماد خيار تقليص النفقات.[25] كونها تستجلب مخاطر أكبر بكثير مما تتيح من الفرص، إذ أنها تقلل من فرص كسب أي مواجهة عسكرية، كما أنه لا يمكن ضمان النوايا الحسنة للقوى المنافسة، لذلك يكون التخفيض آخر الخيارات وينجح في لحظات نادرة، عندما يكون استعمال القوة في الساحة الدولية غير مرجح.[26] لذلك يحذر جون بولتون من اقتطاعات كبيرة من موازنة الدفاع، ويعتبر أن ذلك سيكون بمثابة « خنجر في قلب الأمن القومي الأميركي».[27]

25 - Robert Gilpin, War and Change in World Politics (New York: Cambridge University Press, 1983), p.197

26 - أنظر مثلا:

Dale C. Copeland, The Origins of Major War (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2000), p.p 40, 49.

27 - John Bolton, Defense and the Debt Ceiling, Decide America, 1 August 2011. Available at: http://www.aei.org/article/103940

3 - إن التراجع في موازنة الدفاع والسياسة الخارجية، يعني قدرة تأثير أقل في البيئة الخارجية، سواء في استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، كما يعني فاعلية أقل للقوة الناعمة، التي تحتاج لموارد مالية معتبرة، وهو واقع يختصره كريستوفر

هيل بالقول، عندها «سيصل مسؤول أميركي كبير إلى بلد ما، فيعرض المشورة، فلا يجد من يكلف نفسه عناء الإصغاء إليه».

سيصل مسؤول أميركي كبير إلى بلد ما، فيعرض المشورة، فلا يجد من يكلف نفسه عناء الإصغاء إليه

4 - يحاجج آخرون من باب حفظ الاستقرار الدولي والإقليمي، إذ يحذرون من أن تراجع الولايات المتحدة على المستوى العالمي، سيخلق فراغات سياسية وأمنية هائلة، ستؤدي الى خلق صراعات بين القوى الساعية الى إشغال هذا الفراغ. على سبيل المثال يؤكد صموئيل هنتنغتون أن «عالماً بدون سيادة الولايات المتحدة سيكون عالماً أكثر عنفاً وفوضى وأقل ديموقراطية وأدنى في النمو الاقتصادي من عالم بدون هذه السيادة. إن السيادة الدولية المستدامة للولايات المتحدة، ضرورية لرفاهية وأمن الأميركيين ولمستقبل الحرية، والديموقراطية والاقتصاد المنفتح والنظام الدولي في العالم».[28]

28 - Samuel P. Huntington, Why International Primacy Matters, International Security, Spring 1993, p.38.

5 - يحاجج مايكل سينغ في الفورين بوليسي، رداً على ريتشارد هاس، بأنه « لا يمكن للشعب الأمريكي أن يهمل أو يؤجل القضايا الدولية لصالح الأمور الداخلية. فرفاهيته لا تتوقف فقط على الظروف السياسية والاقتصادية في الداخل، ولكن أيضاً على تلك التي في الخارج». والقول عكس ذلك هو ببساطة لا يتناسب مع واقع اليوم، فقد تمت عولمة الازدهار الاقتصادي للشعب الأميركي، حيث أن التجارة ورأس المال واليد العاملة تتحرك على نحو متزايد عبر الحدود الوطنية. وهو الأمر فيما يتعلق بأمن الولايات المتحدة، حيث لم يعد باستطاعة المحيطات، توفير مناطق عازلة من التهديدات الخارجية، وإذا ما وضعت أميركا الآن الأعباء الخارجية جانباً وركزت نحو الأمور الداخلية، فإن ذلك سوف لا يضر العالم فحسب، بل الولايات المتحدة أيضاً.[29]

29 - مايكل سينغ "الترميم ليس خياراً: لماذا لا يمكن للولايات المتحدة أن تقود من الخلف، فورين بوليسي، تموز/يوليو 2011.

سادساً: العبر التاريخية من سلوك القوى الآفلة

من المفيد بعد استطلاع حجج الفريقين، ومقارنتها مع الكيفية التي واجهت فيها القوى الكبرى السابقة، المعضلة التي تواجهها أميركا اليوم، وكيف انعكس ذلك على موقعها وسلوكها وعلاقتها بالقوى الكبرى الأخرى. لهذه الغاية سنستند الى بول ماكدونالد وجوزيف بارينت في دراستهما القيمة حول القوى الكبرى، التي واجهت خطر الضمور والتراجع منذ العام 1870. لقد توصل الباحثان الى

استنتاجات ملفتة فيما يخص سياسة « **تقليص النفقات**»:

أولاً: إن 61-83 % من القوى الكبرى التي واجهت تحدي الضمور تبنت سياسة تقشفية.

ثانياً: إن طبيعة النظام- ديموقراطي أو استبدادي- لا تؤثر في تبني سياسة التخفيض عند لحظات التراجع الحاد.

ثالثاً: إن تبني القوى الهابطة لخيار الحرب الوقائية بقي نادراً، إذ جرى فقط في 4 حالات من أصل 18. مع الإشارة الى ما توصلت إليه دراسات أخرى، أنه كلما كان ضمور القوى الكبرى متسارعاً، كلما زاد احتمال استعمالها للعنف.

رابعاً: خفضت هذه الدول عديدها العسكري بمعدل (0.8%) خلال 5 سنوات، وقد تفاوتت هذه النسبة بحسب مستوى الهبوط (منخفض- وسط- عالي).

خامساً: خلال ال 5 سنوات التي تلت تراجع هذه الدول في ترتيب القوى العالمية، زادت نسبة إنفاقها العسكري بمعدل (2.14%)، فيما زاد معدل هذا الإنفاق للدول الكبرى التي لا تعاني من حالة هبوط، بنسبة (8.38 %). وعليه تظهر هذه الدول (الآفلة)، رغبة أكبر في استخدام الوسائل الدبلوماسية والمساومة لحل الأزمات والخلافات.

سادساً: إلا أنه بمقارنة تكوين التحالفات لكلا النوعين من الدول، لا تظهر الارقام أي فوارق هامة، أي أنه حتى الدول الهابطة تبقى قادرة على صوغ تحالفات جديدة. غير أن الملفت هو أن درجة الهبوط تؤثر على نسبة السعي لتكوين تحالفات، إذ أن القوى التي تعاني هبوط عالياً تتجه بشراسة نحو صوغ تحالفات جديدة، أي أنها تسعي لتحقيق توازن قوى مع القوى الصاعدة، بالاستناد الى عناصر خارجية، فيما القوى التي تشهد هبوط منخفضاً أو متوسطاً، تميل أكثر للموازنة من خلال التركيز على تحسين عناصر القوة الداخلية.

سابعاً: تتورط الدول الكبرى الهابطة مقارنة بغيرها من الدول الكبرى، بشكل أقل في النزاعات المسلحة، كما تطلق حروباً أقل، بالإضافة الى أن هذه الحروب تبقى أقل عدوانية، وهذه النتائج تعاكس ما يقول به «المتشائمون» بأن القوى الهابطة تصبح أكثر عدوانية.

ثامناً: لا تبدو القوى الهابطة أكثر انكشافاً للافتراس الخارجي، وذلك ربما نتيجة نقائص في تقييم القوة الصاعدة لحال القوة الهابطة، أو نتيجة تحسن حال القوة الهابطة بعد تبنيها سياسة التقشف.[30]

30 - Paul K. MacDonald and Joseph M. Parent, Graceful Decline? The Surprising Success of Great Power Retrenchment, International Security, Vol. 35, No. 4 (Spring 2011), pp. 1628-

خاتمة

إن من شأن التراجع الأميركي في الساحة الخارجية، أن يترك تداعيات حادة على مستويات عدة، على سلوك وطموحات الدول الكبرى، على استقرار وطبيعة عمل المؤسسات الدولية، على الاستقرار الإقليمي. وبحال اعتمدنا على حجج نظرية (الهيمنة المستقرة)، فأن النظام الاقتصادي الدولي يحتاج الى قوة هيمنة أحادية، تقوم بالمهام العسكرية والاقتصادية الحرجة. إذ أنها عسكرياً تكون مسؤولة عن جلب الاستقرار للمناطق الأساسية، واقتصادياً تسهم بفتح أسواقها، لامتصاص إنتاج الدول الأخرى، وتؤمن السيولة والعملة الاحتياطية. وعليه بالاستناد الى هذا المنطق، فإن افتراض انهيار أو تضعضع قوة الهيمنة الأحادية، يعني حكماً حدوث تغييرات عميقة في النظام الدولي القائم.

1 - فيما يخص الدول الكبرى، ستسعى هذه الدول الى إحياء طموحاتها الخارجية لا سيما في محيطها الإقليمي، وستظهر رغبة أكبر في تحدي الإرادة الأميركية التي بدورها ستسعى الى مساكنة- بدون إظهار الضعف- المطالبات المتصاعدة لهذه الدول على أمل إشباعها، على أنه من المستبعد في الواقع الحالي، أن تُظهر القوى الدولية عدوانية تجاه الولايات المتحدة الى حد الصدام. من ناحية أخرى ستعيد القوى الحليفة لواشنطن تقويم هذا التحالف، لاسيما متى كان ذلك التحالف موجهاً نحو قوى دولية أخرى. إن الاعتماد المتبادل بين جملة من اللاعبين الدوليين والولايات المتحدة، لن يمنع من اضطراب هذه العلاقات في لحظة التراجع الأميركي، إذ سرعان ما ستسعى هذه القوى للبحث عن خلاصها بعيداً على الولايات المتحدة، متى ما رأت فيها جسماً متضخماً يهوي، آخذاً معه كل ما يتصل به. إن موقف الصين وروسيا من الآزمة السورية مرتبط الى حد بعيد بهذا التحليل.[31]

31 - راجع عن هذا الموضوع ، حسام مطر، الأزمة السورية: التوازن الناعم بوجه واشنطن، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 1734، 16 حزيران 2012.

2 - إن طبيعة النظام الدولي المتوقع، سيعتمد على الدور الذي ستلعبه القوى الدولية الصاعدة – لا سيما الصين - في هذه البنية، أي هل ستكون في موقع الداعم، المفسد، أو المتهرب. عند هذه المرحلة المبكرة نسبياً في تطور نظام دولي جديد، ليس للصين بعد مخطط ثابت لهذا النظام، بل إن الصين تعيش مرحلة من الرؤى

32 - Randall Schweller, Xiaoyu Pu, After Unipolarity: China's Visions of International Order in an Era of U.S. Decline, International Security, volume 36, issue 1, Summer 2011, pp.4172-

المتناقضة، حول كيفية الانتقال من الأحادية الى توازن دولي للقوة [32]. إن الصين وإن كانت تفضل نهاية الاحادية الأميركية، إلا أنها بالتأكيد لا تريد انهياراً أميركياً، وهذا ما يعكسه تصريحها بأنه «على الولايات المتحدة تخفيض إنفاقها العسكري، إذا إرادة أن لا يكون تخفيض تصنيف ديونها، مجرد بداية نحو كوارث أخرى».

3 - إن التراجع الأميركي، وما يرافقه من تقليص الالتزامات الأميركية، وتركيزها تجاه المصالح الحيوية للأمن القومي الأميركي، سيؤدي الى انتقال محور الصراع الدولي من الشرق الأوسط باتجاه شرق آسيا – الباسيفيك، حيث المنازع الأبرز لهيمنة الولايات المتحدة، أي الصين. ويعتبر هذا الانتقال هو الثالث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بعدما تركز في النطاق الأوروبي خلال الحرب الباردة، ثم مع نهاية الحرب الباردة، انتقل محور الصراع الى الشرق الأوسط حيث تلقت الولايات المتحدة– ومعها إسرائيل- هزائم كارثية، رغم بعض النجاحات التكتيكية، وهو أبرز أسباب تراجعها الحالي. وعليه فالمواجهة الدولية القادمة فستتركز في نطاق منطقة الباسيفيك، وهي مواجهة سترسم مستقبل القوتين الكبيرتين ودورهما في العالم. فالقرن الواحد والعشرين هو قرن الباسيفيك.

انتقال محور الصراع الدولي من الشرق الأوسط باتجاه شرق آسيا – الباسيفيك، حيث المنازع الأبرز لهيمنة الولايات المتحدة، أي الصين

4 - إن تراجع الولايات المتحدة سيطرح تساؤلات وشكوك حول دور المؤسسات الدولية وتركيبتها، إذ ستطلب الدول الصاعدة، أن تتمثل مصالحها بشكل عادل في هذه المؤسسات، بعد أن كانت خاضعة للهيمنة الأميركية. سيكون على هذه الدول تحمل أعباء إضافية في مقابل المطالبة بمسؤوليات متزايدة، وهذا يستدعي إعادة تعريف لدور المؤسسات الدولية وهيكليتها، ومن غير المستبعد أن يترافق ذلك مع مرحلة من الشلل والاضطراب، ستسود هذه المؤسسات الى حين تبلور التعديلات المطلوبة.

5 - سينتج التراجع الأميركي فراغات سياسية وأمنية في جملة من الأقاليم، لاسيما في الشرق الأوسط. يؤكد باراغ خنا في دراسته حول، «العالم الثاني: الإمبراطوريات وتأثير النظام الدولي الجديد»، أن المنافسة الجيوبوليتكية في العقود المقبلة ستنحصر في ما يسميه «**العالم الثاني**»، الذي تتقاطع فيه الجيوبوليتك والعولمة، كما في الشرق الأوسط، البلقان ووسط آسيا. وفي مواجهة هذا الفراغ ستجد القوى الإقليمية نفسها أمام احتمالين، التنافس والصراع لإشغال الفراغ المستجد، وإما

السعي لإرساء قواعد تعاون تحدد حدود المصالح الخاصة بهذه الدول في نطاق هذا الفراغ.

6 - بالنسبة للشرق الأوسط، ونتيجة لغياب قواعد ناظمة للعلاقات الإقليمية، والضعف في العمل المشترك، فإنه من المرجح بعد هذا الفراغ، أن يتقدم خيار التنافس لفترة زمنية كافية، ليتعرف اللاعبون الإقليميون على حدود قوتهم وطموحاتهم، وليكتسبوا تجربة اختبار آليات التنسيق الإقليمي وحل الخلافات وبناء الثقة. إن أحداث «الربيع العربي» هي التجلي الأبرز لهذه التحولات، إذ لا يمكن فهمها فقط من خلال عواملها وديناميتها الداخلية، إذ أن توقيتها مرتبط بما شهده الدور الأميركي من ضمور واضح في المنطقة، بما أتاح إمكانية الانقضاض على الأنظمة التابعة لواشنطن في مصر وتونس بدايةً. وتجلى في أحداث هذه الفترة محدودة التدخل الميداني الأميركي المباشر، والجرأة المرتفعة للصين وروسيا، ودفع واشنطن لحلفائها الإقليمين في تركيا والخليج الى واجهة الأحداث.

إن هذا النقاش في السياسة الخارجية الأميركية، سيكون من أبرز عناوين المعركة الرئاسية الأميركية المقبلة، إذ في هذا النقاش يتداخل الاقتصاد بالاستراتيجيا، والأمن بالسياسة، الوطني بالدولي، والدور بالهوية. هنا تأتي مزيداً من الأسئلة، الى أي مدى تتأثر السياسة الخارجية الأميركية بالتغييرات الرئاسية؟، هل أصبح البنتاغون أكثر تأثيراً في القرارات الخارجية، بعدما تم توريطه في حربي أفغانستان والعراق؟، هل خسر المجمع الصناعي– العسكري جزء من همينته في صنع القرار الخارجي؟، هل سيدفع التردي الحالي لقوة الولايات المتحدة حتى بالجمهوريين الى الخضوع للتوازنات الجديدة أم سيعودون لممارسة الجنون؟

التقرير الإستراتيجي العراقي

2010 • 2011

التقرير الإستراتيجي العراقي

تحرير وتقديم

الأستاذ الدكتور عبد علي كاظم المعموري

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية 2011

أمن النفط في الخليج في ظل التغييرات الجارية

أ.د. عبد الستار قاسم

* أكاديمي وباحث من فلسطين

* استاذ الفكر السياسي- كلية العلوم السياسية– جامعة النجاح

مقدمة

الخليج الذي يتنازع العرب والإيرانيون على نعته، فينعته العرب بالعربي والإيرانيون بالفارسي منطقة استراتيجية مهمة جداً، لأنه يحتضن أهم مصادر النفط والغاز في العالم، وعلى إنتاجه تعتمد الآلة الصناعية في العديد من دول العالم، ووفقه يمكن أن تتحدد أسعار النفط والغاز في السوق العالمية. إنه منطقة جغرافية-سياسية واقتصادية-سياسية جَدُّ مهمة، توليها الأمم ولاسيما الصناعية منها الاهتمام جله، لكي تضمن لنفسها استقراراً في الحصول على مادة أساسية في توليد الطاقة اللازمة لاستمرار دوران العجلة الصناعية.

وبسبب هذه الأهمية، عملت دول كبرى على الإبقاء على تواجد حمائي أو هيْمني لها في المنطقة، وحشدت قوات كافية لمواجهة أي خطر، قد يهدد ضخ النفط وانسيابه البحري والأنبوبي إلى مختلف أرجاء الأرض. وبسببه أيضاً تتنازع دول وتنشب حروب، وتنشأ تحالفات وتُعقد معاهدات، وتتصدع علاقات وتحتشد قوات وأساطيل. ومن المتوقع أن يزداد الاهتمام بالخليج، ويرتفع مستوى التوتر بين دول عديدة مع ارتفاع الحاجة الى مزيد من النفط والغاز.

اولاً: خلفية تاريخية واقتصادية

منطقة الخليج ذات حيوية استراتيجية كمصدر عالمي للطاقة، وأمنها حيوي بالنسبة الى أمن أغلب دول العالم، حتى التي تعتمد جزئياً في وارداتها النفطية على دول الخليج. إنها منطقة تثير الأطماع، وتغري الدول التي تبحث عن الهيمنة والسيطرة واحتكار مصادر القوة، وقد تسبب حروباً بينيه في المنطقة، تغذيها دول من خارج المنطقة، وقد تؤدي إلى حروب بين دول ذات مصالح وتملك القوة العسكرية الكافية للمنافسة والتحدي. ولهذا من المهم تطوير نظرية أمنية تحافظ على أمن الخليج وأمن النفط والغاز المتدفقين من جنباته. وتبين الإحصائيات الآتية بعض جوانب هذه الأهمية:

ينتج الخليج الآن حوالي (32%) من مجموع الإنتاج النفطي العالمي. يستهلك العالم يوميا ما مقداره 87 مليون برميل، يأتي حوالي 28 مليون منها من الخليج، واستهلاك العالم السنوي يقارب 30 مليار برميل، ويقدر احتياطيه منه حوالي (70%) من الاحتياط العالمي المكتشف حتى الآن ويبلغ حوالي 3 تريليون برميل، أما من الغاز فيبلغ الاحتياطي حوالي (40%) من الاحتياطي العالمي. وللمقارنة: يبلغ احتياطي النفط في السعودية 25.5% من الاحتياطي العالمي، وفي العراق (11.1%)، في الكويت (9.5%)، في إيران (9.2%)، في الإمارات (7.8%)، على حين في أميركا (2.2%)، وفي روسيا (5%)[1].

1 - CIA Fact book. Global Oil Production and Consumption, 2010.

نلحظ من خلال هذه الأرقام، أن أهمية الخليج كموطن للطاقة ستزداد مع السنوات، من حيث أن نصيبه من الإنتاج العالمي سيزداد نظراً للنسبة العالية من الاحتياطي العالمي فيه.

وتاريخياً تمسكت بريطانيا بهيمنتها على منطقة الخليج بعد اكتشاف النفط، ورأت في بقائها خدمة استراتيجية لاقتصادها، واستمرارها كدولة عظمى تنتشر مستعمراتها في مختلف أرجاء الأرض. ولهذا عملت على ترتيب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، على وفق متطلبات مصالحها، وحرصت على تنصيب حكام قبليين يستمدون قوتهم السياسية والاقتصادية منها، ويتمتعون بحمايتها الأمنية.

إذ قسمت شبه الجزيرة العربية إلى عدد من المحميات، ونصبت على كل محمية أميراً أو شيخاً قبلياً، يدين لها بالولاء، ويضمن لها نظاماً قبلياً مغلقاً فاقداً لأي قدرة إبداعية، ومتواكلاً ورتيباً يعيش على نصيبه من أموال النفط[2]. أما إيران

2 - Busch, Cooper. Britain and the Persian Gulf, Los Angeles: University of California Press, 1967.

التي حكمتها قبيلة ملكية فبقيت ضمن الهيمنة الاستعمارية البريطانية، خاضعة لسطوتها وترتيباتها الأمنية في منطقة الخليج[3]. ولم يشذ العراق عن القاعدة، إذ احتضنت بريطانيا الملك فيصل، الذي طردته فرنسا من بلاد الشام، وجعلته وذريته ملوكاً إلى أن أطاح انقلاب عسكري بهم عام 1958.

3 - Bamberg, James. The History of the British Petroleum Company, London: the University of Cambridge, 2000.

ومع أفول نجم الامبراطورية البريطانية وظهور الولايات المتحدة دولة قوية عسكرياً واقتصادياً، انتقلت حماية الخليج أو الوصاية على دوله إلى الولايات المتحدة [4]. لم يختلف الغرب حول إبقاء الخليج تحت السيطرة، ولم يكن انتقال الوصاية من بريطانيا إلى الولايات المتحدة عسيراً أو مثيراً للنزاعات، بل كان سلساً وهادئاً، لم يتدخل فيه زعماء القبائل العربية، أو ملكيْ العراق وإيران. إلا أنَّ إيران أظهرت نوعاً من الرفض للترتيب الغربي في بداية العقد السادس من القرن العشرين بقيادة مصدق، لكن الولايات المتحدة استطاعت أن تطيح به وتعيد الشاه إلى كرسي العرش.

أن أمـراء الخليج وملوكه، قد تم تنصيبهم ورعايتهم والمحافظة على حكمهم من الدول الغربية، بريطانيا أولاً، ثمَّ الولايات المتحدة

4 - Oztan, Ramazan, a Review of Fain, W. book entitled American Ascendence and British Retreat in Gulf Persian, 2008. Utah: Palgrave Macmillan. http://www.insightturkey.com/american-ascendance-and-british-retreat-in-the-persian-gulf-region/book-reviews/130.

لم تشكل منطقة الخليج مصدر طاقة للدول الغربية فقط، وإنما شكلت مكاناً للاستثمار النفطي، وتنمية رأس المال وزيادة الدخل. فالنفط ليس مجرد سلعة يتم استيرادها فحسب، وإنما يشكل الخليج مكاناً للاستكشاف والبحث عن خزانات النفط والغاز، وغرضاً مهماً لشركات الطاقة لاستثمار مئات مليارات الدولارات في الاستخراج والتنقية والتصدير. إذ تنتشر شركات أوروبا وأمريكا في الدول الخليجية، وهي في الغالب تقوم بأعمال التنقيب والحفر والاستخراج، وبناء المصافي ومد الأنابيب وتصدير الغاز والخام ومشتقاته.

تبعية أنظمة الحكم الخليجية

المهم من الناحية السياسية أن أمراء الخليج وملوكه، قد تم تنصيبهم ورعايتهم والمحافظة على حكمهم من الدول الغربية، بريطانيا أولاً، ثمَّ الولايات المتحدة. وما زالت أنظمة الخليج القبلية تحظى برعاية وحماية الولايات المتحدة حتى الآن[5]. باستثناء إيران والعراق اللتين شهدتا تطورات سياسية عبر العقود الماضية، وانتهى بهما الأمر إلى وضع خارج الوصاية أو الحماية.

5 - The Washington Times, US military Presence in the Gulf Still Necessary, Jan 24, 2012.

عملت الولايات المتحدة كما بريطانيا على السيطرة على منطقة الخليج، من خلال حكام محليين يتمتعون ببعض النفوذ المحلي، من دون أن يملكوا سلطة اتخاذ قرارات

مهمة تتعلق بقضايا الاقتصاد والسياسة والثقافة والتعليم. وعملت أيضاً على منع قيام دولة خليجية قوية، حتى لا تسول لها نفسها مستقبلاً، المشاركة في تقرير مصير الخليج[6]. وهذه سياسة غربية حكيمة من زاوية المحافظة على المصالح، لأن من يريد تحقيق المصالح بصورة احتكارية وليس تبادلية، أن يضمن الهيمنة على القرار السياسي. ولم تشأ الدولتان ومعهما الدول الغربية استعمار منطقة الخليج بصورة مباشرة، وإنما بوجوه عربية، الأمر الذي يعطي السكان شعوراً وهمياً بالاستقلال، ويعطي الغرب حرية التصرف من خلال اتفاقيات ضمنية أو صريحة، يعي الحاكم العربي من خلالها، أنه لا يملك قدرة على اتخاذ قرارات كبرى، إلا بعد التشاور مع الغرب أو أخذ الإذن منهم.

6 - Sadighinia, Mahboubeh. "Security Arrangement in the Persian Gulf," the Levant: Ithaca Press Newsletter on Middle Eastern Studies, 2011.

لهذا خصصت بريطانيا ومن بعدها الولايات المتحدة الأميركية، أموالاً للخزائن المحلية في دول الخليج، ووفرت للحكام ما يكفي من الأموال للتبذير وإطعام الناس ورفع مستوياتهم الاستهلاكية. وقد راعت في الاتفاقيات الخاصة بالاستثمار النفطي والغازي مصالح الدول الخليجية المالية، حتى لا يقوم أحد بأعمال التحريض من أجل تحسين الدخل والظروف المادية. وواضح أن دخول دول الخليج العربية المالية عاليةً جداً، وهي من أعلى الدخول في العالم، وأن الأمراء يتمتعون بثروات مالية ضخمة، يستثمرون بعضها ويبذرون بعضها الآخر.

هذه مسألة مهمة، ومن الضروري أن تبقى في أذهاننا عند مناقشة خطط دول الخليج الأمنية، فيما يتعلق بأمن مصادر الطاقة من مختلف جوانبه. إذ إنَّ حكام هذه الدول نصَّبتهم من قبل بريطانيا والولايات المتحدة، فهم لا يملكون من أمرهم شيئاً، ولا يستطيعون اتخاذ قرارات بمعزل عن إرادة بريطانيا في الماضي، وعن الولايات المتحدة في الحاضر. وتتولى هذه الاخيرة حماية حكمهم من الهلاك، والدفاع عنهم ضد أي تهديد خارجي. وأعني بالتحديد السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية وعمان والكويت[7].

إنّ أي نظام في هذه الدول لا يستطيع التمرد على إرادة الولايات المتحدة، لأنه يعي تماماً قدرة الولايات المتحدة على التخلص من الحاكم أو الحكم وتسليمه لآخرين

7 - Shanker, Tom. "The US and Gulf Allies Pursue a Missile Shield against Iranian Attack, New York Times," August 8, 2012.

إنَّ أي نظام في هذه الدول لا يستطيع التمرد على إرادة الولايات المتحدة، لأنه يعي تماماً قدرة الولايات المتحدة على التخلص من الحاكم أو الحكم وتسليمه لآخرين. وإنَّ حكام هذه الدول لا يملكون إرادة سياسية حرة، ومن ثمَّ ليس من الصواب أخذهم بعين اعتبار عند مناقشة السياسات الأمنية في الخليج. أما إن بدا أنهم يتخذون قرارات أحياناً، فإن ذلك يتم تحت المظلة الأمريكية وليس خارجها.

تعريف أمن النفط

يختلف تعريف أمن النفط من دولة إلى أخرى، ومن جهة إلى أخرى، وذلك تبعاً لاختلاف المفاهيم والمقاربات. فمثلاً بالنسبة الى الولايات المتحدة الأمريكية أمن النفط، يعني استمرار تدفقه ضمن سقف أسعار «معقول» متناسب مع الظروف الاقتصادية السائدة عالمياً، وذلك تحت مظلة الرعاية الأميركية[8].

8 - Crane, Keith and Others. "Imported Oil and US National Security," Rand Corporation, 2009. http://www.rand.org/pubs/monographs/MG838.

أي يقترن تعريف الأمن بالوجود الأميركي العسكري المباشر أو غير المباشر، ووفق معايير الإرادة الأمريكية. والمعنى أن إرادة الدول المنتجة، إن توفرت، تبقى ضمن الإرادة الأمريكية وليس خارجها أو فوقها، مما يتطلب بقاء المظلة الأمريكية قوية وثابتة. ويعني أيضاً إبقاء دول العالم الأخرى التي تعتمد على نفط الخليج، خارج السياسة الأمنية النفطية في الخليج، وإبقاء الخليج مسرحاً تحتكره من قبل قوات البحرية الأميركية.

عمل شاه إيران حارساً على الخليج لصالح الولايات المتحدة على مدى عقود

لقد صاغت بريطانيا ما يشبه هذا التعريف قبل الحرب العالمية الثانية، وورثت الولايات المتحدة مضمونه مع تغيير اسم الدولة التي تشرف على الخليج. وقد وضعت الولايات المتحدة المزيد من المعايير العسكرية، بخاصة البحرية منها إبان الحرب الباردة، لكي تبقي الاتحاد السوفييتي بعيداً عن مصدر النفط الرئيس[9]. وحرصت أيضاً على إيجاد وكيل أمني يقوم مقامها، أو يعمل وفق إرادتها في الخليج، ووجدت ضالتها في شاه إيران، إذ أن إيران دولة كبيرة جغرافيا وسكانياً، تمتلك مقومات تطوير جيش قوي يستطيع الدفاع عن المصالح الأميركية. ولهذا عمل شاه إيران حارساً على الخليج لصالح الولايات المتحدة على مدى عقود،[10] وقدمت له أسلحة متنوعة بقيت تحت إشرافها وتم استخدامها/ أو تشغيلها وفق إرادتها.

9 - Eisenhower Doctrine, encyclopedia of New American Nation.

10 - Robarge, David, A Review of Stephen Kinzer. All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Middle East Terror, New York: John Wiley and Sons, 2003.

لم يتدخل الاتحاد السوفييتي في الخليج في مرحلة الحرب الباردة، وبقي بعيداً إلى حد كبير عن أي مواجهة في المنطقة، لعلمه أنها محسومة لصالح الهيمنة الأميركية، لكنه اقترب من المنطقة كثيراً عقب الانقلاب العسكري في العراق، والذي أطاح بالملكية وأقام حكماً جمهورياً بقيادة عبد الكريم قاسم. وبالرغم من وجوده في العراق وتدفق الأسلحة السوفييتية، إلا أنه لم يحاول الزحف نحو الخليج والمساس بالإمدادات النفطية للدول الغربية. ولهذا لم يقدم المعسكر الشرقي الشيوعي في حينه، أي تعريف خاص به لأمن النفط في الخليج.

أما الدول العربية المنتجة للنفط والتي أقامت مجلس التعاون الخليجي، فلم تقدم تعريفاً لأمن النفط، وبقيت ضمن فكرة العمل العسكري الدفاعي الجماعي للدفاع عن دول المجلس، في مواجهة أي عدوان خارجي، لم تتمكن هذه الدول من اتخاذ زمام المبادرة، وليس من المتوقع لها ذلك، لأنها مسلوبة الإرادة السياسية، وهي لن تتعدى كونها مجلساً يعقد اجتماعات دورية مع بعض الأعمال الهامشية، التي لا تؤثر في تشكيل أمن النفط.

إيران هي الدولة الخليجية الوحيدة التي يمكن أن تقدم تعريفاً لأمن الخليج الآن، ومن خلال سياستها الإقليمية، من الممكن الاستنتاج بأن تعريفها لأمن النفط يقوم: على استقلالية دول الخليج وعملها معاً لوضع سياسة نفطية موحدة ومحمية بقوة هذه الدول من دون تدخل خارجي، ومن المعروف أن إيران كررت هذا الطرح على دول الخليج العربية، وأكدت مراراً بأن أمن الخليج، يجب أن يكون مهمة دول الخليج فقط[11].

دأبت إيران على مخاطبة دول الخليج، للعمل معاً لوضع سياسة أمنية خليجية خاصة، دون أي تدخل خارجي

ترى إيران أن أمن نفط الخليج يعني مسؤولية دول الخليج عن استخراجه وضخه وتصديره، والمشاركة بتحديد أسعاره مع الدول المنتجة الأخرى، بإرادة حرة مستقلة عن إرادة أي دولة أخرى. ولهذا دأبت على مخاطبة دول الخليج، للعمل معاً لوضع سياسة أمنية خليجية خاصة، دون أي تدخل خارجي. أي إن إيران، من خلال هذا التعريف أو المقاربة، تطالب دول الخليج الخروج من تحت العباءة الأمريكية وتؤكد استقلالها، وتتعاون مع كل من إيران والعراق، من أجل تحقيق أمن النفط وضمان وصوله إلى الأسواق العالمية.

من المتوقع أن تتطور مفاهيم أمن الخليج، مع تطور اهتمام دول كبرى بنفط الخليج، من مثل الصين والهند اللتين تتطوران صناعياً، وتزداد متطلباتهما النفطية. هذه دول بدأت تولي الخليج والمناطق النفطية خارجه، اهتماماً متزايداً لكي تضمن لنفسها تدفقه مستقبلاً وفق أسعار عالمية معروفة.

أما بالنسبة الى دول الخليج، لم يظهر لديها تعريف خاص بأمن النفط، لكنها ربطت نفسها بصورة فردية بمعاهدات واتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة، بطريقة وكأنها سلمت أمن النفط لها. ويبدو أن دول الخليج العربية معنية إلى حد كبير باستمرار تدفق النفط، لما يتضمنه من استمرار تدفق الأموال إلى خزائنها. لقد ◄

11 - Eksi, Muharrem. "Persistent Challenges to the Gulf Security Framework," Eurasia Critic, Jan, 2009) http://www.eurasiacritic.com/articles/persistent-challenges-gulf-security-framework.

طورت دول الخليج العربية عدا العراق، مجلس التعاون الخليجي الذي يضع أمن النفط وأمن منتجيه على رأس أولوياته، لكنه بقي عاجزاً مع الزمن، ولم يستطع الدفاع عن نفسه مجتمعاً أو فرادى، إلا بمظلة أميركية[12]. فقط رأينا منه موقفاً واحداً وهو موقف ضد المتظاهرين في البحرين، عندما دخلت القوات السعودية البحرين لحماية النظام من المحتجين على النظام السياسي، من دون أن يكون هناك أي تدخل خارجي لصالح المتظاهرين.

12 - Committee on Foreign Relations: US Senate, "A Majority Staff Report," June 19, 2012.

تعاونت دول الخليج العربية مع شاه إيران، لأنها كانت أيضاً تحت الحماية الأمريكية، ولم تكن تستطيع اتخاذ قرارات مستقلة. إنَّ العراق فقط حاولت أن يشذ عن الخط الأميركي في مرحلة نظام البعث، لكنها خضعت في النهاية أمام قوة شاه إيران العسكرية، وقبلت ببعض الشروط الإيرانية الخاصة بشط العرب، وعملت على عدم الصدام مع الشاه، على الرغم من معرفتها بأنه يخدم المصالح الأميركية.

السياسة الأمريكية وأمن نفط الخليج

يأخذ التعريف الأميركي لأمن النفط سمة الواقعية، ويتسم إلى حد كبير بسمات الحرب الباردة، التي كانت فيه الدول تركز على البعد العسكري. أي إنَّ الدولة ما زالت المحور الأساسي في صيانة أمن النفط الخليج، مع التركيز على البعد العسكري ذي البعد التقليدي. ولا يؤدي التعريف إلى تطوير بعد إقليمي أو مرتكز مصلحي، يمكن أن تجمع عليه دول من مختلف أصقاع الأرض، وإنما يبقى محصوراً في سياسة الولايات المتحدة ورؤيتها الخاصة لما يجب أن يكون عليه الأمن. ولهذا بقيت الواقعية هي البوصلة الأساسية في تحديد سياسة الولايات المتحدة الأمنية، والتي تقوم على معالجة الأمور وفق موازين القوى السائدة، وما يتمخض عنها من مصالح متوافقة أو متضاربة.

في هذا البعد العسكري، تريد الولايات المتحدة أن تبقي على قوة عسكرية رادعة في الخليج، لأي دولة يمكن أن تسول لها نفسها التحكم بتدفق النفط إلى الأسواق العالمية، والعمل على صد العمليات العسكرية، أو التي تسميها إرهابية ضد دول مجلس التعاون الخليجي. دعمت في السابق شاه إيران ليكون شرطيها في الخليج، وعززته بتعاون سعودي على اعتبار أن السعودية تملك بعض المقومات العسكرية الفاعلة. لكن انهيار نظام الشاه، أدى إلى زيادة التواجد العسكري البحري الأميركي من حيث أن السعودية غير قادرة على ضمان أمن النفط الخليجي. ومع تزايد حالة

عدم الاستقرار في الخليج ابتداء من الحرب العراقية-الإيرانية، مروراً بدخول صدام حسين الكويت إلى حرب الخليج الثالثة، رفعت الولايات المتحدة من تواجدها العسكري في الخليج، وأقامت لنفسها قاعدة بحرية ضخمة في البحرين، وقواعد برية في السعودية وقطر ودول عربية أخرى.

الملاحظ هنا أن الولايات المتحدة تتصرف بصورة انفرادية إلى حد كبير. وإشارة (حد كبير) هنا، تعني أنها تحاول إشراك حلفائها الغربيين مثل بريطانيا وفرنسا رمزياً بجهود المحافظة على أمن النفط، لكنها تبقى القوة الكبرى القادرة على شن الحرب ضد قوى إقليمية وعالمية.

أسس السياسة الأمنية

السياسة الأمنية الأميركية بقيت ثابتة إلى حد بعيد عبر السنين، وهي ترتكز وفق ما تعلنه الولايات المتحدة على[13]:

1 - تأمين تدفق النفط لاسيما إلى دول الأطلسي والولايات المتحدة الأميركية.

2 - الإبقاء على سعر النفط رخيصا وضمن تحمل الاقتصادات صاحبة الشأن.

3 - إقامة تحالفات لضمان الأمن في الخليج، وصناعة حلفاء يتمشون مع سياسة الولايات المتحدة.

4 - إبقاء الاتحاد السوفييتي سابقاً بعيداً عن التدخل في الخليج، والآن إبقاء إيران معزولة ومحاصرة حتى لا تتمكن من التأثير على أوضاع النفط إلا من نفطها.

5 - أن تبقى هي الكافل الوحيد لأمن النفط، الذي يحتكر الهيمنة على المنطقة.

وقد أضيف أساس سادس بعد تطوير إيران لتقنية نووية، هو الحيلولة دون تطوير أسلحة نووية تجعل من الهيمنة الأمريكية الحالية ذات جدوى محدودة جداً، بناء على هذه الأسس، تنصب الولايات المتحدة نفسها الرادع الحامي لمصالح الاقتصادات العالمية.

يقول المؤلفان دوان شابمان (Duane Chapman) و نيها خانّا (Neha Khanna)[14]، إن الولايات المتحدة تسعى من خلال وجودها في الخليج، إلى تأمين وصول النفط إلى أوروبا وآسيا وأمريكا، وفي هذا ما يؤكد أن الولايات المتحدة حسنة النية والتصرف، وأن تواجدها العسكري في الخليج من أجل سلامة

13 - Greenwald, Jon and Mallet, Robert, "the US Security Policy in the Persian Gulf," Feb 17, 2004. http://www.crisisgroup.org/en/publication-type/speeches/2004/us-security-policy-in-the-persian-gulf.aspx.

14 - Chapman, Duane; Khanna,Neha. "the Fourth Gulf War: Persian Gulf Oil and Global Security", Dec. 17, 2004.

نقل النفط ووصوله آمنا إلى دول العالم، لكن من المهم السؤال عن عدم قبول الولايات المتحدة بمشاركة دول العالم للقيام بهذه المهمة العالمية، ربما تريد الولايات المتحدة البقاء في الخليج من أجل أن تكون قادرة على التحكم بصمام النفط، فيما إذا نشبت أزمات عالمية، التحكم الأميركي بنفط الخليج يؤثر على العديد من الدول الكبرى، من مثل الهند والصين واليابان وألمانيا، وهذا يشكل عاملاً أساسياً في حسابات هذه الدول.

التحكم الأميركي بنفط الخليج يؤثر على العديد من الدول الكبرى، من مثل الهند والصين واليابان وألمانيا

هناك حالات عدم استقرار يمر فيها أمن نفط الخليج، سواء بالنسبة الى الأسعار أو كمية الضخ اليومي أو الجغرافيا السياسية، وارتباطها بزعزعة استقرار بعض الدول. مرت المنطقة بحالة قطع النفط عام 1973 والتي نفذتها الدول العربية، والتي لم تؤثر بصورة مهمة على الولايات المتحدة، وحصلت بعد ذلك حروب عدة، وتحولات سياسية لها وقعها على أمن النفط. إذ تعطي حالات عدم الاستقرار مسوغاً للدول التي تعتمد على نفط الخليج بصورة كبيرة للتدخل في المنطقة، أو إظهار الاهتمام الجاد بأمن الخليج، إلا أن دول العالم نأت بنفسها دائماً عن التدخل بمنطق القوة، مثل إرسال بوارج وسفن حربية، وتركت الولايات المتحدة تتصرف كيفما تراه مناسباً.

ومن الواضح أن دولاً عظمى مثل الصين وروسيا والهند، تدرك تماماً حساسية الموقع الجيو-سياسي للخليج بالنسبة الى الولايات المتحدة، وتدرك أن قوتها العسكرية ليست على قدر تحدي الولايات المتحدة بمنطقة استراتيجية حيوية، ومن ثم تفضل البقاء بعيداً. أي إنَّ دولاً كبرى ما زالت تبتعد عن المشاركة في أمن الخليج، حتى لا تتورط بما هو أسوأ مثل المواجهة العسكرية. أما الولايات المتحدة فما زالت تتحمل أعباء البقاء العسكري في الخليج وحدها، ولا تحاول مطالبة الدول الأخرى بالمشاركة، وهذا بالتأكيد ليس خدمة إنسانية منها، وربما يكون بهدف تحقيق الآتي:

أ - إبقاء الدول الغربية وعلى رأسها ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، تحت ضغط الامتنان للولايات المتحدة الأميركية لضمانها تدفق النفط، ولردع هذه الدول عن تبني أي سياسة قد تتناقض مع سياسة الولايات المتحدة في المنطقة وفي العالم.

ب - إبقاء اقتصادات الدول الآسيوية وبالتحديد اقتصادات الصين واليابان والهند، تحت رحمة الولايات المتحدة، فلا تقوم بخطوات قد تؤثر سلباً على مصالح أميركا الاقتصادية، أو تؤدي إلى إخلال بالتوازن العسكري القائم.

ت - لكي تبقى هي القطب الوحيد المهيمن الذي تدين له الأرض، ولتمنع قيام قطب منافس لها يشاطرها الهيمنة على المستوى العالمي[15].

15 - عبد الستار قاسم، سقوط ملك الملوك، نابلس، فلسطين، دار الوحدة، 1981. ص 242

إجراءات أميركية

تواكب التعريف الأميركي لأمن النفط والخليج، وأسس السياسة الأميركية في المنطقة مع اتخاذ إجراءات عملية لضمان التطبيق السليم وتحقيق الأهداف المطلوبة. وقد شملت هذه الإجراءات عدداً من العناوين:

أولاً: ضمان تبعية دول الخليج للسياسة الأميركية، لكي تبقى عاجزة عن اتخاذ قرارات مستقلة ومستسلمة للإرادة الأميركية، وذلك من خلال عاملين هما:

أ - إبقاء أنظمة الحكم تحت الرعاية أو الوصاية الأميركية، ومنعها من تطوير إرادة حرة، وذلك بالتغلغل الإداري والاستخباري في مختلف مؤسسات الدولة، وعلى رأسها القصور الملكية أو الأميرية، ووجوب إبقاء الحكام على وعي تام بأنهم تحت رحمة الولايات المتحدة، التي تستطيع أن تتخلص منهم في أي وقت تشاء، وتستبدلهم بمن لا يشذ عن الإرادة الأميركية.

ب - إنزال الذعر في قلوب أنظمة الحكم من الاعتداءات الخارجية، والدول الطامعة التي يمكن أن تنقض على آبار النفط، وإذكاء مشاعر الحاجة المستمرة للقوة العسكرية الأميركية. فمن المهم أن تشعر أنظمة الخليج، أنها تحت التهديد الخارجي الذي لا رادع له، إلا القوة الأميركية، وأن تبقى تحت شعور الحاجة إلى أمن لا تستطيع هي أن توفره.

ثانياً: إقامة الأحلاف

أقامت الولايات المتحدة الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية ونشوب الحرب الباردة، أحلافاً في المنطقة مثل حلف بغداد وحلف السنتو لمواجهة الاتحاد السوفييتي، ولتأمين مصالحها في المنطقة. وعلى تشويه الفكرة الاشتراكية والشيوعية، لكنها لم تشكل قوة عسكرية يمكن الاعتماد عليها. هذا فضلاً عن أن دول الأحلاف لم تكن مستقرة، وبقيت معرضة لانقلابات عسكرية أو تغيرات في أنظمة الحكم. وإجمالاً فشلت هذه السياسة، واضطرت الأحلاف إلى حل نفسها.

يتضح من السياسة الأميركية الممتدة على مدى الثلاثة عقود الأخيرة، أن الثقة بالأحلاف قد اهتزت كثيراً، وفضلت أميركا بناء قدرات عسكرية تمكنها لوحدها من شن الحروب بصورة لا تقبل التحدي. وقد دافع المحافظون الجدد عن أهمية بناء قدرات عسكرية فوق التحدي، وتضمن هيمنة الولايات المتحدة على البحار العالمية، والضغط على الدول التي قد تحاول اتباع سياسات تلحق أذى بسياسات الولايات المتحدة. حتى إن أميركا تتجاوز حلف الأطلسي، إذا شعرت أن مصالحها تتطلب ذلك. لكن فيما يتعلق بالخليج، دفعت أميركا باتجاه تشكيل تجمع لدول الخليج العربية، والذي يعرف بمجلس التعاون الخليجي، لم تحاول هي أن تكون عضواً في هذا التجمع، لكنها هدفت إلى تشكيله عساه يتمكن من تسوية بعض التوترات الثانوية في المنطقة، وتشكيل قوة عسكرية يمكن أن تكون عاملاً مساعداً، فيما إذا نشبت حروب في المنطقة.

دفعت أميركا باتجاه تشكيل تجمع لـدول الخليج العربية، والذي يعرف بمجلس التعاون الخليجي

ثالثاً: حصار إيران وعزلها

وظفت أميركا شاه إيران شرطياً لها في الخليج، وجعلت من السعودية ذراعه الأيمن في تنفيذ مهماته. وقد أرهب الشاه حكومات العرب، وأقام علاقات وطيدة مع الكيان الصهيوني، ولم تكن أميركا وغيرها من الدول المعنية بتدفق نفط الخليج، بحاجة إلى تواجد عسكري كبير في المنطقة، لأنه تسلح بما يكفي لردع أي قوة إقليمية. وقف جمال عبد الناصر ضده، وكذلك فعل حزب البعث في العراق، لكنه لم يتأثر وبقي صاحب الكلمة العليا في المنطقة.

اختلف الوضع جذرياً بعد انتصار الثورة الإيرانية وطرد الشاه وصعود الإسلاميين إلى الحكم. إذ ناصبت أميركا الثورة الإيرانية العداء، ودعمت الشاه بوسائل عدة عساه يصمد، لكنه ولى هارباً في النهاية. ولم تكن تتوقع أميركا أن تبعية إيران لها ستستمر، وذلك من خلال دراستها لفكر الإمام الخميني ومفكري الثورة، وأعدت نفسها لوضع جديد في منطقة الخليج. ولهذا اتخذت أميركا الخطوات الآتية:

أرهب الشاه حكومات العرب، وأقـام عـلاقـات وطـيـدة مع الكيان الصهيوني،

1 - حصار الثورة الإيرانية علّ وعسى أن تضعفها وترفع من شأن وقوة معارضيها في الداخل الإيراني، ما قد يسمح بالإطاحة بالحكم القائم، وإقامة حكم صديق للغرب. بدأ الحصار عام 1979، وما زال متصاعداً حتى الآن، بمشاركة دول غربية وبقرارات من مجلس الأمن.

2 - البحث عن تحالف عسكري ضدها يستنزفها. وقد رأى الكاتب في كتاب صادر له عام 1979، أن أميركا ستوظف بعض الدول العربية لدعم العراق في مواجهة إيران[16]، وهذا ما حصل إذ جمعت دول عربية قواها المالية لدعم العراق في حربها ضد إيران، وقامت الولايات المتحدة باتباع سياسات حربية تستنزف العراق وإيران معاً، ووجدت في الحرب فرصة لإهدار الأموال العربية النفطية، ولإضعاف الدولتين اللتين يمكن أن تتحديا الهيمنة الأميركية على الخليج.

16 - Chomsky, Noam. "The Gulf Crisi," Z Magazine, Feb. 1991.

3 - حشد رأي عالمي على المستويين الشعبي والرسمي ضد إيران، على أساس أنها دولة ظلامية تسعى إلى محاربة الحضارة العالمية والقضاء على الديمقراطية، لصالح نظام ديني لا ينتمي إلى القرن الحادي والعشرين.

وتواكب الحصار على إيران مع حملة توعية عدائية بين السنة والشيعة، وأخذت بعض الدول العربية التي كانت صديقة للشاه ملك الدولة الشيعية، تناصب العداء للشيعة لغرض تحويل أنظار العرب عن قضاياهم الحيوية، لاسيما فيما يتعلق بالكيان الصهيوني، واستنزاف غضبهم بعضهم ضد بعض، والمقصود حقيقة ليس الشيعة، وإنما مناصبة إيران الإسلامية العداء تحت ذريعة مذهبية.

رابعاً: الحرب على العراق

أخذت الولايات المتحدة درساً من تطورات عامي 1991/1990، وهو أنه من الممكن أن تطور دولة خليجية قوة عسكرية كبيرة، تستعملها للسيطرة على دول الخليج ونفطها، لقد رأت في دخول قوات صدام حسين خطراً داهمً يهدد سياستها الأمنية في الخليج، وتحركت بسرعة وأعادت الأوضاع في الكويت إلى سابق عهدها، بالتعاون العسكري الرمزي مع عشرات الدول، لكن عدم اطمئنانها لسياسات نظام صدام، أدى إلى احتلالها للعراق، على أمل أن تقيم نظام حكم جديد يوافق سياساتها وينفذ إرادتها.

يرى بعض الاستراتيجيين الأميركيين: أن أميركا ارتكبت خطأ كبيراً استراتيجياً في إزالة حكم صدام حسين، وذهبت الى البديل الذي يتماشى مع نظرية الأمن الإيرانية، أكثر بكثير مما يتماشى مع نظرية الأمن الأميركية، ما فعلته الولايات المتحدة في هجومها على العراق عام 2003، وفق تحليلهم، أنها قلبت الموازين الداخلية العراقية، مما مكّن أهل الشيعة من تشكيل تحالف حكومي، يميل لصالح إيران وليس لصالح الولايات المتحدة، الأمر الذي يزيد وضع أمن النفط تعقيداً. أي إنَّ أميركا

رفعت من تحدي سلطتها في الخليج، بدل أن تخففها[17]. وقد ثبت أن أسعار النفط قد دخلت في حالة اضطراب كبير، بدل أن تكون في حالة استقرار.

إنّ أميركا رفعت من تحدي سلطتها في الخليج، بدل أن تخففها

ومن المحتمل أن أميركا غزت العراق كتتويج لسياستها الخاصة بأمركة العالم، والتي بدأت تأخذ ابعاداً متسارعة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ربما أرادت أن تقول للعالم إنها هي القوة التي لا تقهر، ولا يمكن أن يطالها التحدي، وذلك من خلال إلحاق هزيمة سريعة بجيش عراقي، تم تداول الأساطير عن قوته في وسائل الإعلام، ومن المحتمل أن الرسالة الأميركية كانت موجهة بشكل خاص إلى أوروبا وروسيا والصين، لكي لا يتجاوزوا حدود التسليم، بأن أميركا هي القطب الأوحد في العالم، الذي يستطيع خوض أكثر من حرب واحدة في وقت واحد. لكن الأمور لم تجر وفق ما أرادت، وفاجأتها المقاومة العراقية بحرب عصابات، جعلت من غزوها لعنة سياسية واقتصادية.

17 - Thompson, Loren. "Iraq: the Biggest Mistake in American Military History," Forbes, Nov. 15, 2011.

خامساً: اللعب على أنظمة الخليج

فضلاً عن إبقاء أنظمة الخليج العربية على أعصابها داخلياً وخارجياً، وعلى استنجادها بأميركا في مختلف شؤونها، عملت الولايات المتحدة على اتباع سياسات متعددة لاستنزاف الأنظمة، ولإبقائها أدوات لخدمة سياساتها. ومن هذه الآتي:

1 - إنشاء مجلس التعاون الخليجي كحلف عسكري عام1981، بعضوية كل من الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية وعمان، لغرض إنشاء قوة عسكرية خليجية تقوم بأعمال الدفاع عن دول الخليج، فيما إذا تعرضت لخطر، وقد نص ميثاق المجلس على أن أي اعتداء على دولة عضو في المجلس، يُعد اعتداء على بقية الأعضاء، ويستوجب العمل المشترك.

لكن الزمن أثبت فشل هذا المجلس، لأنه لم يستطع عمل شيء بإزاء الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988، وعجز عن الدفاع عن الكويت عام 1990، ولم يقم بعمل مشترك في أثناء غزو العراق عام 2003، وبقي عمله منحصراً إلى حد كبير في لقاءات القمة وإصدار البيانات، والتعبير عن مواقف سياسية. ولم يقم بعمل شيء إلا عام 2011، **عندما أرسلت السعودية قوات إلى البحرين، تحت عنوان قوات درع الجزيرة لمساعدة حكومة البحرين على السيطرة على المظاهرات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي**، علماً أن هذا تدخل بشؤون داخلية، ولم تتعرض البحرين لعدوان خارجي يستوجب عملاً عسكرياً مشتركاً.

2 - نظراً لفشل مجلس التعاون الخليجي في لعب دور مهم في أمن الخليج، ولاسيما لدى دخول صدام حسين للكويت، رأت الولايات المتحدة أن مجلس التعاون الخليجي غير قادر على القيام بالمهام الدفاعية اللازمة، ورأت كذلك أهمية تغيير سياستها في التعامل مع المجلس إلى عقد اتفاقيات أمنية مع كل دولة خليجية على حدة، انتهت الولايات المتحدة إلى نتيجة مفادها أنه من الخطأ الاعتماد على دول التعاون في ضمان أمن الخليج والنفط، ورأت أن عقد اتفاقات أو معاهدات أمنية وعسكرية ثنائية قد يكون أجدى[18]، ولهذا عملت على صياغة اتفاقيات دفاع مشترك وتعاون أمني مع هذه الدول، ما يسهل عليها العمل العسكري والأمني بما يتوافق مع المفاهيم والقوانين الدولية.

18 - Yaffe, Michael. "The Gulf and a New Middle East Security System." Middle East Policy, Vol. XI, No3, Fall 2004.

استوردت دول الخليج الست ما بين 1994 و1999 أسلحة بقيمة 153 مليار دولار

إنَّ الولايات المتحدة تعي جيداً، أن قطر شأنها شأن أغلب دول الخليج، لن تكون قادرة على الدفاع عن اراضيها، فيما إذا نشبت حرب، وهو ما يعطي للولايات المتحدة أمكانية دخول أراضي قطر بتبريرات قانونية متعددة بموجب هذه الاتفاقيات.

وأميركا موجودة الآن على الأراضي والمياه العربية الخليجية، لأنها أقامت قواعد برية وجوية وبحرية في هذه الدول، وتتصرف بكل حرية فيما يتعلق بنشاطاتها العسكرية والأمنية.

3 - حض دول الخليج على الإنفاق العسكري، تحت ذريعة أن العدو يقف على الأبواب، وأن على هذه الدول إلا تبقى معتمدة على الولايات المتحدة، وعليها تطوير ترسانتها العسكرية. ولذا أخذت دول الخليج بشراء أسلحة بكميات ضخمة لتعزيز أوضاعها الدفاعية. فمثلاً استوردت دول الخليج الست ما بين 1994 و1999 أسلحة بقيمة 153 مليار دولار، نصيب السعودية حوالي 103 مليار دولار. حازت الولايات المتحدة على (45%) من المبيعات، على حين أنَّ نصيب بريطانيا كان (29%).

إنَّ التسلح ظاهرة واضحة في الخليج، إذ تعمل مختلف الدول على استيراد الأسلحة أو تصنيعها، وكمية المعدات العسكرية المتراكمة في الخليج في ازدياد مستمر، ومبالغ الإنفاق على التسليح تزداد سنة بعد سنة، ولو وظفت هذه الدول أموالها لتطوير التقنية وصناعة الأسلحة، لكانت تكاليفها أقل بكثير مما تدفع الآن، لكن أميركا معنية بهذا التسليح لسببين أساسيين هما:

أ - استنزاف أموال الخليج وإعادة جزء كبير منها إلى مصدرها الغربي بصورة خاصة. فاتورة أهل الغرب النفطية كبيرة، ومن المهم لهم اتباع سياسات، تعيد لهم الأموال من خلال تصدير البضائع الاستهلاكية والأسلحة وانهيار البورصات.

ب - إقامة مخزن أسلحة أميركي في المنطقة تستطيع استخدامه بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في أي وقت تشاء وبأموال عربية. وتبيع الطائرات وأنظمة الدفاع الجوي والدبابات وغير ذلك، ولن يكون استخدامها خارج إشرافها أو بغير إرادتها، وهي بذلك لا تحتاج إلى نقل الكثير من المعدات والتجهيزات العسكرية، كما فعلت في حرب عام 1991. أي إنَّ أميركا تكدس أسلحة بكميات ضخمة قد تحتاجها في أي حرب تقليدية، ولاسيما في مواجهة إيران.

ومن الملاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي، وبالرغم من التسلح المستمر لم تتقدم برؤية حول أمن الخليج وكيفية المحافظة على أمن النفط، إذ لا يوجد لها فلسفة أمنية، أو استراتيجية منشورة، أو تعريف لهذا الأمن، ويبدو أنها لن تكلف نفسها عناء تقديم شيء، انسجاماً مع ما ذُكر أعلاه حول تبعيتها للإرادة الأميركية.

قد يكون هناك سبب ثالث ثانوي، وهو أن رائحة اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على الولايات المتحدة أمنياً وعسكرياً قد انتشرت كثيراً، وأخذت تدور حولها انتقادات كثيرة وأعمال تحريض متعددة، وقد ظهرت في الجزيرة العربية أصوات تتحدى الوضع القائم، وأقدم تنظيم القاعدة على القيام بعمليات تفجيرية كتعبير عن رفض التبعية لأميركا، من المحتمل أن هذا قد شجع على تسليح دول الخليج، لغرض تخفيف وطأة الانتقادات والتقليل من امتداد المنظمات الجهادية العاملة ضد الأنظمة ولاسيما في السعودية.

تتحدث أميركاً كثيراً عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي ترعى أشد الدول تنكراً للديمقراطية وحقوق الإنسان

ثالثاً: الترويج لدمقرطية شكلية في الخليج، حتى لا تبقى الولايات المتحدة تحت انتقاد شديد من جمعيات حقوق الإنسان على المستوى العالمي، تتحدث أميركاً كثيراً عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي ترعى أشد الدول تنكراً للديمقراطية وحقوق الإنسان، ولا تجد أمامها فرصة لدفاع منطقي عما تفعله، وهذا ما تأكدت الولايات المتحدة من أهمية تطويره بعد أحداث 2001/9/11[19]. ولهذا وجدت أنه من المهم اتخاذ خطوات أولية تجاه دمقرطة الأنظمة القبلية، مثل إقامة انتخابات بلدية، أو تشكيل

19 - Gauthier, Julie. Prospects of Democratization in the Oil Monarchies of the Persian Gulf, Louisiana State University, Dec. 2007.p. 67.

مجلس استشاري في هذه الدولة أو تلك، الخطوات التي تمت حتى الآن شكلية، لكن أميركا تعد بتطويرها مستقبلاً.

انتشار الديمقراطية في الوطن العربي، لن يفيد أميركاً كثيراً، لأن الخيارات الشعبية تبتعد كثيراً عن الإرادة الأمريكية، أو لا تتطابق معها، ولهذا ستبقى حذرة، وهي تحاول البحث عن توازن ما بين ما تدعو إليه من حريات ومصالحها التي تتطلب الهيمنة.

إيران

أصرت إيران الثورة الإسلامية على استقلالها منذ عام 1979، ورأت أن الاستقلال لا تصونه إلا القوة، ولهذا عملت القيادة الإيرانية الجديدة على الأخذ بأسباب القوة من النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية والعلمية والتقنية، وسهرت على بناء مجدها، وقد أحرزت الجمهورية الإسلامية تقدماً هائلاً، لاسيما في المجالين العلمي والتقني، وأصبحت قوة عسكرية إقليمية يُحسب لها حساب كثيراً.

أن كل يوم تأخير في العمل العسكري، يعني يوم تقدم علمي وتقني إيراني

وقد حاولت الولايات المتحدة، كما ذُكر سالفا، أن تثني إيران بالتهديد والوعيد والعدوان والإغراء عن بناء قواها الذاتية، لكنها فشلت. وما خشيته أميركا على مدى العقود من بلوغ إيران قوة كافية للتدخل في أمن النفط، قد أصبح ماثلاً إلى حد كبير[20]، فقد طورت إيران أسلحة تقليدية فعالة، ومنظومات صواريخ أرض-أرض، ومنظومات دفاع جوي، وقدرة نووية كبيرة، وتقنية إليكترونية على مستوى عال، لقد استمرت أميركا على مدى سنوات في توجيه التهديد العسكري لطهران، لكنها لم تجرؤ على الهجوم، على الرغم من علمها أن كل يوم تأخير في العمل العسكري، يعني يوم تقدم علمي وتقني إيراني.

20 - Aljazeera. "Iran and Israel: Comparing Military Machines." April 24, 2012.

المهم بالنسبة لموضوع هذه الورقة، أن إيران ترى أن الوجود الأجنبي في الخليج يعرض الخليج ونفطه لخطر الصدام العسكري، وأن حماية الخليج ونفطه، يجب أن تكون من اختصاص دولة قادرة على ذلك. تقول إيران إن أمن الخليج من مسؤولية دول المنطقة، وإن دول المنطقة تستطيع فيما إذا قررت التعاون فيما بينها، أن تقيم نظاماً أمنياً خليجياً يحمي النفط، ويضمن تدفقه الى مختلف أنحاء العالم[21]. وبهذا تقول إن المسؤولية الأمنية لا تقع على عاتق الولايات المتحدة، ولابد

21 - Taeb, Saeed and Khalili, Hossein. "Security Building Priorities in the Persian Gulf: An Approach to National Security Policy of Iran." The Iranian Journal of International Affairs, Vol. XX, No 3 2771-, Summer, 2008.

للأساطيل الأميركية والقواعد العسكرية أن ترحل من المنطقة. وقد دعت أميركا مراراً للخروج من الخليج، ووجهت رسائل متكررة بأشكال متعددة لدول الخليج، لكي تتعاون معها من أجل فرض أمن للخليج بأيدي أهل الخليج. لقد دعت السعودية بشكل خاص للتعاون معها، لكن دول الخليج والسعودية بالذات ترفض ذلك، وتستمر في التعاون مع الولايات المتحدة.

إنَّ تطوير إيران لقوة ردع دفاعية كبيرة، يبدو منه أنها لن تكتفي بأن تكون قوة إقليمية، وإنما هي في الطريق نحو تطوير قوة عالمية، وذلك من خلال تطوير قدرات صاروخية عابرة للقارات، وقدرات إليكترونية تغنيها عن نقل معدات حربية تقليدية، مكلفة مثل الدبابات والمدافع. إنها تطور طائرات إليكترونية، وأقماراً صناعية، ومن المحتمل أنها طورت أسلحة تعمل بأشعة الليزر، ولم يعد خافياً أن معارفها النووية، تؤهلها لإنتاج قنبلة نووية إن هي قررت امتلاكها.

إنّ تطوير إيران لقوة ردع دفاعية كبيرة، يبدو منه أنها لن تكتفي بأن تكون قوة إقليمية، وإنما هي في الطريق نحو تطوير قوة عالمية

لهذا كله ترفض الولايات المتحدة وحلفاؤها حتى الآن الاعتراف بقوة إيران العسكرية، وترفض التفاهم معها فيما يتعلق بأمن النفط وأمن الخليج، وما زالت تصر على استبعاد إيران نهائياً، وتكرر تهديدها بدل أن تجنح نحو التفاهم، فيما هددت إيران مؤخراً بإغلاق مضيق هرمز، إذا ضاقت بها الدنيا، لكن أمريكا ردت بتهديد مضاد.

إنَّ التوتر مستمر في الخليج، ومن المحتمل أن يؤدي أي صدام عسكري، إلى خلق حالات عدم استقرار في ضخ النفط ومروره عبر البحر، وخلل بالأسعار. هذا يعني المزيد من المتاعب المالية والاقتصادية لاقتصادات عالمية مهتزة جداً، يهدد هذا التوتر أمن الخليج، وأمن القواعد العسكرية الأمريكية وأمن إيران، ويهدد مصافي النفط وحركة الملاحة عبر الخليج وبحر عمان، ومن المفروض أن طرفي التوتر الرئيسين وهما إيران والولايات المتحدة، يحسبان جيداً مختلف المعطيات والنتائج، التي يمكن أن تترتب على أي صدام عسكري، سواء أكان طرفه إسرائيل أم الولايات المتحدة أم الدولتين معاً.

بين إيران وأمريكا

تصر الولايات المتحدة على استمرار احتكارها للمهام الأمنية، وبدل أن تتفاهم مع إيران، تستمر في تهديد إيران وفرض العقوبات عليها، وتحريض دول الخليج ضدها، وواضح أن الخليج ونفطه ما زال تحت هيمنتها، إلا أيران ونفطها، وإذا

كانت تريد الإبقاء على هيمنتها، فليس أمامها إلا أن تسعى لتدمير قدرات إيران العسكرية، حتى لا تعود إلى حلبة المنافسة، أو أن تقبل بدور إيراني ومشاركة إيرانية في المحافظة على أمن الخليج، ويضع الخيار الأول مشكلة كبيرة بوجه الولايات المتحدة، من حيث أنه لا يمكن التأكد من أنها ستكون قادرة على إزالة التنافس الإيراني العسكري نهائياً، وربما تتورط في حرب ضروس مختلفة عن التجربة الأميركية في كل من أفغانستان والعراق.

أن تقبل بدور إيراني ومشاركة إيرانية في المحافظة على أمن الخليج

أما الخيار الثاني فينطوي على كسر الاحتكار الأميركي، مما يضع دول الخليج ولو بصورة جزئية تحت التأثير الإيراني، ويهدد الوجود الأميركي بالزوال التدريجي، لذلك استطاعت ايران أن تضع الولايات المتحدة أمريكا بإزاء خيارين ليس فيهما حلاوة.

استطاعت ايران أن تضع الولايات المتحدة أمريكا بإزاء خيارين ليس فيهما حلاوة

وربما يكمن الاتجاه مستقبلاً، نحو فرض معادلة دولية لأمن الخليج، تشارك فيه دول عدة، أو تشرف عليه الأمم المتحدة، كانت إيران معنية بالمشاركة في أطار جهد عالمي، لضمان أمن الخليج ولاسيما في عهد الرئيس محمد خاتمي، تلك كانت تسمى إيرانياً بسياسة التشارك البناء، لكن الولايات المتحدة فضلت أن تستمر في سياسة الهيمنة، مما اضطر إيران إلى اتباع ما سمي بسياسة المقاومة البناءة [22].

22 - Mottaghi, Ebrahim. "International Security and Development Process in National Security of Islamic Republic of Iran" Strategic Defense Quarterly, 2007, No 12.

وهناك قوى عالمية عدة مهتمة مثل الصين والهند، وقوى اقتصادية عظمى مثل ألمانيا واليابان، هذا فضلاً عن القوى الإقليمية، كل دول العالم مهتمة بطريقة أو بأخرى بأمن النفط، لما في ذلك من استمرار لعجلة الإنتاج لديها، وكثيرة هي الدول التي تراقب الوضع الآن، ولا تقحم سفنها الحربية في مياه الخليج أو بحر العرب، لكن المستقبل يشير إلى أن الدول لن ترضى ببقاء أمن الخليج بيد الولايات المتحدة، التي تستطيع أن تتحكم في النهاية بضخ النفط وأسعاره، أو بيد أي جهة احتكارية أخرى.

إن دولاً كثيرة تتطلع إلى شراكة في ضبط أمن النفط، كيما تتمكن كل دولة من الحصول على احتياجاتها من دون أي عراقيل، ومع مرور الوقت ستتعرض الولايات المتحدة إلى مزيد من الضغوط، لكي تجعل أمن النفط عالمياً وليس احتكارياً، وسيكون الضغط العالمي بمعزل عن أنظمة الخليج، وسيقفز عنها، وستجد أنظمة ◀

الخليج نفسها بإزاء معادلات سياسية جديدة، مفادها أن أمن النفط يتطلب أنظمة حديثة، قادرة على التعاون مع أنظمة عالمية لضمان تدفق النفط، أي إنَّ دول الخليج الحالية ستلاقي تحديات كبيرة مستقبلاً، من دول عدة.

أن الولايات المتحدة مرتاحة للنظام القبلي، وتجده أداة جيدة الاستعمال لقاء المحافظة على استمرار حكم الأسر الحاكمة

إنَّ أنظمة الخليج السياسية متخلفة جداً، ولا تستطيع مواكبة اهتمام عالمي غير احتكاري، من ناحية متطلبات الحرية وانطلاق النشاط السياسي والمشاركة السياسية، كما أن الولايات المتحدة مرتاحة للنظام القبلي، وتجده أداة جيدة الاستعمال لقاء المحافظة على استمرار حكم الأسر الحاكمة، لكن هذا لا يتناسب مع تطلعات دولية في تبني سياسية حديثة إلى أمن النفط.

وليس من السهل أن تتخلى الولايات المتحدة عن احتكارها لأمن نفط الخليج، لأنها تجازف بذلك بسيطرتها على تغذية قوى اقتصادية وعسكرية عالمية بالنفط، ويأذن لها بمزيد من الحرية في اتخاذ القرارات ذات التأثير العالمي، وصحيح أن أميركا لا تجاهر بأهمية قبضتها على نفط الخليج، وتقول إنها تحافظ على استقرار نفط العالم، لكن قلبها ليس بالضرورة على حسن صحة العالم، بقدر ما هو على حسن سير مصالحها.

الحل

في تقديرنا أن الحل الأمثل لمنطقة الخليج، ليس عالمياً بسبب الخوف من:

أ - فشل الأمم المتحدة في ردع دول عظمى، فيما إذا قررت هذه الدول السير بسياسة ولاسيما ما بها يتعلق بأمن الخليج.

ب - حصول صدام بين دول عظمى في الخليج، فيما إذا كانت شريكة في ضمان أمن النفط وتضاربت مصالحها.

ت - أن يحد الإشراف الدولي سواء كان من الأمم المتحدة مباشرة أو من مجموعة دول، من استقلال دول الخليج ونسبية سيادتها، ما يؤثر سلباً على الأوضاع الداخلية لهذه الدول، هذا في حال أصبح لدول الخليج استقلال.

وعليه فإن الحل الأصلح، هو ضمان أمن النفط والخليج من الدول الواقعة على سواحله، وهي ثماني دول، ووفق المبادئ الآتية:

1 - النفط للبيع، وليس للابتزاز السياسي والاقتصادي بأي شكل كان، وتنطبق هذه القاعدة على كل مصادر الطاقة المتوافرة عالمياً.

2 - إنشاء قوة عسكرية خليجية بأذرعها البرية والبحرية والجوية والإلكترونية، للدفاع عن أمن الخليج وبحر عمان، وضمان حسن سير الملاحة البحرية.

3 - تبقى منطقتا الخليج وبحر عمان منطقتين خاليتين من التواجد العسكري البحري، إلا من قوى البحرية التابعة لقوة عسكرية خليجية مشتركة.

4 - تتحدد كمية ضخ النفط والغاز، وكذلك الأسعار وفق معيارين هما:

الأول:احتياجات الدول المنتجة للنفط المالية والاقتصادية.

الثاني: احتياجات السوق العالمية حرصاً على الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي.

الانفصال والتفكك:
تحديات التغيير في المنطقة العربية

د. خضر عباس عطوان

* أكاديمي وباحث من العراق

* استاذ السياسة الدولية المساعد
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

مقدمة

كثيرة هي الظواهر التي يعيشها العالم العربي، وتتراوح اهميتها وخطورتها على مستقبل بقاء هذا العالم قائماً، بين ظواهر مهددة للاستقرار، وأخرى مهددة لبقائه، ويتراوح اسبابه بين غياب العدل الاجتماعي وينتهي الى التدخل الخارجي، وعلى أيها يقف الباحثون، فهم يصيبون حقيقة ما يعيشه هذا العالم، ولهذا صرنا نشهد حدوث أحداث لم يشهدها العالم العربي طوال القرن العشرين بعد ظواهر اتحادية محدودة (الاتحاد الاماراتي، الاتحاد اليمني)، ومنها: تفكك السودان بانفصال اقليمه الجنوبي، ووجود نزعة قوية لانفصال جنوب اليمن، كما أن أقليم كردستان في العراق ينتظر دوره للإعلان انفصاله عن العراق، والأمر لا يقتصر على ذلك، فهناك الصحراء الغربية في المغرب، كما أن سوريا وصلت الى مرحلة صارت اطروحات التفكك فيها واردة، وكل ذلك سبقه تفكك الصومال وانسلاخ ارتيريا عن العالم العربي منتصف تسعينيات القرن الماضي.

ما تقدم يطرح الحاجة للإجابة عن سؤال مفاده: لماذا؟ نفترض أن المشكلة هي في تعريف الهوية الوطنية، وغياب لمبادئ العدالة الاجتماعية وضعف في المساواة السياسية، واعلاء الحكام للسلطة وايصالها الى مراتب تساوي الدولة وأحياناً تلغيها.

أولاً: الواقع العربي: الدولة والنظام السياسي والمجتمع والانسان في العالم العربي

في البدء، يقتضي الحال أن نشير الى: أن العالم العربي كجغرافيا لا يتكون من لون واحد، لا سياسياً ولا اثنياً، ولا دينياً، ولا مذهبياً، أنما الحديث هو عن جغرافيا فيها غلبة للسكان العرب على غيرهم من السكان الأخرين، وهنا لا نعني بالأخرين أنهم وافدون على هذه الأرض، وهذا ما يقتضي التنويه، فمن يسكن الأرض التي توسم بأسم العالم العربي أو الوطن العربي أو الأمة العربية، وامتداداتها من العراق حتى المغرب ومن بلاد الشام حتى اليمن، أنما ينقسمون الى عدة مجاميع من السكان:

أن العالم العربي كجغرافيا لا يتكون من لون واحد، لا سياسياً ولا اثنياً، ولا دينياً، ولا مذهبياً

- الساميين، وهم من ابناء سام بن نوح، ومن نسله مجموعات قومية عديدة منها: العرب والعبرانيين والكنعانيين والاراميين ومن اورمتهم أغلب المسيحيين العرب، وهؤلاء توطنوا ابتداءً في الارض المحصورة شرق البحر المتوسط شمالاً حتى اليمن جنوباً.

- الأفارقة، من الزنوج وغيرهم، وهؤلاء استقروا ابتداء في أفريقيا جنوب الصحراء.

- الأصول الآرية والاسيوية، وتشمل الفرس والهنود والاكراد والاوروبيين، وهؤلاء توطنوا من أوروبا مروراً بشمال الشام وانتهاء بقارة أسيا.

هذه المجموعات البشرية الكبرى لم تستقر في موطن واحد، أنما لجأت الى الهجرة من موطن أبائها الأول تحت ظروف شتى، وخلال مراحل زمنية عدة، وهكذا شهدنا وجوداً للعرب في بلاد فارس، وفي أفريقيا جنوب الصحراء وفي المغرب العربي، بينما وجدنا اتراكاً وتركمان في العالم العربي، وفرساً وزنوج وغيرهم. وهكذا وجد في المنطقة التي عرفت على امتداد التاريخ الحديث منه والمعاصر بالعالم العربي، وجوداً مميزاً للعرب، فضلاً عن أقليات مميزة عن العرب، وتنقسم هذه الأقليات إلى مجموعتين:[1]

- **المجموعة الأولى**: من الأقليات، تتمثل بأقليات متوطنة، وهي من أبناء المنطقة، تنتسب إلى شعوب عاشت في المنطقة، منذ مئات وربما آلاف السنين، وشكلت على مدار التاريخ جزءاً مكوناً من شعوب المنطقة، وتركت لها بصمات

1 - اسكندر شاهر سعد، مسألة الأقليات وسبل تخفيف التوترات الدينية والأثنية في الشرق الأوسط، قضايا استراتيجية (المركز العربي للدراسات الاستراتيجية) العدد (68) آذار 2009، ص 8 - 9.

حضارية في التطور العام للمنطقة، وذلك قبل أن تطرأ عليها وعلى المنطقة تبدلات ديموغرافية وحضارية، تقلب المعادلات وتحول تلك الشعوب إلى أقلية متجمعة حيناً ومتفرقة أحياناً، سواء كان في إطار أحدى الدول القائمة في المنطقة أو موزعة على عدد من الدول، ويندرج في عداد هذه المجموعة من الأقليات الأكراد، وهم بين أكبر الأقليات الموزعة بين عدة دول في المنطقة، كما يعد الآشوريين في إطار هذه المجموعة من الأقليات، التي استوطنت قديماً في المنطقة، ويتوزع هؤلاء بصورة خاصة على العراق وسوريا.

- **المجموعة الثانية**: من الأقليات هي أقليات وافدة حديثاً، ويتفاوت زمن مجيئها إلى المنطقة، حيث أن بعضها جاء قبل مئات السنين، على نحو ما هم التركمان، الذين كانوا بين أول المهاجرين من أواسط منطقة السهوب الأسيوية، ممن اتجهوا غرباً ليستقروا في كل من إيران والعراق، قبل أن يصلوا في وقت لاحق إلى سوريا وفلسطين والأردن. ويندرج في إطار هذه المجموعة من الأقليات الوافدة، الأقلية الأرمنية، والتي وإن كان موطنها الأساس هضبة أرمينيا، المقسمة اليوم بين كيانات متعددة، تشكل تركيا واحدة منها، فإنه قد تم دفع الأرمن منها بالقوة، للهجرة جنوباً باتجاه بلاد الشام والعراق، وقد توزع الأرمن في هجرتهم هذه على مختلف بلدان المشرق العربي، إضافة إلى بقاء أقلية منهم في تركيا، فضلاً عن الشركس والأرناؤوط والبوشناق.

والأمر لا يتعلق بهذا فحسب، أنما بالأمتداد العربي في افريقيا غرباً وجنوب الصحراء، فهؤلاء قد وجدوا أن هناك من سبقهم في سكن هذه الأرض، من مثل المصريين القدماء والأفارقة في السودان والمغرب العربي ومنهم الامازيغ، وكما هاجر الى هذه المناطق الزنوج، حتى كونوا مجموعات كبرى في كل من موريتانيا والسودان، إما جيبوتي وإرتيريا والصومال فسكنها في الغالب أفارقة، ثم هاجر إليها العرب بين الدعوة للإسلام والتجارة، حتى ساد فيها اللسان العربي تحت طائل عدم وجود قوى منافسة لهم.

أما دينياً ومذهبياً، فتعتبر أراضي العالم العربي مهبط كافة الاديان السماوية، ومنبع كافة التفسيرات والاجتهادات المذهبية الكبرى لتلك الاديان السماوية، فاليهودية والنصرانية هبطتا واستقرتا في أرض فلسطين، والاسلام في الجزيرة العربية، أما الاديان الوثنية والاعتقاد باللادين، فهي قد وجدت في أرض العرب كما في غيرها موطن، إلا أن العرب سرعان ما تركوا هذه الاعتقادات واعتبروها فساداً، واتجهوا

نحو أحدى الاديان التوحيدية، إلا أن اتباع الاديان الوثنية سرعان ما ظهروا في العالم العربي، نتيجة الهجرات أو نتيجة ترسيم الحدود السياسية وتشكيل الدول العربية الحديثة، ومنهم ما موجود في موريتانيا والسودان وارتيريا.

أما الاديان السماوية، فانقسم أهلها أشد أنقسام بين مذاهب عدة ، وظهر تقسيم جديد متعلق أحياناً بنوع الاثنية التي يرتبط بها المواطن في العالم العربي، فانقسم العرب الى مذاهب سنية وشيعية ووهابية وزيدية وعلوية وشيخية.

إذاً، صرنا بإزاء أنقسام في طبيعة تكوين وانتماء سكان العالم العربي، اثنياً ودينياً ومذهبياً، إلا أن هذا الانقسام أصطدم بعقبتين كبيرتين إلا وهما: الولاءات التي اقترنت بتكوين الدولة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى، وتعريف المواطنة في كل دولة. فبعد انتهاء تلك الحرب تجاذب النفوذ على العالم العربي عدة دول كبرى، حرمت العرب من نعمة الاستقلال في دولة وطنية، شجعت الدول الكبرى على اتيان السلطة من قبل قوى، لم يكن همها بناء الدولة الوطنية، أنما كان همها السلطة فحسب.

لهذا سرعان ما ظهر في العالم العربي ظاهرة غريبة، إلا وهي الطبقية في السلطة، بمعنى اقتصار السلطة على مجموعات اثنية ودينية ومذهبية وحتى سياسية محددة، وتعمد تلك الطبقة الى تقسيم المجتمع العربي الى: مجموعات تدعم النظام، ومجموعات معزولة لا تستطيع العيش بكرامة، ما لم تتحول الى المجموعة التي تدعم النظام، ومجموعات ضد النظام، وهذا التقسيم ساير التكوينات الأثنية والدينية والمذهبية بشدة، ففي سوريا صار الحكم علوياً، وأستند في دعمه على الاقليات المسيحية والدرزية، وفي الاردن صار الحكم هاشمياً، واستند في دعم النظام على الشركس والشيشان والأرمن.

شجعت الدول الكبرى على اتيان السلطة من قبل قوى، لم يكن همها بناء الدولة الوطنية

وفي العراق صار الحكم عربياً، واستند في دعم النظام على السنة،.. وفي كل الدول العربية وجدت مجموعة عزلت عن الحياة السياسية، واحياناً جرى اضعافها اقتصادياً عبر حجب موارد الدولة عنها، على واحدة من الأسس السابقة، فقد همش الشيعة وأقصيَ الاكراد في العراق، والأمر نفسه حدث في كل الدول من المغرب حتى العراق. عندما جرى تهميش الاقليات سواء تحت معطى مذهبي أو عرقي.

ومن هنا بدأت مأساة العالم العربي، دولاً ومجتمعات وأنسان، فتعبير المواطن لا يفيد ما هو متعارف عليه عالمياً في الحضارات الانسانية، أنما قسم السكان على وفق انتماءاتهم الاثنية والدينية والمذهبية والسياسية.

لذلك أصبحت السلطة وليس الإنسانية هي شغل الحكام الشاغل، ودخل السكان في علاقات متناقضة غير قابلة للتعايش

إن العالم العربي الذي أحتضن أكبر الحضارات الانسانية: البابلية والاشورية والفرعونية واليهودية (في زمن النبي سليمان عليه السلام)، والحضارة العربية الاسلامية في الزمنين الأموي والعباسي سرعان ما أفل، بعد أن وجدت أغلب الاثنيات والاديان والمدارس الفقهية وجودها في العالم العربي، سرعان ما أصبح العالم العربي طارداً لكل فكر، وطارداً للتنوع، ومانعاً للتعايش الاجتماعي-السياسي السوي.

لذلك أصبحت السلطة وليس الإنسانية هي شغل الحكام الشاغل، ودخل السكان في علاقات متناقضة غير قابلة للتعايش: عبودية أو القتل والتهجير، فهجرت مجموعات من السكان مناطق العرب، ومن وفد منهم الى أراضي يسكنها العرب أو بالقرب منهم (الاكراد) أو من استقبل العرب على أرضهم (الأفارقة في القرن الأفريقي، وفي جنوب السودان وجنوب الصحراء، وفي المغرب العربي)، أصبحوا يطالبون بأن يعاد تعريف هوية دولهم من الغلبة للعرب والعربية، الى جعل العرب والعربية أقلية ثانوية، وهذا ما حصل في القرن الأفريقي، ويجري التمهيد له في المغرب العربي، بينما اتجه جنوب السودان الى الإنفصال عن السودان، ويتجه الاكراد بسرعة لتشكيل دولتهم على أوسع مساحة يستطيعون استقطاعها.

والاسئلة التي تثار هنا متعددة، تبدأ بحيثيات الانتقالة الفكرية للانفصال، عن العرب والعربية كهوية، ومدى أكتمال تبلورها، والى أين ستنتهي؟ هل سنشهد مزيد من الانقسام، بحيث سنشهد تقسيم سوريا، و/أو السعودية، و/أو لبنان، و/أو مصر، و/أو الجزائر، و/أو المغرب، و/أو موريتانيا، و/أو اليمن، و/أو باقي السودان الشمالي؟

وما هو دور العامل الخارجي في هذا التوجه، وهل ما أصطلح على تسميته بالتغيير أو الربيع العربي يشكل عامل مساعد على إعادة دمج الاقليات في العالم العربي، مما أوجد فرصة تاريخية لتسريع وتيرة أنفصالها عن العالم العربي وخلق هوية مميزة لها؟

لقد أثار موضوع الربيع في العالم العربي، أو مجازاً بالربيع العربي الحاجة إلى تحليل

مختلف الابعاد المتعلقة بالموضوع، ومنها:

- البعد النفسي للإنسان الساكن في العالم العربي
- البعد المجتمعي
- البعد الخاص بالدولة (العربية)
- البعد الخاص بالعالم العربي كجغرافية اقليم
- البعد الإسلامي
- البعد الإقليمي
- البعد الدولي

هذه الابعاد متداخلة ومتشعبة، انتهت كلها إلى كسر حاجز تقليدي أستمر اللعب عليه لعقود عدة، وهو أن هناك استحالة للجمع بين الحرية والأمن في العالم العربي، وأن هناك حاجة إلى بقاء الأنظمة الشمولية في هذا العالم، هذه الانظمة التي لم تعترف بالمواطنة، إلا لمجموعات أثنية ودينية ومذهبية وسياسية محددة. وهذا الأمر برر أنفاق الأنظمة العربية على التسلح، وعلى بناء منظومات العمل الأمني، التي أهدرت كرامة المواطن في العالم العربي، قبل أن تهدره اسرائيل ودول العالم الغربي، وانتهى الحال إلى تقديس الدولة ونظام الحكم وهدر كرامة الإنسان، في معادلة معكوسة للسنة التي أقرها الخالق في كتبه المقدسة (وكرمنا بني آدم)، فهو لم يقل وكرمنا الدولة أو كرمنا نظام حكم، بل وانتهت الثورات العربية إلى إزاحة بعض أنظمة الحكم، التي أشاعت الفساد بين العرب، بقصد ضمان بقائها من خلال دعم المفسدين. إلا أنه في المقابل، طرح تساؤل عن مدى صدق الغرب في تقبل صعود التيارات الاسلامية الى الحكم في العالم العربي.

هذه الانظمة التي لم تعترف بالمواطنة، إلا لمجموعات أثنية ودينية ومذهبية وسياسية محددة

إن الثورات العربية طرحت مسألة في غاية الصعوبة، ستبقى مثار تحليل خلال السنوات القادمة، بعد أن ينتهي التوافق المرحلي بين قيادات التيارات الإسلامية الراهنة وبين الغرب، بمعنى أن الأجيال القادمة من الإسلاميين ستعتلي الحكم في الدول العربية، وستظهر مشاكل جديدة، فأنظمة الحكم التي أنشات منذ منتصف القرن الماضي، أقيمت على أسس أغلبها كانت قومية ويسارية وأميرية- قبلية،

ومعها انشأت جامعة الدول العربية على ذات الإساس، بمعنى غياب المواطنة كإساس جامع، ففكرة كون الجامعة عربية يفيد أن كل ما هو غير عربي، لن يحض بفرصته الطبيعية للوصول الى قمة السلطة، كما لم يكن الإساس إسلامياً في كل ما بني قبل العام 2010، بل كانت أنظمة الحكم العربية آنذاك تستمد شرعيتها من قتال الإسلاميين قبل غيرهم، واليوم، وبعد أن انتهى بالتيارات القومية واليسارية والتقليدية إلى عدم القدرة على أدارة ملفة كرامة الإنسان في العالم العربي، وأنتهى ملف المواطنة الى نتيجة بررت أو أعطت شرعية لغير العرب في الهجرة أو هدم أسس الدولة، وجدت القوى والتيارات الإسلامية قدرة على ملئ الفراغ، فاستحوذت على الحكم في تونس ومصر.

انشأت جامعة الدول العربية على ذات الإساس، بمعنى غياب المواطنة كإساس جامع

وهكذا صار الإسلاميون لهم الحكم في كل من موريتانيا وتونس ومصر والسودان، مع وجود قوي في المغرب والجزائر وسوريا والاردن والكويت واليمن، إما العراق فأنه انتج حالة شاذة مفادها التلون بالإسلام، كتجارة رخيصة والتلاعب بمشاعر المواطنين من أجل الحكم، بل تلون الاسلام بلون طائفي جعلت المذهبية عامل تمييز، وصارت تعطي مبرراً وشرعية لأيّ انفصال عن الدولة العراقية، تحت عناوين الحرية والكرامة.

والاسئلة التي ستثار هنا هي:

- كيف سيكون حال الدول العربية في عالم ما بعد الثورات العربية، هل ستكون الغلبة للتيار الإسلامي مبعث تجديد للفكر القومي؟

في العالم العربي سادت على مدى التاريخ الحديث التيارات العربية، مع تحالفات مصلحية مع بعض الانتماءات الأثنية أو الدينية أو المذهبية أو القبلية، التي تختلف من دولة لأخرى، وكانت الثمرة أنشاء جامعة الدول العربية، وفي تجاهل لوجود غير العرب في هذه الدول، في ظل وجود تيارين ضاغطين:

- محاولة تقليد العرب للنجاح الأوروبي في بناء دولة قومية منذ معاهدة ويستفاليا عام 1648، في ظل صراع مرير مع التخلف الذي أقترن بنماذج حكم إقليمية (الدولة العثمانية).

- شعور بريطانيا بضرورة تغليب التيار القومي العربي في مواجهة التيارين الإسلامي (التقليدي) والشيوعي (الذي حضا بدعم الاتحاد السوفيتي آنذاك).

وهكذا أنشئت الجامعة، لكن في الوقت نفسه تكرست القطرية، ولم يتحول غطاء الجامعة إلى استراتيجية للجمع أو التكامل، أنما بقيت أطار للعزل العربي، كما لم تستطع أن توجد أطار يجمع أو يصالح الدولة العربية، مع تكويناتها وتبايناتها المختلفة، ولم يتصالح العرب مع جيرانهم في الداخل من اكراد وامازيغ وأفارقه، كما لم يتصالح مريدي الاعتقادات الدينية، من أجل الوصول للحقيقة أو التعايش السلمي الاهلي في أقل تقدير.

لم يتصالح مريدي الاعتقادات الدينية، من أجل الوصول للحقيقة أو التعايش السلمي الاهلي في أقل تقدير

وتعاملت الجامعة منذ نشأتها مع بعدين: الأول متعلق بالدولة العربية والثاني متعلق بالمجتمع والإنسان العربي، إلا أنها لم تستطع أن تحقق تقارب بين احتياجات المواطن والدولة، إنما كانت اقرب إلى أنظمة الحكم، على نحو ساعد على تزاوج أنظمة الحكم والدولة، مما ولد فشل لهما وأثر على شرعيتهما، في ظرف وجد فيه السكان أو أغلبهم من غير المقربين من كرسي الحكم والسلطة، أنه قد فقد الثقة بالعرب والمسلمين سكاناً ومجتمعاً ودولة، وفي العراق بعد العام 2003، إعيد أنتاج دائرة العزل بتغير المعادلة، فالظالم أصبح مظلوماً، وصار المظلوم ظالماً، فتجددت دائرة عدم الثقة بالدولة والحكم والمجتمع.

1 - الدولة في العالم العربي

بعد انحسار وتفكك الدولة العثمانية، عانت المنطقة العربية من فراغ سياسي واضح، من جراء غياب فعلي عن المشاركة في التفاعلات الدولية لقرابة سبعة قرون سابقة، عرفت المنطقة خلالها شتى أنواع الاحتلال وتحت مختلف التسميات الشرقية منها والغربية، كلها انتهت إلى عدم قدرة العرب على أنتاج نظام حكم مناسب، قرين بوضعهم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، فحاولوا وبتشجيع من بريطانيا وفرنسا تقليد ومحاكاة التجربة القومية الاوروبية، فظهرت الدولة العربية، وفي بعض الدول أنحرف مسار الدولة القومية، لتكون أما دولة يسارية راديكالية، أو أن تكون دولة أميرية- قبلية، وفي هذا الظرف أُسِّست جامعة الدول العربية، لتكون راعياً للدولة القطرية العربية، وليبدأ التأسيس لنظام أقليمي عربي، لم يضع في اهتمامه رعاية مصالح الاقليات غير العربية، أو رعاية التنوع الديني والمذهبي في الأطار العربي.

عدم قدرة العرب على أنتاج نظام حكم مناسب، قرين بوضعهم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي

ومنذ خمسينيات القرن الماضي، شهد نجم الدولة القطرية العربية الأفول في مستوى شرعيته، فبعد أن دخلت أنظمة الحكم العربية في صراعات، بررت ابتداء شرعيتها تحت عنوان مقارعة الاستعمار، ثم مقارعة الكيان الصهيوني، ثم تدعيم جبهة المقاومة العربية (وقد بلغت الصراعات الـ 25% من صراعات العالم منذ الحرب العالمية الثانية حتى العام 2000، كلفت العرب قرابة الـ 1500 مليار دولار، كأنفاق فعلي دون حساب عائد التنمية الضائع، جراء عدم استخدامها بشكل صحيح، وبلغت خسائرها البشرية نحو ثلاثة ملايين عربي قتيل، ومن اللاجئين والنازحين وصلوا إلى 14 مليون أنسان، ومن المهاجرين قرابة 27 مليون إنسان، فضلاً عن ظهور عدة مئات من الحكام والسياسيين العرب من بين أغنى رجالات العالم)، واتجهت أنظمة الحكم العربية بسرعة نحو[2]:

2 - عبد المنعم سعيد، الدولة العدبية الحديثة أولاً، الشرق الأوسط اللندنية، العدد (11040) فبراير 2009.

- تدعيم بقاء الأنظمة الحاكمة بالأسم والعوائل والأشخاص.

- بناء أكبر شبكة استخبارات إقليمية، ليس ضد عمليات التجسس الخارجية، إنما ضد مطالب الحرية والكرامة.

- إن من قتل على يد أنظمة الحكم العربية، أو نزح أو هجر أو لجأ إلى الخارج، هو أكبر مما قتلته أو اجبرته الدول الإقليمية والاجنبية الأخرى على النزوح أو الهجرة.

- تكلست شرعية أنظمة الحكم العربية وفقدت معها الدولة العربية شرعيتها.

فالجامعة العربية هي أضعف رابطة ظهرت في تاريخ الأنظمة الإقليمية في العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية

وخلال تلك المدة، كانت جامعة الدول العربية ينظر لها على إساس أنها أطار يضم الكيانات السياسية العربية، ولم يستطع التحول لغير ذلك، وعليه فالجامعة العربية هي أضعف رابطة ظهرت في تاريخ الأنظمة الإقليمية في العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما يقال فيها غير ملزم للدول الاعضاء. هذا من جانب، ومن جانب آخر، أصبح احتضان العالم العربي لأقليات أثنية ودينية ومذهبية، يثير مشاكل سياسية جمة ليس أقلها المواطنة والهوية والاندماج والمشاركة والتنمية السياسية، حتى أصبحت الدولة القطرية العربية مجرد هيكلية لوجود نظام حكم ما.

ولم تسعَ الدول العربية إلى الاصلاح لا على صعيد الدولة العربية، ولا على صعيد الجامعة العربية، وكانت أحداث مثل انتكاسة حزيران 1967، واحتلال اسرائيل لثلاثة اضعاف ما أقيم عليها كيانها عام 1948، واندلاع الحرب الاهلية اللبنانية

عام 1975، واتجاه مصر إلى تطبيع علاقاتها مع اسرائيل عامي 1978 و1979، ثم اندلاع الحرب العراقية الايرانية وما شهدته من انقسام عربي تجاهها، ثم احتلال العراق للكويت عام 1990، ثم مشاركة العرب في أنهاء قوة العراق طوال المدة بين1991-2003، ثم ضياع الصومال عام 1992، ثم احتلال العراق عام 2003،.. كلها مؤشرات تدل على أن العالم العربي بات بحاجة إلى اصلاح.

فالدول العربية باتت طاردة، إلا للحكام ومن يخدمهم ومن رضي من الشعوب بحكمهم تحت طائل عدم وجود خيارات للهجرة للخارج، فظهرت أطروحات لدى بعض العرب الاكاديميين بشأن ضرورات لإصلاح نظام الدولة العربية، ولإصلاح نظام الجامعة العربية في فترة أنتقل العالم الى نظام دولة الرفاهية، متجاوزاً بديهية دولة المواطنة، وأنتقل الاتحاد الاوروبي من كونه منظمة بسيطة، انشات بين دول متحاربة عام 1953، إلى كونه اتحاد منظم للسياسات العامة للدول الاعضاء عام 1992، ثم إلى نظام العملة الواحدة، والى تنسيق السياسات الأمنية والخارجية في الألفية الجديدة، متجاوزاً للعامل القومي واللغوي.

وخلال المدة اللاحقة على احتلال العراق، طرحت الولايات المتحدة مشروع لتغيير المنطقة العربية من أربعة زوايا:

- أصلاح أنظمة الحكم العربية.
- الإصلاح الاقتصادي.
- التوسع في الحريات الشخصية ومنح المرأة حريات أكبر.
- إصلاح نظم التعليم.

ثم تبعته أن دعت إلى إعتماد الفوضى الخلاقة، لكسر حاجز الخوف بين العرب من التحول للديمقراطية، ودعت فيه إلى أحداث صراع سياسي- مجتمعي عربي داخلي وعربي إقليمي، يكون مدعاة لظهور قوى تكون قادرة على أحتضان مشروع دول عربية جديدة غير تلك القائمة، وبدأت بتطبيق مشروعها في العراق عام 2005.

وجوهر هذه الاصلاحات تنتهي إلى انهاء أنظمة الحكم التقليدية، فواجهتها الأنظمة العربية التقليدية بالرفض، وطرحت بعض الأنظمة الحاكمة مبادرات خجلة للإصلاح، سواء المتعلق بأنظمة الحكم أو بالجامعة العربية، ومنها المبادرات اليمنية والقطرية والجزائرية، وكلها كانت غير جادة في أحداث تغيير في نظام الدولة العربية، وفي شرعية أنظمة الحكم القائمة.

2 - العالم العربي والمجتمع والإنسان العربي

إن دوام الدول هو رهين بمدى تعلقها بالمجتمعات والإنسان، الذي ضمته بين جناحها، فالدولة هي تعريف أخر للإنسان، فالأصل التاريخي لم يكن الدولة، أنما الإنسان، فالإنسان سابق في تكوينه ووجوده من الدولة، وإنما نشأت الدول لضرورات ومبررات، أختلف المفسرون في أيرادها بين أسباب اقتصادية تجميع مصالح، وأخرى دينية تجميع اتباع الديانات، وسياسية مبعثها تجميع عناصر القوة بيد فئة ما، وتاريخية قائلة بالتدرجية في أعمال التطور من الإنسان الفرد ثم الاسرة ثم القرية ثم المدينة، وفيها تنوع أكبر ثم الدولة.

فالأصل التاريخي لم يكن الدولة، أنما الإنسان، فالإنسان سابق في تكوينه ووجوده من الدولة

ونظراً لأهمية معادلة الإنسان في الحياة عامة، عُني الغرب به، بعد أن اتجه إلى الاستقرار، وجعله مبعث شرعية الدولة وشرعية نظام الحكم، أي إنه ثبت الإنسان (المواطن، مهما كان أصله الأثني أو أعتقاده الديني أو جنسه أو لونه أو لغته)، وجعل الدولة والنظام السياسي متغيرين، ولا شرعية للمتغير دون رضا الثابت، إما المجتمعات الفقيرة حضارياً، فأنها تثبت الدولة بل وتثبت نظام الحكم، مهما كان التدني في كرامة الإنسان (المواطن). هذه المعادلة، لم تهتم بها الدولة أو الجامعة العربية في العالم العربي، أيَّ أن الإنسان والمجتمع غائب في تكوينها، أنما هي أهتمت بكون الدولة هي الأصل دون الإنسان في العالم العربي، وهذا ما بات يعرضها للزوال، طالما أن الدولة وأنظمة الحكم في المنطقة، لم تعد شرعية في نظر المواطن ساكن هذه المنطقة عامة.

فالدولة العربية وما أنشأ عليها فلسفة وضعية، أنتهى زمانها، وهناك تغير في الغلبة للفلسفات الكبرى، إذا ما عددنا تجاوزاً أن الدين الإسلامي فلسفة. ويأتي اهتمام المواطنين سكان العالم العربي، وتوجه السكان العرب نحو الإسلام، والحركات الإسلامية وتوجه السكان من غير العرب نحو الفلسفات القومية، تعبيراً عن عوامل عدة:

1 - فشل الفلسفات الوضعية في تقديم معنى للحياة أو في تطوير المستوى الحياتي، أنما أزدات الفقر والبؤس

2 - العجز عن تقديم صورة مستقبلية فيها، وأن أمل بسيط، انما المستقبل مظلم، فلا حراك سياسي عند القمة، والبدائل بين القيادات الموجودة والمحتملة غير مقبولة

3 - اتجاه الأنظمة الحاكمة إلى أشاعة فساد مفرط، واباحية، بقصد تغيير قناعات المواطنين للحياة، وخلقوا طبقة انتهازية تفسر معنى الحياة، وفقاً لما تشتهيه الأنظمة الحاكمة، من دون مراعاة للاخلاقيات الإسلامية والعربية والشرقية عامة.

4 - تقييد حريات المواطنين، عبر أنظمة استخبارية عديمة القيمة تتدخل في الخصوصيات ولا تحترمها، وكل أعمالها خدمة مصالح الحكام وليس الشعوب.

5 - في حين أن الحركات الإسلامية تقدم للإنسان العربي، إنموذجاً للتضامن ونظرة لعدل اجتماعي، ودعوة للتكافل، ومشاركة في القرار عبر أسلوب ما فتئ العالم الغربي، يحاربه إلا وهو الشورى، وهي لا تعني الديمقراطية، إنما تعني مشاورة العلماء وأهل الرأي، في حين أن الديمقراطية تدعو إلى حكم عامة الشعب، وتساوي بين الجاهل وبين العلماء وأصحاب الرأي.

أصبح المتسيد على الشارع العربي منذ قرابة العقدين، هو الجماعات والحركات الإسلامية بمختلف مشاربها، والمتسيد على الأقليات غير العربية، حركات قومية تدين بولاء للخارج

وعليه أصبح المتسيد على الشارع العربي منذ قرابة العقدين، هو الجماعات والحركات الإسلامية بمختلف مشاربها، والمتسيد على الأقليات غير العربية، حركات قومية تدين بولاء للخارج، وزاد حدة التشدد لدى الاقليات العربية، في حين أن المتسيد على السياسة ورأسمال الدولة هو رجالات السلطة وأنظمة الحكم، وهؤلاء لم يجعلوا في برامجهم الكثير لبناء الدولة، أنما كان همهم وجود مجتمع غير قادر على أنضاج منافس لهم، فحاربوا الحركات الإسلامية المختلفة قبل محاربتهم ما يضر بمصالح الدولة والمجتمع، وكان الأجدى البحث عن سبل تكييف علاقة الشرعية بين المواطن العربي والدولة وبينه وبين نظام الحكم.

إلا أن الذي حصل هو العكس فقد خلق جدار عازل بين المواطن من جهة وبين الدولة ونظام الحكم، فأنتهى الحال إلى استغلال أنظمة الحكم السريع للدولة، حتى صارت بلا عائد يبرر استمرارها، وهنا نرفض القول بأن دعوات التفكك والانفصال هي دعوات أميركية، أنما دعوات التفكك تبررها عوامل غياب العدالة الاجتماعية وسيادة الظلم، الذي يدعوا إلى أنهاء الدول القائمة والفتك بأنظمة الحكم العربية، مهما كانت تسمياتها، وايتاء أنظمة تراعي قبول العامة من المواطنين لها.

واذا ما نظرنا إلى تجربة الاتحاد الاوروبي، نراه قد فرض القبول للمواطنين للاتفاقية المنشأة للاتحاد كشرط لإقامة الاتحاد، ولم يقم الاتحاد إلا بعد الاستفتاء عليه شعبياً، بمعنى أنه قد صمم من قبل الخبراء ثم تمت الدعوة للاستفتاء عليه، ◀

وكانت أغلب الانشطة التي يقوم بها معنية بقضايا الإنسان الاوروبي، إما الدولة في العالم العربي والجامعة العربية، فأنها انشأت وصممت للتعامل مع الأنظمة دون الإنسان[3]، وهكذا لما حدثت موجات التغيير بدأ من العام 2010، سارعت الدولة العربية والجامعة العربية، كتوجه إلى التخبط، هل الأصل الدولة أم نظام الحكم أم الانسان؟.

3 - شمس الدين الكيلاني، مؤسسة القمة ومستقبل النظام العربي، الحياة اللندنية، في : 26 آذار 2009.

ثانياً: الاسباب العربية لانفصال الاقليات

وفي بحثنا عن اسباب ظهور ظاهرة التفكك والانفصال في جسم الدولة العربية الحديثة والمعاصرة، نجد انفسنا منهجياً امام حصيلة مركبة من الاسباب، ولا يمكن القول بواحدة منها دون الأخرى، ولعل هذه الأسباب يمكن تحديدها بثلاث مستويات، وهي:

- اسباب متعلقة بالدولة والسياسات الرسمية في العالم العربي، بوصف تلك السياسات كانت تهتم بأنظمة الحكم وليس ببناء الدولة، فخرجنا بدول استمرت لنحو خمسة عقود بلا هوية سوى هوية الحكام.

- اسباب متعلقة بالإنسان والمجتمع في العالم العربي، فهذا الانسان والمجتمع وجد نفسه مغلوباً على امره، فالغرب ساعد على وضع ترسانة الدولة من ثروة وسلطة بيد أنظمة حكم، وليس بيد مؤسسات دولة، ومن ثم أسيئ الفهم بين انظمة الحكم وبين الدولة، فكان على المواطن الاختيار بين خدمة وإطاعة نظام حكم، أقل ما يقال بحقه فاسد، أو بين العزل والانعزال أو بين التخوين والانهاء، واختار أغلب غير العرب تجريب خيار الانتحار، بعدم الولاء لأنظمة حكم لا تمثلهم، ولن تقدم لهم مستقبل مقبول.

فكان على المواطن الاختيار بين خدمة وإطاعة نظام حكم، أقل ما يقال بحقه فاسد، أو بين العزل والانعزال أو بين التخوين والانهاء

- اسباب متعلقة بالأجندات الخارجية، ولعل أهم تلك الاجندات هي الاجندات الاسرائيلية والأميركية، والاجندات الاقليمية، وبدأت الاجندات الاسرائيلية والأمريكية منذ سبعينيات القرن الماضي، بطرح فكرة تقسيم الجسم العربي على أسس جديد، وهي ما يدعوه البعض بتقسيم المقسم، إما دول الجوار غير العربية، فأنها تهدف الى أخذ نصيبها من العالم العربي، عبر استغلال الاقليات غير القومية أو التي ترتبط بها مذهبياً أو لغوياً، حتى صار التقطيع من الأطراف يسيراً: رفض الاقليات الاستمرار بالاندماج بالعالم العربي، مقابل قبول دول الجوار بضم تلك الاقليات لها، أو رعايتها للانفصال عن العالم العربي.

ثالثاً: الربيع العربي بين سياسات وواقع الأنظمة العربية

توجد نظرة تباين عربية ودولية، سياسية واكاديمية وشعبية لمعنى التغيير الذي حصل منذ العام 2010، وما زالت فصوله مستمرة إلى اليوم، وستبقى لسنوات لاحقة طالما بقيت الخريطة السياسية والدول المنشأة منذ منتصف القرن الماضي على حالها، فالبعض سماها ربيع عربي، وأخرون سموها ثورات عربية، وأخرون سموها سايكس بيكو جديد،.. ومهما كان المصطلح، المهم أن هناك أنفجار ضخم حصل في فك ارتباط العلاقة بين الأمن والحرية في هذه المنطقة، الذي بنيت عليه علاقة الأنظمة الحاكمة بالشعوب طيلة العقود السابقة.

والأمر لا يتوقف على الاسباب، أنما الاختلاف موجود بشان النتائج أيضاً، فعلى صعيد الاسباب:

- هناك من يرى أن ما حدث متعلق بفشل الدول وأنظمة الحكم العربية.
- وهناك من يرى أن عالم اليوم بالانفتاح والمعاينة الذي اتاحته، هو من تسبب بأن ينتبه السكان إلى تخلفهم.
- يرى الكاتب محمد حسنين هيكل، أن ما يجري هو حدث مفتعل، استخدم مشاعر الناس البسطاء في التهيئة لمشروع تقسيم أكبر، مما تدركه الشعوب العربية.

إما على صعيد النتائج، فأنه لم يكتمل فصول ما حدث بعد، كما لم يستقر المشهد العربي على حالة واضحة، وتوحي المعطيات الموجودة بأنه ثمة ما هو قادم وجديد ومختلف، ولعل المتوقع هو واحد أو اكثر من الآتي:

- تغيير أنظمة الحكم على نحو ينبئ بصعود أكثر القوى تمثيلاً للمجتمع في العالم العربي، وهي قوى إسلامية في العموم.
- تدخل الارادات الدولية، في حالة عدم انسجام القوى الإسلامية مع المصالح العالمية الكبرى، على نحو يدفع القوى الظلامية والتكفيرية المتطرفة، والمرتبطة بأجندات مع الغرب واسرائيل، نحو اشاعة مظاهر اللااستقرار في العالم العربي
- تفكك الدولة العربية إلى عدة دول، واعادة التشكل وفقاً لمعطيات جديدة، يغلب عليها الطابع السياسي أو المذهبي أو الاثني، أو وجود مصالح غربية وإقليمية فيها. عبر طرح مشروع تجزئة المجزئ، إذ سبق وأن صرح مستشار الأمن القومي الأميركي (بريجنسكي آنذاك): أن المعضلة التي ستعاني منها الولايات المتحدة

من الآن (1980)، هي كيف يمكن تنشيط حرب خليجية ثانية، تقوم على هامش الخليجية الأولى- التي حدثت بين العراق وايران-، تستطيع أميركا من خلالها تصحيح حدود سايكس- بيكو». وعقب اطلاق هذا التصريح وبتكليف من وزارة الدفاع الأمريكية، بدأ المؤرخ برنارد لويس بوضع مشروعه الشهير الخاص بتفكيك الوحدة الدستورية لمجموعة الدول العربية والإسلامية جميعاً، كلا على حدة ومنها العراق وسوريا ولبنان ومصر والسودان وايران وتركيا وافغانستان وباكستان والسعودية ودول الخليج الاخرى والدول العربية في الشمال الأفريقي، بقصد تفتيت كل منها الي مجموعة من الكانتونات والدويلات الاثنية والدينية والمذهبية، وقد أرفق بمشروعه المفصل مجموعة من الخرائط المرسومة تحت اشرافه، تشمل جميع الدول العربية والإسلامية المرشحة للتفتيت، ونورد هنا بعضا من تلك الخرائط للاطلاع:

كيف يمكن تنشيط حرب خليجية ثانية، تقوم على هامش الخليجية الأولى- التي حدثت بين العراق وايران

خريطة (1) مشروع تفكيك دول المشرق العربية

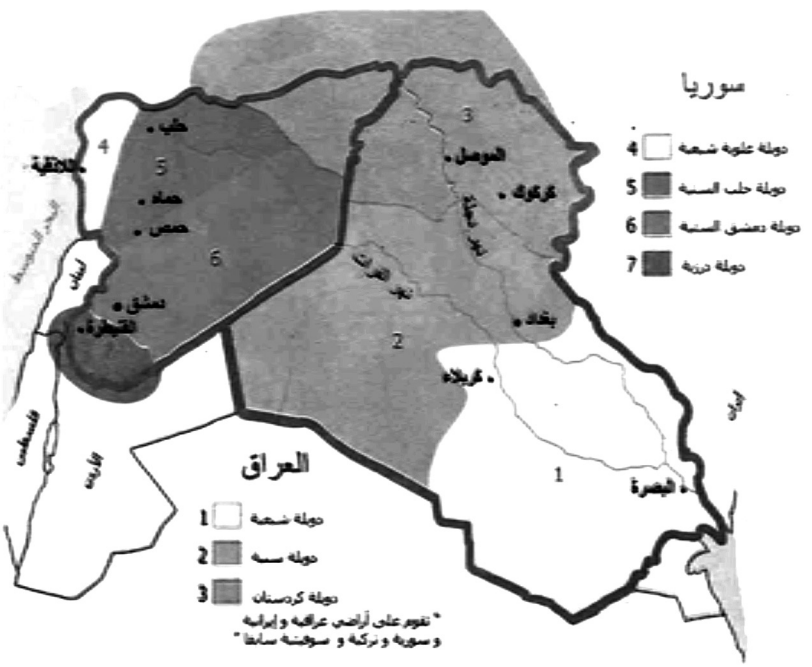

الخريطة (2): مشروع تفكيك دول شمال افريقيا

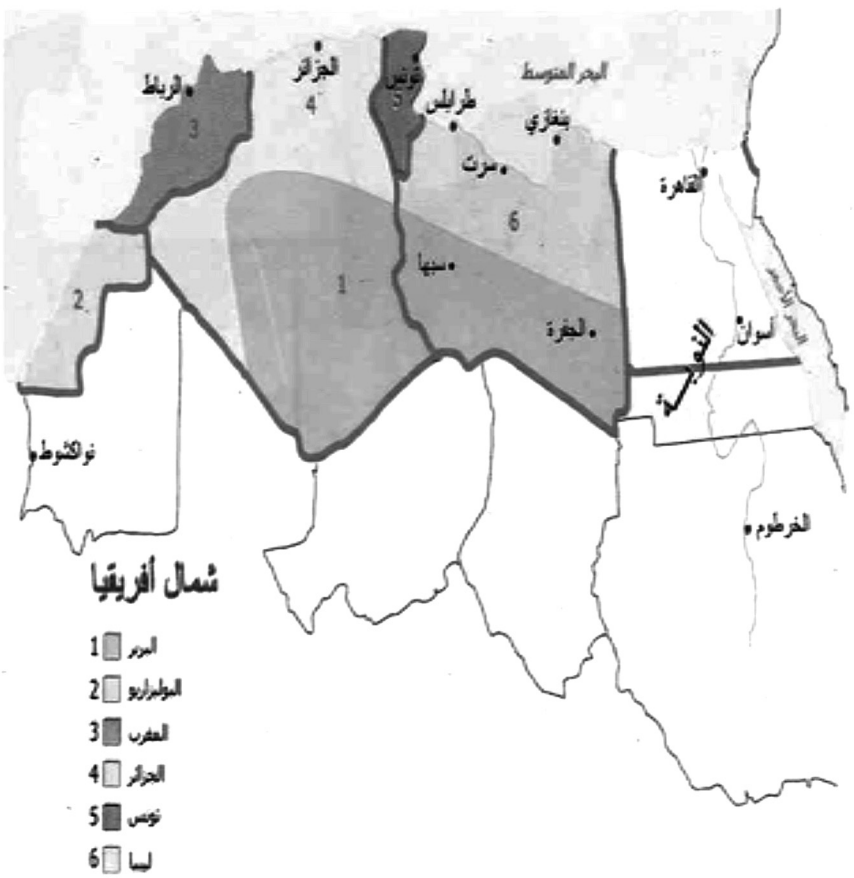

لكن هذه التقسيمات سرعان ما غيرت الولايات المتحدة رسمها في العام 2004، لتظهر لنا خريطة جديدة للمنطقة، كما موضح بالشكل المرفق:

الخريطة (3): مشروع الشرق الاوسط الجديد

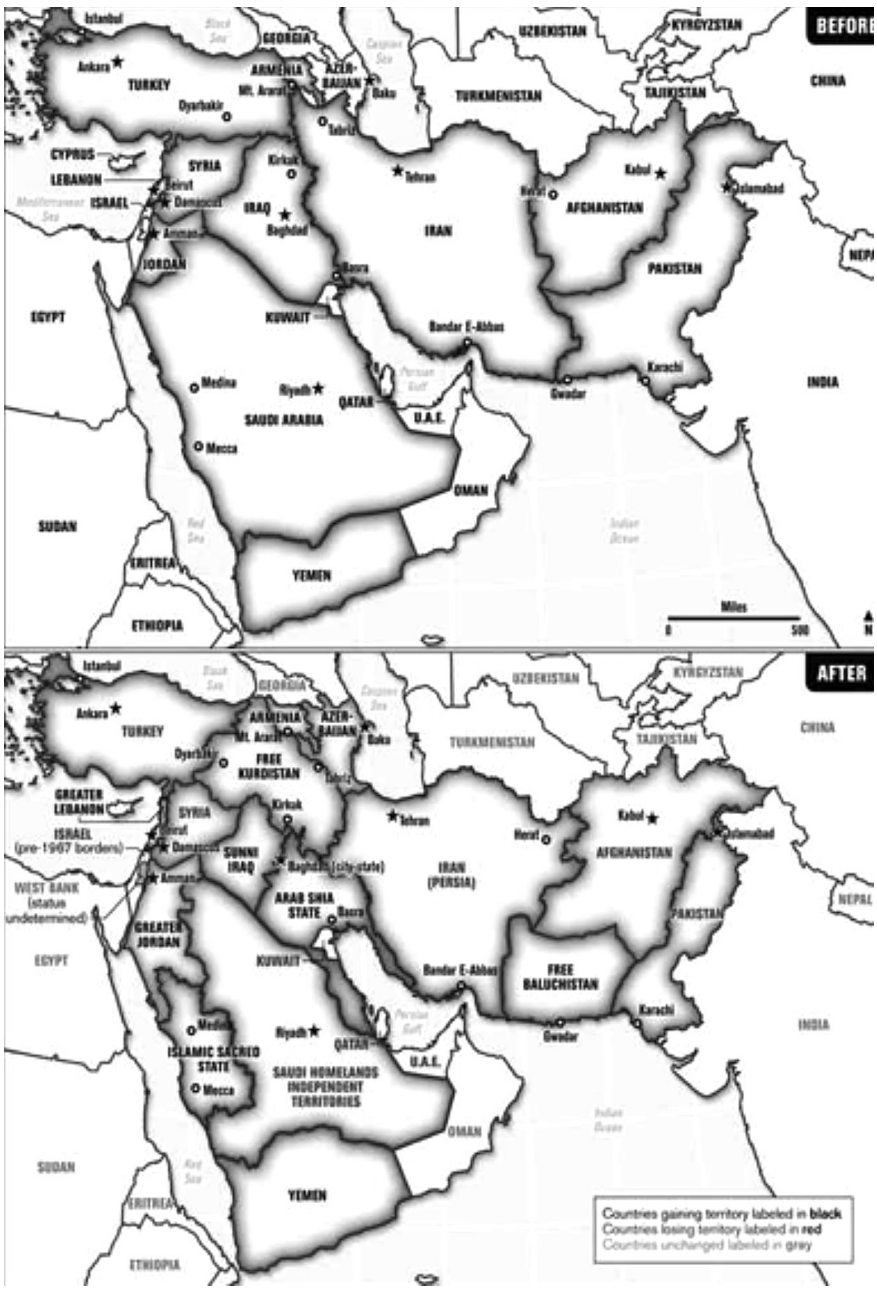

المهم هنا، أن هناك اتجاه دولي، مشفوع برغبات للسكان المحليين بعدم جدوى ابقاء الخرائط الراهنة للحدود، فاصل المشكلة هو غياب العدل الاجتماعي، وشيوع الظلم الذي تمترس خلف عنوان الدولة وأنظمة الحكم، ومبررات الأمن،.. وكلها انتهت إلى أفقار الدولة وافتقادها للشرعية اللازمة لبقائها، كون الدولة وأنظمة الحكم، ناصبت مواطنيها عرب أكانوا أم غير عرب.

ونتيجة لما تقدم، تصاعد المد الداعي للتغيير، الذي احتاج إلى مساندة من الخارج، كما أن الخارج كان ساعياً لأحداث تغيير في المنطقة، سواء عبر التدخل المباشر أو عبر جماعات داخلية داعية له، وهو ما عبرت عنه الولايات المتحدة بتفجير المنطقة بصراعات مختلفة (الفوضى الخلاقة)، تنتهي إلى وجود قوى تسيطر على السلطة أو أجزاء منها، تتفاوض معها الولايات المتحدة أو تتفاهم معها لضبط التفاعلات في مناطقها.

إن ما حدث هو انقلاب على الواقع السياسي، وتثبيتا لمفاهيم موجودة في العالم العربي، ومنها القبيلة والإثنية والمذهبية، التي غالباً ما تمترس خلفها أو في ثناياها أنظمة حكم فاسدة، بدلاً من أسس الوطنية، وداخلها وجدت طبقات ضيقة مارست الحكم بناء على مقتضيات استمرارها في الحكم، بحيث يصبح كل خروج عن هذه المعاني، بمنزلة اضطراب سياسي أو تمرد أو خروج على ولي الأمر، يقتضي معالجته بطرق أمنية صرف[4].

4 - غازي دحمان، الثورات العربية في مرآة المستقبل، الجزيرة المعرفة، 22 أذار 2011

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/57384D7E-FD0A-474086-CB-51669AEAC7A7.htm

فالدول تفهم بدلالة الحكام، طالما أن الحكام ليسوا ممثلين لمجتمعاتهم

في مقابل هذه الحالة التفكيكية، نجد أن الدول العربية كانت عاجزة عن بلورة مواقف جدية في التعامل مع الحدث، وهذا الأمر مفهوم، فالدول تفهم بدلالة الحكام، طالما أن الحكام ليسوا ممثلين لمجتمعاتهم، لهذا بقيت الدولة العربية مشلولة حتى سقوط نظام الرئيس المصري حسني مبارك، فمصر دولة محورية في العالم العربي، وانطلق منها دعوات للإصلاح في العالم العربي، والدعوة للحفاظ على ما تبقى من حدود سياسية خارجية، واصلاح حالة العيش المشترك والمواطنة والهوية في العالم العربي، وتم انتقاد الاتجاه السابق في حكم شعوب المنطقة، والدعوة إلى اطلاق يد الشعوب في التعبير عن خياراتها، وانتهى الحال إلى خطاب يدعو للتغيير بدعم مصري- خليجي، من دون وجود إرادة أو خيارات لفرض التغيير على من مارس الاستبداد والقتل من أنظمة الحكم في كبح الحريات.

وهنا، ظهرت بعض الاطروحات اطلقتها انظمة حكم عربية مستبدة للبدء بمشروع أصلاح، لكن نقول أن الخطر هو في الركون إلى وعود من أنظمة ذاقت وتمتعت بالحكم والتفرد به، وتمتعت بتصفيات مختلفة للخصوم، فهذه لا يمكن أن تكون طرفاً في الدعوة إلى اصلاحات، لهذ وكرأي كانت الدول العربية صائبة في ايقاف عضوية سوريا في الجامعة العربية إلى مرحلة الانتهاء، مما يجري إما بإقامة النظام اصلاحات تلبي سقف طموحات الشارع، أو أن يفرض الشارع السوري رأيه ويغير النظام الحاكم. لكنهم كانوا غير صائبين في التعامل مع الحالة العراقية، فالعراق مقبل على تقسيم جديد، لا يخرج منه الاكراد فحسب، أنما يتوقع أن يخرج منه العرب السنة، طالما أن العملية السياسية التي تم بناءها بإرادة المحتل ذات صبغة عرقية ودينية وحتى مذهبية.

إما المغرب فأنه أختار دمج إرادي للبربر، واختار وسيلة المفاوضات للتعامل مع قضية انفصال محتمل للصحراء الغربية، أما جنوب السودان فأن أمر انفصال شرق السودان، هو أمر ممكن، والأكثر أحتمالاً، هو انفصال جنوب اليمن على أسس مذهبية. ويطرح البعض منذ مستهل العام 2012 مشروع فيه غرابة، إلا وهو وجود احتمالات ليجمع النظام السوري قوته، ليؤسس دولة اقليات علوية- درزية في سوريا للنأي عن الأغلبية.

رابعا، محفزات ظهور التيارات الإسلامية واحتمالات انفصال الاقليات

إن المسألة التي ستثار هي المتعلقة بالاحتمالات، التي ينطوي عليها سيطرة الحركات الإسلامية على المشهد السياسي في العالم العربي في السنوات القادمة.

لقد سبق وأن بينا أسباب اتجاه المواطنين في العالم العربي، إلى دعم بعضاً من التيارات السياسية في المنطقة، وأن هذه التيارات والحركات التي تمثلها، لم يكن لها دوراً بارز في تحريك الشارع العربي، تجاه استبداد أنظمة الحكم الموجودة، إلا أن مسألة قوة هذه التيارات والحركات للاستحواذ على الشارع العربي خلال السنوات القادمة، لا تزال مبعث شك.

والنقطة الأخرى التي لم تزل غير محسومة، هو كيف سيكون تعامل الدولة العربية بوصفها دولة ونظام حكم، بني على الأسس القومية، مع تيارات وحركات تدعو إلى جعل الدين والعقيدة، سابقة في الانتماء على الاثنية والقومية، وهذه التيارات والحركات تولت الحكم في بعض الدول العربية؟.

وهنا تثار لدينا بعضاً من الاسئلة، ومنها:

- الى ماذا ستنتهي الأحداث في العالم العربي؟.

- وهل سيكون للحركات الإسلامية دور مؤثر في مستقبل المنطقة؟ هل سنجد انفسنا إزاء حركات وتيارات إسلامية مغايرة لما موجود الآن، بمعنى إذا كانت الحركات الحالية قد اختبرت في السلطة وفشلت في العراق وفي فلسطين، فهل هذا سيكون مدعاة للتجديد في الفكر السياسي الذي تقوم عليه هذه الحركات؟.

يمكن تحديد مكانة التيارات والحركات الإسلامية في المجتمع العربي، في ضوء أربعة معضلات وتناقضات، تواجه المجتمع العربي خاصة والإسلامي عامة، اثناء التعامل مع قضايا الحكم والحياة [5]:

1 - جور السلطة، مقابل الخضوع.

2 - الفقر المتسارع انتشاره، مقابل ثقافة القناعة والرضا.

3 - تزايد الوعي بأن الإسلام الدين الذي انتقاه الخالق للخلق، مقابل ثقافة التجهيل والطاعة والعلمنة.

4 - رد الفعل من قبل بعض المواطنين العرب المسلمين على السياسات الغربية في المنطقة، والتي دفعتهم لتعريف انفسهم أو دعمهم لألوان سياسية إسلامية محددة، مقابل الاغراء الغربي بقبول استقطاب المثقفين العرب.

في اعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي السابق لم يبق للغرب من عدو يبرر ما ينفقه على آلة الحرب، فاتجهت انظار الخبراء فيه نحو الإسلام، لكن هل من الاخلاقية أن يبرر العدو باتباع دين كامل؟ لقد بدأ الغرب بإنتاج الإسلام السياسي، وليس الإسلام المجتمعي التعبدي، وتسبب الفقر والاستبداد السياسي في حث عقول المتضررين من العرب المسلمين، للتوجه نحو تلك الحركات أو أفكارها، فنشأ الجيل الثاني من الإسلاميين السياسيين، وليس همهم سوى ملئ الفراغ أو الانقطاع عنه، ثم نشأ الجيل الثالث الذي لم يفهم من الإسلام غير العنف، الذي دعت إليه أصول تلك الحركات، فنشا إسلام الشارع (إسلام يحاكي الدين وفقاً لفهم المجتمع والشارع)، وليس الإسلام الحقيقي الذي يدعو لتغليب الحوار، إسلام يدعو مريدوه إلى كسب الشارع، لأجل الكسب وليس لاستحضار الغاية من خلق البشر.

لقد بدأ الغرب بإنتاج الإسلام السياسي، وليس الإسلام المجتمعي التعبدي

5 - ميثم الجنابي، التيار الإسلامي ومهمة تأسيس البدائل العقلانية في العراق، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في الوطن العربي، كانون الثاني 2005.

http://www.ssrcaw.org/guest/Savecomment.asp?action=save

هذه جماعات ارتضت أن توظف فقراء ومساكين الأمة، بقصد الوصول على جماجمهم واعراضهم وأموالهم، للحصول على زينة الدنيا والوثوب الى السلطة. لكن لماذا دعم الغرب ما دعم من إسلام سياسي؟ إن الأمر يرجع للأسباب الاتية:

1 - في اعتقاد الغرب ودراساته أن صحوة الإسلام ستكون في آخر الزمان، وأن ما سيهد عرش مملكة اسرائيل، هو المسلمين (المسلمين الحقيقيين).

2 - إن خير ما يبرر أنفاق الغرب على ترسانته العسكرية، هو عدو ضبابي متجسد في الإسلام، كلاً او بعضاً.

3 - إن خير وسيلة لشق المسلمين واستباق استنهاضهم، هو إدخالهم في أتون الطائفية عبر دعم ونشر الجماعات التكفيرية والارهابية.

4 - العمل على شق ولاء الاقليات غير العربية، فصار من الضروري تقسيم المتبقي من الدول العربية.

ومن زاوية أخرى، فأن العالم الغربي ما فتئ يزيف الحقائق عن الإسلام، وعمل إلى الضد من الإسلام، يساندوه على الطرف الأخر لا شعورياً، إسلام يضعه السياسي لنا بما يتناسب مع مصالحه، وليس مصالح الإسلام، بتنا إزاء أحزاب سياسية تتعاطى مع شعارات إسلامية، قاعدتها المتعاطفين معها وليس قاعدتها المسلمين ذلك لأنهم (يؤدلجون) الإسلام وفق فهم ضيق، لا يرى إلا الاتجاه الواحد، رغم أن كل الاتجاهات متاحة، ولأجل ذلك تراهم يتصارعون وينشقون، عندما لا يجدون عدواً مشتركاً يجمعهم. وهذه نقطة بالغة التعقيد، لعبت عليها بعض الأحزاب السياسية الإسلامية، من حيث الضغط على الاعتقادات الاجتماعية، بقصد ضمان سيادتها في أوساطها الاجتماعية من خلال ادعاء امتلاك واحتكار المقدس [6].

والواضح مما نرصده كاكاديميين، إن العالم العربي والعالم عامة قد دخل شرنقة كبرى، مفادها:

1 - الضياع الروحي الذي يعانيه الإنسان.

2 - الفقر بكل اشكاله.

3 - الاستبداد الذي يعيشه الإنسان الشرقي،

4 - الازدواجية السياسية ودورها في تسيد انماط ثقافية سلبية.

6 - تركي الحمد، الإسلام الحزبي، مركز الرافدين للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
http://www.alrafedein.com/filemanager.php?action=save&id=491

والولايات المتحدة وإسرائيل لا تريد أن تبقى أيَّ من الدول العربية الحالية، إلا وَتفتت، بحيث تبقى إسرائيل هي القلب، في محيط يتفتت بشكل دول متعادية فيما بينها، إما الولايات المتحدة فتتفق معها على ذات النية والغاية، من خلال تبني سياسة (الفوضى الخلاقة)، بمعنى ترك المجتمع يتصارع بين قواه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن ينتصر منها تتفاوض الولايات المتحدة معه، بوصفه الأكثر أهلية لتمثيل المجتمع، بدلاً من دعمها لنظم شمولية كلاسيكية، فقدت مبررات وجودها. إلا أن أحداث العراق وما تسببه الطرح الأميركي، من إخراج انموذج بشع في القتل والسرقة وتدمير الذات والمستقبل وهدم للدين، دعتها للتريث في تحقيق مشروعها مباشرة، وتغيير الادوات من مباشرة قائمة على القوة الصلبة (العسكرية) الى قوى ناعمة سلسلة قليلة التكاليف كثيرة العوائد.

والولايات المتحدة وإسرائيل لا تريد أن تبقى أيّ من الدول العربية الحالية، إلا وَتفتت، بحيث تبقى إسرائيل هي القلب، في محيط يتفتت

والغريب هنا، أن السياسيين الإسلاميين لم يظهروا ويتحملوا الكلف والخسائر في العالم العربي، كما لم يدعو إلى الثورة على الفقر والاستبداد والظلم، إنما بقوا منعزلين ومترقبين، وهذا ما يطرح سؤال: لماذا؟ وقبله هناك سؤال: لماذا لا تدعوا حركات الإسلام السياسي إلى انهاء اسرائيل أو تدمير مصالحها؟[7].

إن الذي جرى ويجري اليوم في العالم العربي، لا يخرج عن ردة فعل إنسانية، وضمن مفهوم ومنطق ردة الفعل على القوة الظالمة الباطشة. وسيلحظ العارفون الدارسون لفلسفة التاريخ، حقيقة أن الطبيعة تكره الفراغ، فالإسلاميون استلموا نتائج التغيير من دون المشاركة الفاعلة في أحداثه، بل لم يشاركوا في أغلب مفاصله [8].

إن التغيرات الحاصلة ووصول الاسلاميين الى سدة السلطة، يضع المنطقة إزاء لحظة مفصلية، فهو أما يجري تأكيد الهوية والمواطنة واقرار حقوق الناس، بما فيها الإقليات، على قاعدة التعايش السلمي التي ترى في أن البشر متساويين في الخلق والبعث، وأنهم إما أخوة في الدين أو نظراء في الخلق. وهي قاعدة اختارتها الأمم المتحدة لتدبج بها تقاريرها الانسانية، ومن دون إعادة النظر هذه والتي تتطلب كبح ولجم الحركات التكفيرية والعنصرية المتطرفة، لن تستطيع المنطقة أن تحافظ على وحدة كياناتها السياسية التي ورثتها لما بعد الاستعمار، وعلى الاسلاميين الواصلين الى الحكم توا أن يقدموا إنموذجاً في الحكم يستحق كلف التغيير الاجتماعية والاقتصادية.

7 - سري سمور، وجود فرع لتنظيم القاعدة في فلسطين ممكن أم مستحيل، جنين، بلا، 2005.

8 - عماد صلاح الدين، لماذا لم تكن الثورات العربية إسلامية؟.

حول بعض مشكلات إعادة بناء الدولة في العراق

د. علي عباس مراد

* أكاديمي وباحث من العراق

* استاذ الفكر السياسي
كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد

«الأشياء التي نتحدث عنها كثيراً، عادة ما تكون معرفتنا بها أقل»

** دينس ديدرو

** دنيس ديدرو (1713-1784) فيلسوف فرنسي ورئيس تحرير الموسوعة (الانسكلوبيديا) الفرنسية.

تمهيد

إذا كان من البديهي القول، إن عمليات بناء الدول من العمليات الاجتماعية-السياسية التأسيسية الكبرى والشاملة، ذات الطبيعة المركبة والمعقدة، فسيكون من البديهي القول أيضاً، أن عمليات إعادة بناء الدول من العمليات ذات الطبيعة المضاعفة في مستوى تركيبها وتعقيدها، لانطوائها بشكل طبيعي وفي آن واحد على هدم لبناءات الدولة السابقة، ووضع أسس جديدة لبناء دولة جديدة، تكون في العادة مختلفة كلياً وجذرياً عما كان قائماً. وتندرج عملية إعادة بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 في هذا الإطار، إذ جرى التغير بشكل كلي وجذري لطبيعة هذه الدولة، مما لم يقتضي تعديل طبيعة النظام السياسي السابق فحسب، بل تغييرا كلياً لأسس الدولة السابقة في جميع المجالات وعلى كل المستويات، وفي مقدمتها الأساسان الدستوري والقانوني.

وتأسيساً على ذلك، فإن ما تواجهه عمليات بناء الدول من معوقات تقتضي الإزالة، ومشكلات تقتضي الحل، يتخذ عادة طابعاً مضافاً في عمليات إعادة بناء الدول، ليس لمرة واحدة فحسب، بل وفي الغالب لمرات عدة، خصوصاً حين يحدث ذلك في ظروف تواجه فيها عمليات إعادة البناء تلك ليس المعوقات والمشكلات الداخلية فحسب، بل إنها تواجه منها أيضاً ما هو خارجي (إقليمياً

ودولياً). وتأتي هذه الدراسة من منظور المعوقات والمشكلات الداخلية، التي تواجهها عملية إعادة بناء الدولة في العراق بعد 2003، لتعالج، وعلى قدر الجهد والإمكان البشريين المتواضعين، بعضاً من تلك المعوقات والمشكلات وتحديداً مشكلات (قاعدة بناء السلطة، الديمقراطية، الفدرالية)، أملاً في عدم تكرار أخطاء الماضي، ولا الانحراف عن تطلعات المستقبل، وتطلعاً لتصويب مساراتنا نحو بناء دولة عراقية ديمقراطية، تؤمن إطاراً للتعايش والتفاعل السلمي المشترك بين مواطنيها، بما يجسد إرادتهم الجماعية، ويحظى بقبولهم العام، وفقاً لمبادئ الحرية والمواطنة والمساواة وتعزيز التعددية والفصل بين السلطات الثلاث، ويضمن حقوقهم ويحمي حرياتهم، وعلى وفق ما تختاره إرادتهم العامة والحرة من أشكال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي ترى هذه الإرادة أنه الأنسب لضمان مصالحها وتحقيق أهدافها.

مشكلة بناء السلطة بعد عام 2003

عانت عملية بناء السلطة السياسية في الدولة العراقية بعد 2003/4/9، من مشكلة جوهرية نتيجة إعلان (بول برايمر) الحاكم المدني الأمريكي للعراق، عن تأسيس (مجلس الحكم الانتقالي) في العراق، وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي للقوميات والأديان والطوائف العراقية، بزعم ضمان تمثيلها وإسماع أصواتها والاعتراف بوجودها وحقوقها، ليتأسس هذا المجلس فعلياً على قاعدة المحاصصة القومية والدينية والطائفية. وإذ أحيت المحاصصة وبشكل مبالغ فيه الألام والاحقاد الدفينة والموروثة، فقد تسببت في انقسام أبناء الشعب الواحد، ونالت جدياً من انتماء العديد منهم إلى الجماعة والهوية الوطنية العراقية، وأضعفت ولاءهم لها. وكان يمكن لما تلى سقوط النظام السابق من إصدار دستور جديد دائم ومستفتى عليه شعبياً، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، وتشكيل حكومة منتخبة ديمقراطية، استناداً إلى نتائج الانتخابات، أن يكون مدخلاً حقيقياً ومباشراً لإعادة بناء الدولة العراقية ونظامها السياسي، بعيداً عن مبدأ التمثيل النسبي، وتجاوزاً لقاعدة المحاصصة وسلبياتها. ولكن واقع الحال كان خلاف ذلك، إذ استمر واتسع نطاق التأسيس على هذه القاعدة، مما تسبب في تشويه هذا البناء، إن لم يجعل استمراره أمراً عسيراً وبعيد المنال.

وإذ أحيت المحاصصة وبشكل مبالغ فيه الألام والاحقاد الدفينة والموروثة، فقد تسببت في انقسام أبناء الشعب الواحد

واستمرت قاعدة المحاصصة التي قامت عليها العملية السياسية العراقية بعد عام 2003، أساساً لتشكيل كل الحكومات العراقية المتعاقبة، مما تجلى واضحاً في توزيع مناصب الرئاسات الثلاث (الدولة والحكومة والبرلمان)، بين القوى السياسية العراقية بعد انتخابات عامي 2005 و2010، وفقاً لهذه القاعدة، بما جعل الحكومات الجديدة كلها حكومات توافقية، تقوم على حكم الأغلبية المتوافقة (المتراضية)، التي كان يمكن لها أن تشكل حكومة أغلبية برلمانية ائتلافية، بتحالف الكتلتين اللتان حصلتا في تلك الانتخابات على أعلى نسبة من الأصوات (الائتلاف الشيعي الموحد والتحالف الكردستاني)، بما يؤهلهما لتشكيل حكومة أغلبية برلمانية ائتلافية. ولكن عاملي:

- وجود كتل وقوى سياسية أخرى، لم تحصل على نسب مماثلة من الأصوات، لكنها ذات حضور وفاعلية في الحياة الاجتماعية-السياسية في العراق.

- رغبة كل من الكتلتين في التحالف مع بعضهما، بدلاً من تحالفها بشكل منفرد مع تلك الكتل والقوى، ولأسباب تتعلق بالمصالح والأهداف الخاصة بكل منهما آنياً ومستقبلياً. فرضا على هاتين الكتلتين التضحية بأغلبيتهما، والقبول بمشاركة كتل الأقلية السياسية الأخرى لهما في تشكيل الحكومة، مراعاة منهما لحضورها وفاعليتها في جوانب من الحياة الاجتماعية-السياسية، مما جعل منها حكومة توافقية وليس حكومة أغلبية برلمانية.

كل حكومة ديمقراطية توافقية، تنطوي أصلاً وبطبيعتها على آلية التواقف/ التعطيل المتبادل

ولكن الطبيعة ليست المختلفة فحسب، بل والمتعارضة أحياناً لأفكار وأهداف ومواقف الكتل والقوى، التي تشكلت منها الحكومات التوافقية في العراق، جعل كل مكون فيها يعمل بأسلوب متعارض مع أسلوب عمل المكونات الأخرى، مما حوّلها من حكومات (**ديمقراطية توافقية**) إلى حكومات (**ديمقراطية تواقفية**). وإذا كانت كل حكومة ديمقراطية توافقية، تنطوي أصلاً وبطبيعتها على آلية التواقف/ التعطيل المتبادل، الناتجة عن تمتع مكوناتها المتعددة والمختلفة بحق الفيتو المتبادل، بما يمنح كل مكون منها القدرة على إيقاف/تعطيل عمل المكونات الأخرى، فإن الحكومات التوافقية في بلدان الديمقراطيات الغربية تقلل وإلى حد كبير من أضرار هذه الآلية، وتحد من مخاطرها، بالاعتماد على عاملين هما:

- الإرث التاريخي الديمقراطي والخبرة العملية المتراكمة للمكونات المجتمعية والسياسية في تلك البلدان.

- اتفاق المكونات المجتمعية والسياسية في تلك البلدان، على ثوابت وطنية عامة تعمل حكوماتها ومكوناتها في ظلها ومن أجلها.

ولكن عدم توفر هذين العاملين لأي من الحكومات العراقية المتعاقبة منذ 2003 وحتى الآن، ضخّمَ وفعّلَ الجانب السلبي من طبيعتها التوافقية ليحوّلها إلى طبيعة تواقفية. وإذ يبدو أن الافتقار إلى هذين العاملين من أول أسباب تغيير طبيعة هذه الحكومات وإضعاف فاعليتها، فإن ذلك يسمح لنا بالزعم بأن جعلها حكومات توافقية حقاً، هو أول وأهم شروط قدرتها على تحقيق إنجاز فعلي ملموس داخلياً وخارجياً. وإذا كان عالِم السياسة الأميركي (جيمس برايس) قد قال عن الفيدرالية كشكل للدول، (إن قوى الجذب والطرد يجب أن توضع في توازن لكي يستحيل على الولايات «**أو الأقاليم**»، أن تَهربَ من الاتحاد ولا أن تهضم داخله)، فإن بإمكاننا القول عن الديمقراطية التوافقية كشكل لنظام الحكم الديمقراطي في العراق، (إن قوى الجذب والطرد، يجب أن توضع في توازن لكي يستحيل على أي من القوى المشاركة في ممارسة السلطة، أن تَستحوذ عليها أو أن تُستبعد منها).

مشكلة الديمقراطية.. عدالة التأسيس للعدالة..

كان مطلب (العدالة) وما زال واحدا من أول وأهم المطالب الإنسانية، الفردية والجماعية، ليس فقط بحكم المعاناة الفعلية أو الافتراضية لغالبية المجتمعات من نقصان العدالة أو حتى غيابها شبه الكامل، بل وأيضاً بحكم قدرة هذا المطلب على استبطان وتحقيق القسم الأعظم من كل أشكال ومستويات المطالب الإنسانية الأخرى الرامية، لمعالجة شتى أوجه وأبعاد ظاهرة نقص العدالة أو غيابها في الحياة الإنسانية والمتمثلة في:

1 - نقص أو غياب العدالة السياسية بفعل:

- احتكار حق ممارسة السلطة في المجتمع السياسي من قبل فرد أو أسرة أو قبيلة أو دين أو طائفة أو حزب أو فئة أو شريحة أو طبقة أو تحالف قلة ما، استناداً إلى أحد أو بعض تلك الأسس الاجتماعية.

- عدم اعتراف السلطة الحاكمة بشرعية المعارضة وتعاملها معها بوسائل غير قانونية.

2 - نقص أو غياب العدالة الاجتماعية والقانونية والإدارية بفعل التوزيع غير العادل للخدمات والوظائف والمناصب العليا والحساسة واختصاصها بجماعات أو فئات أو مناطق دون غيرها، وعدم مراعاة التطبيقات القانونية والإدارية لمبدأ العدالة بين المكونات المجتمعية مع مراعاة اختلافها وتنوعها.

غياب العدالة الاقتصادية بفعل التوزيع غير العادل للثروة الوطنية على القلة الحاكمة وحلفائها

3 - نقص أو غياب العدالة الاقتصادية بفعل التوزيع غير العادل للثروة الوطنية على القلة الحاكمة وحلفائها، وحرمان الغالبية العظمى من المواطنين من حقهم فيها، بل وحرمانهم غالباً من الحد الأدنى من وسائل العيش الكريم أو حتى جزء منها.

نقص أو غياب العدالة المعرفية بفعل تقييد أو إلغاء حرية المعتقد والتعبير عن الرأي والتعليم والنشر والإعلام، بما يحرم غالبية المواطنين من حقهم في اعتناق ما يناسبهم من المعتقدات الدينية والدنيوية وحرية التعبير عنها، وممارسة طقوسها والوصول إلى المعرفة والمعلومات.

ونتيجة لذلك، كانت العدالة وما تزال غاية كل الشرائع الدينية، وجوهر جميع الأنظمة الأخلاقية، وهدف كل القوانين الوضعية، حتى وأن لم تلتزم هذه الأخيرة بها في التطبيق فعلياً[1]. ولم يمنع اختلاف الإفراد والجماعات بشأن كل ما يتعلق بطبيعة العدالة ومضمونها ومظاهرها وأسسها ومقدماتها ونتائجها من اتفاقهم، على كونها واقعة أساسية وشاملة ومركبة تتعلق بكل مكونات الحياة وعناصرها، بما يجعل أيّ غياب للعدالة أو حتى نقصها جزئيا مشكلة هي الأخرى ذات طبيعة أساسية شاملة ومركبة.

إن المشكلات الشاملة تحتاج إلى الحلول الشاملة، فلا مناص من أن يكون حل مشكلة غياب العدالة أو نقصها، حلاً شاملاً تجتمع فيه تحت مفهوم (تحقيق العدالة) كل الصيغ المتنوعة والأشكال المختلفة لهذا الحل، وتمتد أفقياً وعمودياً، وتشمل بمقدماتها ونتائجها كل جوانب البناء الاجتماعي ومكوناته وعلاقاته وتفاعلاته. وحيث إن مفهوم العدالة أعمق من مفهوم القانون، الذي هو أحد وسائل وأساليب تحقيقها، وأوسع من العدالة القانونية التي هي إحدى تطبيقاتها[2]، فسيكون من المتعذر تحقيق العدالة بشكل فعلي وكلي وشامل في جانب من جوانب الحياة الاجتماعية، حتى ولا في الحدود الدنيا، وبالقدر الممكن إنسانياً، دون تحقيقها بالتقابل والتماثل والتوازي في باقي جوانب هذه الحياة،

1. دينيس لويد، فكرة القانون، تعريب: سليم الصويعي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد 47. 1981، ص ص 109-111.

2. المصدر السابق، ص117.

بل وأن تحقيق الثانية (العدالة الكلية)، إن لم يكن شرطاً وأساساً لتحقيق الأولى (العدالة الجزئية)، فلا أقل من أن يتزامن معها ويتوازى في الكم والكيف، ليكون التطبيق الفعلي والكلي والشامل للعدالة في الحدود الإنسانية الممكنة، محصلة للمجموع الكلي المتفاعل للأنشطة الفرعية المتخصصة، الهادفة إلى تحقيق العدالة في كل جانب من جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وإذا كانت التجربة التاريخية للإنسانية، قد أثبتت وما زالت تثبت أن تحقيق العدالة في الحدود الإنسانية الممكنة، وفي كل زمان ومكان، يستلزم ليس فقط وجود سياسات وتشريعات قانونية تضمن ذلك وتؤمن بلوغه، بل ويستلزم أيضاً وقبل ذلك وجود المؤسسات القادرة على رسم تلك السياسات وتنفيذها، وإصدار تلك التشريعات وتطبيقها. فقد أثبتت ذات التجربة أن المؤسسات السياسية هي المسؤول الأول والأخير عن تحقيق العدالة الحياة الإنسانية، أو نقصها فيها أو غيابها عنها، استناداً إلى واقع أن سيطرة أي عنصر وبعد من عناصر الحياة الاجتماعية وأبعادها على كل عناصرها وأبعادها الأخرى، وتحكمه في جملة مفاصلها وتفاصيلها بشكل معلن أو خفي، مباشر أو غير مباشر، يعني بالنتيجة وحتماً أولوية هذا العنصر والبعد وأسبقيته وهيمنته على كل عنصر وبعد سواه في هذه الحياة.

لقد ذهب أفلاطون من قبل إلى عدم وجود «فن آخر أو علم أحق من العلم السياسي، بتدبير شؤون المجتمع الإنساني وحكم الناس على وجه العموم»، واستنتج من ذلك أن «السياسة فن مهيمن على الفنون جميعاً، إنه يشرف على القوانين وعلى كل الشؤون المتعلقة بالدولة، ويحيكها ببراعة فائقة ويخرجها نسيجاً واحداً، إنه فن شامل ويجب أن نطلق عليه، أسماً شاملاً جامعاً، إلا وهو السياسة أو فن رجل الدولة»[3]. وإذ تترتب على ذلك نتيجة تفيد بسيطرة العنصر والبعد السياسي الكاملة والمطلقة، على حياة المجتمع الإنساني وحكمه لها وتحكمه بها، فسيقتضي ذلك ويستوجب أن تكون البداية والنهاية دائماً، وفي كل شأن من شؤون الحياة الإنسانية من السياسة وإلى السياسة وبالسياسة ومع السياسة[4].

إن السياسة لا تظهر ولا تتم ممارستها في أي مجتمع وعصر، إلا عن طريق السلطة الحاكمة

إن السياسة لا تظهر ولا تتم ممارستها في أي مجتمع وعصر، إلا عن طريق السلطة الحاكمة التي تحتكر حق إصدار القرارات العامة وإلزام الآخرين بتنفيذها، ولو قسرياً بما يجعل من هذه السلطة التجسيد الأول والأوضح والأهم للدولة، مفهوماً نظرياً

3. أفلاطون، رجل الدولة، تعريب: أديب منصور، بيروت، دار بيروت- ودار صادر. 1959. ص64.

4. علي عباس مراد وفتحي محمد البعجة، المجتمع المدني والديمقراطية في ضوء تجارب التحديث والتنمية العربية، بنغازي. دار الإبل، 2005، ص13.

وتكويناً مؤسسياً وتنظيماً قانونياً ونظاماً مجتمعياً. لذا سيكون الأصل والمرجع في كل مشكلات الحياة الاجتماعية-السياسية الإنسانية، هو مشكلات ضعف أو انعدام شرعية علاقة الارتباط والتفاعل في إطار الدولة، بين المكونين الأساسيين لهذه الحياة (السلطة السياسية والمجتمع المدني) القائمين في إطار الدولة على القاعدة المادية الجغرافية، التي هي الركن الثالث لهذه الحياة وهذه الدولة[5].

5. علي عباس مراد، تجديد المشروع القومي العربي في ضوء معادلات العلاقة بين المشاركة والشرعية والاستقرار، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،عدد235، أيلول 1998.

وبذلك، تكون معالجة أي من مشكلات الحياة الاجتماعية-السياسية الإنسانية مشروطة ومرهونة بالبدء، بمعالجة الأصل والمرجع السياسي لتلك المشكلات، مما يعني من منظور هذه الدراسة أن تحقيق العدالة السياسية في بناء الدولة، هو الشرط الأول والأساس لتحقيق أي شكل من الأشكال الأخرى للعدالة، القانونية منها والاقتصادية والاجتماعية في هذه الدولة، استناداً إلى عدالة السلطة الحاكمة فيها، والتي تستند بدورها إلى شرعية علاقة هذه السلطة مع المجتمع المدني، طالما أن أي من تلك الأشكال الفرعية المتخصصة للعدالة ومضامينها وتطبيقاتها، هو أولاً وقبل كل شيء نتاج ومحصلة قرار سياسي، بما يجعل مشكلة نقص العدالة أو غيابها، وحل هذه المشكلة في النهاية مشكلة وحلاً سياسيين. وعلى هذا الأساس تكون الإرادة السياسية السلطوية ومؤسساتها وسياساتها وقراراتها وتشريعاتها الدستورية والقانونية هي المسئولة ابتداء وانتهاء، نظرياً وعملياً، عن تحقيق العدالة في نماذجها الفرعية المتخصصة وتوفير متطلباتها المادية والمعنوية وضمان الوصول إليها.

وإذ لا يمكن للسياسة أن تحقق العدالة ما لم تتحقق العدالة أولاً، وابتداء في السياسة وسلطاتها ومؤسساتها التي هي صاحبة القرار الفصل في تحقيق العدالة والموكلة بتطبيقها، فلا بد إذا من أن تتمتع العدالة السياسية بأولوية التطبيق، على بقية التطبيقات الفرعية المتخصصة للعدالة، وأن تتقدم عليها، وتحتل موقع الصدارة بينها بحكم الارتباط المؤكد والدائم والأولي لكل مشكلات نقص العدالة، أو غيابها اجتماعياً واقتصادياً بمشكلة نقصها أو غيابها سياسياً، بما يجعل حل مشكلة العدالة السياسية شرطاً وأساساً، ومقدمة لحل مشكلات العدالة بكل صورها وأبعادها الأخرى. وبحكم واقع:

1. أن المتغيرات والتغيرات السياسية تتقدم دائماً وأبداً، على المتغيرات والتغيرات القانونية بما يجعل تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، مشروطا أولاً وأساساً، وفي كل وقت وحال بالتأسيس السياسي الدستوري والقانوني والمؤسسي لمفهوم

وقواعد العدالة، والتزام السلطات الحكومية بهما وحرصها على تطبيقهما، وإلزام أفراد المجتمع ومؤسساته بالخضوع لهما.

2. أن جوهر العدل وفحواه، هو أن يكون النظام الكلي للحياة الاجتماعية عادلاً، تأسيساً على مبدأ المساواة في معاملة الحالات المتساوية الخصائص (المتماثلة) والقائم على:

أن جوهر العدل وفحواه، هو أن يكون النظام الكلي للحياة الاجتماعية عادلاً

- وجود قواعد مقننة للمعاملة في الحالات المحددة.
- القبول الاجتماعي بهذه القواعد والرضا العام عنها.
- عمومية هذه القواعد وشموليتها.
- نزاهة وحيادية تطبيق هذه القواعد[6].

6. دينيس لويد، فكرة القانون، مصدر سابق. ص114.

3. أن هناك اتفاقاً يكاد يكون عاماً، على أن الديمقراطية هي الحل الإنساني الأكثر ترجيحاً ونجاحاً، حتى الآن للمشكلات السياسية للحياة الاجتماعية، ومن ثم تعاظم الاهتمام بها واتساع نطاق المطالبة بتحقيقها، في كل المجتمعات والأوساط، ولو لأسباب وأهداف متنوعة بقدر ما هي متباينة، إن لم تكن أحياناً متعارضة ومتقاطعة، على الرغم من تعذر الجزم بتماثل إدراك كل الناس أو غالبيتهم لمعنى الديمقراطية وشروطها ومتطلبات تطبيقها ونجاحها.

فستكون الديمقراطية بذلك ليس فقط الحل والعلاج لمشكلة نقص أو غياب العدالة السياسية فحسب، بل وستكون أيضاً الحل والعلاج لمشكلة نقص العدالة أو غيابها في كل جوانب هذه الحياة وأوجهها الأخرى المتعددة والمختلفة.

الدستور ليس من مستجدات الحياة السياسية في العراق

لقد كان من المفترض أن يكون تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003، وصياغة دستور دائم مستفتى عليه شعبياً، وانتخاب حكومة دائمة تمهيداً مناسباً للانتقال إلى مرحلة جديدة يكون الهدف الأساس فيها، هو إنجاز ما تبقى من مقتضيات إقامة النظام الديمقراطي، كشرط لازم لترسيخ الأهداف المتحققة وحمايتها. ويبدو من هذا المنظور أن هناك جملة من المسائل الأساسية والمهمة، التي لا بد من ذكرها والتذكير بها، كشرط لإنجاز ما تبقى من مقتضيات إقامة النظام الديمقراطي في العراق وهي:

1 - أن الدستور ليس من مستجدات الحياة السياسية في العراق، حيث سبق وأن شُرّعت في العراق من قبل دساتير دائمة ومؤقتة في الحقبتين الملكية والجمهورية، ولكن المستحدث في هذه الحياة، يقتصر على الحضور شبه المباشر للإرادة الشعبية في صياغة الدستور والإقرار الشعبي بالمطلب الديمقراطي.

2. أن الديمقراطية ليست أبداً من مستجدات الحياتين السياسية والدستورية في العراق، حيث نصت الدساتير العراقية السابقة كلها، الدائمة منها والمؤقتة، الملكية والجمهورية، على حد سواء، على مبادئ الديمقراطية والسيادة الشعبية بما يجعل الجزء الأساس من مشكلة غياب الديمقراطية في الماضي، ليس نتيجة لغيابها عن تلك الدساتير، بقدر ما هو نتيجة لمشكلات التطبيق الحكومي للنصوص الدستورية المتعلقة بها.

حاكم غشوم خير من فتنة تدوم، أو عدم جواز الخروج عن الحاكم

3. أن ثبوت مسؤولية الأنظمة الحاكمة عن سياسات الاستبداد والقمع التي مارستها، لا ينفي مسؤولية شعوبها ومنظماتها المجتمعية عن وجود تلك السياسات واستمرارها، بفعل السكوت عنها كرهاً أو طمعاً، أو اقتناعاً بمقولات من مثل حاكم غشوم خير من فتنة تدوم، أو عدم جواز الخروج عن الحاكم، وهي اجتهادات بشرية شاع الظن خطأ بأنها أحكام دينية، أضافت إليها الأنظمة الحاكمة ترويجها قديماً وحديثاً، صراحة أو خفية، للمزاعم القائلة بضرورة وجودها واستمرارها، لأنها الحائل الوحيد دون اصطراع وتناحر أبناء البلد الواحد أو الدين الواحد أو الأصل الواحد.

4. أن من ثوابت المعرفة والخبرة السياسية الراهنة أن قيام أنظمة حكم ديمقراطية مشروط ومرهون بوجود المادة البشرية المؤمنة بالديمقراطية والساعية لتطبيقها، وهذا الشرط مشروط بدوره ومرهون بصناعة هذه المادة اجتماعياً، لتزويدها بهذه الخصائص التي نعرف جميعاً أنها ليست من الغرائز الطبيعية الموروثة، بل من المعارف والخبرات المجتمعية المكتسبة، التي يكاد المرء أن يجزم بتعارضها مع الطبيعة العامة للإنسان وظروف تكوينه وتطوره في عالم يسوده التنافس والصراع، بسبب الاحتياجات والمطالب اللامحدودة والموارد والخيرات المحدودة. وبذلك، فإن مشكلة الديمقراطية لا تكمن فقط في عدم وجود دستور ينص عليها أو قانون ينظم بتطبيقها، لكن المشكلة تكمن أيضاً في عدم تطبيق التشريعات والقوانين الديمقراطية، في حال غياب المادة البشرية المؤمنة بهذه الديمقراطية والحريصة على تطبيقها.

5. أن الديمقراطية معتقد فكري ومنهج سلوكي ونظام حياتي يشمل بنطاقه كل أوجه النشاط الإنساني، بما يجعل «الديمقراطية السياسية» مجرد وجه من أوجه المفهوم الشامل للديمقراطية إلى جانب أوجهها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية.

وبذلك، فإن التطبيق الفعلي للديمقراطية، ليس مشروطاً فقط بمشاركة المجتمع في العملية السياسية، بل ومشروط أيضاً بتوفر المقومات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية، الضامنة لقدرة المجتمع على ممارسة باقي حقوقه وحرياته بشكل أوفى وأكمل، لتبرز هنا أهمية تلبية المطالب المجتمعية المتعلقة بمحو الأمية، وتوفير التعليم للجميع، ومساواة المرأة بالرجل، والتوزيع العادل للثروة الوطنية، وتحسين الأجور، ومحاربة البطالة والتضخم وغلاء الأسعار، وتوفير الغذاء والدواء للطبقات الشعبية... الخ، كشروط أساسية لفهم الديمقراطية وتطبيقها عموماً، فلا معنى لإعطاء حق الاعتقاد والتعبير والانتخاب لجاهل لا يعرف ما يضره وما ينفعه، أو لعاطل أو محتاج لا خيار أمامه، إلا أن يبيع ليس جهده فحسب بل وصوته أيضاً، لمن يدفع له ما يسد به رمقه ورمق أسرته.

وينطوي هذا التأكيد على أهمية الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية للديمقراطية، على التنبيه أيضاً إلى حاجة العراق والعراقيين إلى تحديد أنموذجهم الديمقراطي في عصر العولمة وسياسات إعمام نظام اقتصاد السوق الحر، فهل سيكون أنموذج الديمقراطية الرأسمالية الإصلاحية الاجتماعية أم أنموذج الديمقراطية الرأسمالية المتوحشة؟.

6. أن التعاظم الراهن لمطالبة القوى السياسية والمجتمعية في البلدان العربية بالديمقراطية، ووضعها في مقدمة جداول أعمالها بعد أن أجّلتها أو غيبتها زمناً طويلاً، لا يعني بالضرورة وضوح وتماثل أهمية الديمقراطية وضرورة تحقيقها، لدى كل تلك القوى وبنفس الشكل والدرجة، لأن غالبية مكوناتها البشرية تتبناها كمطلب شديد التجريد ومفتقر للفهم والإيمان والتأسيس الفكري والسلوكي، سواء على مستوى المبادئ أو التطبيقات أو الاشتراطات القانونية والمؤسسية بفعل:

• انخفاض المستويات التعليمية والثقافية لغالبية مواطني هذه المجتمعات، مما يجعلها جاهلة بالكثير من مبادئ وسلوكيات الديمقراطية واشتراطاتها، أو في

أحسن الأحوال غافلة عنها، بما يجعلها تطالب بالحقوق والحريات دون الواجبات والالتزامات، وتطالب بها لنفسها وتنكرها على غيرها.

• حداثة الفكرة الديمقراطية ومشروعها السياسي في هذه المجتمعات ومحاولة استنباتهما فيها صناعياً، لأنهما ليسا من تراثها الفكري ولا العملي المتعارض معها بمضمونه الشعبي، الذي يغلب عليه الطابع الديني المرتبط بفكرة إقامة دولة ذات شرعية وتشريع إلهيين، مما يجعلها حتما وبالتأكيد دولة دينية. وحيث إن كل دولة دينية هي حتماً وبالضرورة دولة مذهبية أيضاً، لعدم وجود فهم وتفسير مجرد وعام وغير مذهبي لكل الأديان، ولأن كل ما هو مذهبي يكون فئوياً وتمييزياً ومتحيزاً بطبيعته وتكوينه، فإن قيام مثل هذه الدولة يتعارض جملة وتفصيلاً مع مبادئ السيادة الشعبية والعمومية والمساواة التي تقوم عليها الديمقراطية.

إن الديمقراطية حزمة متكاملة من المبادئ والتطبيقات غير القابلة للتجزئة

7. أن قيام الديمقراطية وتطبيقها يشترطان أعتراف القوى السياسية والمجتمعية ببعضها وبحرياتها وأدوارها الاجتماعية والسياسية، وحق كل منها في امتلاك أجوبتها عن الأسئلة والرهانات الخاصة والمشتركة. وإذا كانت أحزاب السلطة في البلدان العربية تعاني من مشكلة نقص التكوين والتطبيق الديمقراطيين، فإن أحزاب المعارضة في هذه البلدان تشاركها في هذه المعاناة، وحيث إن الديمقراطية حزمة متكاملة من المبادئ والتطبيقات غير القابلة للتجزئة، فإن افتقاد أحزاب المعارضة للتركيب والمضمون الديمقراطي في الفكر أو الممارسة أو كليهما معاً، يفقدها الحق في انتقاد أحزاب السلطة بحجة أنها ذات فكر وسلوك غير ديمقراطيين.

8. أن العملية الديمقراطية في البلدان العربية تجري على الدوام خارج نطاق الأجهزة العسكرية والأمنية، فلا تمسها لا من حيث البنية والوظائف ولا السلطات والموارد، لتبقى تلك الأجهزة خارج سلطة القانون ولا تخضع لسلطة أو مشيئة سوى قانون الحاكم وسلطته ومشيئته، مما يجعلها قادرة على خرق القانون متى شاءت، وتجاوز القضاء كلما وجدت ذلك مناسباً، ضاربة عرض الحائط بالحريات الديمقراطية والحقوق الإنسانية للأفراد والجماعات.

9. أن وجود مؤسسات المجتمع المدني الطوعية والمستقلة عن الدولة والممولة ذاتياً، والملتزمة بالقانون والعاملة على تحقيق مصالح وأفكار أعضائها، وممارستها

لنشاطاتها الفعلية وأدوارها الفاعلة ضرورة لازمة لبناء الديمقراطية وممارستها، لأنها تخدم الديمقراطية بأسلوبين[7]:

• **الأسلوب الأول**: تحفيز وتحريك عملية الانتقال من الحكم الاستبدادي التسلطي إلى الحكم الديمقراطي، وتعزيزها وتطويرها بالحد من سلطة الدولة من جهة، ومنحها من جهة ثانية الشرعية اللازمة لاستقرارها واستمرارها.

• **الأسلوب الثاني**: تنظيم القطاعات المجتمعية وتعبئتها ديمقراطيا لما يتطلبه قيام النظم الديمقراطية، من وجود جماهير منظمة ومستوعبة لفكرة الديمقراطية وشروط تحقيقها، ومستعدة لتقبل قيمها وتطبيقها وحمايتها والدفاع عنها.

وينطبق كل ما قيل عن الحالة العربية على الحالة العراقية بشكل أو بآخر، دون أن يمنعنا ذلك من رؤية العناصر الإيجابية المستقبلية التي تنطوي عليها هذه الحالة، والمتمثلة في:

أ. أن العراقيين جميعاً كانوا وما زالوا، يدركون طبيعة واقعهم الاجتماعي المتعدد والمتنوع قومياً ودينياً ومذهبياً، ويتعايشون معه دون عقد أو مشاكل، يبدو أن وجودها وتأثيرها أكثر وضوحاً، وفاعلية لدى القوى السياسية الداخلية والخارجية التي تحاول تأزيم هذا الواقع بشكل قسري ومفتعل، لتحقيق مكاسب على أرض السياسة المليئة بوعود السلطة والثروة والمنافع الفردية والجماعية، وفرص المساومة وحتى المغامرة والمقامرة.

ب. أن العراقيين جميعاً، وقد دفعوا ويدفعون كل يوم من دمائهم ودماء أحبتهم ثمن بناء عراق ديمقراطي، يتمتع أبناءه كلهم بحقوق وحريات متماثلة، سيقدرون، إن عاجلاً أم آجلاً، القيمة الحقيقية للمكاسب التي حصلوا عليها مقابل هذا الثمن الفادح، بحيث سيكون من المستحيل عليهم مستقبلاً، التفريط بل وحتى التنازل عن جزء منها لأيّ طرف، ولأي سبب أو ظرف.

ج. أن الثمن الفادح الذي دفعه ويدفعه العراقيون كلهم لبناء عراق ديمقراطي، سيقودهم مستقبلاً إلى إدراك صحة النتائج التي انتهت إليها التجربة الإنسانية، في بناء الدولة الديمقراطية، والتي تفيد بأن أهم شروط هذه الدولة وأركانها هي:

• المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون أي تفضيل أو تمييز.

• اعتراف كل طرف مجتمعي وسياسي بحق الأطراف الأخرى في الوجود واحترام حقوقها وحرياتها.

7. لاري دايموند، الديمقراطية: تطويرها وسبل تعزيزها، ترجمة: فوزية ناجي جاسم الدفاعي، بغداد، دار المأمون، ط1، 2005. ص ص 102-106.

• احتكام الأطراف السياسية والمجتمعية كلها إلى صندوق الاقتراع وقبولها بنتائجه.

• التداول الدوري والسلمي للسلطة بين الأطراف السياسية والمجتمعية كلها وفقاً لنتائج صندوق الاقتراع ونتائجه.

• امتناع الأطراف السياسية والمجتمعية كلها عن استغلال الاختلافات، وحتى الخلافات الدينية والمذهبية في العملية السياسية، لما في ذلك من احتمالات تفجر الخلاف ونشوب الصراع ليس بين القوى المختلفة دينياً أو مذهبياً، بل وحتى بين القوى الموحدة دينياً أو مذهبياً، لكنها تتبع مرجعيات مختلفة ضمن الاتجاه الواحد.

• امتناع الأطراف السياسية والمجتمعية كلها عن إدارة العملية السياسية، وفقاً لقواعد اللعبة الصفرية التي تتخذ علاقة أطرافها طابعاً صراعياً مصيرياً، نتيجته الربح الكامل لطرف على حساب الخسارة الكاملة للطرف الآخر، وإخراجه من العملية كلياً وبشكل نهائي أحياناً.

وتأسيس هذه العملية والمشاركة فيها على قواعد التنافس السلمي، والتفاوض، والتوافق، والتنازلات المتبادلة، والحلول الوسط التي تجعل خسارة أيّ طرف جزئية وخروجه مؤقتاً، بانتظار ربح قادم وعودة جديدة، وإلا فسيكون البديل عوداً غير محمود لكل ما عارضته هذه الأطراف، وسعت للتخلص منه من سياسات الحكم الفردي والعقيدة الواحدة والكاملة والمطلقة بكل ما يمهد لذلك، وينتج عنه من آليات الاستبداد والتعسف والقمع.

مشكلة بناء الفدرالية.. عن النظام الفدرالي

إذا كان الحب أو الكره، الرضا أو السخط، مجرد مواقف ذاتية لا تغير من حقيقة الأمور ولا طبائع الأشياء، فلنبدأ أولاً بتثبيت ما يتعلق من هذه الحقائق والطبائع بالنظام الفدرالي، الذي نقول إنه لا ينطوي بطبيعته وتكوينه وفي حد ذاته، لا على إيجابية مطلقة كما يقول محبذوه، ولا على سلبية مطلقة كما يقول معارضوه، لأنه وببساطة لا يكون، إلا ما نريد له أن يكون، إن خيراً فخيراً وإن شراً فشراً. وتكمن علة ذلك في أن النظام الفدرالي، أو الفدرالية اختصاراً، مجرد شكل من أشكال النظم السياسية التي ابتكرها الناس، واستخدموها لتنظيم حياتهم الاجتماعية، وإدارة شؤونها العامة داخلياً وخارجياً شأنه في ذلك شأن أي نظام سياسي آخر، من دون أيَّ مفاضلة بينها، إلا على أساس الحاجة

الفدرالية اختصاراً، مجرد شكل من أشكال النظم السياسية التي ابتكرها الناس، واستخدموها لتنظيم حياتهم الاجتماعية

العملية. وإذا كان روبرت داهل، قد عرّف النظام السياسي بطريقة تجمع بين التجريد والغموض، بأنه: «التركيب المستمر للعلاقات الإنسانية والذي يشمل إلى حد كبير القوة والحكم والسلطة»[8]. وعرّفه إبراهيم درويش بطريقة تجمع بين التجريد والتعقيد، بأنه: «مجموعة الأنماط المتداخلة والمتشابكة والمتعلقة بعمليات صنع القرارات، والتي تترجم أهداف وخلافات ومنازعات المجتمع الناتجة، من خلال الجسم العقائدي، الذي أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية، فحولها إلى سلطات مقبولة من الجماعة السياسية، تمثلت في المؤسسات السياسية»[9]. فإن موريس ديفرجيه، وبقدر متوازن من التجسيد لا التجريد والتبسيط لا التعقيد، يطلق مصطلح النظام السياسي «بمعناه الواسع على الشكل الذي تتخذه، في هيئة اجتماعية معينة، التفرقة العامة بين الحكام والمحكومين، وهو ينصرف في معناه الضيق إلى مجرد التكوين الحكومي لنوع خاص من الجماعة البشرية ونعني به الأمة»[10].

ويستخلص ديفرجيه من هذا التعريف: أن «كل نظام سياسي عبارة عن مجموعة الحلول اللازمة لمواجهة المشكلات، التي يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها، في هيئة اجتماعية معينة»[11]، ويعني ذلك أن النظام السياسي، أي نظام سياسي على وجه الإطلاق والعموم، وبما في ذلك النظام السياسي الفدرالي، هو أداة أو آلية عمل ابتكرها الناس واستخدموها لحل المشكلات الناجمة، عن قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في مجتمعاتهم، التي يرى ديفرجيه أنها تشترك كلها في معاناتها من المشكلات المرتبطة بهذه التفرقة والناجمة عنها، والمتمثلة في «كيفية اختيار الحكام، وشكل الهيئات الحاكمة، وتوزيع السلطات ومداها.. الخ»[12].

النظام السياسي الفدرالي بأنه الشكل الذي يتخذه التكوين الحكومي في جماعة اجتماعية معينة لتحقيق التفرقة العامة بين الحكام والمحكومين، استناداً إلى التوزيع الدستوري للسلطات في هذه الجماعة على مستويين حكوميين أو أكثر

وإذ يعرّف راؤول بليندنباخر و أبيغيل أوستاين الفدرالية: بأنها «شكل من أشكال الحكم حيث توزع فيه السلطات دستورياً على مستويين أو أكثر»[13]، فإننا وبالجمع بين تعريف ديفرجيه للنظام السياسي وتعريف بليندنباخر وأوستاين للفدرالية، يمكن أن نعرّف النظام السياسي الفدرالي بأنه الشكل الذي يتخذه التكوين الحكومي في جماعة اجتماعية معينة لتحقيق التفرقة العامة بين الحكام والمحكومين، استناداً إلى التوزيع الدستوري للسلطات في هذه الجماعة على مستويين حكوميين أو أكثر.

8. Dahl, Robert, A., Modern Political Analysis, Prentice-Hall, INC., Englewood Cliffs, New Jersey, 1964. p56-.

9. إبراهيم درويش، النظام السياسي: دراسة فلسفية تحليلية، القاهرة، دار النهضة العربية، ط1، 1968، ص33.

- انظر أيضاً: إبراهيم درويش، الدولة: نظريتها وتنظيمها، دراسة فلسفية تحليلية، القاهرة، دار النهضة العربية، ب ط. 1969، ص187.

10. موريس ديفرجيه، النظم السياسية، ترجمة: احمد حسيب عباس، القاهرة، مؤسسة كامل مهدي للطباعة والنشر، ب ط. ب ت. ص8.

11. المصدر السابق، ص11.

12. المصدر السابق، ص9.

13. راؤول بليندنباخر و أبيغيل أوستاين، حوارات حول الأصول الدستورية والهياكل التنظيمية والتغير في البلدان الفدرالية، سلسلة كتيبات حوار عالمي حول الفدرالية، ج1، ترجمة شركة: AAM Arabic T & I S Inc.. كندا، منتدى الاتحادات الفدرالية والرابطة الدولية لمراكز الدراسات الفدرالية، 2007، ص53.

وبذلك، يكون الاختلاف الأول والأساس بين الدول ذات النظم السياسية الموحدة (Unitary State) والدول ذات النظم السياسية الفيدرالية (Federal State)، منصباً على تركز السلطات في الأولى في مستوى حكومي واحد، وتوزيع السلطات في الثانية بين مستويات حكومية متعددة، بما يسمح بالقول بأن جوهر النظام الفدرالي، يكمن على وجه الدقة والتحديد في مسألة التوزيع الدستوري للسلطات في جماعة اجتماعية معينة، على مستويين حكوميين أو أكثر على اختلاف دواعي هذا التوزيع والأهداف المرجوة منه[14].

14. المصدر السابق، ص39، ص65.

ولكن وحدة السمة الأساسية المميزة للدول ذات النظم الفدرالية والمشتركة بينها، والمتعلقة بتوزيع السلطات فيها بين مستويات حكومية متعددة، لا يجعل من هذه الدول أنموذجاً واحداً في كل الأحوال لاختلافها من نواح عدة، من أبرزها تنوع الأسس المعتمدة لتحديد هوية الوحدات المكونة لكل دولة منها، مما يترتب عليه تنوع هذه الدول بتنوع الأسس التي تقام عليها الوحدات المكونة لها، والتي توزع عليها السلطات فيها. وتشمل الأسس المعتمدة لتحديد هوية الوحدات المكونة للدولة الفدرالية:

1 - الأساس الإقليمي الذي تنشأ عنه الدول الفدرالية الإقليمية

2 - الأساس العرقي (الإثني) الذي تنشأ عنه الدول الفدرالية الإثنية.

3 - الأساس الثقافي (اللغوي أو الديني أو المذهبي)، الذي تنشأ عنه الدول الفدرالية الثقافية.

4 - الأساس المهني (الزراعي أو الصناعي أو التجاري أو المالي)، الذي تنشأ عنه الدول الفدرالية المهنية.

ولا يقتصر تنوع الدول الفدرالية على تنوع الأسس المعتمدة لتحديد هوية الوحدات المكونة لكل دولة منها، بل ويشمل ذلك التنوع عدد تلك الأسس أيضاً، حيث يكون بعض الدول الفدرالية أحادي الأساس كالفدرالية الأميركية التي تتوزع فيها السلطات بين الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات المقامة على أسس إقليمية، مما أنتج صورة النظام الفدرالي الإقليمي TerritorialFederalism))، الذي يعرّف بأنه «نظام التقسيم القانوني الجغرافي للأنظمة الفدرالية إلى وحدات جغرافية أقل سلطة بدلا من تقسيمها على أي أساس آخر للهوية مثل الأساس اللغوي أو الثقافي أو الإثني أو المهني»[15]. ويكون بعض الدول الفدرالية ثنائي الأساس

15. راؤول بليندنباخر و أبيغيل أوستاين، حوارات، ج1، مصدر سابق، ص70.

كالفدرالية البلجيكية التي تتوزع فيها السلطات بين الحكومة الفدرالية، وكل من حكومات الأقاليم المقامة على أسس إقليمية جغرافية وحكومات المجتمعات اللغوية المقامة على أسس ثقافية-لغوية، مما أنتج صورة النظام الفدرالي المزدوج ((Double Federation، الذي يعرّف بأنه «نظام فدرالي يتألف من نمطين مختلفين من الوحدات المكونة (يظهر بشكل ملحوظ في المجتمعات اللغوية والمناطق الإقليمية في بلجيكا)»[16].

16. المصدر السابق، ص62.

وتتميز الدول والنظم الفدرالية ذات الأساس الإقليمي Territorial Federalism)) عن الأنظمة الفدرالية ذات الأسس الأخرى بخاصية تعدد الأبعاد. حيث تحمل الإقليمية هنا بعدين، بعد سياسي خاص بالفدرالية الإقليمية، وبعد جغرافي مادي مشترك بين جميع صور النظام الفدرالي الأحادية و/أو المتعددة الأسس منها على حد سواء. وبذلك، تنتج الإقليمية في بعدها السياسي عن توزيع السلطات بين الوحدات المكونة للدولة الفدرالية والمحددة على أساس إقليمي وليس على أي أساس آخر لا عرقي ولا ثقافي ولا مهني، وتنتج الإقليمية في بعدها الجغرافي عن الحتمية العملية والواقعية لقيام أيّ صورة من الصور السياسية للفدرالية على قاعدة أرضية مادية محددة ضمن الإقليم الوطني العام للدولة الفدرالية تماماً، مثلما أن الإقليم الأرضي شرط من شروط قيام كل الدول الموحدة والاتحادية/الفدرالية على حد سواء. وتُشتُقّ من البعد الجغرافي للفدرالية الإقليمية تسمية الأقاليم الجغرافية (Territories)، التي تُطلق على الوحدات الاجتماعية-الجغرافية الموجودة في أي نظام فدرالي، لكنها (وعلى عكس المقاطعات والولايات وغيرها) لا تملك في إطار هذا النظام الوضع الدستوري، الذي تملكه الوحدات المكونة له، وقد تتمتع بالحكم الذاتي أو لا (هناك إقليمان بحكم ذاتي في استراليا و3 في كندا و1 في نيجيريا و6 في روسيا)[17].

17. المصدر السابق، ص70.

ويمكن لاستعراض التجارب التاريخية لبناء الدول والنظم الفدرالية وشبه الفدرالية في العالم الحديث، بدءاً بالتجربة الفدرالية الأميركية وهي الأولى والأقدم، ويعود تاريخها إلى عام 1787، مروراً بالتجارب الفدرالية المكسيكية 1824 والسويسرية 1848 والكندية1867 والبرازيلية 1891 والاسترالية 1901 والروسية 1918 والنمساوية 1920 والهندية 1946-1950 والألمانية 1949 والنيجيرية 1954 والجنوب أفريقية 1996، وانتهاءً بالتجربة الفدرالية البلجيكية التي تعد الأخيرة والأحدث، وتعود بتاريخها إلى عقد الستينات من القرن الماضي، وأنتهت نسبياً ◄

في بداية العقد الأول من القرن الحالي، فضلاً عن التجربة شبه الفدرالية في اسبانيا والتي تأسست في ضوء إقرار دستور عام 1978، بإقامة مجتمعات الحكم الذاتي الاسبانية السبع عشرة، يمكن لمثل هذا الاستعراض أن يتيح لنا ملاحظة التعدد والتنوع في أشكال الدول الفدرالية، تبعاً لتعدد وتنوع الأسس التي قامت عليها الوحدات المكونة لكل فدرالية منها، وهو ما يمكن إرجاعه إلى اختلاف الدواعي التي دفعت إلى تبني الفدرالية في كل حالة، والمشكلات المتعلقة بالتوزيع الدستوري للسلطات، التي جرى استخدام الفدرالية لحلها فيها والأهداف التي تم توظيفها لتحقيقها[18].

18. كامل وزنة (إعداد)، الفيدرالية.. نشأتها ونظامها السياسي، بغداد- أربيل-بيروت، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، 2007.

وانظر أيضاً: راؤول بليندنباخر و أبيغيل أوستاين، حوارات حول توزيع السلطات والمسئوليات في البلدان الفدرالية، سلسلة كتيبات حوار عالمي حول الفدرالية، ج2، ترجمة: مها بسطامي. كندا. منتدى الاتحادات الفدرالية والرابطة الدولية لمراكز الدراسات الفدرالية، 2007. (راؤول و أبيغيل، ج1، ج2)، كامل وزنة (إعداد). الفيدرالية نشأتها ونظامها السياسي، مصدر سابق.

مخاطر تطبيق الفدرالية الإقليمية في العراق

إذا كان من الشروط الأساسية لنجاح تجارب تأسيس الدول لنظمها الدستورية، شرط النظر إلى خبرات الدول الأخرى والتعلم من مقومات نجاحها وفشلها والاستعارة منها[19]، فإن العراقيين في سياق تبنيهم للفدرالية وتجربة بنائهم لها، ليس عليهم فقط أن يتعلموا من هذه التجارب، ولكن عليهم أيضاً وقبل ذلك الاعتراف بالتعقيد الكبير في تجربة بناء الفدرالية في بلدهم، ومعاناة هذه التجربة من مشكلة أمتزاج وتفاعل المؤثرات الداخلية (الإثنية والثقافية والسياسية والاقتصادية)، والمتغيرات الخارجية الإقليمية (العربية والأجنبية) والدولية فيها.

أن الإخوة الأكراد واجهوا الكثير من المصاعب والمشكلات مع أنظمة الحكم السابقة، لكنهم وللإنصاف والموضوعية تسببوا أيضاً لهذه الأنظمة بالكثير من المصاعب والمشكلات

ونلاحظ في سياق هذا التداخل، ومن منظور تجربة إقامة الإقليم الفدرالي الأول في العراق، أن الإخوة الأكراد واجهوا الكثير من المصاعب والمشكلات مع أنظمة الحكم السابقة، لكنهم وللإنصاف والموضوعية تسببوا أيضاً لهذه الأنظمة بالكثير من المصاعب والمشكلات، ولا ينكر أحد أن العلاقة بين الطرفين كانت مبنية في الغالب على تناوب الفعل ورد الفعل المسلحين، ومحاولة كل طرف منهما استغلال ظروف انشغال الطرف الآخر بمشكلات أخرى، للضغط عليه والحصول منه وعلى حسابه على أكبر قدر ممكن من التنازلات والمكاسب.

19. راؤول بليندنباخر و أبيغيل أوستاين، حوارات، ج1، مصدر سابق، ص52.

لذلك فقد حرص الأكراد، وفي سلوك إنساني طبيعي وعام لا يمكن أن يلاموا عليه، على توظيف الأوضاع المستجدة في العراق بعد 9 نيسان 2003، للدفع بالنظام السياسي الجديد لتبني النظام الفدرالي، مستفيدين في ذلك وفي آن واحد من:

- اختلاف تكوينهم القومي واللغوي عن باقي المكونات المجتمعية العراقية.

- تركز أغلبيتهم السكانية في نطاق جغرافي موحد ومحدد في الجزء الشمالي الشرقي من العراق، لتحديد النطاقين الجغرافيين السياسي والبشري لإقليمهم.

- تمكنهم قبل 2003/3/9 من إقامة نطاق بشري- جغرافي- سياسي، يتمتع بقدر كبير من الاستقلال عن السلطة المركزية في العراق.

وإذ لا يتضمن نص الدستور العراقي الدائم لعام 2005، أيّ توضيح لطبيعة الأساس الذي قامت عليه فدرالية هذا الإقليم، فإن الجمع بين:

1. التسمية الدستورية للإقليم بوصفه (إقليم كردستان) الذي يعني (إقليم أرض الأكراد)

2. إصرار القوى السياسية والمجتمعية الكردية على إضافة مناطق أخرى إلى الإقليم، (كركوك والموصل وأجزاء من محافظات أخرى يسميها الأكراد المناطق المقتطعة، وتسميها القوى السياسية العراقية الأخرى بما فيها الحكومة الاتحادية المناطق المتنازع عليها)، تأسيساً على الافتراض المعلن لهذه القوى، بأنها مناطق ذات أغلبية سكانية كوردية الأصل.

فدرالية إقليم كوردستان في العراق من نوع الفدرالية المزدوجة القائمة

يمكن أن يقودنا هذا إلى الاستنتاج، بأن فدرالية إقليم كوردستان في العراق من نوع الفدرالية المزدوجة القائمة على الجمع بين الأساسين العرقي (القومية الكردية) والإقليمي (إقليم شمال شرق العراق)، بما يجعل من هذه الفدرالية وفي آن واحد مزيجاً من الفدرالية الإثنية(Ethno-Federalism)، التي تعرّف بأنها «نوع من الفدرالية يعترف بالمجتمعات الإثنية ككيانات مكونة»[20]، والفدرالية الإقليمية بالمعنى والبعد السياسي للإقليمية، فضلاً عن معناها وبعدها الجغرافي، الذي هو من قبيل تحصيل الحاصل والواقع العملي المادي المحتوم وجوده في كل نظام سياسي، بما في ذلك النظم الفدرالية مهما كان الأساس الذي تقوم عليه.

20. المصدر السابق، ص63.

ولكن فدرالية كردستان ليست الفدرالية الوحيدة التي طُرحت وتُطرح بشأنها اليوم، مشاريع تأسيسية في العراق لكي نعد قيامها تحصيل حاصل، ولا نعلق أهمية كبيرة على نوعية الأسس المستخدمة في تحديد هويتها القومية، وتعيين حدودها الجغرافية، فهناك أيضاً مشاريع مستقبلية مطروحة لإقامة أقاليم فدرالية

أخرى فيه، يتم تعيين حدودها بدلالة موقعها الجغرافي على خارطة العراق (فدراليات أقاليم الوسط والجنوب والبصرة والأنبار وصلاح الدين)، مما يوحي بكونها مشاريع لإقامة فدراليات ذات طبيعة إقليمية. وليس في هذا من بأس، لو كان الأمر كذلك حقاً وفعلاً، ويتطابق فيه الظاهر والباطن، أو أنه لا يتجاوز حدود ذلك، طالما أن هناك أصلاً إقليم فدرالي في العراق تمثل الإقليمية أحد أسس قيامه.

ولكن البأس كل البأس، فيما يكمن في خلفية الأساس الإقليمي لمشاريع هذه الفدراليات المستقبلية من المخاطر، التي يمكن إدراكها إذا ما تذكرنا حقيقة أن الواقع الفعلي للتطابق بين الحدود الجغرافية السياسية لإقليم كردستان، والحدود الجغرافية القومية للأكراد، والذي أسس للواقع الدستوري لفدرالية كردستان العراق، بشكل جعل منها فدرالية ذات أسس مزدوجة إقليمية وقومية، يفترض وجود واقع فعلي آخر، مقابل ومكافئ وموازنٍ له فعلياً ودستورياً، يؤسس لقيام فدرالية عربية ذات أسس مزدوجة إقليمية وقومية، ليتكون النظام الفدرالي في العراق بذلك من وحدتين فدراليتين، تقومان على ذات الأسس المزدوجة الإقليمية السياسية والإقليمية القومية، وليسمح لي القارئ الكريم بتسميتهما فدراليتا كردستان وعربستان العراق.

وإلا، وبخلاف مثل هذا التأسيس المتقابل والمتماثل والمتكافئ، فأن أيّ مشاريع أخرى تطرحها القوى السياسية العراقية العربية، لإقامة فدرالية أو فدراليات على غير الأساس المزدوج الإقليمي-القومي، لن تكون نتيجتها إلا خلق وحدات فدرالية مختلفة في طبيعتها عن الوحدة الفدرالية الكردية، بحكم الواقع الفعلي لعدم تطابق الحدود الإقليمية السياسية للعراقيين العرب، في إقليمي الجنوب والوسط (أو البصرة والأنبار وصلاح الدين) مع حدودهم الإقليمية القومية، في مقابل تطابق حدود توزيعهم الإقليمي السياسي مع حدود توزيعهم الإقليمي الطائفي، من دون أن ننسى هنا أو نتناسى طبيعة الوضع السكاني المتنوع والمختلط قومياً ودينياً وطائفياً، لمحافظات بغداد وديالى والبصرة، والذي يبدو أن العديد من الأطراف السياسية العراقية والأجنبية المعنية بهذا الشأن، يسعى جاهداً لإعادة تشكيله بما يناسب تصورات تلك الأطراف وأهدافها من جهة، ويناسب واقع تطابق الحدود الإقليمية السياسية- الطائفية في العراق، والذي ترغب هذه الأطراف في ترسيخه واستخدامه من جهة ثانية.

وتتضح تفاصيل هذه الصورة، إذا ما استحضرنا ما شاع في مرحلة الإدارة المدنية والحاكم المدني بول بريمر، من وصف التركيبة الاجتماعية للعراق بأنها تضم (السنة والشيعة والكرد)، وهو الوصف الذي ما زال شائعاً حتى اليوم، على الرغم مما ينطوي عليه من مغالطة مركبة، بمزجه من جهة وفي آن واحد بين العاملين القومي (الكردي) والديني- المذهبي (سنة وشيعة) لتوصيف العراقيين وتصنيفهم، وكأن سنة العراق وشيعته مذهبياً ليسوا عرباً وكرداً قومياً، أو أن أكراد العراق قومياً ليسوا سنة وشيعة مذهبياً، وتغاضيه من جهة ثانية عن وجود مجموعات قومية أخرى في العراق، في مقدمتها التركمان المسلمين دينياً، والموزعين إلى سنة وشيعة مذهبياً، حالهم في ذلك حال العرب والكرد، والكلدوآشورين المسيحيين دينياً، فضلاً عن وجود مجموعات دينية أخرى كالصابئة والأيزيديين والشبك. حيث يفرز هذا الوصف الكرد ويميزهم بمجملهم بدلالة العامل القومي، بينما يفرز العرب ويميزهم أقساماً، ليس عن الكرد فحسب، ولكن عن بعضهم أيضاً بدلالة العامل الديني-المذهبي، ويتناسى المجموعات العراقية الأخرى وتفرعاتها القومية والدينية والمذهبية.

ولا بد من الاعتراف بأن المغالطة المركبة الكامنة في هذا التوصيف، لم تمنع الكثير من العراقيين العرب وغير العرب، والعرب من غير العراقيين، والأجانب على تنوع انتماءاتهم، من تبنيه واستخدامه بل وتوسيع دائرة استخدامه، وكل منهم تحركه دوافع وأهداف تلتقي أحياناً وتفترق أحياناً أخرى، لكنها في النهاية دوافع وأهداف تجمع بينها محاولة ترسيخ المغالطة، التي ينطوي عليها هذا التوصيف، واستغلالها ولو على حساب المصالح الوطنية العليا للعراق والعراقيين حاضراً ومستقبلاً. وفي ظل واقع تهيمن عليه حقائق:

1. قدرة القوى الدولية وبعض القوى الإقليمية الفاعلة، على التأثير الواسع والعميق والسلبي في العملية السياسية في العراق، بما في ذلك الجانب المتعلق منها بالفدرالية.

2. اختلاف مواقف دول جوار العراق من واقعه الجديد، نظاماً وسياسات وعلاقات إقليمية ودولية.

3. اختلاف انتماءات دول جوار العراق القومية والمذهبية الإسلامية.

4. اختلاف أهداف دول جوار العراق بشأن حاضر العراق ومستقبله.

5. اختلاف دول جوار العراق بشأن طبيعة علاقاتها مع العراق آنياً ومستقبلياً.

فإن الاحتمال الأكثر ترجيحاً، هو أن يكون لأيّ إقليم فدرالي آخر سيقام في العراق على أساس إقليمي- جغرافي معلن (وسط، جنوب)، أساس آخر غير معلن ذو طبيعة قومية أو دينية أو طائفية، وسيدفع ذلك حتماً وحكماً بالقوميات أو الطوائف العراقية الأخرى من المسلمين وغير المسلمين، للمطالبة بأن يكون لكل منها أيضاً إقليمها الفدرالي الخاص بها، الأمر الذي ستترتب عليه جملة من المخاطر الآنية والمستقبلة المتمثلة في:

أ. أن هذه الأقاليم الفدرالية القومية أو الطائفية، يمكن أن تنفصل عن العراق مستقبلاً بفعل عوامل:

• تأثير القوى الدولية واحتمالات توافق مصالحها الآنية أو المستقبلية مع انفصال هذه الوحدات بما يدفعه لتشجيعها ومساعدتها على ذلك.

• ضعف الحكومة الاتحادية في العراق اليوم، وعدم قدرتها على اتخاذ وتنفيذ قرارات حازمة وحاسمة، بفعل التأثيرات السلبية للمحاصصة القومية والدينية والطائفية، وتدخلات القوى الدولية في شؤونها.

• توفر موارد تجعل هذه الأقاليم، قادرة ليس فقط على الاستغناء عن علاقة الارتباط بالسلطة الاتحادية والتمرد عليها، بل وتشجعها على ذلك أيضاً.

• تطلع بعض السياسيين العراقيين لإقامة دول مستقلة وترؤسها في تلك الأقاليم، لشعورهم بأنهم ليسوا أقل أهلية لذلك، ممن سبقوهم لتولي المناصب الرئاسية في العراق.

ب. أن إقامة مثل هذه الأقاليم الفدرالية، وعلى أيّ أساس أحادي (قومي، ديني، طائفي) أو مركب، ستفتح الباب واسعاً لتدخل القوى الإقليمية في الشأن الداخلي العراقي مرتين: مرة بتدخلها في شؤون هذه الأقاليم مباشرة، ومرة أخرى بتدخلها مرة في شؤون الدولة الاتحادية العراقية، بشكل مباشر أو غير مباشر بذريعة مسؤوليتها عن الدفاع عن إقليم أبناء قوميتها أو دينها أو طائفتها وحماية مصالحهم. ومن ثم فسيكون تلويح أحد الأطراف الإقليمية بمشروع للوصاية على أحد هذه الأقاليم، دافعاً لطرف أو أطراف أخرى، لطرح مشروع مقابل ومضاد للوصاية على إقليم أو أقاليم أخرى، فضلاً عما يمكن أن يُطرح من مشاريع الوصاية الدولية على أقاليم

وحقوق القوميات، أو الأديان أو الطوائف غير الإسلامية في العراق، أو الدفاع عن حقوقها في إقامة أقاليم خاصة بها، ناهيك عن مخاطر تحول هذه الأقاليم إلى وكالات وساحات محلية للصراع بين القوى الدولية والإقليمية المتنافسة في المنطقة، بما لا يناسب بل ويضر بالمصالح الوطنية العراقية.

تحول هذه الأقاليم إلى وكالات وساحات محلية للصراع بين القوى الدولية والإقليمية المتنافسة في المنطقة، بما لا يناسب بل ويضر بالمصالح الوطنية العراقية

ج. أن إقامة مثل هذه الأقاليم الفدرالية على أسس قومية أو دينية أو طائفية، إلى جانب فدرالية كوردستان المزدوجة الأسس الإقليمية- القومية، ينطوي على خطر تجزئة وإضعاف المكون الاجتماعي القومي العربي، لصالح توحيد وتقوية المكونات القومية الأخرى في العراق، وهو ما يمكن أن يكون سبباً في إثارة مشاعر الخوف لدى الطرف الذي يشعر بالضعف، بما يدفعه للتصرف بطريقة تنسف حالة التعايش السلمي وتدير عجلة العنف والعنف المضاد.

د. أن إقامة مثل هذه الأقاليم الفدرالية على أسس قومية أو دينية أو طائفية، إلى جانب فدرالية كوردستان المزدوجة الأسس الإقليمية-القومية، ينطوي على خطر تغييب العلاقة المباشرة بين الدولة والمواطن، وإحلال علاقة أخرى محلها تقوم بين الدولة والفرد، وبشكل غير مباشر «ففي المجتمع المتعدد بتعدد طوائفه لا وجود للفرد كمواطن، لأن الوجود الفعلي هو للطائفة، التي هي الوحدة الاجتماعية الأولى، والدولة لا تعترف بوجود الفرد إلا منتمياً إلى طائفة»[21].

21. مهدي عامل، في الدولة الطائفية، دار الفارابي، بيروت، ط2، 1989، ص22.

هـ. أن إقامة مثل هذه الأقاليم الفدرالية على أسس قومية أو دينية أو طائفية إلى جانب فدرالية كوردستان المزدوجة الأسس الإقليمية-القومية، ينطوي على خطر قيام نظام أقليات لا أكثرية فيه لطرف أو جماعة، إلا عبر سياسات التوافق القومي- الطائفي، التي هي بطبيعتها سياسات مؤقتة وقلقة وغير مستقرة مهما قيل في امتداحها والترويج لها، والتي تبدو في أنموذجها التطبيقي العراقي منعدمة الصلة تماماً بالديمقراطية، وقد يدفع هذا ببعض الجماعات القومية أو الدينية أو الطائفية العراقية إلى عدم معارضة، إن لم نقل تشجيع ومباركة، المطالبة بقيام مثل هذه الوحدات الفدرالية، لاعتقادها بأن ذلك سيخلق وضعاً تنعدم فيه إمكانات خلق كتلة أكثرية في مواجهتها، يمكن أن تصبح أغلبية يوماً، وسيسمح لهذه الجماعات حتى ذلك الحين، باللعب على الاختلاف السياسي القومي- الديني- الطائفي لتحقيق مصالحها.

وإذ يمكن للفدرالية أن تكون، وعلى حد قول أحد الباحثين، عاملاً أساساً في تحقيق الاستقرار الديمقراطي والسلام والحرية، في أكبر دول العالم وأكثرها تعقيداً من الناحية العرقية للأسباب المتمثلة في[22]:

22. لاري دايموند، الديمقراطية.. تطويرها وسبل تعزيزها، مصدر سابق، ص ص82-94.

- أن الفدرالية تقترن بالحرية اقتراناً، «لا يمكن إنكاره بأي شكل من الإشكال».
- أن الفدرالية تشكل «الإطار الموثوق به في معالجة الصراعات القومية والطائفية».
- أن الفدرالية تلعب «دوراً مهماً في تعزيز الديمقراطية».
- أن الفدرالية توفر تمثيلاً أفضل لجماعات الأقليات وتحفز النمو الاقتصادي.
- أن الفدرالية تحقق مصالحة بين القومية والديمقراطية في الدول متعددة القوميات، بما يجعل منها العلاج الأمثل لإحتواء الصراع بين المجموعات العرقية،

فإن كل ما قيل آنفاً لا ينطلق من، ولا ينطوي على، تخوف من المشروع الفدرالي ولا معارضة له، ولا يعدو أن يكون في حقيقته، محاولة للتنبيه إلى أن تبني الفدرالية كخيار وطني دائم، أمر ممكن بل ولازم أحياناً، ولكنه خيار يفترض عند تبنيه وتطبيقه بناء هذه الفدرالية، على أسس صحيحة ومتوازنة وراسخة، تمنع تحوله إلى سبب للإضرار في المستقبل القريب، أو البعيد بالمصالح الوطنية الفردية والجماعية، بما يدفع الناس للكفر بالمشروع الفدرالي، كما كفروا من قبله بالمشاريع القومية والاشتراكية، لا لعيوب فيها بذاتها، بل للعيوب التي صاحبت تطبيقاتها.

فأن لم يحدث ذلك، فسينتهي الحال بالعراقيين جميعاً على اختلاف قومياتهم وأديانهم ومذاهبهم، إلى أن يتذكروا وقت لا تنفع الذكرى، حكاية كسر العصا المنفردة والعصي المجتمعة، أو أن يرددوا قول الثور الأسود في خاتمة حكاية الأسد والثيران الثلاثة، عندما يحين دوره ليكون هو الفريسة، فيقول نادماً يوم لا ينفع الندم: (لقد أُكلتُ يوم أكل الثور الأبيض)، لأننا إن بقينا على هذا الحال، فسنؤكل جميعاً في النهاية ولن تنفعنا تخندقاتنا القومية ولا الدينية ولا الطائفية، التي ستجعل كل أكثرية منا أقلية، فلا أكثرية حقاً ولا أغلبية فعلاً، إلا الأكثرية والأغلبية الوطنية العراقية الواحدة الموحدة تحت سماء النظام الفدرالي، أو أيّ نظام آخر تختاره الإرادة الشعبية، بوعي حقيقي وإدراك كامل لطبيعته وايجابياته وسلبياته.

خاتمة

إذا كان ثمة من خاتمة لهذه الدراسة، فإنها لا بد أن تنصب على التأكيد، بأن من الطبيعي أن تواجه عملية إعادة بناء الدولة في العراق، الكثير من المعوقات والمشكلات التي لا تبدو أي منها مستعصية على الإزالة أو الحل. ولكن ذلك يتطلب الاعتراف بوجود تلك المعوقات والمشكلات أولاً، وتحديد أولوياتها ثانياً، وإدراك ضرورة العمل الجماعي التعاوني لمواجهتها ثالثاً. ولعل أهم ما يمكن استخلاصه من كل ما تقدم، هو أن أس هذه المعوقات والمشكلات في العراق وسببها، هي مشكلة الاختلال في بناء السلطة بسبب قيامها على قاعدة المحاصصة، مما يقتضي البدء بمعالجتها تمهيداً لمعالجة ما بعدها من المشكلات، من مثل (بناء الديمقراطية وبناء الفدرالية)، والتي سيسهل التعامل معها، إذا ما فقدت أساسها وسببها الأول والأهم هذا.

تنمية وتعزيز البرلمانات العربية (نحو مقاربة لتعميق الممارسة الديمقراطية)

عشـور طـارق

* اكاديمي وباحث من الجزائر

* أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة د. الطاهر مولاي – سعيدة – الجزائر

مقدمة

ينطلق موضوع الدّراسة من إفرازات الحراك السياسي النوعي الذي تعيشه المجتمعات العربية ككل منذ بداية عام 2011، بدءاً من تونس، ومروراً بمصر واليمن ووصولاً إلى ليبيا وسورية والمغرب وحتى الجزائر وموريتانيا فيما بعد. تحوّلات ذات أبعاد سياسية عاد فيها الحديث بقوّة عن الانتخابات التشريعية وقوّة المؤسسة البرلمانية كفاعل أساس في العملية السياسية، وكضامن للمأسسة الديمقراطية كما يشير إلى ذلك البروفيسور ستيفن فيش Steven Fish في مجلة Journal of Democracy،2006: » إنّ قوّة الهيئة التشريعية الوطنية قد تكون هي الأساس المؤسساتي لإرساء الديمقراطية «[1].

1 - UNDP،Benchmarks and Self-Assessment Frameworks for Democratic Legislatures. (UNDP، Democratic Governance Group، Bureau for Development Policy، Global Programme for Parliamentary Strengthening (GPPS)، Brussels/New York، March 2010)، p. 08.

كما تضطلع البرلمانات بوصفها الأداة الرئيسة للتشريع بمهمة تطويع قوانين المجتمع وفقاً لاحتياجاته وظروفه المتغيّرة، فضلاً عن مسؤوليتها عن ضمان خضوع الحكومات للمساءلة الكاملة أمام الشعب بوصفها الهيئة المكلفة بالرقابة والإشراف عليها

من هذا الباب، تظهر البرلمانات كواحدة من المؤسسات الرئيسة في الحكم، والأهم من ذلك تعبّر عن المنتدى الرئيس Principal froumللتمثيل والتعبير عن إرادة الجماهير، فهي بذلك تجسد إرادة الشعب لدى الحكومة، وتعبّر عن جميع توقعاته في استجابة الديمقراطية فعلياً لاحتياجاته، وتساعد في حل أكثر مشكلاته اليومية إلحاحاً. وبوصفها الهيئات المنتخبة

التي تمثل المجتمع بكل أطيافه، تقع على عاتق البرلمانات مسؤولية فريدة تتمثل في التوفيق بين المصالح والتوقعات المتعارضة للمجموعات المختلفة عبر الوسائل الديمقراطية المتمثلة في الحوار والتسوية. كما تضطلع البرلمانات بوصفها الأداة الرئيسة للتشريع بمهمة تطويع قوانين المجتمع وفقاً لاحتياجاته وظروفه المتغيّرة، فضلاً عن مسؤوليتها عن ضمان خضوع الحكومات للمساءلة الكاملة أمام الشعب بوصفها الهيئة المكلفة بالرقابة والإشراف عليها[2] .

علاوة على ما سبق، يمكن النظر للأداء البرلماني من خلال ثلاثة وظائف مختلفة هي: (1) وظيفة الشرعية the legitimation، 2) وظيفة التجنيد، والتدريب والتنشئة الاجتماعية recruitment، socialisation and training، 3) ووظيفة التأثير في اتخاذ القرار.Decisional/influence وينظر لوظيفتي الشرعية والتأثير في اتخاذ القرار على أنّها الجوانب الأكثر أهمية لتقييم قدرة الهيئة التشريعية [3] في مساءلة السلطة التنفيذية؛ فالمكوّن الأكثر أهمية في الوظيفة الأخيرة هو قدرة البرلمان على المشاركة في عملية صنع السياسات policy-Making process، أمّا الفعالية في صناعة القرار فتتصل بالبنية/ والهيكلة الداخلية للهيئة التشريعية وقوّة أساليب عملها عندما يتعلق الأمر بالتأثير في نتائج السياسات. وبالتالي، في قدرتها على الاستمرار في مساءلة السلطة التنفيذية، وهذا ما يشكل محور «المأسسة الجديدة New Institutionalism» باعتبار أنّ السياسات تتشكل من خلال ما تعالجه هذه المؤسسات بواسطة ما تقوم به من عمليات[4].

وفي أثناء قيامها بدورها على النحو المتقدم، تُلزم البرلمانات نفسها بتغيرات كبيرة بغية التكيف مع التحديات التي تواجهها، وقد شهدت السنوات القليلة الماضية جهوداً عديدة في برلمانات كثيرة لكي تتواصل بشكل أكثر فعالية مع الجمهور وتحسن من طريقة أدائها؛ ولكي تكون كذلك أصدق في تمثيل ناخبيها، والتواصل معهم، والمساءلة أمامهم، وأكثر انفتاحاً وشفافية في إجراءاتها واضطلاعاً بأداء مهامها الرئيسة المتصلة بالتشريع والرقابة على نحو فعّال.[5]

ضمن هذا السياق، تعتبر عملية ضخ الفاعلية في أداء المجالس التشريعية العربية وإصلاح الحياة البرلمانية فيها عملية معقدة ومتعددة المداخل، فتشتمل على شق دستوري/ قانوني/ سياسي ضروري لتحقيق التوازن المفقود في بيئة الحوكمة the ecology of governance في اتجاه يساعد على تقوية البنية المؤسساتية

2 - Greg Power. Donor support to parliaments and political parties: An analysis prepared for DANIDA. (Global partners and Associates. March 2008).p.01.

3 - غالباً ما تستخدم عبارتي " الهيئة/السلطة التشريعية Legislature" و" البرلمان Parliament" على نحو تبادلي. بحيث تشير إلى البرلمانات، المجالس التشريعية، الهيئات التشريعية بالمعنى نفسه. فالهيئات التشريعية تشرّع legislate؛ إنّها تمرر القوانين theypasslaws. ففكرة وجود الهيئة التشريعية legislature تظهر بشدة في الرؤية الكلاسيكية للفصل بين السلطات ما بين تنفيذية، وتشريعية، وقضائية (...) أمّا البرلمان parliament فنجد له أيضاً دوراً في التشريع، ولكن في السياسات المعاصرة contemporarypolitics هو فاعل أكبر بكثير من كونه مجرد هيئة تشريعية. للتفصيل أكثر في هذا الموضوع انظر:

-Michael Laver. LEGISLATURES AND PARLIAMENTS IN COMPARATIVE CONTEXT. In: Barry Weingast and Donald Wittman. Oxford Handbook of Political Economy. (Oxford: Oxford University Press). p.01. 282011/12/.

http://didattica.spbo.unibo.it/adon/files/legs_and_parls_oup.pdf.

4 - Vibeke Wang. The Accountability Function of Parliament in New Democracies: Tanzanian Perspectives. (Norway: Chr. Michelsen Institute Development Studies and Human Rights. 2005) p.02.

5 - ديفيد بيثام، المرجع السابق، ص.02

والتعبوية (الحزبية والانتخابية، والمجتمع المدني...)، أي بضمان توافر ممارسة ديمقراطية سليمة بوجه عام، وشق فني يتعلق بضمان توافر عوامل كفاءة الأداء في العضو البرلماني التي تؤهله للاضطلاع بمهامه الرقابية والتشريعية بفاعلية أكبر، ووجود جهاز إداري فني قوّي ومؤهل وقادر على تلبية الحاجة للمعلومة لأعضاء البرلمان.

على هذا الأساس، تسير هذه الدّراسة وفق ثلاثة محاور ضمن بحثها عن استراتيجيات وأدوات بناء برلمانات عربية أكثر كفاءة وفعالية. فتتعرض لتصنيفات ونماذج الهيئات التشريعية، حتى نفهم وبشكل كاف في أيّ تصنيف يمكن وضع البرلمانات العربية. وعليه، ندرك حاجياتها لتعزيز وبناء قدراتها، ثم تتطرق للمشكلات المعاصرة التي تواجهها الهيئات التشريعية؛ خاصة في ظل بيئة حوكمة عربية – وفي البلدان النامية بشكل عام- غير متوازنة، حتى نستوعب ضرورات التطوير البرلماني والحاجة إليه، كما تركز الدراسة على مقاربات واستراتيجيات تعزيز البرلمانية بحيث تعالج موضوع الفواعل المشاركة في التطوير البرلماني، فتشير إلى مداخلها وخبراتها وأنشطتها في هذا المجال.

أولاً: في فهم الحاجة والضرورة للتطوير البرلماني:

سنعالج في هذه الجزئية الخصائص غير المتوازنة في البيئة البرلمانية والتي تحول دون فعاليتها، ولا يمكن فهم هذه الاختلالات دون إدراك واقع ومكانة الهيئات التشريعية ضمن نسق سياسي يفرض عليها الانخراط في عملية تفاعلية مع فواعل رسمية وغير رسمية، وقد يؤثر ضعف هذه الأخيرة أو قوّتها على كفاءة وفعالية الفعل لدى المؤسسة البرلمانية. ومن جهة ثانية، يتم التطرق لنماذج وتصنيفات الهيئات التشريعية وخصائصها لإدراك مكانة البرلمانات العربية وتحديد مدى الحاجة إلى تطويرها.

1,1. سياق بيئة الحوكمة والمشاكل المعاصرة التي تواجهها الهيئات التشريعية:

يفشل شركاء التطوير أحياناً في تقدير أنّ البرلمانات هي منظمات سياسية، وعلى هذا النحو لا يمكن أن نقترب منها كما لو كانت مجرد مؤسسات للتسيير والإدارة، بحيث تتأثر الوظائف البيروقراطية في البرلمانات بشدّة من خلال حقيقة أنّها تعبّر عن بيئات سياسية political environments توفر فضاءً لمناورة الأفراد والجماعات لتحقيق

أقصى قدر من السلطة والموارد. فالبرلمانات بطبيعتها مكان سياسي يعبّر عمّا يحدث على مختلف مستويات السياسة، فلا شيء يمكن أن يحل محلّها لفهم السياق السياسي.[6]

من هذا الباب، لا ينبغي أن ننظر لعملية التطوير البرلماني وفق المقاربة الدستورية أو القانونية فقط، وإنما يجب دراستها في إطار أشمل يتضمن أبعاداً قيمية ثقافية لا بد على بيئة الحوكمة التي يعمل في إطارها البرلمان أن تحتضنها، مما ينعكس على فعالية القدرة التشريعية والرقابية لهذا الأخير. فعدم توازن بيئة الحوكمة The Ecology of Governance [7] في اتجاه يعزز ويقوي من سلطة الحكومات ويضعف من سلطة البرلمانات، بل ويهمشها، يؤدي حتماً إلى عجزها وافلاسها سياسياً. وعموماً تتميز هذه البيئة بالخصائص التالية:[8]

لا بد على بيئة الحوكمة التي يعمل في إطارها البرلمان أن تحتضنها

1 - دولة مركزية: تسيطر فيها السلطة التنفيذية (كما هو موضح في الشكل 01)، وتظهر فيها مؤسسات الدولة أكبر وأقوى في علاقتها مع المجتمع المدني والمعارضة السياسية؛ فهما - المعارضة السياسية والمجتمع المدني - مهمشان، وأصغر حجماً داخل الدولة، في حين تسيطر السلطة التنفيذية على كل من السلطة التشريعية والقضائية، بينما تتحكم المؤسسات المركزية في كل من المؤسسات الإقليمية والمحلية للحكم.

2 - حوكمة مغلقة ومحصورة: تُعرف بخطوط ضبابية قاتمة ومبهمة بين الدولة والمجتمع المدني والمعارضة السياسية، هذا النموذج غير المتوازن يتصف بانغلاقه وهو غير شفاف وغير تشاركي؛ المعلومات فيه مراقبة (انتقائية) والمشاركة غير مشجعة وغير مرحب بها. أما بالنسبة للسلطة التنفيذية فهي التي تعلم وتنفذ بصورة واسعة إذا ما قورنت بالمؤسسات الأخرى وبالمواطنين.

3 - برلمان مهمش: ويحتاج للعديد من الوسائل منها (المعلومات، الموظفين والفنيين) حتى يستطيع أو يسمح له بتأدية دور مؤثر وفعال في الحكم، بدل أن تخوض الحكومة والمعارضة معارك شكلية داخله، ويؤدي أعضاء البرلمان وظيفة أعضاء المجالس المحلية محدودة السلطة التي ينفق فيها العضو وقته في البحث عن فوائد ومصالح شخصية.

4 - الافتقار لاستقلالية القضاء: فالعديد من البرلمانيين ينظرون للسلطة ◄

6 - Africa All PartyParliamentary Group, Strengtheningparliaments in Africa:Improving support. (London: House of Commons, March 2008).pp.4344-.

7 - وضع هذا المصطلح- " بيئة الحوكمة"the Ecology of– Governance من طرف المركز البرلماني الكندي Parliamentary centre، فمصطلح البيئة Ecology يؤكد على حقيقة أنّ الحكم ينطوي على شبكة معقدة، أو شبكة من المنظمات المترابطة والتي تتمحور حول مواطنين نشطين active citizens، فبيئة الحوكمة توجه اهتمامنا إلى العلاقات بين المنظمات وبيئاتها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. والبرلمان يجب أن يكون بمثابة جسر بين الدولة والمجتمع، من خلال تسهيل مشاركة المواطنين في حكوماتهم.. وتساعدنا بيئة الحوكمة أيضاً في التعرف على الروابط التي تكون بين هياكل الحكم والمبادئ الأساسية مثل: المساءلة، والشفافية، والمشاركة. لمزيد من التفصيل انظر:

-Robert Miller, " the ecology of Governance and parliamentary Accountability". in: parliamentary Accountability and Good Governance. (world Bankinstitute/Parliamentary Centre, D D), p.11.

8 - Ibid, pp. 11- 13

القضائية على أنها من بين نقاط الضعف الكثيرة التي تحدث خللاً أو شرخاً لنظام الحكم داخل الدولة فبدلاً من استقلالية القضاء هناك تبعية في الوظيفة القانونية القضائية لجهة السلطة التنفيذية، فجل المحاكم تقع تحت الوصاية المباشرة للسلطة التنفيذية وهي في كثير من الأحيان عرضة للارتشاء، الأمر الذي ينعكس على جانب الثقة – ثقة المواطن في هذه المحاكم - ويخلق مجالاً من الفوضى وعدم حكم القانون ويوسع من ظاهرة الفساد. أكثر من ذلك، فهي تؤثر بالسلب على الاستقرار الاجتماعي ككل.

فجل المحاكم تقع تحت الوصاية المباشرة للسلطة التنفيذية وهي في كثير من الأحيان عرضة للارتشاء

5 - **مركزية الحكم**: تسيطر السلطة التنفيذية على مجال التعبير عن نفسها من خلال طريقتين. الأولى، في علاقتها مع الفروع الأخرى للحكم وبالخصوص مع السلطة التشريعية والقضائية، والثانية في علاقتها مع الحكومة المركزية والمستويات الأخرى للحكم وخاصة في المستوى المحلي، فالعديد من البرلمانيين يرون أنه من الأهمية بمكان تحويل أو نقل السلطة والموارد نحو الخارج (خارج المركز) وإلى أسفل، مع أنهم يقرون أنها تعمل على تفشي وازدياد الفساد على المدى القصير في ظل وجود ضعف في أنظمة المساءلة المحلية.

6 - **قمة وقاعدة الأحزاب السياسية**: هناك العديد من الدلائل التي توضح تفرد القيادة بالسيطرة على الأحزاب السياسية، والتي تعمل على تحطيم معايير المساءلة والشفافية والمشاركة في العمليات الخاصة بها. أما الانتخابات ومجالات التنافس السياسي بين الأحزاب داخل البرلمان فهي عادة ما تكون مركزة في اتجاه الفوز أو الحصول على المناصب والوظائف عكس الكفاح والتنافس المفتوح على الأجندة السياسية. فتظهر الانتخابات في كثير من الأحيان على أنها «سلع Goods، أو أسلحة Guns، أو عملة Gold ».

فتظهر الانتخابات في كثير من الأحيان على أنها «سلع Goods، أو أسلحة Guns، أو عملة Gold »

7 - **ضعف المجتمع المدني والإعلام**: فالضعف في مؤسسات الدولة مركب من ضعف المجتمع المدني والمعارضة السياسية، فبدل تقوية وتوسيع مجالات التأثير القادرة على التمسك بمحاسبة الحكومة، فإن منظمات المجتمع المدني في كثير من الأحيان تكون تابعة أو حليفاً دائماً لها – للحكومة - كما يبدو الإعلام هو الآخر، في كثير من الأحيان تابعاً للسلطة التنفيذية حتى وإن لم يكن تحت الرقابة المباشرة لها.

الشكل 1: بيئة الحوكمة غير المتوازنة

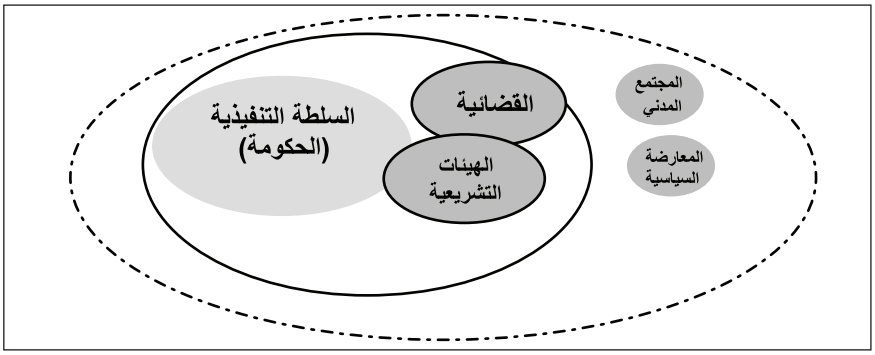

S source: Parliamentary Accountability and good governance، P.12. (بتصرف)

علاوة على ما سبق، تواجه جميع الهيئات التشريعية – حتى الفعّالة والقوية منها- صعوبات في أداء بعض وظائفها، خصوصاً الهيئات الناشئة حديثاً، ويحدد الخبير البرلماني John k. Johnson هذه الصعوبات كما يلي:[9]

• **غياب الإرادة السياسية والوعي المؤسسي**: ففي العديد من الهيئات التشريعية تفوق الولاءات للأحزاب السياسية أو القادة Leaders بكثير الاهتمامات الموجهة أو التي تنظر للهيئات التشريعية كمؤسسة. **فالوعي المؤسسي Institutional consciousness قد يكون ضعيفاً أو غير موجود تماماً. إمّا لأنّ الأعضاء/ النواب يفتقرون إلى الرؤية أو الحرص على تطوير وتقوية هيئاتهم التشريعية، أو لعدم وجود هذا الاهتمام على الأقل من طرف الفاعلين الرئسيين في البرلمان بشأن تعزيز سلطة التشريع** Legislative power، أو النظر للبرلمان كمؤسسة. ومن شأن غياب الإرادة السياسية والوعي المؤسسي أن يؤثر على فعالية أداء البرلمان، بل وعلى جهود الإصلاح ككل.[10]

• **ضعف تصورات المجتمع وفقر الإحساس بالتفاعل مع المجتمع المدني**: الأفراد والجماعات في المجتمع المدني لا يدركون طريقة أو كيفية العمل مع البرلمان، وغالباً لا تحسن مثل هذه المنظمات نقل وتحديد احتياجاتها للهيئة التشريعية. ففي كثير من الأنظمة نادراً ما يتفاعل المشرعون والناخبون مع بعضهم البعض، كما أنّ الضعف المؤسسي Institutional Weaknesses يجعل من الصعب على المشرعين الاستجابة لاحتياجات المواطن حتى عند فهمها، فالهيئات التشريعية التي لا تستجيب لاحتياجات الناخبين تميل إلى فقدانها أو افتقارها لدعم وتأييد الرأي العام.[11]

9 - John K. Johnson and Robert T. Nakamura, A Concept Paper on Legislatures and Good Governance. (UNDP, July 1999), pp.1112-.See also:USAID,USAID Handbook on legislative strengthening. (Washington: Center for Democracy and Governance, Bureau for Global Programs, Field Support, and Research, February 2000).pp.17.

10 - من هذا الباب، وطبقا لخبرات الإصلاح البرلماني الدولي، فإن جهود الإصلاح تكلل بالنجاح في حالة إذا ما كانت هناك إرادة سياسية على أعلى مستوى في القيام بعملية الإصلاح، انظر: علي الصاوي، "لماذا الإصلاح البرلماني " (ورقة بحث قدمت في المؤتمر السنوي الثاني حول" الإصلاح البرلماني"، القاهرة، مصر، 15-17 يوليو2003)، ص.146.

11 - هذا ما ظهر جلياً في "المؤشر العربي 2011" حول اتجاهات الرأي العام بخصوص ثقتهم بمجالسهم التمثيلية، يشير إلى أنّ 36 % من المواطنين يعتقدون أنّ مجالسهم التشريعية تقوم بدورها في مراقبة الحكومة، مقابل نصف المواطنين الذين لا يرون أنّها تقوم بدورها، بل إنّ الفروقات بين المستجيبين في الدول المختلفة محدود جداً، ويكاد يظهر شبه توافق على تخلف هذه المجالس عن القيام بدورها في الرّقابة. وفي السياق نفسه، رأى 35% من المستجيبين أنّ مجالسهم التمثيلية تعبّر عن مشكلات المواطنين مقابل أكثريّة 52% رأت أنّها لا تعبّر عنها. انظر في هذا الصدد: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مشروع قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي 2011. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص ص. 47-53.

• **ضعف استخدام القوانين الرسمية وسلطة الرقابة**: تفتقر الهيئات التشريعية في بعض الأحيان إلى السلطة الدستورية والقانونية للاضطلاع بدورها الهام في التشريع والرقابة، أو قد يكون هناك ضعف في إحدى جوانب هذه السلطة. فالهيئات التشريعية في كل النظم كثيراً ما تفتقر إلى القدرات البشرية والمادية اللازمة لاستخدام أو الاستفادة من الصلاحيات التي تمتلكها.

• **عدم كفاية فرص الحصول على المعلومة**: في أيّ نظام سياسي ديمقراطي للهيئات التشريعية بعض المسؤولية في رقابة الحكومة، وفي تحليل وتعديل أو على الأقل التعليق commenting على التشريعات والميزانيات التي تُمرر. فالكثير من المعلومات المطلوبة تأتي من السلطة التنفيذية، وبعض المصادر من خارج الحكومة أو حتى من خارج البلاد. فالعديد من الهيئات التشريعية لا تستطيع الوصول للمعلومات المطلوبة من طرفها لتحليل مقترحات الحكومة بشكل دقيق وكاف.

• **ضعف في إعداد المشرّعين**: حتى الآن، قليل من الهيئات التشريعية توفر فرص تدريب كافية للمشرعين/ الأعضاء الجدد أو العائدين حول النطاق أو المجال الكامل لمسؤولياتهم، والفرص المتاحة لهم. فغالباً ما يجهلون سلطاتهم وطريقة التنظيم الأفضل لوقتهم وإدارة شؤونهم، أو كيفية التواصل الفعّال مع المواطنين أو الصحافة.

البداوة السياسية: تظهر حينما يترك العضو حزبه طواعية أو يغيّره في أثناء مدة عضويته

• **ضعف العاملين وعدم كفاية إعدادهم وتدريبهم**: كما ينمو الطلب على المجالس التشريعية، كذلك الحاجة للموظفين الفنيين Professional staff، فكثير من الدول النامية تفتقر لفنّية الموظفين التشريعيين، وحتى تلك التي تتوفر عليهم تعاني من عدم كفاية عدد المؤهلين منهم، فمعدلات الدوران rates of tournover لديهم تؤثر على الوقت الكافي لتطوير الخبرة التي يحتاجون إليها.

• **عجز التنظيم وبساطة تجهيزه**: العديد من الهيئات التشريعية في الدول النامية تعاني من عدم كفاية المرافق والمعدّات (قاعات الاجتماعات Meeting rooms، آلات النسخ المكاتب...)، وكلها تميل إلى أقل مما هو مطلوب لهذه المؤسسة للعمل بفعالية.

• **البداوة السياسية Political Nomadism**: تظهر حينما يترك العضو حزبه طواعية أو يغيّره في أثناء مدة عضويته. وقد تستهدف هذه الأفعال خدمة مصالح ذاتية بالدرجة الأولى، وقد تسبب أيضا قدراً كبيراً من عدم الاستقرار داخل البرلمان، فضلاً عن تزييف الإرادة الواضحة للناخبين لهذه الأسباب أدخل عدد من البرلمانات أحكاما لمكافحة الارتداد من قبل الأعضاء تستلزم من العضو في حالة ارتداده أن يتنازل عن مقعده.[12]

وبالرجوع إلى الهيئات التشريعية العربية ودورها في الاستقرار الديمقراطي مازلنا نجد تفاوتاً كبيراً في المهام، والنفوذ، والتأثير التشريعي للبرلمانات وقد أدّى هذا إلى تطوير العديد من الخطط التصنيفية التي تنقسم بموجبها الهيئات التشريعية إلى مجموعات على أساس وظائفها الرئيسة، والقدرة على التأثير في النتائج التشريعية.

2.1. تصنيف الهيئات التشريعية: نحو مقاربة مقارنة لفهم الحاجة للتطوير

يساعد تصنيف العلماء للبرلمانات في فهم خصائص كل برلمان على حدى. وتنظر هذه التصنيفات إلى أبعد من الخصائص المؤسسية، بحيث تأخذ بعين الاعتبار الممارسة الفعلية للعمل البرلماني، فهي تتجاوز المؤسسة في حدّ ذاتها من خلال التركيز على علاقاتها مع الفواعل الخارجية وبالتالي، فهي لا تبحث في مدخلات العملية البرلمانية فقط، وإنّما تتعداها لتهتم بنتائج ومخرجات هذه العملية.[13] وباستخدام هذه التصنيفات يمكننا فهم -وبشكل كاف- أي برلمان، كما يمكننا استخدامها كمقاربات للتقييم في إطار الدراسات البرلمانية المقارنة. وقد تمّ من خلال هذه الاجتهادات والبحوث تطوير نماذج للسلطة البرلمانية تتحدد كالآتي:

• **البرلمانات التابعة Rubberstamplegislatures:**

يقودنا التفكير في السلطة البرلمانية للبحث في مدى استقلاليتها. وعموماً، يمكن التمييز بين الهيئات البرلمانية ضعيفة الاستقلالية في مقابل هيئات أخرى مؤثرة ونشطة جداً، ويطلق على أبسط هذه الهيئات اسم Rubber stamp legislatures. هذا النوع من البرلمانات يعمل فقط كمؤيد للقرارات والسياسات التي تتخذ من قبل الفواعل الأخرى من داخل النظام السياسي، والتي عادة ما تكون ممثلة في السلطة التنفيذية.

12 - ديفيد بيثنام، المرجع السابق، ص.47.

13 - طوّرت هذه النماذج من خلال التصنيفات التي نُقلت بشكل علمي منضبط عن ميشال مزاي Michael Mezey نلسون بولسباي Nelson Polsby، روبرت باكنهام Robert Packenham ، فيليب نورتون Philip Norton، وجون بلوندال Jean Blondel. حيث ركز التصنيفين الأخيرين على الوظيفة التشريعية، في حين ركزت الثلاث الأخريات على وضع إطار أشمل لتحليل النشاط البرلماني:

1. تصنيف ميشال مزاي Michael Mezey's classification

يعد هذا التصنيف الأكثر استخداماً في الأدبيات البرلمانية، ويعرّفه مزاي من خلال خمسة أنواع مختلفة من الهيئات التشريعية: الضعيفة vulnerable، الهامشية marginal، النشطة active، وبرلمانات رد الفعل والحد الأدنى reactive and minimal. وتتبع نتائج هذا التصنيف من مزج اثنين من الأبعاد المختلفة وهي صنع السياسات والدعم policy-making and support.

2. نموذج بولسباي Polsby's model

ينتج هذا التصنيف (Transformative versus Arena type legislatures) من تقييم البرلمان على أساس متغيّرة الاستقلالية إلى تقييمه انطلاقاً من مستوى التأثير الخارجي للسلطة التشريعية بحيث تتفاوت درجة الاستقلالية في سلسلة متصلة من درجة أقل Arena إلى أعلى درجة transformative. هنا يصبح البرلمان يعبّر عن هيئة تحويلية transformative. فمجلس العموم البريطاني يعد مثالاً نموذجياً على الحالة الأولى، في حين يمثل الحالة الأخيرة البوندستاج الألماني.

3. باكنهام وتحليل الوظائف Packenham's analysis of functions

في دراسته للكونغرس البرازيلي، يبيّن باكنهام أنّ البرلمانات تؤدي دوراً أوسع من الوظيفة التشريعية، حيث لاحظ الباحث أنّ وظائف البرلمان تتحدد من خلال نتائجها (تبعاتها، انعكاساتها فوائدها...) على النظام السياسي. ويحدد باكنهام مجموعة من أحد عشر وظيفة مختلفة يمكن أن تُؤدّى من طرف البرلمان: توفير الشرعية الكامنة للنظام السياسي.

4. تصنيف فيليب نورتون Philip Norton's typology of policy-making

يعد هذا العمل إعادة تعريف لتصنيف ميشال مزاي في صنع السياسات (الموضح أعلاه)، حيث يُدخل نورتون بعداً

ويرتبط هذا النوع من البرلمانات بالدول الشيوعية أو الشمولية، حيث تتخذ القرارات من قبل القائد أو الحزب الطلائعي، والتي من المتوقع أن تصبح وظيفة البرلمان فيها المصادقة على قراراتهم لا غير، ولأنّ مكانة البرلمان في هذا النموذج هامشية، فإنّه لا يحتاج إلاّ لهيكل داخلي بسيط، وإلى طاقم من الموظفين ذوي الخبرة، وليس من الضروري عقد جلسات تشريعية مطوّلة.

ويمكن عّد مجلس الدوما في الاتحاد السوفياتي السابق والكونغرس المكسيكي خلال عقود من هيمنة الحزب الثوري الدستوري كمثال لهذا النموذج. ضمنياً، يمكن نعت هذا النموذج بغير الديمقراطي، كما لا تحتاج عملية التشريع فيه إلى حجم كبير من المعلومات، ولا انعقاد فيه لجلسات علنية، ولا تعديل فيه للقوانين أو حتى لاعتمادات الميزانية، كما أنّ احتياجاتها من الموارد تقاس بالقليلة.

- **برلمانات النقاش Arenalegislatures:**

تعد الأكثر قوّة من الهيئات التشريعية في إطار النموذج السابق (rubber stamp)، وهي تعبّر عن مجالات حقيقية للنقاش وتبادل الآراء ووجهات النظر؛ بيد أنّ السياسات تصنع أو تصاغ من خارج الهيئة التشريعية، وعادة ما تكون السلطة التنفيذية والأحزاب السياسية هي الطرف الفاعل في ذلك.

- **البرلمانات التحويلية transformative legislatures:**

لا يمثل هذا النوع من الهيئات التشريعية مصالح المجتمع المتنوعة فقط، ولكنه يساهم في صياغة وصنع السياسات والميزانيات، فهي تعدّل في التشريعات والميزانيات القادمة من طرف السلطة التنفيذية، فالهيئات التشريعية التحويلية تغيّر في السياسات والميزانيات المقترحة من طرف الحكومة.

- **البرلمانات الصاعدة Emerginglegislatures:**

تسمى الأنواع الأربعة للهيئات التشريعية البرلمانات الصاعدة Emerging legislatures هذه الأخيرة التي تعبر عن عملية التحوّل من نوع إلى آخر. ففي جميع أنحاء العالم تسعى مختلف البرلمانات لممارسة أكبر تأثير على سياسات الحكم، وكذا الاضطلاع بشكل أكثر فعالية بمسؤولياتها الرقابية، حيث يتطلب توسيع صلاحيات البرلمانات تغييراً كبيراً في التشريعات؛ من بينها تعديل في القواعد والإجراءات، بناء لجان أقوى، زيادة في الموظفين الفنيين، تنمية وتطوير نظم معلومات جيّدة وغيرها

ايجابياً في تحديد البرلمانات وقوّتها في صنع السياسات، فالبرلمان ذي السلطة القوية لا يكتفي فقط بتعديل ورفض مشاريع ومقترحات الحكومة، لكن يسعى هو الآخر لعرض سياساته. ويعيد نورتون تعريف التصنيف من خلال الآتي:

• البرلمانات صانعة السياسة policy making legislatures-: يمكنها رفض التدابير التي مصدها السلطة التنفيذية، كما يمكنها صياغة بدائل وسياسات خاصة بها.

• البرلمانات المؤثرة في السياسةpolicy influencinglegislatures-: تستطيع تعديل أو رفض التدابير التي مصدرها السلطة التنفيذية، لكنها لا تستطيع تقديم بدائل أو صياغة سياسات خاصة بها.

• البرلمانات قليلة أو منعدمة الفاعلية في السياسة (legislatures(littel or no policyeffect): لا يمكن لهذا النوع من البرلمانات تعديل أو رفض التدابير التي تطرح من قبل السلطة التنفيذية، كما لا تستطيع صياغة سياسات أو ما يقوم مقامها من تلقاء نفسها. وقد أصبح هذا التصنيف يستخدم على نطاق واسع في الدراسات البرلمانية التي تركز على الوظيفة التشريعية.

5. بلوندال ومفهوم اللزوجةBlondel's concept of viscosity

يُستخدم هذا المفهوم دائماً لتصنيف سلطة البرلمانات من حيث القدرة على صنع السياسات. وترجع درجة اللزوجة viscosity إلى قدرة البرلمان في تقييد سلطة الحكومة في عملية إصدار التشريعات. فقد يكون للبرلمان القدرة على عرقلة وتأخير التشريع (درجة عالية من اللزوجة)، بينما في حالات أخرى قد تسيطر الحكومة بشكل كامل على عملية التشريع (انخفاض مستوى اللزوجة). انظر:

- Dr.Cristinaleston-bandeiras and Professor lord Philip Norton, Parliamentary Institutions: Basic Concepts.(Ha Noi-Viet Nam: United Nations Development Programme, 2005), pp.0507-.

14 - John k. Jonhson, the role of parliament in government(Washington: the international bank for reconstruction and development/ the world bank institute, 2005),pp.0406-. for more about legislative models See also: John K. Johnson and Robert T. Nakamura, op.cit, pp. 0608-.

من الإجراءات. ضمن هذا الإطار، يمكن اعتبار الكونغرس المكسيكي صورة من هذا النموذج، إضافة لبرلمان كل من كينيا وأوغندا. حيث أنشأت كل من المكسيك وأوغندا في السنوات الأخيرة ما يسمى بمكاتب الميزانية Professional budget offices لمساعدة برلماناتها لأداء دور أكبر في عملية صنع وصياغة الميزانية.

ففي جميع أنحاء العالم تسعى مختلف البرلمانات لممارسة أكبر تأثير على سياسات الحكم، وكذا الاضطلاع بشكل أكثر فعالية بمسؤولياتها الرقابية، حيث يتطلب توسيع صلاحيات البرلمانات تغييراً كبيراً في التشريعات؛ من بينها تعديل في القواعد والإجراءات

– وبرلمانات البلدان النامية عموماً- يتضح أنّ هذه الأخيرة تميل إلى النوع الأول من الهيئات التشريعية Rubber stamp legislatures.

فقد لا تشارك البرلمانات العربية بصورة مباشرة أو على نحو فعّال في المجال التشريعي. ومع ذلك، ما يزال لديها دور هام تقوم به داخل النظام السياسي يمكن أن ينقسم إلى فئتين: **الهيئات التشريعية التكاملية** IntegrativeLegislatures، وهي عادة ما توجد في الديمقراطيات الناشئة. أما الفئة الثانية فتتمثل في **الهيئات التشريعية المُشَرْعنة** LegitimizingLegislatures التي عادة ما توجد في البلدان غير الديمقراطية وهي في العموم واجهة لإضفاء الطابع الديمقراطي على البنى السياسية الموجودة، فكلا النوعين يبيّنان أنّ الهيئات التشريعية ليست دائماً مهمة بالنسبة لتأثيرها المباشر على العملية التشريعية، ولكن قد تكون كذلك بالنسبة لقدرتها في تشجيع الحوار المدني Civic Dialoque، أو في إضفاء الشرعية على النظام.[15] فالبرلمانات العربية بحاجة إلى استراتيجيات ومداخل عدة لتعزيز دورها وتفعيل أدائها في الفعل السياسي، لا أن تبقى مجرد بنى سياسية لدعم الحوار المدني أو كأداة مُشَرْعنة، وهذا ما سنعالجه في الآتي:

فالبرلمانات العربية بحاجة إلى استراتيجيات ومداخل عدة لتعزيز دورها وتفعيل أدائها في الفعل السياسي، لا أن تبقى مجرد بنى سياسية لدعم الحوار المدني أو كأداة مُشَرْعنة

15 - Without the author. legislatures. P.01.012012/01/.

http://www.clas.ufl.edu/users/kreppel/legislatures.pdf.

ثانياً: استراتيجيات وأدوات بناء برلمانات فعّالة:

تسعى برامج التطوير البرلماني إلى تحسين قدرة البرلمانات على أداء وظائفها الأساسية وفق نحو فعّال (الرقابة، التمثيل، والتشريع)، علاوة على جعلها أكثر كفاءة واستجابة وانفتاحاً. بهذا الصدد يقدم معهد البنك الدولي World Bank Institute ثلاث مقاربات لبناء وتعزيز القدرات البرلمانية هي:[16]

16 - World Bank Institute. parliamentary strengthening program. (بتصرف) 01/ 02/ 2011. http://wbi.worldbank.org/wbi/Data/wbi/wbicms/files/drupalacquia/wbi/PSP%20Program%20Page.pdf.

(a) المقاربة الفردية Individualapproach: وتتضمن تعزيز وتحسين القدرات الفردية لأعضاء البرلمان والموظفين الفنيين Professiona Parliamentary Staff.

(b) المقاربة المؤسساتية Institutional approach: وتتضمن تعزيز كل ما يشمل المؤسسة الإدارة البرلمانية، تطوير نظام اللجان، خدمات البحوث (توفير المعلومة)...

(c) مقاربة الشبكة Network approach: وتتعلق بالاستقطاب المستمر للرؤى والأفكار المشتركة لأعضاء البرلمان، وكذا استخدام اللجان البرلمانية إن كان على المستوى الإقليمي والعالمي للشبكات البرلمانية.

وبناء عليه، طُوّرت استراتيجيات ومداخل مختلفة لبناء وتطوير برلمانات قوّية ومؤثرة في الفعل السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، وحتى الثقافي. ونظراً لتعددها وتنوّعها سنعالج أهمها وفق المقاربات المذكورة سابقاً كالآتي:

• تنمية مهارات وأداء البرلمانيين Skills and Performance of Parliamentarians

إضافة إلى تعزيز الوظائف العامة والقدرات البرلمانية بشكل عام، تركز بعض خطط التطوير البرلماني مباشرة على البرلمانيين أنفسهم، وعلى فئات خاصة منهم (الرؤساء قادة اللجان، رؤساء الكتل البرلمانية). وينبع هذا التركيز من فكرة أنّ مدارك النواب ومستواهم العام من المهارات داخل العمل البرلماني بحاجة إلى تحسين، حيث ينبغي التذكير أنّ أساس المؤسسات ومكوّنها الرئيس هم الأفراد؛ فالنواب المنتخبون، وقدراتهم ومهاراتهم، والأداء الفردي لهم يعد أمراً حاسماً ومؤثراً على أداء البرلمانات كمؤسسات Parliaments as Institutions. إضافة إلى الشبكات والزيارات الدراسية Study visits [17]، وهنا يجب ملاحظة أن التدريب لا يشمل أعضاء البرلمان المنتخبين فقط، بل يتعداه إلى تدريب الموظفين والمتخصصين التابعين للبرلمان ومختلف إداراته، من أجل مساعدة ودعم القدرات التشريعية والرقابية للنواب[18]. فأداء البرلمانيين يتأثر بشكل كبير بالمساعدة الفنية التي يتلقونها من الموظفين الدائمين في المؤسسة، أي موظفو المكاتب والمكتبات، والباحثين وبالتالي هي ملزمة- المؤسسة البرلمانية- بأن يشمل الدعم الموظفين في برامج التدريب، على أن تكون مصممة خصيصاً لاحتياجاتهم.[19]

أن التدريب لا يشمل أعضاء البرلمان المنتخبين فقط، بل يتعداه إلى تدريب الموظفين والمتخصصين التابعين للبرلمان ومختلف إداراته، من أجل مساعدة ودعم القدرات التشريعية والرقابية للنواب

17 - Arne Tostensen andIngeAmundsen.op.cit. p.26.

في هذا الإطار، فإن جميع البحوث التي ساهمت بها كل الدول المشاركة في المؤتمر الرابع حول الحكم الراشد في إفريقيا شددت على وجوب تأمين- وبشكل مستعجل- التكوين الجيد للمنتخبين، وهي توصيات تنطبق على الحالة العربية بشكل كلي.

18 - Voir: programme des nations unies pour le développement (PNUD) et commission économique des nations unies pour L'Afrique (CEA). Rapport Final: Quatrième forum sur la Gouvernance en Afrique «FGA»,(Kampala «Ouganda»: 1er- 3 Septembre. 2000). p.17.

19 - Arne Tostensen and Inge Amundsen. op .cit. p.27.

ويبقى تدريب البرلمانيين مع ذلك مهمّة مستعصية، فتنفيذ البرامج التدريبية باستمرار لن يحد من توليد احتياجات جديدة للمعرفة وزيادة الكفاءة. إضافة إلى أنّ نسبة كبيرة من النواب يغادرون العمل البرلماني ويتم استبدالهم بمبتدئين نتيجة تغيّر نتائج الانتخابات التي تكون غالباً بشكل دوري فمعدل الدوران بين البرلمانيين يصل في كثير من الأحيان ما بين 30% إلى 50%، وأحياناً أكثر وهكذا فإنّ جهود التدريب تتجدد وفق هذه المعطيات.[20]

20 - Ibid, pp. 26.

• عمليات الإصلاح المؤسسي Institutional Reforme Processes:

هذا مثال آخر من المداخل الرامية إلى زيادة قدرات البرلمان لخدمة الأعضاء في أداء مهامهم، وخصوصاً من خلال خلق ثقافة مشتركة ومواتية بين الجهاز الفني والنواب، الأمر الذي يدعم عملية تفعيل دور البرلمان في المجتمع، ويمكن الإشارة إلى مجالات التطوير المؤسسي في عدد من برلمانات العالم المعاصر على النحو التالي:

1 - من ناحية الدور السياسي للبرلمان: حيث تتعلق اتجاهات التطوير المؤسسي للبرلمان بقضية أساسية، وهي «كيفية جعل البرلمان مؤسسة سياسية قوّية». ويرتبط هذا المجال بعدة مداخل أهمها الاستقلال البرلماني والرقابة المالية،[21] طبيعة الترتيبات الانتخابية والعلاقة بين السلطة التشريعية والحكومة، وأثر التحالفات الحاكمة والأحزاب السياسية وجماعات المصالح في فاعلية البرلمان وطبيعة نظم اللجان البرلمانية ونوعية القواعد والإجراءات اللائحية لعمل البرلمان، وكذلك درجة تدفق المعلومة إلى أعضاء البرلمان.[22]

21 - إنّ الهيئات التشريعية هي الأكثر نجاحاً في تعزيز ذاتها، عندما ينخرط القادة والأعضاء -رغم اختلاف وتعدد انتماءاتهم السياسية- في بناء سلطة تشريعية على أساس مؤسسي انظر:

-John K. Johnson, Parliament and Governance (New York: centre for international Development, the state university of New York, DD), pp.4546-.

22 - علي الصاوي، "نحو خطة لتطوير عمل المجالس البرلمانية العربية "(ورقة بحث قدمت في الندوة البرلمانية العربية: نحو تطوير العمل البرلماني العربي، بيروت، 16-17 مايو 2000)، ص ص. 291-292.

2 - دعم القدرات الإدارية: هي ليست من الوظائف البرلمانية، وإنّما تكمن الغاية منها في الحاجة لأداء الوظائف الأساسية. فمن دون دعم الخدمات الإدارية سيكون النواب مقيّدين بشّدة في الوفاء بواجباتهم، وتنطوي هذه الخدمات على دعم السكرتارية، ونظم المعلومات الفعّالة Effective information systems كالأنترنت، وخدمات المكتبات...[23]

23 - Arne Tostensen andInge Amundsen, op.cit, p.25.

وإذ نركز هنا على دعم القدرات الإدارية للبرلمان، فإننا نشير إلى دور الأمانة العامة التي أصبح يغلب عليها الطابع الفني المتخصص للعاملين فيها في كثير من البرلمانات، إذ تزيد نسبة المتخصصين في علوم القانون والسياسة والاقتصاد على 75% ، إضافة إلى نسبة من المتخصصين في التاريخ وعلم الاجتماع، في حين تتضاءل نسبة العمالة غير المتخصصة وعمال الخدمات إلى حد يجعلها غير مرئية تقريباً، كما في برلمان كل من بولندا وتشيكيا.[24]

24 - علي الصاوي، المرجع السابق، ص.293.

3 - تعزيز عمل اللجان البرلمانية: تتمثل أهمية اللجان البرلمانية بأنّها تشكل ما يسمى بـ «المطبخ السياسي Policy Kitchen». فهي تقوم بإنجاز العديد من الوظائف، حيث تمد البرلمان بالطاقة لزيادة فاعليته وخبراته، كما تسمح اللجان للنواب بفحص مشروعات القوانين والإشراف على البرامج الحكومية. ومع تباين عدد اللجان ونوعها وحجمها ووظيفتها من برلمان إلى آخر، تتزايد أهميتها كعنصر تنظيمي في فاعلية المجالس التشريعية، إذ تمكّن– وبخاصة في الديمقراطيات الصاعدة- من الانخراط بفاعلية في العمل البرلماني.[25] عموماً، يمكن تعزيز قدرات اللجان في المجال الرقابي وحتى التشريعي من خلال:

25 - المرجع نفسه، ص. 297.

• محاولة إيجاد صيغة للتفاعل أكثر بين اللجان النوعية/الدائمة[26] والقطاعات الحكومية، من خلال علاقة تلزم الوزراء والإدارات العامة التابعة لهم، بتقديم كل التسهيلات والوسائل والمعلومات لأعضاء اللجان.[27]

26 - للمزيد حول تطوير اللجان البرلمانية وأنواعها انظر: علي الصاوي، "نحو خطة لتطوير عمل المجالس البرلمانية العربية"، المرجع السابق، ص ص. 297- 309.

• وجوب تنمية وتعزيز قدرات ومهارات العاملين باللجان وتزويد هذه الأخيرة بالفنيين من ذوي الاختصاص والأكاديميين وحتى من قطاعات المجتمع المدني، ما يدعم عنصر النفاذ للمعلومات التي تحتاجها.

27 - دفيد بيثام، المرجع السابق، ص.154.

• تفعيل عمل اللجان وتطويره من خلال زيادة شفافية أعمالها ومداولاتها وخاصة بتفعيل آلية **لجان الاستماع** لما تتمتع به من خصوصية تتمثل تحديداً بعلانية نشاطها.

• تفعيل ديناميكية اجتماعات اللجان من خلال إنجاز أشغالها في إطار من التعاون والجماعية فيما بينها. وهنا، يمكن التركيز على المقاربة السويدية التي تقول إنّه من أجل تحسين نوعية مداولات اللجنة وتأثيرها، لابد أن تعمل هذه الأخيرة في إطار من التعاونية خاصة بارتباط باقي اللجان بلجنة المالية والتعاون معها.

4 . تقوية ودعم خدمات البحوث البرلمانية: يأتي في مقدمتها البحوث التي تقوم بها اللجان وهي عصب العمل التشريعي، إذ تُدَعَمْ اللجان (الدائمة، والمؤقتة، والمشتركة) بخبرات بحثية أساسية في مجالات القانون والاقتصاد والسياسة، الأمر الذي يغذيها بالكوادر اللازمة للعمل التشريعي. وثانيها، **إدارات البحوث**، والتي غالباً ما تكون جزءاً من الهيكل التنظيمي للمكتبة البرلمانية (كما في كندا)، أو من المكتبة الوطنية (كما في مكتبة الكونغرس)[28]، أو تكون عبارة عن إدارات متخصصة وقائمة بذاتها كما في بولندا وتشيكيا. أما النوع الثالث، فيتمثل في

28 - فخدمة البحوث للكونغرس الأميركي (CRS) US Congressional Research Service تزوّد أعضاء مجلسالشيوخ Senators ونواب البرلمان Members بالتحليلات والاستشارات حول قضايا السياسات Policies والتشريع Legislation والبرامج Programs الراهنة والمستقبلية، بالإضافة إلى عدد من الخدمات الأخرى. بميزانية تقدر بـ: 2,28 مليون دولار ما بين 1990-1991، وطاقم مكون من 55 موظفاً، بحيث تحتكم خدمة البحوث للكونغرس على موارد تساعدها في أداء مهامها تفوق بكثير تلك الموجودة لدى مراكز الفكر المستقلة The independent Think Tanks. انظر: John K. Johnson, op.cit, pp. 48-49.

المراكز البحثية التابعة للأحزاب (Party Caucus) كما في كندا. والنوع الرابع هو **المراكز البحثية غير الحكومية** التي تعمل كبيوت خبرة ويجري تمويلها ذاتياً أو بمعاونة الحكومة نفسها كما في الولايات المتحدة وكندا.[29] إضافة إلى مجالات أخرى كدعم الخدمات المكتبية، والإعلام البرلماني...إلخ، وكلها ميكانزمات تُسهم في تلبية الحاجة للمعلومة سواء للأعضاء أو للبرلمان ككل. بهذا الصدد، كيّف كل من فرانسيس ميكو ووليام روبنسون Miko and William H. Robinson Francis التصنيف المبكر للبرلمانات الذي طُوّر من طرف نلسون بولسباي Nelson Polsby، من خلال ربط حاجة البرلمان للمعلومة بالمستويات الوظيفية له، وأشارا إلى أنّه كلما زاد مستوى الفعل البرلماني تزداد أهمية الحاجة للمعلومة والبحوث.[30] وهو ما من شأنه دعم القدرات التشريعية والرقابية من جهة، وتعزيز الاستقلالية البرلمانية، أي تقوية الجوانب المؤسسية للهيئة التشريعية من جهة أخرى.

كلما زاد مستوى الفعل البرلماني تزداد أهمية الحاجة للمعلومة والبحوث

29 - علي الصاوي، نحو خطة لتطوير عمل المجالس البرلمانية العربية "، المرجع السابق، ص ص. 293-294.

30 - Robert Miller، (et al)، Parliamentary Libraries، Institutes and Offices: The Sources of Parliamentary Information. (Washington: The International Bank for Reconstructionand Development/The World Bank، October 2004)، pp. 0203-.

الشكل 2: أدوار الهيئات التشريعية والحاجة للمعلومة

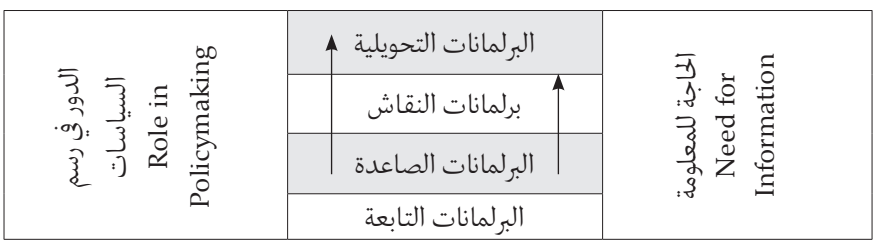

Source: Robert Miller، (et al)،po.cit، p.03.

من جانب آخر، كثيراً ما تتطلب عملية تعزيز وتطوير العمل البرلماني معلومات وخبرات بحثية/أكاديمية وممارساتية قد يصعب توفيرها من طرف البرلمانات الوطنية/المحلية دون تفاعلها في إطار شبكي مع نظيرتها من البرلمانات الإقليمية والعالمية، أو مع الهيئات والمنظمات التي تنشط في هذا المجال، للاستفادة من تجربتها البرلمانية ونقل خبرتها إلى مستوى النشاط الوطني. وهو ما سنركز عليه في الآتي.

ثالثاً: الفواعل المشاركة في تعزيز البرلمانية: الأنشطة والمداخل

تتأثر التجارب الديمقراطية البرلمانية في البلدان العربية عموماً بالعوامل الخارجية. ومن هذه العوامل المهمّة، الجهد الذي تبذله بعض الفواعل الدولية من أجل دعم

التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية.[31] بحيث تشارك مجموعة واسعة من المنظمات الدولية في الأنشطة التي تسهم في تعزيز البرلمانية في البلدان النامية، وتشمل:[32]

1 - الجهات المانحة الثنائية BilateralDonors: تموّل العديد من الجهات المانحة الثنائية الأنشطة التي تسعى للتعزيز البرلماني، منها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية US Agency for International Development (DIASU) التي تشارك في التقوية التشريعية منذ السبعينات في إطار برنامجها «الديمقراطية والحوكمة Democracy and Governance» وهي تواصل نشاطها وبشكل مكثف في إفريقيا، حيث تميل لتقديم الدعم للبرلمان نفسه، وتعزيز علاقاته بالمجتمع المدني، مع التركيز على قضايا الرقابة ومكافحة الفساد. وفضلاً عن توفير الدعم للبرلمانات – غالباً من خلال العمل مع المعهد الديمقراطي للشؤون الدولية، وفي التسعينات انخرط العديد من الجهات المانحة الأخرى في مجال تعزيز البرلمانية كالوكالة الكندية للتنمية (ADIC)[33] والوكالة السويدية للتعاون والتنمية الدولية (Sida)، و(Difid)، والوكالة الألمانية للتعاون التقني GTZ ووكالات التنمية النمساوية والبلجيكية التي أصبحت هي الأخرى تشارك في هذا المجال. وتعتبر DIASU [34] جنباً إلى جنب مع Sida الجهات المانحة الأكثر أهمية ونشاطاً في مجال تعزيز البرلمانية.

2 - المنظمات المتعددة الأطراف Multilateral Organisations: تضم هذه المنظمات أكبر الفاعلين في هذا المجال كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية International-IDEA، جنباً إلى جنب مع المنخرطين الجدد في هذا المجال مثل المفوضية الأوربية The Uropean Commission إضافة إلى المنظمات ذات الاهتمام والتركيز الإقليمي regionally-focused مثل البنك الإفريقي للتنمية African Development Bank، والتي مولت مشاريع تعزيز التشريعية في دول مثل الإكوادور، بيرو، وبوليفيا. فمثلاً **معهد البنك الدولي** The World Bank -الذي يعتبر في صميم عمل البنك الدولي لدعم وتعزيز البرلمانية- يقوم برنامجه في المجال البرلماني على ثلاثة مكونات: (a) تعزيز قدرات البرلمانات للإشراف على توزيع واستخدام الأصول العامة، (B) مساعدة البرلمانات في التمثيل الأفضل لمصالح الفقراء في عملية صنع السياسات، (c) دعم شبكات التعلم البرلمانية

31 - رغيد الصلح، " الدور الرقابي للمجالس العربية"، (ورقة بحث قدمت في: الندوة البرلمانية العربية: نحو تطوير العمل البرلماني العربي، المرجع السابق، ص. 258.

32 - Alan Hudson, (et al), Parliamentary strengthening in developing countries. (The Overseas Development Institute (ODI), February 2007), pp. 2227-.

33 - تشير الرموز الواردة في هذا الجزء إلى الآتي:

The Canadian International Development Agency(CIDA), The Swedish International Development Cooperation Agency (Sida),Department for International Development(Difid), Deutsche Eesellschaft fur technishcezumammenarbeit (German Agency for technical cooperation) GTZ)).

34 - حول المزيد من الأنشطة والمداخل التي توظفها برامج USAID في التقوية البرلمانية أنظر:

-Robert D. Bond, (et al), International legislative strengthening: Alternate approaches.

(US Agency for International Development, September 2006). P.07.

بشأن قضايا السياسات ذات العلاقة بالتنمية وتسهيل الأبحاث في مجال الدور البرلماني.[35]

3 - الشبكات البرلمانية ومؤسسات الحزب السياسي: تتضمن الشبكات البرلمانية مؤسسات عريقة في مجال الخدمة البرلمانية، فنجد الاتحاد البرلماني الدولي Inter-Parliamentary Union (UPI) والرابطة البرلمانية لدول الكومنولث The Commonwealth Parliamentary Association (APC)، والمنظمة العالمية لبرلمانيين ضد الفساد Global Organisation of Parliamentarians Against Corruption (CAPOG)، يوجد عدد من المؤسسات الحزبية السياسية التي تقدم دعماً للأحزاب السياسية في البلدان النامية، ومقرها الولايات المتحدة؛ فالمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية National Democratic Institute for International Affairs (IDN)، والذي له صلات بالحزب الديمقراطي، هو فاعل رئيس في التقوية التشريعية في مهمة تهدف إلى تعزيز وتوسيع الديمقراطية في العالم.

4 - معاهد الأبحاث ومراكز الفكر Research Institutes، Think Tanks:سعياً لتحسين فهم دور وعمل البرلمانات تشارك العديد من المؤسسات الأكاديمية، ومعاهد البحوث،[36] ومراكز الفكر Think Tanks مثل مركز التنمية الدولية التابع لجامعة ولاية نيويورك Centre for International Development في تعزيز البرلمانية. فنجد مثلاً أنّ المركز البرلماني الكندي The Canadian Parliamentary Centre يعد فاعلاً أساسياً في مجال البحوث وبناء القدرات، مع التركيز بشكل خاص على البرلمانات.

بهذا الصدد وبالرجوع إلى الخبرة العربية، نجد أنّ هناك أمثلة فتيّة عن بعض المراكز الفكرية، التي تنشط في مجال تعميق الوعي العام بدور البرلمان ورفع كفاءة أدائه، وأهمية الثقافة النيابية لإقامة المجتمع الديمقراطي، والتعريف الموضوعي بمجريات العمل البرلماني وطنياً وعالمياً، وإجراء بحوث ودراسات علمية، وبلورة نخبة متخصصة في الشؤون البرلمانية، ودعم تطوّر المجالس النيابية وكفاءتها المؤسسية وقدراتها التنافسية؛ منها **برنامج الدراسات البرلمانية** The Parliamentary Program التابع لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، **مركز الأردن الجديد للدراسات**(UJRC)، **مختبر التطوير البرلماني** الذي يعتبر إنشاؤه خطوة أوّلية نحو تأسيس «معهد التطوير البرلماني» في العراق، إضافة إلى **المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية** والمتخصص- على مستوى الإدارة البرلمانية العربية.

35 - للتفصيل أكثر حول هذه الأنشطة ومداخلUNDPفي مجال التنمية البرلمانية انظر:

UNDP, parliamentary Development: undp strategy note. (UNDP, May 2009), pp.0713-.

36 - نجد أيضاً معهد ميشلسون النرويجي

the Norwegian Chr.Michelsen Institute، المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية International Foundation for Election Systems، معهد الديمقراطية في جنوب إفريقيا

The Institute for Democracy (in Southern Africa (IDASA)، ومعهد جنوب إفريقيا للشؤون الدولية

the South Africa Institute of International Affaire ، كما نلاحظ منظمات القطاع الخاص مثل مؤسسة الديمقراطية الدولية Democracy International، ومقرها الولايات المتحدة، والتي تعمل في كثير من الأحيان مع USAID، إضافة إلى العديد من المنظمات غير الحكومية والتي تنشط في البلدان النامية وتركز على المشاركة المدنية، وبشكل أكبر على العلاقة بين المجتمع المدني والبرلمان CSO-Parliamentary Relations، انظر:

- Alan Hudson, (et al), op.cit, p.26.

ومثلما أنّ هناك تنوعاً كبيراً من المنظمات المشاركة في الأنشطة التي تسهم في تعزيز البرلمانية، هناك أيضاً تنوع كبير في المداخل والأنشطة التي تضطلع بها. فبعض المنظمات وكذا أنشطتها تركز على النواب أنفسهم، ومهاراتهم، وفهمهم لدور البرلمانات والإجراءات البرلمانية وخبراتهم في قضايا محددة؛ مثل الحد من الفقر، حقوق الإنسان قضايا الجندر Gender. أما البعض الآخر من المنظمات ومشاريعها تركز على مؤسسية البرلمان، ومتابعة الإصلاح المؤسسي، أو التركيز على موضوعات أكثر تخصصاً كتعزيز فعالية اللجان مثل لجان الحسابات العامة Public accounts Committees؛ وما تزال منظمات ومشاريع أخرى تواصل نشاطها في تعزيز البرلمانية كجزء من عملها في تنمية «**الحكم الديمقراطي**». عموماً يمكن أن نشير إلى أهم الفواعل المشاركة في تعزيز البرلمانية ومقارباتها في الجدول الآتي:

مقاربات لتعزيز البرلمانية
Approaches to Parliamentary Strengthening

	النواب/أعضاء البرلمان MPS		البرلمانات Parliaments		النظم السياسية Political Systems
	المهارات الفنية والمسائل الإجرائية Professional skills/ Procedural issues	مواضيع المعرفة subject knowledge	الإصلاح المؤسسي Institutional Reform	قضايا محددة Subject specific	
البنك الدولي World BanK		X		X	
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP	X	X	X	X	
المركز البرلماني Parliamentary centre	X	X	X	X	X
المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية NDI	X	X	X	X	X
الاتحاد البرلماني الدولي IPU		X	X		

الرابطة البرلمانية لدول الكومنولث CPA	X	X	X	X	X
Stiftungs	x	X	x		x
المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية I-IDEA	x				x
معهد الديمقراطية في جنوب إفريقيا IDASA		X	X		X
اتحاد البرلمانيين الاوربيين من اجل إفريقياAWEPA	X	X	X		
مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية WED	X	X		X	

Source :Alan Hudson، (et al)، Parliamentary strengthening in developing countries. (The Overseas Development Institute (ODI)، February 2007)، pp. 28.

وتشير كل من:

• **المهارات الفنية والمسائل الإجرائية**: إلى المساعدة في الصياغة التشريعية Drafting Legislatures، الإجراءات البرلمانية، التوجيه، مدونات قواعد السلوك Codes of conduct العلاقة بين الدوائر الانتخابية والعلاقة مع السلطة التنفيذية، والمهارات الناعمة Soft Skills مثل التحدث أمام الجمهور.

• **مواضيع المعرفة**: وتشمل تدقيق الحسابات العامة، وغيرها من أشكال المعرفة محددة المواضيع مثل قضايا الجندر أو حقوق الإنسان.

• **الإصلاح المؤسسي**: ويشمل عموماً دعم اللجان، المكتبات، الخدمة المدنية البرلمانية Parliamentary civil service، النسخ Transcription، القيادة البرلمانية، النظام الداخلي إعادة النظر في التشريعات وقضايا الشفافية وحرية المعلومة.

• **القضايا المحددة**: وتتضمن العمل مع اللجان المعنية، والرقابة، ومسائل الحد من الفقر.

• **النظم السياسية**: وتشمل العلاقة بين المجتمع المدني والبرلمان، وصول الجمهور إلى البرلمان العلاقة مع هياكل خارج البرلمان مثل لجان حقوق الإنسان، أو المؤسسات التي تشكل جزءاً من نظام النزاهة الوطني.

من ناحية ثانية، يجب إشراك الجامعة ودعم العلاقة بينها وبين البرلمان في مجال البحث والتدريب الموجه أساساً للأعضاء، في هذا الشأن يمكن الإشارة إلى الخبرة المالوية (Le Malaui)، التي وجهت جهودها نحو برامج تكوينية للمنتخبين تحضر من طرف كلية «Chancellor»التابعة لجامعة ملاوي، كما يمكن الإشارة إلى خبرتي (البنين وتشاد) اللتان تعملان على تدعيم العلاقة بين الجامعة الوطنية للبلدين والبرلمان فيما يخص مجال البحث والتكوين.

وينبغي على عملية التطوير البرلماني أن تكون مملوكة وطنياً Ownership

إنّ انخراط هذه الفواعل في عملية تعزيز البرلمانية لن يكون ناجحاً دون العمل في شراكة مع البرلمانات والفواعل الوطنية/ المحلية ضمن مقاربة شبكية تضمن نجاعة جهود التطوير والإصلاح البرلماني، وهذا ما ركزت علية مبادئ باريس The Paris Principal لتعزيز البرلمانية، وينبغي على عملية التطوير البرلماني أن تكون مملوكة وطنياً Ownership. كما يتعيّن على الجهات المانحة –وفق مبادئ باريس دائماً- أن تنظر بعناية لمزايا العمل مع ومن خلال الشركاء المحليين، والمنظمات ذات الخبرة والخبراء، إضافة إلى فهم السياق المحلي. (37)

37 - Programme des nations unies pour le développement (PNUD) et commission économique des ... (CEA). op.cit. P.17.

وكخلاصة، يمكن النظر إلى جهود التطوير البرلماني على أنّها عملية مستدامة ومعقدة ومتعددة المداخل تنمو بتطور احتياجات المجتمع وتعقده، علاوة على تأثيرات البيئة الدولية وما تفرضه من قضايا متجددة ينبغي على البرلمانيين والبرلمانات فهمها وتحديد أدوات التعامل معها، وعموماً يمكن تحديد بعض المعوقات التي تواجه البرلمانيين وتؤثر على فعالية أداء البرلمان أثناء تأديته لوظائفه، واقتراح بعض النشاطات التي تؤدي إلى تفعيل ودعم هذا الدور. ويمثل الجدول التالي ملخصاً لأهم هذه الصعوبات والحلول المقترحة لها:

تحديد المشكل	النشاط
1 - الحاجة لخلق دعم داخلي (قبول) للتطوير التشريعي	-تأسيس هيئة لتطوير التشريع. - دورة دراسية حول قيادة وإدارة التشريع. - خطط تطوير الصياغة البرلمانية. -إدارة الأسئلة التشريعية وترشيد دراسة القرار.
2 - فقر الإحساس بالمجتمع المدني وبإقامة علاقات معه. 3 - مساعدة المشرعين على تحسين قدراتهم الاتصالية مع المواطنين	- المحاولة لتسهيل التشريع وتبسيطه. - تطوير وحدات المعلومات العامة وزيادة مراكز المعلومات. - تطوير ونشر الوسائل المعلوماتية. - إدارة برامج حول العلاقات الرسمية. - تدريب المشرعين على العلاقة مع الإعلام. - التغطية الإعلامية للدورات التشريعية. - تفعيل القدرات والوسائل المؤسسية. - المساعدة على نشر المحاضر التشريعية وإذاعتها. - تطوير وتفعيل موقع الانترنت. - اعداد قيادات منظمات المجتمع المدني -تنمية وزيادة مشاركة الجماعات المهمشة.
4 - مساعدة المجتمع في تحسين تفاعله مع المشرعين	- تدريب منظمات المجتمع المدني (CSOs) Civil Society organisation في الشؤون التشريعية وعلاقاتها - تدريب صحفيين في الإجراءات والوظائف التشريعية. - برامج تكوينية حول كيفية دعم المصلحة العامة يكون للعامة/ المرشحين
5 - ضعف التكوين التشريعي والرقابي.	- الإصلاح الوظيفي والبنيوي للمؤسسة.
6 - عدم كفاية المعلومات المتحصل عليها	- دعم الخبرة في إعداد القواعد البيانية Data Bases/الخبرة في إعداد التقارير Expert reports - دعم تقييم الميزانية -الكشف عن حجم الميزانية وعرضها. - دعم الوظائف المتعلقة بإعداد الميزانية. - تقوية المكاتب التشريعية.

7 - ضعف في إعداد المشرعين.	- تدريب المشرعين على إعداد السياسات والإجراءات التشريعية، وأعمال اللجان. - تقوية وتدعيم البرامج التوجيهية للأعضاء الجدد. - تدريب المشرعين على تقنيات الرقابة. - إقامة تدريب حول تكافؤ الجنسين والتأسيس لمؤتمرات للمرأة.
8 - ضعف العاملين وعدم كفاية إعدادهم وتدريبهم.	- إقامة برامج للتدريب للتقنيين من الموظفين. - التزود بالمدربين والمساعدين وفتح اجتماعات اللجنة والتدريب على كيفية الإصغاء العام.
9 - عجز التنظيم وبساطته	- تحسين التشريعات وذلك لتبسيطها وتجهيزها. - التخطيط والدعم لبرنامج أنظمة الصياغة. - تنمية وتخطيط البرامج والأنظمة المالية. - التحسين في الوظائف الإدارية والإجراءات. - وضع كتيبات حول الإجراءات التشريعية وخطواتها.

Source : John K. Jonhson and Robert T. Nakamura، op.cit، pp.2122-.

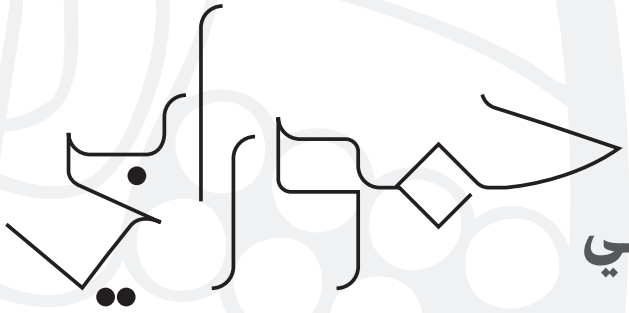

أوراق حمورابي

- الحراك السياسي في دول الخليج بين عصف الديمقراطية وإرث السلفية.
- العراق بين الشراكة الأميركية وضغط التداعيات السورية .
- التطهير الثقافي: التأثيرات العولمية على اللغة العربية .

الحراك السياسي في دول الخليج، بين عصف الديمقراطية وإرث السلفية

* أ.د عبد علي كاظم المعموري

* كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

مقدمة

كل شيء آيل الى التغير إلا كلمة تغيير Change ، هو حقيقة باتت معروفة على الزمن والتاريخ، روافدها كثيرة لعل العلم والتكنولوجيا وحراك المجتمعات ومحاكاتها بعضها لبعض، التجريب والواقع وافرازاته، العقل ومدلولاته،... الخ، باتت معطيات تدكُّ الواقع دكّاً لتدفعه دفعاً نحو التغيير الى ما هو أرقى وأسمى، مرة لتنهض بالإنسان كقيمة عليا على الأرض (هكذا ارادها الخالق عز وجل)، ومرة لتزيح ترهات ما يراد له أن يصادر العقل والحق والعدل وسماحة الخالق ورحمته.

ولما كانت الكثير من مجتمعات المنطقة قد تكلست تحت أوضاع أريد لها أن تَفرض على الشعوب، نوعاً من العبودية، ليست لله، بل هي عبودية مشتقة زوراً لذات بشرية فرضت وعدت نفسها قائمة بـ (ولاية الأمر)، مستثمرة النص القرآني في ذلك، من دون الذهاب الى التوصيف الحقيقي للقائم على أمر المسلمين، والذي هو محط اختلاف، ولاسيما أن البعض من المذاهب اعتمدت التبسيط والتسطيح للفكرة، بحيث عدت من يستولي على الحكم عنوة من دون أن يكون صالحا أو عادلاً

أو ذا معرفة ودراية بأسس الاسلام الحقيقي، لا يجوز الخروج عليه وعلى طاعته، ومن يفعل ذلك فهو خارج عن الملة.

هذا الفهم الذي جاد به من تفقهوا بعسر لصالح الحاكم بدءاً من الحكم الأموي القائم على القوة والخديعة والتوريث- الذي هو محط عدم افصاح في النص المقدس- الى الدولة الحالية، هو الذي يتحمل الآتي:

تجميد الاوضاع وتحجر الحاكمية.

كبح التطور ولجمه، إلا ما كان لصالح بقاء الحكم.

رفض دور الشعوب في تحديد خياراتها.

هذا الأمر خدم حكام الخليج الذين وصلوا الى الحكم تحت وقع القبيلة والغلبة والتسلط على الحكم. أو جيء بهم من الدول الكبرى القابضة على القرار الدولي، خدمة لمصالحها.

أن الدول الداعمة للديمقراطية، من مثل السعودية وقطر، كلاهما نظامان دكتاتوريان بامتياز

والمفارقة الكبيرة التي تحدث في ما يسمى (الصحوة الاسلامية) أو ربيع الفوضى العربية، أن الدول الداعمة للتغير في بنية المجتمعات العربية، من مثل السعودية وقطر، كلاهما نظامان دكتاتوريان بامتياز، لم يأتِ أي منهما بانتخابات ديمقراطية، أو حتى ترشيح من جماعة الحل والعقد، التي تعد هيأة قائمة في معظم دول الخليج، ولاسيما السعودية.

بل يتم الرشيح بتوافق العائلة الحاكمة وتوزع المناصب فيما بينهم، وبالنظر إلى كثرة الأمراء وأفراد العائلة السعودية وازدياد التنافس فيما بينهم، فإن المال العام (البترو دولار) يدخل لاسترضاء المعترضين على التوزيع المناصبي.

وفيما يخص المؤسسة الدينية التي تمثل مكمن الخطورة على النظم الحاكمة فإن التجربة التاريخية، تعين الحكام على استيعابها عن طريق توظيفها عن طريق المال العام، وسياسات الرشى والاسترضاء، فالشريحة الدينية في السعودية (السلفية والوهابية) تحكمها عهود ومواثيق جرى التعامل معها ردحاً طويلاً من الزمن حتى باتت المقدس بعينه، إذ جرى منح السلطة الدينية (**آل الشيخ**) وهم اتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب مؤسس المذهب الوهابي، حق الهيمنة على الجوانب الدينية ومؤسساتها، والى (**آل سعود**) السلطة الزمنية– الحكم– وفي هذا استطاع

آل سعود لجم التطلعات الوهابية، لصالح امتدادهم الديني. وهنا حدثت زيجة مطلقة الى حد ما بين الطرفين، وكلاهما يدعم الآخر في الحفاظ على استقرار الاوضاع في المملكة.

وفي ظل انتقال الموجة الرابعة للديمقراطية من أوربا الى المنطقة العربية، فإن جميع النظم الكلسية التي عفى عليها الزمن، والتي لم تعد قادرة على اغواء مواطنيها، بسلطة القبيلة أو المذهب أو الفتوى، في ظل حراك شعبي يصل عبر وسائل إعلام وتواصل لها القدرة غير المحدودة في اقتحام الممنوع والتحرك خلاله في تغيّر الصورة الذهنية السائدة.

في ظل هذا الحال، تذهب السعودية للسعي الحثيث بكل ما أوتيت من قوة المال والانفاق المنفلت المدعوم بإنتاج (11) مليون برميل يومياً، ووجود (24%) من سكانها فقراء، وفي تضييق حاد على الحريات والحقوق والانتخاب وحق الشعب في الاختيار، أن تؤجل وصول عواصف التغيير التي هبت على المنطقة، عبر الالتفاف والدفع، وهنا تعمل السعودية على مجموعة أعمدة تراها مناسبة لدعم بيتها الواهن بإزاء شدة الريح العاتية، التي بدت تتلامس مع متطلبات الفرد في السعودية، وتشده شداً للتحرر من تلمود الوهابية، المتمترس خلف الحفاظ على قدسية النص من دون التفكر والتصور في معطياته، التي تصلح لأن تكون مناراً كبيراً لكل الأزمان ولكل مراحل تطور البشرية، طالما أن الاسلام لم يكن لقوم دون قوم ولا لزمان دون زمان، فهو غض طري، على طول المدى، هذا الفهم الراقي لمعنى التدفق التاريخي للديانات عبر الزمن، يراد له أن يتحجر خلف رغبة الرفض للتغيير، مع أن موجبات النزول القرآني في الجزيرة العربية، هو موجب تغييري بامتياز.

أن موجبات النزول القرآني في الجزيرة العربية، هو موجب تغييري بامتياز

لهذا ودفعاً لتأجيل حدوث الحراك في الداخل، لابد من تغذية الخارج، وهنا تزييف التصور الوطني– المحلي- صوب اشغاله بحدث وهمي خارجي، وهو ذات التفكير الذي تعتمده الولايات المتحدة الأميركية، في تجميع الرأي العام وسوقه نحو القبول بالتحدي والخطر الخارجي، ومن هنا تركز الجهد السعودي المقاوم للتغيير والديمقراطية والانتقال صوب دولة مدنية في الآتي:

1 - استثمار معين القوة للحركة السلفية والوهابية في الخارج، وجعلها المصدة الأولى بإزاء انتقال التغيير الى داخل المملكة، واستخدام كل الوسائل لجعل المعركة في الخارج، لكون القائمين على الحكم من آل سعود، يدركون جيداً أن وصول الموجه الى الداخل، سيجعل الربيع السعودي أسرع ربيع في المنطقة وأكثره وحشية.

2 - اختلاق عدو وهمي تتعكز عليه جملة الاجراءات القمعية، انطلاقاً من الحفاظ على الأمن القومي السعودي. وهنا يأتي التوافق الأميركي– الاسرائيلي، في السياق نفسه، فلا المجتمع الأميركي ولا الإسرائيلي، يمكن رصه خلف سياسة معينة من دون عملية تخويف كبرى. لذلك لم يعد المد الشيوعي والاتحاد السوفيتي عدو المملكة والاسلام، وجرى استبدالها بالعدو الشيعي وايران، وعدت اسرائيل دولة صديقة لابد من التفاهم معها، بل خصها بالمشروعات الكبرى في مد سكك الحديد أو الالكترونيات أو التدريب على القمع وحفظ الأمن، فضلا عن المشروعات الاقتصادية الصرف.

3 - تعلية حقوق المواطنين في المساواة والعدالة الاجتماعية الى مستوى الخوف من استراتيجيات موهومة في اتساع رقعة التمذهب.

على وفق كل ذلك، تعاني السعودية من خطرين قائمين:

أولهما: الخطر الداخلي المتحفز بقوة نحو التغيير، ويستبطنه حراك سياسي- اجتماعي– ثقافي، شبحي، لا يمكن لوسائل النظام السعودي القدرة على تنفيسه من دون تغيير كبير في منهجية النظام القائم، وهو ما يجعل النظام في حرج بإزاء المؤسسة الدينية المتشددة والمتحجرة، خلف نصوص وفتاوى من دهاقنة الوهابية والسلفية، بحيث أن المساس بها يصل الى مستوى الكفر والإلحاد.

ثانيهما: أنَّ أوضاع العالم والدول المحيطة والقريبة ذاهبة الى أنماط مختلفة تماماً، عما هو عليه الحال في السعودية، ولم يعد مناسباً بعد وصفها بأنها نظم وشعوب منحرفة عن جادة الطريق الاسلامي، كما كانت تنعتها سابقاً.

لذلك فإن الاختلاف بين الرؤى الاسلامية (الشيعية– اخوان المسلمين)، واستلام كليهما لنظم حكم في المنطقة، على وفق معطيات الديمقراطية الغربية، وليس على وفق دولة الخلافة المعتمدة عند السلفيين والوهابيين، قد دفعت لبروز عداء جديد بين السلفيين والوهابيين من ناحية والإخوان المسلمين من جهة أخرى، ولاسيما أن الاخوان المفعمين بنشوة الانتصارات المتواصلة والمتوقعة، التي من شأنها أن تدفع ذلك الى مستويات عداء غير مسبوقة، سواء في تونس أو مصر أو تركيا، وكذلك أن ظهور الإخوان في الامارات وتواجدهم في العراق والكويت واليمن، لنذير بصراعات جديدة.

لهذا تحاول السعودية دفع السلفية والوهابية، الى الخارج كيما تكون (عابرة للحدود)، بغية تحييد أوضاعها عما يجري، وهي استراتيجية غير مضمونة النتائج، ولكنها تبقى ورقة يلعبها النظام، لكي يؤجل الى أمد فرص هبوب رياح التغيير أو ما يسمى بـ (الربيع السعودي)، ولهذا عدت العدة لذلك من خلال، الإفادة من خبرة وعلاقات بندر بن سلطان، في أن يمسك بملفات السلفية والوهابية في دول عربية واسلامية. فالسلفية باتت اليوم مكوناً في السياسة الخارجية للعربية السعودية، تسعى الرياض من وراء نشرها إلى مجابهة تحديات كبرى، باتت تطرق ابوابها الخارجية، أو أنها ستشكل تهديداً قابلاً لنظامها السياسي، الذي هو من أكثر الانظمة في الدول العربية والاسلامية، رفضاً للتغيير، وانتهاكاً لحقوق الانسان، وأكثرها تغييباً للعدالة حتى بمفهومها الانساني المحض.

تحاول السعودية دفع السلفية والوهابية، الى الخارج كيما تكون (عابرة للحدود)، بغية تحييد أوضاعها عما يجري، وهي استراتيجية غير مضمونة النتائج

إن الاحتماء من الديمقراطية والحكم المدني العلماني، الذي يقرع باب السعودية قادماً من عند جيرانها العرب، سبب مشاكل كبيرة في السعودية، واتضح ذلك في:

1 - التحدي الديمقراطي والحكم المدني، الذي يقرع باب السعودية قادماً من عند جيرانها العرب، لذلك لم يفتأ الوهابيون في السعودية يرددون أن الديمقراطية (حرام).

2 - تحدي التمدّد الشيعي، إذ قويت العلاقة بين آل سعود والمؤسسة الدينية أكثر بعد الثورة الإيرانية سنة 1979، مما ولد نزاعاً حول الشرعية الدينية في المنطقة والعالم الإسلامي، بإزاء قوة إيران وحضور الأقليات الشيعية في دول المنطقة، مما يعزز فرص طهران لنشر التشيع في المنطقة.

3 - التحدي الإخواني، مع تصاعد قوة الإخوان المسلمين والتأثير الذي قد يمارسونه على السعودية، بوصفهم حركة تتبنى خطاباً دينياً منتقداً للسلطة المطلقة،إذ يدعون إلى الخروج على الحاكم.

ونلحظ أن النظام السعودي متخوف من الخارج أكثر منه من الداخل، وما يدعم هذا أن جميع التحديات ذات مبعث خارجي، في حين تظل آلة القمع الأمنية التي أنفق عليها النظام موازنات كبيرة، على مدى طويل من الزمن منذ اضراب عمال ارامكو

أن النظام السعودي متخوف من الخارج أكثر منه من الداخل

ونشاط الحزب الشيوعي السعودي في عام 1951 الى الآن، قادرة على سحق كل حراك سياسي أو اجتماعي من شأنه تهديد شكل النظام القائم، ولاسيما مع وجود الدعم اللازم له من الفتاوى الوهابية والسلفية، بإلزام الناس بطاعة (ولي الأمر)، وتكفير الخارج على طاعته، وهذا يعد متراساً كبيراً يحتمي فيه النظام السعودي، في مجتمع يتم فيه أدلجة الثقافة والدين والتعليم بدءاً من رياض الاطفال إلى الجامعة، بجانب الفكر المبثوث بقوة، الذي تشرف على نشره مؤسسات السلفية والوهابية.

فقد اشارت صحيفة الغارديان البريطانية إلى أنَّ وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ حذر السعودية من مغبة الاستمرار بدعم الجماعات السلفية والتكفيرية في سوريا، رداً على زعم سعود الفيصل بأن تسليح هؤلاء المسلحين واجب.

وتعمل بعض الدول الخليجية (السعودية وقطر) بشكل رئيس والى حدما (الامارات) في سياق المخطط الغربي الذي يرمي إلى إسقاط النظام السوري، تمهيداً لتغيير النظام في إيران أيضاً. وتشير المعلومات المنقولة عن مصادر المعارضة السورية إلى أنَّ اجتماعات لضباط المخابرات السعودية والقطرية تجري في بلدان متعددة من مثل تركيا وبعض دول اوروبا الشرقية، لتحديد احتياجات الجماعات المسلحة، وكيفية ادامة زخم عملياتها ضد الجيش السوري النظامي.

لقد توافقت دول الخليج (السعودية- قطر)، على قبول المشروع الاميركي– الاسرائيلي في المنطقة، من خلال العمل على:

1. فرض المزيد من العقوبات المالية والاقتصادية ومحاصرة ايران، واضعاف قدراتها في دعم الحركات والنظم المقاومة للمشروع الأميركي- الإسرائيلي لتغيير وجهة المنطقة، صوب قبول (اسرائيل) كدولة اقليمية كبرى تتمتع بترسانة نووية، وبقدرات عسكرية وتسليحية، هي الأقوى في المنطقة، مما يجعل قرارها هو القول الفصل في شؤون المنطقة واتجاهاتها، وهو قبول خليجي جرى التوافق عليه مع أغلب الدول الخليجية، من خلال الدور السعودي- القطري، الذي هو الأقرب الى تطبيق رؤى الاميركيين والاسرائيليين، بغية تصفية كل القوى والحركات والدول التي تناهض مخططات وأهداف أميركا وإسرائيل.

2 . العمل على إضعاف حلفاء ايران كسورية والعراق وحزب الله والأقليات الشيعية الأخرى في المنطقة وتدميرهم، من الذين تعدهم أميركا والسعودية أذرع ايران المتقدمة. في مجابهة اسرائيل.

3 . سحب حركة حماس بعيداً عن الدعم الايراني والسوري، لأن بقاءها يحرج

الطروحات الطائفية الموجهة بإزاء السياسة الايرانية، وجعل الاطراف المساندة لإيران ذات صبغة مذهبية محددة، حتى يسهل لها وصم الصراع بالطائفية والمذهبية، وهو ما يتوافق تماماً مع المشروع الأميركي– الإسرائيلي، في دفع ما يسمى بـ (حرب الخنادق) في المنطقة الى أمام.

كل هذا يراد له إعادة ترتيب المنطقة ورسم خرائطها من جديد ، بمناسبة مرور قرن من رسم الخرائط السابقة التي جرت في مطلع القرن الماضي، وسيترتب على ركوب الخليج، دولاً مجتمعة وفرادى، الاجهاز التام على القضية الفلسطينية والى الابد، وإطلاق يد اسرائيل لمساندة أميركا في ضبط الاوضاع الداخلية لهذه البلدان، ولاسيما أن التغلغل الاسرائيلي فيها بات كبيراً من خلال الآتي:

1 - انفتاح السعودية ودول الخليج لدخول الشركات الاسرائيلية فيها، ونذكر هنا مشاركة شركة اسرائيلية في مد خطوط سكك الحديد في السعودية.

2 - السماح لطائرات شركة (العال) الاسرائيلية من المرور في الاجواء الخليجية والسعودية بالذات.

3 - الاستعانة بالشركات الإسرائيلية الامنية الخاصة وشركات المراقبة، بتدريب القوات الامنية الخاصة لهذه البلدان.الاستعانة بالشركات التكنولوجية الاسرائيلية، لإمداد المطارات الخليجية بأجهزة الكشف والتصوير والمراقبة.

4 - رفع أي حضر على استيراد البضائع الاسرائيلية وتوافرها في الاسواق الخليجية، وفي السعودية من دون الاشارة إلى منشئها، بغية الاحراج في الامد القصير.

5 - توجه بعض الاستثمارات للتشارك في تمويل مشروعات داخل اسرائيل وخارجها.

6 - وصول معدلات التبادل التجاري مع اسرائيل الى مستويات غير مسبوقة، مقارنة بكل تاريخ العلاقات مع هذه الدولة المغتصبة.

هذا كله، يرتكز على تفويض وفتوى سلفية استبدلت العدو للمسلمين (اسرائيل)، بعدو موهوم هو (ايران)، على خلفية اختلافات مذهبية، لا ترتقي الى معاونة واسناد الغرب والولايات المتحدة واسرائيل، ضد دولة اسلامية. ونعتقد أن السعودية وقطر والبحرين قد تجاوزت المحظور، عندما سمحت (وساندت/

ودعمت/ ووفرت) للقوة الأميركية الهمجية بقتل العراقيين وتدمير بلدهم في حربي 1991 و2003. ثم لم تكتفِ بكل ذلك، فذهبت الى تجنيد الارهابيين من التكفيريين وتوجيههم، وإرسالهم الى العراق عن طريق سوريا – والسعودية – والاردن، وهو ما يعد تدريباً أولياً لهذه السياسة، والذي جرى تطبيقها في ليبيا التي جرى إغراقها بالمسلحين المتطرفين، بما فيه أعضاء في القاعدة، ومن ثم أعتُمد الأسلوب نفسه في سوريا، وربما سيتم تطبيقه في دول أخرى بعدما تصدّرت السعودية أعلى وجهة إقليمية لتصدير فتاوى التكفير والتحريض ضد الشيعة وبناءهم المؤسسي الجديد .

أقام النظام السعودي ما يشبه مجلس وزراء مصغر للحرب، لمتابعة اتجاهات التغيير في المنطقة، لكونها مشمولة بالتغيير

أقام النظام السعودي ما يشبه مجلس وزراء مصغر للحرب، لمتابعة اتجاهات التغيير في المنطقة، لكونها مشمولة بالتغيير، بحسب اطروحات بعض السياسيين الأميركيين، ولكن بعد الانتهاء من الملف السوري والايراني، لأنه لا ضرورة بعد لبقاء تجميد الأوضاع في السعودية، ولاسيما أن النظام السعودي قد استهلك مرحلته التاريخية، واضحى عبئاً وتناقضاً مع التوجهات الأميركية لنشر الديمقراطية في المنطقة، فقد ساهم منذ أكثر من (7) عقود في خدمة الغرب واسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، هذا الكم الكبير من الخدمات السعودية، والتي أبرزها الآتي:

1 - الوقوف ضد المد الشيوعي والشيعي.

2 - ايصال الولايات المتحدة الأميركية الى منابع النفط عسكرياً.

3 - مساندتها في تدمير العراق وايران خلال القرن الماضي.

4 - دورها في ظهور طالبان التي ساهمت في إخراج السوفييت من افغانستان.

5 - دورها في اشعال الحرب على الارهاب على خلفية مشاركتها في مسرحية احداث 11 سبتمبر.

6 - تصدرها كدولة تحكم عن بعد في ضبط معدل الاوبك وسعر النفط.

استدلت الولايات المتحدة الأميركية منذ وقت ليس بالقصير، وربما منذ نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، على أن الاقليات في المنطقة، ربما تمثل أحدى أهم ادواتها، التي يمكن توظيفها لإعادة رسم خرائط المنطقة، ولا توجد اقلية اثنية أو عرقية أو مذهبية عدا الموجودة في دول الخليج، ولم تفتح الولايات المتحدة ◄

واسرائيل مجالات للحوار معها، بل تعدى ذلك الى الدول الاسلامية المجاورة من مثل ايران وتركيا.

وتسمح الولايات المتحدة بكل التحركات للأقليات في جميع الدول العربية والاسلامية، وتستثني السعودية وبعض الدول الخليجية.

وتجهد السعودية نفسها من أجل احتواء الاحتجاجات الشيعية في القطيف، لذلك فإن السعوديين لن يكون بمقدورهم وقف حركة المطالبات الحقوقية في القطيف، بل يبدو أنها تزداد سوءاً،ومن المتوقع استمرار هذه الاحتجاجات، ويبدو أن المملكة التى ظلت طوال الأشهر الماضية تقاوم رياح الربيع العربي، ستكون هي المحطة القادمة بحكم الآتي:

1 - تصاعد التيارات الليبرالية واتساع شعبيتها في وسط المجتمع السعودي وبدعم المعارضة السعودية من الخارج.

2 - السعودية ضمن موقع متغيرات سريعة وجارفة على مستوى المشاركة السياسية وتصاعد المطالبات الشبابية بتغيير مناخاتها السياسية، وبالتالي لا يمكن بأي حال الصمود بوجه مشهد تكون السعودية خارج تقاطعه أو شهيته.

3 - تراجع دورها الإقليمي ووصايتها على بلدان الخليج، بالتزامن مع منافسة الدور القطري على مستوى الدبلوماسية والدعم المالي والإعلامي لحركات الإخوان...

4 - تصاعد الضغط للمؤسسة الدينية (جماعة الأمر بالمعروف) على الشباب السعودي، وممارستهم في قولبة السلوك الإجتماعي اليومي، الذي لم يعد ممكناً بعدما أصبح العالم قرية كونية تفاعلية.

5 - وسائل الإعلام والإتصال تعمل على نشر مبادئ التشارك السياسي والمساواة الإجتماعية، والمطالبة بالمزيد من الحريات والشفافية، والتي تفتقدها المؤسسات الحاكمة في السعودية.

6 - بروز واتساع المعارضة الشيعية في القطيف، بالشكل الذي أوجد لها مناخاً أرحب إقليمياً ودولياً.. مما يجعلها جرس إنذار لتصدّع البناء الوهّابي الدائم، على مستوى إعادة بنية تنظيم العمل السياسي في السعودية.

فصلية تعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

العدد
3
السنة الأولى
حزيران
يونيو 2012

ISSN 2227-5312

مجلة حمورابي للدراسات

تصدر عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

أزمات ومزالق بناء الدولة وإدارة الحكم في العراق

ملف العدد

القوى الاقليمية وثورات الشارع العربي

قبل وبعد الربيع العربي: الجيوبوليتيك ومفترق الطرق

تركيا: أنشودة العثمنة على إيقاع الهوية الممزّقة

علاقة اسرائيل بالقوى الاقليمية: احتواء أو توظيف

التوظيف الأميركي لمنظمات المجتمع المدني

مخاض الفوضى في الدول العربية.. التحول الافتراضي للديمقراطية

نعيم التكنلوجيات الاتصالية... فضاء عربي من دون هوية

الغاز الطبيعي: وخرائط الصراع العالمي على الطاقة

الاستراتيجية: التحديد والتطوير باستخدام مدخل العصف الذهني

العراق بين الشراكة الأميركية وضغط التداعيات السورية

* حسين شلوشي
كاتب وإعلامي من العراق

* باحث في مركز حمورابي

تمهيد

انتهى الاحتلال العسكري الأميركي في العراق نهاية عام 2011، وأعلنت الولايات المتحدة أنها تفي بعهودها مع الحكومة العراقية الجديدة، وتنسحب طبقاً للاتفاقية الأمنية المبرمة بين البلدين، وتعد بأنها ستذهب الى تنفيذ الإطار الاستراتيجي للاتفاقية نفسها، وذات الصدى يتردد من الحكومة العراقية، بأنها أنهت الاحتلال بجهودها وحنكتها السياسية وإرادتها، ونشرت خطابها التعبوي«شكراً للمفاوض العراقي»، لتختزل الجهد العراقي العام بأنواعه بهذا المفاوض، وتتجاوز عمق وخلفيات نجاح هذا المفاوض وتفصيلاته ومراميه العسكرية والسياسية والاعلامية والرأي العام وحتى الدينية.

إلا أنها تلتفت في نفس الوقت مستدركة الى دور الولايات المتحدة، في إنجاز هذا الانسحاب وتعلن اسم (يوم الوفاء)، عنواناًلاسترداد السيادة الوطنية العراقية، وترفق معه تفسيرها (للوفاء) وفاء الولايات المتحدة لوعودها، وبذلك يكون هذا الإنجاز على وفق هذا التصنيف إنجاز الادارة الأميركية وحكومة العراق، وكلاهما في واقع الأمر أجزاء من بلدانهما، وليس واضحاً أن كانت الحكومة العراقية مدركة لحجم الاستحقاق العراقي من هذا الانجاز، أم غير مدركة بوصفه سابقة تاريخية في المحيط العربي المحتل من اقصاه الى اقصاه.

في الولايات المتحدة بدء الصراخ والصراع حاداً وعالياً حول صحة القرار الأميركي أم خطأه، وحُسم الصراع أن الأمر خسارة أمريكية واضحة، يجب أن تعوض في جانب آخر، وكانت الإدارة الديمقراطية جاهزة في اجنداتها وخططها البديلة، لتوضح أنها باقية وبأقل الخسائر.

من جانب آخرلم تكن لدى الحكومة العراقية رؤية لتداعيات الانسحاب الأميركي، إلا في جانبه السلبي الذي يمثل إمكانية سد الفراغ الأمني بعد انسحاب القوات الأميركية، على حين دول جوار العراق وعموم المنطقة تحضرت لمواجهة مارد كبير، ينهض من جديد بقدرة هائلة، أزهقت روح إمبراطورية العالم الأولى، وباشرت هذه الدول تصريحاتها الاعلامية المباشرة وأعمالها الاخرى بكل خبراتها وقوتها السياسية والاستخبارية والامنية لمنع هذا النهوض أوتأخيره على أقل تقدير.

المنطقة تحضرت لمواجهة مارد كبير، ينهض من جديد بقدرة هائلة، أزهقت روح إمبراطورية العالم الأولى

وفي غضون ذلك، تأتي الصحوة الاسلامية العربية وتذل أنظمة الحصن الأميركي في المنطقة، لتموج الأرض تحت أقدام أصدقاء أميركا وإسرائيل ويفقدون كياستهم (الحكومية) والدبلوماسية،فيبرزون هويات التدمير الشامل للدفاع عن عروشهم، ليكون التهديد نحو الرؤوس الكبيرة والنهش في الخواصر الهشة، وليس أكثر من العراق هشاشة في هذا الوقت.

ولذلك يجب أن تنطلق أية قراءة للوضع العراقي، من متغيرات مهمة:

أولها: تداعيات الانسحاب الأميركي، والمشهد السياسي العراقي المنقسم والثورات العربية، وخصوصية الأزمة السورية بواقعها وحيثياتها ومباعثها الحقيقية، وآثارها المباشرة على العراق، والتي نرى أنها الأزمة التي تؤثر على العراق أكثر من أي دولة أخرى.

انسحبت أميركا من العراق وهي غير راغبة في ذلك أو مقتنعة به

فالولايات المتحدة الأمريكية هي قطب العالم الأوحد، وهي القدرة الأكبر من بين دول العالم في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاستخبارية الأمنية والعسكرية، دولة التكامل (دولة الحلم الأميركي)، انسحبت أميركا من العراق وهي غير راغبة في ذلك أو مقتنعة به، لاسيما الصقور الجمهوريون أصحاب مشروع الغزو والاحتلال، وكذلك مؤسسات الادارة الأمريكية الأمنية والسياسية والمالية (وزارة الدفاع، هيأة الاركان، الخارجية، الطاقة)، الأمر الذي

وضع الديمقراطيين في جبهة الدفاع ليقدموا تعليلاتهم وبدائلهم، وهي بالتأكيد لاتقتصرعلى حنكة وقدرة المفاوض العراقي، ولاتفتح كافة التفاصيل التي ألجأتهم الى الانسحاب.

توجه الديمقراطيون ابتداءاً الى الرأي العام والنفخ في السوبر مان الأميركي، مركزين على المبادئ الأميركية التي يتحسسها الرأي العام الأميركي، بأن الانسحاب يثبت اخلاقية الولايات المتحدة المهتزة في الشرق الاوسط، ويؤكد الريادة الأميركية في الديمقراطية ودورها الانساني في تحرير الشعوب، وحفظ الأرواح الأميركية (الغالية)، وهذا الإطار يريدون منة سحب اتجاهات الرأي العام الى الديمقراطيين وإحراج الجمهوريين.

على حين يذهب المناهضون للانسحاب، إلى بيان خطأ اتخاذ قرار الانسحاب، وأن جهد الولايات المتحدة وخسائرها البشرية والمادية، ذهبت الى اعداء الولايات المتحدة (إيران وسوريا)، والى الجماعات الارهابية (المقاومة العراقية)،مع عدم إنجاز مهمة محاربة القاعدة وانهائها، فضلاً عن أن الأمر يفقد الولايات المتحدة تأثيرها في العراق، وكذلك يفقدها الافادة الجيوسياسية والمصالح الاقتصادية في العراق والمنطقة، وتهديد الانظمة الموالية لها في الخليج، ومن ثم تهديد أمن اسرائيل ومحاصرتها بالخصوم. ورداً على هذه الاعتراضات، تؤكد الإدارة الأميركية (الديمقراطية) بقاء تأثيرها في العراق، وبقاء هيمنتها على شركات النفط العاملة فيه بين الاستخراج والتوزيع، وأن الوجود العسكري مؤمن بأقل التكاليف في دول الجوار العراقي، للتدخل في حل الأزمات التي تهدد المصالح الأميركية، مع المحافظة على أرواح الجنود الأميركان من القتل اليومي في العراق، ولديها خططها الاستخبارية البديلة الرخيصة، لمتابعة خصوم أميركا في العراق، وعدم ترك الدول التي ساعدت على قتلهم وتهدد إسرائيل (إيران وسوريا)، وفي الوقت نفسه لاتسمح حكومة العراق بتهديد دول الجوار الحلفاء للولايات المتحدة.

وأن الوجود العسكري مؤمن بأقل التكاليف في دول الجوار العراقي

إلى جوار ذلك توافق التواجد الأميركي في العراق بعد الانسحاب تماماً مع رؤية خبراء مراكز التفكير الأميركية، التي تدعو الإدارة الأميركية إلى تبني استراتيجية التكيف الاستراتيجي في عموم الدول العربية، والتي ترتكز على بقاء العلاقة والصداقة مع كافة الاحزاب الصغيرة والكبيرة،والأقليات والقوميات في كل بلد، لضمان ركوب أي تغيير محتمل في هذه البلدان، وهذه الاستراتيجية جاءت بعد الثورة التونسية والمصرية، اللتين كانتا مفاجئة للولايات المتحدة.

أ - الطبقة السياسية وتحديتها

المشهد العراقي برغم ضبابيته وتعقيداته، إلا أنه متكرر ومتسق مع مقدماته، التي ظهرت بعد الاحتلال، وإن مايصل إليه من اشكالات ومشكلات يومية، هو نتيجة طبيعية لهذه المقدمات، ولاسيما متعلقها الأول، وهو الطبقة السياسية التي انتجت برلماناً وحكومات متعاقبة، إذإن هذه الطبقة تشترك في:

1 - أنها لم تكن مستعدة لإدارة بلد، وربما لم يكن في ذهنها سقوط النظام.

2 - جاءت وهي مقسمة ابتداء بتقسيمات طائفية وقومية واثنية، حتى إن العلمانيين والليبراليين،وزعوا أنفسهم في هذه التقسيمات.

3 - لم يجرء أحد على إعلان نفسه بأية هوية كانت، وأن يقدم مشروعاً للبلد وإدارة الدولة،إنما اعتمدوا على النفورالمجتمعي من النظام السابق، وحاجةالناس الى بريق أمل في الحياة.

4 - أن الطبقة السياسية لها علاقات وامتدادات إقليمية ودولية، والبعض منها أخطبوطي التواصل، ولذلك تقع في دائرة الضغوط الخارجية.

5 - أنها مضغوطة بإرادة الاحتلال،فلا تعمل على وفق ما ترتأي إلا قليلاً.

6 - أنها اعتمدت في خطابها الانتخابي على الاصطفاف الطائفي، وحفزت جمهورها عن طريقهذه البوابة متكئة على الهوية الوطنية الممزقة في زمن النظام البائد.

الجمهور العراقي مهيألهذه الممارسة، فكانت بمثابة بوابة الخرق السياسي التي تسلل منها مجرمون عتاة وقتلة ومحترفو إجرام

7 - أنهم رفعوا شعارالديمقراطية رياء، لأنهم لم يعبروا عنه عملياً ابداً، منذأول حكومة،و في الوقت نفسه لم يكن الجمهور العراقي مهيألهذه الممارسة، فكانت بمثابة بوابة الخرق السياسي التي تسلل منها مجرمون عتاة وقتلة ومحترفو إجرام، والأنكى من ذلك أن معظمهم يعرفون هؤلاء ويسكتون عنهم بادعاء الديمقراطية.

8 - هذه الطبقة أسست سنن الاثراء الفاحش من أموال الدولة وتمويل عملها الحزبي.

9 - كل هذه الاحزاب تأثرت بالحرب الاهلية 2006، وتفاعلت بشكل أو بآخر بين الانحياز والاستثمار السياسي، لتنتهي الأزمة والسياسيون محكومون بنتائج الظرف.

على هذا الوهن تشكلت مؤسسات الدولة لتواجه تحديات كبرى هي الأعنف في العالم الى ما قبل الازمة السورية،فهي تواجه اشتباكاً دولياً وإقليمياً ومحلياً متداخلاً.

هنالك 112 جهازاً استخبارياً دولياً يستهدف أهدافاً عراقية ودولية

- هنالك 170 ألف جندي أميركي يجوب البلاد، وينفذ عملياته الأمنية والاستخباراتية بما يؤمن وجوده وهيمنته.

- هنالك 112 جهازاً استخبارياً دولياً يستهدف أهدافاً عراقية ودولية.

- البلد والشعب محطمان ومرهقان اقتصادياً واجتماعياً، بين الحروب والظلم والديكتاتورية والحصار الاقتصادي.

- مواجهة خطط دولية تعمل بثقل كبير وجهات سياسية محلية، تريد انتاج حكومة عراقية ضعيفة، يمكن ابتزازها دائماً، وعدم السماح للحكومة في بناء وتأسيس «هيبة» الدولة، التي تمثل الحجر الاساسي لتحقيق الأمن للبلد، وتمزيق الهوية الوطنية التي تكفل الحماية الذاتية للدولة.

- الانقضاض على الدولة بالفساد الإداري والمالي، وفقدان الثقة بين الاحزاب والافراد في مؤسسات الدولة.

- الدعوات الفيدرالية الطامحة الى إقامة دويلات وطائفية.

الكرد الآن في مرحلة مخاض إعلان الدولة الكردية، سواء النواة (العراق)، أو الملتحمة مع سوريا، أو العاملة مع تركيا لتحقيق الدولة الكبرى

وبين وصف الطبقة السياسية وتحدياتها، يبدو واضحاً، أن أي حكومة عراقية لا يمكنها أن تحصل على توافق، أو دعم سياسي لتحديد أولويات الأمن للبلد أو محددات الأمن القومي،فإن ما يعده البعض مهدداً، يعده الآخر داعماً، والعكس صحيح، فلو أخذنا تركيا واستخدامها ورقة تخفيض مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات، وقطع انبوب تصدير النفط، وقصف شمال العراق، والتجاوز على السيادة الوطنية بزيارة كركوك، وتصدير نفط شمال العراق (إقليم كردستان) من دون موافقة الحكومة الاتحادية،ألا يمكن عدها مهددات للأمن الوطني العراقي؟

ب: الازمة الكردية

الكرد الآن في مرحلة مخاض إعلان الدولة الكردية، سواء النواة (العراق)، أو الملتحمة مع سوريا، أو العاملة مع تركيا لتحقيق الدولة الكبرى،وهذا الحلم لم يسقط يوماً

من الثقافة الكردية، بل يتجدد دائما من جيل الى آخر، إلا أنه مؤجل أو متأخر،لكونه مقروءاً من الدول المتضررة (العراق، سوريا، تركيا، ايران) بأنه يمثل تهديداً لأمنها القومي.

والظرف الحالي لا سيما في العراق وسوريا، والممارسة الحقيقية للسلطة في إقليم كردستان العراق، جعلته يقترب كثيراً، والالتحام مع سوريا يفك عقدة النفوذ الى البحر المتوسط، من دون الحاجة الى تركيا، التي ضمنت من جانبها للأكراد في العراق، هذا الممر شريطة عدم أعلان دولة، أو إيواء حزب العمال الكردي التركي، إلا أن تركيا الآن، ستحصد شر اعمالها وفي مقدمها علاقتها الوطيدة مع اسرائيل (1949)، ومساعدتها عام 1997 على توفير منطقة آمنة لإسرائيل في شمال العراق، سهل استفادة الاكراد من هذه العلاقة والنفوذ الى البحر، من دون الحاجة الى تركيا أو سوريا أو غيرهما.

والاكراد لديهم وعود مؤجلة من الولايات المتحدة منذ عام 2002، بمساعدتهم في إعلان الدولة، إلا أن اصطدام (الأمريكان والأكراد) بمدارات الوضع التركي لتمرير احتلال العراق أولاً، ومن ثم الدولة الكردية، ولذلك فإن الدعوة الكردية الى إقامة قواعد أو معسكرات أميركية في الشمال، والموقف العلني الواضح من الدعوة الى ابقاء القوات الأميركية، يقع في دعم الاستراتيجية الكردية بإعلان الدولة.

فكل مايقوم به الاكـراد مع حكومة بغداد، هو مناورات سياسية متقدمة ومتعددة الخطوط

فإذا كانت الرؤيا الاستراتيجية الكردية ماضية الى تحقيق أهدافها،فكل مايقوم به الاكراد مع حكومة بغداد، هو مناورات سياسية متقدمة ومتعددة الخطوط، وفي داخل الاقليم يغطون على مشاكلهم الداخلية من خلال حكومة الاقليم القوية أمنيا، وكذلك توفير الخدمات والبنى التحتية في الإقليم، ومن الجانب الآخر فإنهم يريدون حكومة مركز ضعيفة يمكن ابتزازها وتستجيب لطلباتهم في تكريس قوتها وزيادة مواردها وتحقيق مستوى عالٍ لحماية الأمن القومي الكردي، من أي تهديد محتمل في المستقبل المنظور فقط، لأن المستقبل البعيد مرهون بأحداث المنطقة، لاسيما الأزمة في سوريا ونهاياتها، والتي أفاد منها الاكراد في سوريا، قبل أية جهة أخرى بحصولهم على شبهإقليم منفصل بموافقة الحكومة السورية الحالية.

فأكراد العراق الآن يمتلكون مقومات اعلان الدولة من حيث البنى التحتية والتجربة الإدارية والسياسية، على مدى 22 عاماً، وإمكانية تصدير نفط حقول الاقليم يبلغ في عام 2015 الى (500000) برميل يومياً، واحتياطي نفطي يعادل ثلث نفط العراق 43000 مليار برميل، ومن الجانب السياسي فإنها اقتربت من الانظمة العربية، بل تحالفت معها (الخليج والمغرب العربي) مستفيدة من حنق أنظمة هذه الدول على الحكومة في العراق، وكذلك الاستفادة من تجربة الخارجية العراقية.. بوصفهم يديرونها بكثافة وظيفية جيدة منذ عشر سنوات.

إن كرد العراق لديهم الرؤية واضحة تماماً، وهم يعبرون عن نضجاً سياسياًبراغماتياً يفوق نظرائهم العرب من الشيعة والسنة.

إن كرد العراق لديهم الرؤية واضحة تماماً، وهم يعبرون عن نضجاً سياسياًبراغماتياً يفوق نظرائهم العرب من الشيعة والسنة.

ج/ الاحزاب السياسية الاخرى

أذا كان الاكراد يتصرفون سياسياً بدوافع (نفسية)، وأخرى تمثل الاحلام الكردية الكبرى، في إقامة دولتهم المربعة المتسقة جغرافياً وقومياً، ويكورون قواهم الكامنة ليوظفوها في إطار براغماتي مفتوح الأفق، والمديات لتحقيق أهدافهم واشباع نزعتهم العاطفية التاريخية، فأن الاحزاب العراقية الأخرى مازالت فاقدة للرؤية الاستراتيجية، وهذا الفقدان أما مدرك لهذه الاحزاب ويتجاهلونه عمداً، أو أن مستوى النضج السياسي لهذه الاحزاب، لايرتقي الى هذه البناءات الفكرية، فهي الى الآن لم تبادر لبلورة أهداف (كبرى)، ومنذ ثم بناء مشروع لهذا الحزب أو ذاك، بتصور فكري متسق مع مسمياتهم الحزبية وتاريخهم السياسي (قومي،اسلامي، وطني، يساري، اشتراكي،ليبرالي... الخ)، وكذلك لم يدخل مفهوم (بناء الدولة) في أطروحات هذه الاحزاب، الأمر الذي ينعكس على أداء أي حكومة ناتجة من هذه الاحزاب، وأنها لاتستطيع وضع استراتيجية عراقية للبناء، بل ستبقى تراوح في مكانها مشغولة ومحكومة ب (الانتهازية السياسية)، التي أصبحت المعوق والمعطل لحركة البلد وتشريعاً (براغماتياً)، لتوسيع دائرة الفساد واستشرائه لصالح الاحزاب وافرادهم، ويكون هدفاً بديلاً عن مصلحة البلد والمواطن.

الاحـزاب العراقية الأخرى مـازالـت فـاقـدة لـلـرؤيـة الاستراتيجية

4 - الازمة السورية

دون الدخول في تفاصيل مايجري في سوريا من حيث البداية والتطور الدراماتيكي للأحداث فيها، إذ نعتقد أن الأزمة السورية صناعة خارجية، وفعل خارجي بنسبة كبيرة جداً، وهذا الأمر لايلغي مطالب شعبية حقيقية وسلوك نظام مثقل بالضغط الأمني والسياسات العامة الروتينية المملة، وفي الوقت نفسهتطورت الأزمة الى إظهار حقيقة الصراع الاقليمي في المنطقة، وكذلك الاصطفاف الدولي ومحاورة على الملأ أو العلن، ولم تعد الاصطفافات مخفية ابداً، وبضمنها الاصطفاف مع إسرائيل ضد القضية الفلسطينية وعموم العرب، ليؤكد أن الارادات في المنطقة وحتى في داخل فلسطين غير فاعلة، وربما غير عاملة بجد على حل هذه القضية، بل هي تمثل بروتوكولاً عربياً للمزايدة والتكسب ليس إلا.

أن الأزمة السورية صناعة خارجية، وفعل خارجي بنسبة كبيرة جداً

في خضم تصاعد الأزمة السورية والفرز للاصطفاف مع إسرائيل، يتقدم العراق باستحقاقات كبرى، لاتتحملها أنظمة المنطقة بالمطلق، وفي مقدمها دحر الاحتلال الأميركي في العراق،إنهائه عسكريا على أقل تقدير، والتوجه نحو التحول الديمقراطي ومن ثم النهوض الاقتصادي، مايعني العودة العراقية بكاريزما دولة إقليمية، تتجاوز جوارها العربي، وأنها في الوقت نفسه وفق حسابات السياسة، والمحاور تمثل (قيمة مضافة) الى محور المقاومة، مايجعلها عرضة لمواجهة الهجوم المقابل من المحور الآخر.

إن مسار الأزمة في سوريا ذاهب الى حيث اللاعودة عن تغيير النظام، من حيث القرار في الغرب وإسرائيل والدول المنضوية الداعمة الى هذا المحور (تركيا، والخليج وأوروبا ودول منفردة عربية أخرى)، والاختلاف هو في الآليات والاساليب والنتائج والتوقيت لهذا التغيير، وهذا الاختلاف يأتي على خلفية أهداف كل طرف من هذه الاطراف،واستراتيجيته المستقبلية في المنطقة،فضلاً عن السلوك والفعل السياسي والعملياتي الأمني والإعلامي للحكومة السورية، الذي نجح الى حد كبير في نقطتين مهمتين هما: دفع الدول والمنظمات العربية وغير العربية، أن تكشف عن عملها الداعم لإسرائيل والغرب، من دون أي اعتبار لوازع آخر، بالرغم من كل الغطاء الاعلامي الذي تتمتع به، والآخر أن الحكومة استطاعت امتصاص النقمة

الشعبية أو الثورة الشعبية، ومن ثم السيطرة عليها وتجريد الفعل والدعم الاجنبي الخارجي، بالمال والسلاح والرجال لأفراد سوريين يهدفون الى تدمير سوريا وخدمة لمصالحهم أولاً، أو ضرب دول أخرى،ومن ثمانعكس ذلك على شكل المعارضة وصورتها وانقسامها الكبير على عدة مستويات،فهي منقسمة داخلياً وخارجياً، والى مسلحة وسلمية سياسية، أو طائفية ومدنية،والى قومية ووطنية، وكذلك انقسام هذه المسميات الى خنادق ومجاميع صغيرة، ترتبط بعناوين صغيرة لاتلبي اشباعاً وطنياً أو قومياً أو دينياً أو طائفياً، مما يسهل على النظام استخدام أي عنوان من العناوين المرفوضة (العنف، العمالة للأجنبي، النهب،السلب..) لضرب أي جهة كانت من هذه الجهات، إلا أن فعل النظام يصطدم بالإرادة والحشد الدولي الأجنبي الكبير جداً، في المجالات السياسية والاقتصادية والاستخباراتية والأمنية.

بإزاء هذه الأزمة كان الموقف الرسمي العراقي، متسقاً تماماً مع واقع الأزمة السورية، التي يكتنفها الغموض والضبابية في داخل سوريا، وكذلك هو متسق مع السلوكية الأميركية (المراقب)، حتى إن اختلفا في الرؤية والقرار المتعلق بتغير النظام.

والأمريكان يدركون قبل غيرهم أن الحكومة العراقية بوضعها الحالي الواهن (هش)، لاتسطيع المناورة في سوريا أو تقديم فاعلية سياسية أمنية داخل سوريا،وكل ماتطمح له حكومة العراق ومعظم الشعب العراقي، هو حماية البلد من تداعيات هذه الأزمة، وأن هذا الهم تدعي الولايات المتحدة أنها شريكة للعراقيين فيه، طبقاً لخطابها السياسي وحتى الاتفاقية الإطارية، إلا أنها في الوقت نفسه تجده فرصة مناسبة جداً، للاستمرار في تقويض التمدد الايراني وقصقصة اجنحته في العراق، والثأر لنفسها عما جرى لها من جراء الدعم الايراني داخل العراق، في قتل جنودها وتغير استراتيجياتها الطامحة الى إمبراطوريةأمريكية، وحتى مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي توقف بسبب المواجهة الايرانية لهذا المشروع.

أن وضع سوريا الحالي والاقتتال فيها، هو وضع مثالي إذ أخرجها من معادلة المواجهة مع اسرائيل، وكذلك كقوة وحليف استراتيجي لإيران

وإذ ترى الولايات المتحدة وكذلك اسرائيل أن وضع سوريا الحالي والاقتتال فيها، هو وضع مثالي إذ أخرجها من معادلة المواجهة مع اسرائيل، وكذلك كقوة وحليف استراتيجي لإيران، على الرغم عدم سقوط النظام إلى الآن، وعلى (أمريكا) أن تذهب الى المعقل الإيراني الآخر (العراق)، وأن تستمر حالة الهلع العراقي من تداعيات سقوط النظام في سوريا، لاسيما الأمني منه لتقدم نفسها الداعم الى

الحكومة العراقية، والداعي الى استقرارها وهي فرصة أمريكية كبيرة للعودة من جديد الى العراق، وبأقل التكاليف والخسائر البشرية والمادية، إذ ستعود في إطار العمل مع الحكومة العراقية وبشراكة أمنية سياسية، لها أرضيتها الشرعية والقانونية لمطاردة الجهات التي تعتقد أنها متسقة مع إيران، وتنهي ملفاتها، وكذلك إخراج القرار العراقي من أي ضغط أيراني، والعودة به الى أحضان الولايات المتحدة ثانية، والأكثر من ذلك استثمار التأهب العراقي (بعض الاحزاب والشخصيات الطائفية والعلمانية) ضد إيران، وهذه مشخصة في الساحة العراقية.

ستبرز الطائفية بالعراق في أبشع صورها، وستنفصل العشائر السنية المحاذية لسوريا من مجتمعها الوطني في العراق، وتتسق متفاعلة مع مجتمعها الطائفي الجديد

إن كان ما مر يمثل الجزئية الأميركية من جانب استثمار الأزمة السورية الحالية، فإن الجانب الآخر الأهم هو التداعيات الحقيقية الواقعية من سقوط النظام السوري على العراق، من دون المؤثر الأميركي، وربما سيكون العراق البلد المتضرر الأول من هذا السقوط، بهذه الطريقة العنيفة، وبهذه القيادات الطافية على وجه الساحة السورية،إذ سيتأثر العراق بالآتي:

1 - **اقتصادياً** من حيث الاستيراد وسد الحاجات في السوق العراقي، وهو سوق رخيص للعراقيين لحد ما، وكذلك الخدمات السياحية الرخيصة للعراقيين في سوريا، فضلا عن غلق البدائل الاستراتيجية في التصدير لأهم سلع العراق (النفط).

2 - **اجتماعياً** (مجتمعياً)، ستبرز الطائفية بالعراق في أبشع صورها، وستنفصل العشائر السنية المحاذية لسوريا من مجتمعها الوطني في العراق، وتتسق متفاعلة مع مجتمعها الطائفي الجديد، لا سيما وأنهما مجتمعاً عشائرياً واحداً أيضاً، وعشائرهم برئيس (عراقي أوسوري).

3 - **سياسياً**، سيكون الإقليم السني تحصيل حاصلاً سهلاً مدعوماً، بعمق سوري طائفي، وأن الاحزاب والشخصيات ستكون فاعلة مع إقليمها، أكثر من دولتها العراق (الشيعي)، بل وتعمل على أعاقته، وأن هذه البوادر موجودة حالياً، وهنالك الكثير من الشخصيات والاحزاب العراقية، تعمل معميه بطائفيتها، من دون أن تفكر حتى في مصلحتها الذاتية، أو مصلحة الجماعات التي يمثلونها، لأن هذا الانفصال أول ما يضر أهل المناطق الغربية في العراق.

4 - أمنياً: ستنفتح على العراق جهة أمنية عريضة جداً، من أقصى الشمال الى حافات الجنوب بحدود دول (تركيا، الاردن، سوريا، السعودية، الكويت فضلا عن اقليم كردستان في شمال العراق)، ودفع العراق باتجاه ايران والالتصاق بها، ليبرز مشكلة أمنية أخرى كبيرة جداً، والمتمثلة برغبة الولايات المتحدة في فصل العراق عن ايران، ورغبة الاطراف الأخرى في حصر العراق على الزاوية الايرانية، وإدخال الإقليم الشيعي في الزاوية الايرانية المرهقة، من جراء سياسيات التعسف الغربي ضدها سواء الحصار الاقتصادي أو التهديد العسكري المستمر أو تقويض مشاريعها التنموية.

ACADEMI

عولمة القتل

الحضارة الأميركية الجديدة

أ.د.عبد علي كاظم المعموري

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية 2012

التطهير الثقافي:
التأثيرات العولمية على اللغة العربية

* وليد جلعود
باحث من فلسطين

* طالب دراسات عليا - جامعة النجاح

مقدمة

مما لاشك فيه، أن العولمة أثرت سلباً وإيجاباً على الساحة العربية بمُختلف أطيافها، لتنتج وبعد بُرهةٍ من الزمن، شكلاً جديداً من ثقافة السيطرة، لتَحل الثقافة الرأسمالية محل الثقافة العربية. هذه الثقافة المُنطلقة من ثقافة اقتصاد النموذج الواحد، والتي تُروج لديمقراطية السوق، لتُخلف ثقافة استهلاكية ذاتَ طابعٍ شهوانيٍّ في المُجتمع العربي، ويتحول هَم الأمة العربية والاسلامية، في كيفية إطعام الأفواه الجائعة، وغض الطرف عن الثقافة، الأمر الذي انعكس وبشكلٍ قويٍّ على اللغة العربية، التي تَغنينا بقدسيتها أزماناً عديدة.

اللغة العربية بمثابة الوعاء الثقافي العربي والاسلامي، ولغة الرسالة لخاتم الأنبياء والمُرسلين، ولغة القرآن وأهل الجنة

ولما كانت اللغة العربية بمثابة الوعاء الثقافي العربي والاسلامي، ولغة الرسالة لخاتم الأنبياء والمُرسلين، ولغة القرآن وأهل الجنة، فأنها وقعت تحت وطأة العولمة، لتَعيش صراعاً قوياً بينها وبين اللغات الأخرى، خصوصاً الانجليزية منها. ويتبلور جوهر هذا الصراع، بمُحاولة راسمي العولمة طمس معالم الشخصية العربية والاسلامية، ومن ثم مُحاولتهم القضاء على اللغة العربية،لما

يحمل اللسان العربي من خطورة على مُروجي العولمة الليبرالية، وما تمتلكه- أي العربية- من السُبل القويمة لتشكيل الوحدة بين أبناء العُروبة.[1]

في ظل هذه التأثيرات، تُواجه اللغة العربية ما يعرف بِـ (**عولمة اللغة**)، أي مُحاولة إحلال اللغات الأجنبية خصوصاً الانجليزية منها مكان العربية، الأمر الذي أدى إلى تكريس الصراع اللغوي، إذ يشهد اللسان العربي حالياً عُزوفاً عن النطق بالفُصحى، والميل إلى استخدام العامية، بسبب التعلق بثقافة المُنتصر المُعولمة، مما أدى إلى انهزام العربي، وضعف وازعه الديني والقومي والثقافي،وتعلقه بأمجاد الغرب. وبالتالي،إحداث شرخاً كبيراً في علاقة العربي بلغته الفَصيحة، حيث نتج عن ذلك ما يعرف بِـ (**الفصعمية**)، أي الخلط ما بين العامية والفُصحى، وبذلك، تكون العولمة قد ساهمت وبشكلٍ جلي في تكريس حضارة جديدة، تختلف اختلافاً كبيراً عن كل ما عرفه العالم العربي في تاريخه الحضاري. ودليل ذلك،انتزاع العربي من انتمائه الأصلي من جهة، والعمل على تغييب لغته من جهة أخرى.

ولا بد من التذكير هنا، وفي خِضمّ الحديث عن تأثيرات العولمة على اللغة العربية، أن لغتنا العربية واجهت العديد من الأزمات داخل بلدانها قبل هبوب رياح العولمة، وذلك بفعل الانقسامات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدول العربية والاسلامية، والتي تعكس نماذجَ من الصراعات الإدارية والسياسية على مقاليد الحكم، لتُلقي بظلالها على اللغة العربية.

فالأمم تحيا بلغاتها، والأمة التي تفقد لغتها، تفقد في مُقابل ذلك ذاتها وهُويتها الثقافية

ومع هبوب رياح العولمة بزخمها الحالي تعمقت حدة هذه الأزمات، ليُعانق العربي اللغات الغازية له، خصوصاً الإنجليزية الأميركية منها، ليظن أنه وفي مُعانقته للإنجليزية وغيرها، سيتحسن حالهُ المعيشي والاجتماعي والاقتصادي والتعليمي، مُتناسياً أثر هذه المُعانقة السلبية على واقع لغته العربية المحكية والمسموعة والمكتوبة، إضافة لما أحدثته قضية التعريب من تشوهات على اللغة العربية.[2]

فقد استوعب العديد من أبناء العالم العربي أن العولمة تصب في الدمج الاقتصادي للأسواق العالمية، لتتسلل اللغات الدخيلة على العربية عَبر هذا الدمج، ليجد العربي نفسه دون ذاتٍ قومية، أي بلا هُوية عربية، ومُفرغاً من ذاته الثقافية[3]. الأمر الذي وضعه أمام تحدٍ كبيرٍ، والبحث عن نماذجٍ وأدوات تخلصه من الاستعباد

1 - عمر بن طرية، اللغة العربية وتحديات العولمة، مجلة الاثر، مجلة الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، العدد(7)، 2008، ص 65.

2 - عبد العزيز منصور، العولمة.. والخيارات العربية المستقبلية، مجلة جامعة دمشق الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، العدد(2)، 2009، ص 559.

3 - غربي محمد، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر/ المايل: جامعة الشلف، العدد(6) 2009، ص17.

الثقافي الذي يُعانيه. فالأمم تحيا بلغاتها، والأمة التي تفقد لغتها، تفقد في مُقابل ذلك ذاتها وهُويتها الثقافية، وهو الأمر الذي تُعانيه اللغة العربية حالياً.

إن الهوية التي تستهلك المنتجات الأميركية من الطعام الى الثقافة والمشاهدة ومتابعة وسائل التواصل المختلفة، وتتحدث الإنجليزية أو الفرنسية وتشاهد «بي.بي.سي» وتتواصل بالإنترنت، هي هوية تعولمت إلى حد ما وتشابهت مع غيرها. وبمعنى آخر، فقدان هذه الهُوية لجوهر وجودها، ووعائها الثقافي، ودخولها دوامة التبعية الغربية، وهو الواقع المُر للغة والهُوية العربية، بل هو الواقع المرير للثقافة العربية والاسلامية الحالية.

لم تقتصر تأثيرات العولمة على اللغة العربية بمُحاولة إحلال الانجليزية وغيرها من اللغات الأجنبية مكانها، وتشويه العربية بظاهرة التعريب الغير مُنظمة والمُنتشرة بين أبناء المجتمعات العربية والاسلامية، والتي ساهمت في تحطيم اللغة العربية. بل عَمِد القائمون على العولمة إلى (**التبشير اللغوي**) للغات الأجنبية، وتحديداً الانجليزية الأميركية، بوصفها لغة العصر والحداثة، وبوابة المرء للانطلاق إلى رِحاب العالم الجديد. فانتشرت المدارس الأجنبية في الساحة العربية، لتُنشئ جيلاً عربياً هاتفاً بالأميركية، ونابذاً للغته، بوصفها لغة الرجعية والتخلف.

ولا غَضاضةَ في أن يتعلم العربي (**طفلاً، شاباً، جامعياً**) اللغات الأجنبية. ولكن ما هو خطير فعلاً، أن يكون هذا التعليم على حساب لغته العربية، بحيث يتحول العربي ومع مرور الزمن، إلى إنسانٍ ذي ملامحَ عربية، ولكنه ناطقاً وفاعلاً بالأميركية أو الأجنبية الأخرى. وما يزيد الطين بَلة، اقتناع معظم القادة العرب بضرورة وجود منظومة لغوية مُزاحمة للعربية، خصوصاً الانجليزية الأميركية منها، واعتبارها شرطاً رئيساً للتطور والاتصال باقتصاد العولمة،والانضواء في كنفها، بوصفها العلاج الرئيس للحاق بالتنمية الدولية[4].

يعي راسمو العولمة تجليات هذه الظاهرة على الطفل العربي، وفي استهدافهم له- إي أطفال العرب- بالعولمة اللغوية من خلال أفلام ديزني (Disney) وغيرها انتصاراتٍ عديدة. فلو نظرنا إلى الداخل التربوي لسيدة الغطرسة في العالم (**أميركا**)، لوجدنا أنها ترفض تعليم أي لغة أجنبية في المراحل الأساسية للأطفال، لما له من خطورة على لغتهم الأم، وعُزوفهم عنها، وفي المُقابل، يُصر الساسة العرب على تعليم الانجليزية للأطفال منذ مراحل التنشئة[5]. مع العلم أن هذا الإصرار غيرَ

4 - محمدباسل سليمان، تجليات العولمة، في: مؤسسة الحوار المتمدن، محور: العولمة وتطورات العالم المعاصر، (ع: 3271، 2011/2/8).

5 - مصطفى النشار، ضد العولمة القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999،ص53.

نابعٍ من مُنطلقٍ تربويٍّ، أو حتى من باب الحرص على مُستقبل الطفل العربي، بل ينبع من الفرض القسري على القادة العرب، بحكم تبعيتهم لأميركا.

إن لاستهداف الطفل العربي لغوياً تأثيراتٍ فسيولوجية على جهاز النُطق، حيث أن الجهاز النُطقي للأطفال، وفي المرحلة التعليمية الأساسية، وتحديداً الصف الأول الابتدائي، يكون في طور النضوج والتَعلم للغة الأم. فإدخال اللغات الأجنبية على الطفل في هذه المرحلة، يُخلف انعكاسات عديدة على سلوكه اللغوي، بحيث يجد الطفل صعوبة في نطق الكلمات العربية، والميول إلى استبدالها بالإنجليزية. كما أن تنمية اللغة العامية للطفل دون الفُصحى.

وصحيح أن هُناك لكناتٌ ولهجاتٌ في عالمنا العربي، تختلف باختلاف المِنطقة والموقع الجغرافي للوطن العربي، لكن عَمِدت العولمة على تكريس هذه الفُروقات باللهجات بين العرب، وإلحاقها بالانتماء الطائفي للقبيلة أو مكان العيش، وإبعادها عن الانطواء تحت لواء العربية كما كانت في السابق. فأصبح العربي المُقيم مثلاً في الخليج العربي يفتخر بلكنته ولهجته أمام أبن بلاد الشام، ولا يتجاوب مع لهجة الجزائري أو التونسي. مع العلم أن الاستعمار نجح في نشر لغاته داخل البلدان العربية، خصوصاً في المغرب العربي، والذي انتشرت فيه الفرنسية بشكلٍ كبير، بفعل الاستعمار الفرنسي لتلك المِنطقة.

لقد تكرس في أذهان الكثير منا أن مثل هذه الدعوات لاعتماد اللغات الأجنبية داخل الأوطان العربية هي وجه التحضر، وأن الغرب يدعونا بذلك إلى حوار الحضارات، وتلاقي الأمم، وتبادل المعارف. الحوار مع الغرب لا يتم ونحن في ظل هذا الضعف الثقافي والاقتصادي والسياسي والعسكري، ولو كنا أقوياءً بما فيه الكفاية، لأملينا شروطنا على الغرب وأميركا، وحمينا لغتنا من التهشيم، وتفاخرنا بثقافتنا بين الأمم، لكن ما يحدث الآن هو ليس بحوارٍ، بل هو أعلى قمة الإذلال والإذعان للفكر الأميركي الليبرالي الجديد.

من الصعب النفي بأن أميركا والمجموعة الغربية من خلفها، تقوم بإنفاق كل هذه الأموال والموارد والطاقات في سبيل النهوض بالإنسان، فكل هذا الإنفاق الأميركي في العالم يصب في خدمة مصالحها، والترويج لنهج حياتها، بحيث يُصبح العالم أحادي الثقافة والسوق والسياسة، وبالتالي، إدخال القيم الرأسمالية والليبرالية إلى عقول البشر. ما يحدث في الساحة العربية من ضخٍّ للمال الأميركي، يصب ◀

في جزئُه المُهم لترسيخ الثقافة الأميركية بين أبناء الأمة العربية. وبالتالي، فقدان اللغة العربية لجوهر وجودها، وهدفها الحيوي، ووظيفتها التربوية، الأمر الذي يجعل الأجيال العربية في خطرٍ يُهدد انتمائها للغة العربية.

لا يُمكن إنكار الهِوَّة التي وصلت إليها لغتنا العربية، ولا يُمكن تجاهل حالُ ثقافتنا العربية. إن وطأة الأمركة علينا قوية، استبدلنا (صباح الخير) بِـ (Good Morning)، و(موافق) بِـ (O.K)، و(السلام عليكم) بِـ (Hi)، بل إننا نحاول أن نتباهى بما نُجيده من لغاتٍ أجنبية أمام الغرب، حتى أن العديد من زعُمائنا العرب يتفاخر عَبر وسائل الإعلام بإجادته للإنجليزية، فبدلاً من (أيلول) قالوا (September)، وبعضهم لا يجيد العربية، بل يتفنن بالإنجليزية والفرنسية. ظانّينَ في قرارة أنفسهم، أن ذلك يعكس عُمق تقدمهم الثقافي والاجتماعي. فالألماني لا يتكلم إلاالألمانية، و(الإسرائيلي) يبذل جهوده لنشر رُوايته العبرية، والرئيس الأميركي لا يُصرح في وسائل الإعلام العالمية إلا بالإنجليزية، وعلى العالم كله أن يُصغي ويُترجم.

أن العديد من زعُمائنا العرب يتفاخر عَبر وسائل الإعلام بإجادته للإنجليزية

جدول - 1 تقسيمات اللغة المُعربة

الرقم	الحرف بالعربية	ما يُقابله بالأرقام	الرقم	الحرف بالعربية	ما يُقابله بالحروف
1	الألف مفتوحة (أَ)	2	11	الألف مكسورة (إِ)	E
2	حرف العين (ع)	3	12	حرف الباء (ب)	B
3	حرف الخاء (خ)	5	13	حرف التاء (ت)	T
4	حرف الطاء (ط)	6	14	حرف الثاء (ث)	S أو Th
5	حرف الحاء (ح)	7	15	حرف الشين (ش)	SH
6	حرف القاف (ق)	8	16	حرف الجيم (ج)	J
7	حرف الصاد (ص)	9	17	حرف السين (س)	S
8	حرف الظاء (ظ)	‘6	18	حرف الفاء (ف)	F
9	حرف الغين (غ)	‘3	19	حرف الميم (م)	M
10	حرف الضاد	‘9	20	حرف النون (ن)	N

لا ينتهي دور العولمة وتحديداً العولمة الأميركية عند الغزو الثقافي واللغوي والتبشيري ضد اللغة العربية، بل وصل الأمر إلى العبث بالحروف العربية، واستبدالها بالأرقام والحروف الانجليزية، وقد لاقت هذه الأساليب رواجاً بين الشباب العربي، خصوصاً على مواقع التواصل الاجتماعي، والدردشات (Chat)، ورسائل الأجهزة المحمولة، ويُظهر الجدول التالي التقسيمات المُتبعة في هذا الاستبدال المُعولم للعربية.

ومثال على هذا الاستعمال:-

أريد الذهاب إلى الجامعة، يُقابلها بالعامية (بدي اروح على الجامعة)، فيكون تناولها بين الشباب وبالاستخدام الرقمي: **Bde 2ro7 3la Aljam3a**، والأمثلة على ذلك كثيرة.

يُطلق على هذه اللغة بين الأوساط الشبابية (لغة الفرنكو) (Franco)، أي الانجليزية المُعربة، أو الترجمة النصية للمُحادثات المُحوسبة. تعود جذور هذه اللغة إلى فترة سقوط الأندلس بيد الصليبيّن، ومنع العرب من استخدام لغتهم العربية، واستبدالها بخليط من الحروف العربية واللاتينية. تسللت هذه اللغة إلى الوسط الشبابي العربي، على إنها إنتاج حضاري جديد ومُحوسب، لتُكمل مُسلسل تهشيم لغتنا العربية، بحيث تُعطي انطباعاً لمُستخدمها بأنها لغة التحضر، وبالتالي استغنائه عن العربية تماماً. وتهدف- الفرنكو- للوصول إلى أكبر عددٍ من الشباب العربي داخل أوطانهم، وذلك لزرع عقدة النقص بينهم وبين العربية.

قد يكون هُناك مُدافعاً عن استخدام هذه اللغة المُعربة، بوصفها لغة تواصل شبابية إلكترونية بين المشرق والمغرب العربي. ولكن هُناك مساوئ عديدة لمثل هذا الاستخدام على اللغة العربية، فيكفي التشويه الذي يصيب العربية، وتدني الإقبال عليها، وتراجعها عربياً وعالمياً، وآثارها السلبية العديدة على الخط العربي، مع العلم أننا نستخدم الترجمة الانجليزية لكتابة الأسماء العربية ضمن الاحتياجات.

اللغة بين الأوساط الشبابية (لغة الفرنكو) (Franco)، أي الانجليزية المُعربة

في شأنٍ آخر، وضمن التطورات التّقنية الحاصلة في الفضاء الإلكتروني، عَمِدت أميركا على جعل اللغة الانجليزية لغة تّقنية، وروجت لهذا بشكلٍ مُعولم، حيث أضحت الانجليزية لغة العلوم في كافة أقطار العالم. وفي مُقابل ذلك، ظهر تّياراً عربياً يَنظر

للغة العربية، على أنها لغة غير تّقنية، ولا تُجيد البحث العلمي، وأن اللغة الانجليزية هي التي تصلح لذلك، بدليل انتشارها الموسع في الفضاء الإلكتروني العالمي.

ويتردد داخل الأوساط العربية تساؤلاً مهماً، مفادهُ: هل اللغة العربية لغة تكنولوجية وتّقنية؟ وإذا كانت كذلك، فلمَ لا نجد صداها في محافل الفضاء الإلكتروني وعالم التكنولوجيا؟. تكمن الإجابة على مثل هذه التساؤلات بالنجاحات التي حققتها عولمة اقتصاد السوق بالترويج للغة الانجليزية، وربطها بالأنترنيت والبحث العلمي بشكلٍ كبير، ومن جانب آخر، لم ينجح الوطن العربي في توظيف هذه التكنولوجيا التوظيف الأمثل، وبالتالي، تَخلفه تجاه قضايا البحث العلمي والإبداع، كما أن تقاعس العرب في بناءِ مُجتمع معرفيً وتّقني بسياسات لغوية عربية وتكنولوجية أدى إلى ضياع مضامين اللغة العربية بشكلٍ كبير.

إن عولمة الانجليزية عَبر الفضاء الإلكتروني، وإتباعها بأيديولوجيا النموذج الواحد الأميركي، جعل منها لغة تّقنيةً جابت جميع بقاع الأرض. فالإنترنيت كابتكار، يعود تاريخه إلى وزارة الدفاع الأميركية، أي أنه أبنٌ للمؤسسة العسكرية (البنتاغون)، مما يعني مزيداً من الغطرسة. ومع كثرة التداول عبر الإنترنيت، تَوهم العديد من أبناء الجِلدة العربية، أن الانجليزية فقط هي لغة العصر التّقنية والاقتصادية والفكرية والبحثية.

ومما زاد في اتساع الهِوَّة بين العربية والتّقنية، نجاح اقتصاد السوق الرأسمالي بنشر المُصطلحات الاقتصادية في الأسواق العالمية باللغة الانجليزية، فالإنجليزية تنتشر في أكثر من (67) دولة مُتواجدة بالقارات الخمس، وتستحوذ على (80%) من مُحتوى الإنترنيت، فأصبح الجميع يُردد مُصطلحات الانجليزية ضمن الماركات والعلامات التجارية. وبالتالي، أصبحت العربية لغة غير مُعتمدة في الأوساط الاقتصادية والمالية، مع أنها من اللغات المركزية في العالم، فضعفت مكانتها عربياً، وبالتالي ضعف إنتاجها عالمياً.

تُقاس قوة لغات العالم بعدد ما يُنتجه مُستخدميها من مُخرجات رقمية

في عصرنا الحالي، تُقاس قوة لغات العالم بعدد ما يُنتجه مُستخدميها من مُخرجات رقمية، ومقالات وكتب، وإصدارات معرفية، ومُزودات إنترنيت، وعناوين فكرية، وبثها عبر الشبكة العنكوبتية. ويُظهر الجدول الآتي الواقع الإنتاجي الرقمي للغة العربية مُقارنة مع أمريكا اللاتينية، وأمريكا الشمالية.

جدول - 2 الإنتاج الفكري الرقمي لبعض مناطق العالم

الرقم	المِنطقة	الإنتاج الفكري والتّقني الرقمي السنوي	العــام/ مُلاحظـات
1	الدول العربية	6500	هذه الإحصائيات وفقاً للعام 2010، مع العلم أن اللغة العربية تُعاني من شح البيانات الإحصائية، وقصور في ضبط إنتاجيتها على الإنترنيت، وسيطرة الغرب على مُزودات الإنترنيت.
2	أمريكا اللاتينية	42000	
3	أمريكا الشمالية	أكثر من 100000	

المصدر: يحي اليحياوي، هل اللغة العربية لغة معرفة وتكنولوجيا؟ في: موقع التجديد العربي، 2010/11/6.

واضحٌ أن المُساهمة الإنتاجية للغة العربية ضئيلة، ويُعزى ذلك لأسباب عديدة، منها: سيطرة الانجليزية على شبكات الإنترنيت بشكلٍ كبير، وتقاعس أبناء اللغة العربية عن استخدامها كلغة علمية عبر شبكات الإنترنيت، والذي أدى إلى تراجعها عربياً وعالمياً. كما إن قلة القراء والكُتاب العرب باللغة الفُصحى عبر وسائل الاتصال الإلكتروني، وشبكات الإنترنيت، أدى إلى تراجع الدور التّقني للغة العربية. أضف إلى ذلك، أن غالبية برامج الحاسوب مُصنعة ومضبوطة وفقاً للغة الانجليزية، مع تواجد الخيارات الأخرى الثانوية لاستبدال اللغة في بعض البرامج والأجهزة الحاسوبية والمُتنقلة الحديثة، لكن يبقى الخيار الرئيسي للإنجليزية.

إن التردي التكنولوجي للغة العربية بفعل الأمركة، جعل منها لغة غير صالحة للتّقنية، ولا تواكب التطور التكنولوجي، فأضحى الإبداع العالمي يُكتب بغير العربية، مما جعل العربية مُتخلفة عن مُسايرة تيار المعرفة. ومثال ذلك، سيطرة الانجليزية على شبكات الإنترنيت، ومُصطلحات السوق الاقتصادي وغيره.

٢

العلاقات الأميركية الروسية

بعد الحرب الباردة

طارق محمّد ذنون الطائي

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ٢٠١٢
السلسلة الجامعية

الابواب الثابتة

- البحث المترجم: مستقبل النظام الليبرالي الدولي
ج. جون ايكنبيري.
- رسائل جامعية.
- متابعات: ندوة (نحو وعي شعبي متقدم للتغيير في المنطقة).
- عرض كتاب: اسمى مراتب الشرف، كونداليزا رايس
- كتب وقراءات.

مستقبل النظام الليبرالي الدولي (العولمة بعد أميركا)

* ج . جون ايكنبيري

* ترجمة عبد الله الزيدي

* وحدة الترجمة - مركز حمورابي – مكتب بيروت

لم يعد هناك شك بأن الثروة والقوة تنتقلان من الشمال والغرب الى الشرق والجنوب، والنظام القديم الذي كانت تهيمن عليه الولايات المتحدة واوروبا، يفسح المجال لنظام يشترك فيه بشكل متزايد دول صاعدة ليست غربية، ولكن إذا دارت عجلة القوة العظمى، يا ترى أيَّ نظام سياسي دولي سينشأ بعد ذلك؟.

يؤكد بعض المراقبين المتلهفين على: أن العالم لن يبدو أقل أمركة فقط- بل أقل ليبرالية أيضاً، ويقولون أن هيمنة الولايات المتحدة ليست وحدها التي ستزول، بل سيزول معها النظام الدولي المفتوح القائم على الاتفاقيات، الذي أيدته منذ الأربعينات من القرن الماضي، وفقاً لهذا الرأي تبدأ الدول القوية الحديثة بتقديم أفكارها الخاصة وأجندتها عن النظام الدولي، وستجد الولايات المتحدة المتهالكة صعوبة أكبر لتدافع عن النظام القديم، إن مميزات العولمة الليبرالية الانفتاح وعلاقات قائمة على الاتفاقيات وقوانين تحفظها مؤسسات، من مثل الأمم المتحدة وأفكار من قبيل متعددة الأطراف- يمكن أن

أن هيمنة الولايات المتحدة ليست وحدها التي ستزول، بل سيزول معها النظام الدولي المفتوح

تتيح المجال إزاء نظام متشظي ومتنازع عليه من التكتلات، ومناطق نفوذ كثيرة وشبكات تجارية وخصومات إقليمية كثيرة.

والحقيقة التي تمنح القوة لهذا السياق، هي أن الدول الناهضة في الوقت الحاضر هي في معظمها دول نامية كبيرة ليست غربية، وأن النظام الليبرالي الدولي القديم قد تم اختياره وبناؤه في الغرب، إما البرازيل والصين والهند ودول ناشئة أخرى بشكل سريع تتمتع بتجارب وخبرات ثقافية وسياسية واقتصادية مختلفة، وهي ترى العالم من خلال ماضيها المعادي للإمبرياليةوالاستعمار، وعلى الرغم من أن تلك الدول لا تزال تعالج المشاكل الأساسية للتنمية، إلا أنها لا تعاني من القلق الذي تمر به المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، لقد عزز التباطؤ الاقتصادي العالمي الأخير، هذا الفهم عن التدهور الليبرالي الدولي، بدءاً من الولايات المتحدة التي لطخت الأزمة فيها النموذج الأميركي لليبرالية الرأسمالية، وأثارت شكوكاً جديدة حول قدرة الولايات المتحدة في أن تتصرف بصفتها قائد الاقتصاد العالمي.

لهذه الأسباب مجتمعة، أنتهى الكثير من المراقبين الى استنتاج رئيس، بأن الواقع السياسي العالمي يخوض تجربة لا تتعلق بتغيير الوصيّة، بل أيضاً بالتحول في الأفكار والمبادئ التي تشكل الأساس للنظام الدولي، يقول الصحفي جيدون راشمان على سبيل المثال لا الحصر، أن مجموعة من الأفكار الليبرالية العولمية - كالأيمان بالديمقراطية، والثقة بالأسواق الحرة، وقابلية القبول بقوة الولايات المتحدة العسكرية - تثير جميعها الشكوك الآن.

الأفكار الليبرالية العولمية - كالأيمان بالديمقراطية، والثقة بالأسواق الحرة، وقابلية القبول بقوة الولايات المتحدة العسكرية - تثير جميعها الشكوك الآن

وطبقاً لوجهة النظر العالمية هذه، فأن مستقبل النظام الدولي ستشكله الصين التي ستستخدم قوتها وثروتها المتناميتين، لدفع الواقع السياسي العالمي باتجاه غير ليبرالي، ويجدر الإشارة الى أن الصين ودول غير غربية أخرى، قد استطاعت أن تتجاوز الأزمة المالية الأخيرة، بصورة أفضل من نظيراتها من الدول الغربية، ويؤكد المتشائمون على أن بديلاً رأسمالياً مستبداً للأفكار الليبرالية قد نشأ، ووفقاً للخبير الأكاديمي، ستيفان هالبر «أن دول السوق الناشئة تتعلم ربط اقتصاد السوق مع السياسات الأوتوقراطية وشبه أوتوقراطية التقليدية بعملية تشير الى رفض فكري للنموذج الاقتصادي الغربي».

لكن هذا الفهم المتردد يفتقد الى الواقعية العميقة، وعلى الرغم من أن موقع الولايات المتحدة في النظام الدولي يتغير، والنظام الليبرالي الدولي لا يزال حياً ومتعافياً، إن الصراع حول النظام الدولي في الوقت الراهن ليس حول المبادئ الأساسية، ومن جانبها لا تريد الصين والقوى الكبرى الناشئة، أن تتحدى القواعد والمبادئ الأساسية للنظام الليبرالي الدولي، بل هم يريدون أن يكسبوا صلاحيات أكبر ودوراً قيادياً فيه.

وبالفعل، لا يمثل انتقال القوة في يومنا هذا هزيمة للنظام الليبرالي، بل هو في أوج ارتقاءه، لقد اصبحت البرازيل والصين والهند أكثر ازدهاراً وقدرة من خلال عملها داخل النظام الدولي الراهن ـ مستفيدة من قوانينه ومؤسساته بما فيها منظمة التجارة الدولية ومؤتمر قمة العشرين المنظم حديثاً، وأن نجاحهم الاقتصادي ونفوذهم المتنامي مرتبط بالتنظيم الدولي الليبرالي للسياسات الدولية، وهم يولون اهتماماً كبيراً في الحفاظ على ذلك النظام.

في الوقت ذاته، فأن البدائل لنظام منفتح قائم على القوانين والاتفاقيات لم يتبلور بعد، وعلى الرغم من أن العقد الماضي ولدت فيه انتفاضات مهمة في النظام الدولي- بظهور قوى جديدة، نزاع حاد بين حلفاء الغرب حول طموحات القطبية الواحدة للولايات المتحدة، وحلول أزمة مالية عالمية وركود اقتصادي، إلا أن النظام الدولي ليس لديه منافسين، وعلى النقيض من ذلك فأن صعود قوى غير غربية، ونمو الترابط الاقتصادي والأمني، من شأنه أن يخلق مزيداً من الأنصار الجدد.

كلما ضعفت قبضة الولايات المتحدة على الثروة والقوة، كلما ضعفت قدرتها على تشكيل السياسة العالمية تباعاً

ومن المؤكد أنه كلما ضعفت قبضة الولايات المتحدة على الثروة والقوة، كلما ضعفت قدرتها على تشكيل السياسة العالمية تباعاً، لكن الأسس الرئيسة للنظام الليبرالي الدولي ستبقى وتزدهر، وربما الآن هو أفضل وقت بالنسبة للولايات المتحدة وشركاءها لتحديث النظام الليبرالي لعصر جديد، للتأكيد على أنه يستمر في توفير منافع الأمن والازدهار، الذي كان يوفره منذ منتصف القرن العشرين.

1 - الهيمنة الليبرالية

إن الصين والقوى الناشئة الأخرى هي ببساطة لا تواجه نظاماً تقوده أميركا أو

منظومة غربية، بل هي تواجه نظاماً دولياً أوسع، وهو نتاج قرون من الصراع والأبداع، وهو نظام غاية في التطور، واسع ومتكامل وقائم على المؤسسات، ومتجذر بعمق في مجتمعات واقتصاديات كل من الدول الرأسمالية والدول النامية، وعلى مدى نصف قرن، كان هذا النظام قادراً على غير العادة على استيعاب القوى الصاعدة وموفقاً بين التنوع الثقافي والسياسي.

أن النظام الدولي الراهن هو نتاج مشروعين لبناء نظامين بدأ العمل بهما قبل قرون، المشروع الأول هو خلق وتوسيع نظام الدولة الحديثة، ويعود تأريخه الى معاهدة السلام في ويستفاليا في 1648، ومنذ ذلك الحين، أعلن المشروع عن القوانين والمبادئ المتعلقة بسيادة الدولة ومعايير سلوك القوى الكبرى. إما المشروع الأخر فهو بناء النظام الليبرالي، الذي كان وعلى مدى قرنين بقيادة المملكة المتحدة والولايات المتحدة، والذي ساعدته في القرن العشرين صعود دول ديمقراطية ليبرالية.

لقد عمل المشروعان سوية، إلا أن مشروع ويستفيليا (1648)، قد ركز على حل المشاكل الواقعية لخلق علاقات مستقرة وتعاونية، فيما بين الدول في ظروف تعم فيها الفوضى. وكان مشروع بناء نظام ليبرالي ممكناً، عندما تكون العلاقات بين الدول العظمى مستقرة، أن «مشاكل هوبز» التي تعني أن الفوضى وعدم الاستقرار، كان يجب أن يتم حلها لكي يمكن الاستفادة من «فرص لوك»، التي تعني بناء علاقات منفتحة قائمة على القوانين والاتفاقيات.

ويكمن في قلب مشروع ويستفيليا فكرة سيادة الدولة وعلاقات القوى العظمى. إن المبادئ الأصلية لنظام ويستفيليا - السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل - عكست وفاقاً ناشئ عن أن الدول هي الوحدات السياسية، التي لها الحق في قيام حكم شرعي، إن نظام ويستفيليا الذي تم تأسيسه في أوروبا، قد توسع في الخارج ليضم أو يشمل العالم كله، وثمة قواعد ومبادئ جديدة- من قبيل تقرير المصير والاعتراف المتبادل بين الدول السيادية - قد تم تطويرها داخل المنظومة، مما يزيد من تعزيز أولوية الدولة وسلطتها، تم تأسيس وأطلاق رايات السيادة وتقرير المصير والحركات السياسية من أجل الاستقلال والتخلص من الاستعمار في العالم النامي غير الغربي، والتي حققت أهدافها في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، لقد تم اختراق وإهمال قوانين ومعايير ويستفيليا، ولكنها مع ذلك ظلت أكثر قوانين النظام الدولي وضوحاً ومتفق عليها.

إن التسويات التي تعاقبت بعد الحرب ـ فينا في 1815، وفيرساي في 1919، ويالطا وبوتسدام في 1945، والمفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي التي وضعت نهاية للحرب الباردة،وإعادة توحيد ألمانيا في اوائل التسعينات من القرن الماضي- كلها سمحت للقوى العظمى بتحديث مبادئ وممارسات علاقاتها، لقد تعلمت القوى العظمى من خلال الحرب والتسوية، كيف تعمل ضمن نطاق نظام ميزان قوى متعددة الأقطاب.

لقد تعلمت القوى العظمى من خلال الحرب والتسوية، كيف تعمل ضمن نطاق نظام ميزان قوى متعددة الأقطاب

على مر الوقت، ظل النظام كمنظومة لا مركزية تتوازن فيها الدول الكبرى وتتنافس فيما بينها. ومع ذلك، استطاع النظام أن يتطور أيضاً، لقد طورت القوى العظمى مبادئ وممارسات ضبط النفس والتكيف التي خدمت مصالحها، أن مؤتمر فينا في 1815 حيث عادت فيه فرنسا ما بعد نابليون الى نادي القوى العظمى، وحيث تأسس نظام المؤتمر لإدارة النزاعات، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اليوم، الذي وفر موقعاً لاستشارات القوى العظمى، كلها رموز لتلك الجهود الرامية الى خلق قوانين وآليات لتعزيز ضبط النفس والتكيف.

إن مشروع بناء النظام الليبرالي قد شيد على هذه المنظومة من علاقات ويستفيليا، لقد تمظهرت العولمة الليبرالية في القرن التاسع عشر، في تأييد المملكة المتحدة للتجارة الحرة وحرية البحار، لكنها كانت محدودة وتعايشت مع الإمبريالية والاستعمار في القرن العشرين، قدمت الولايات المتحدة النظام الليبرالي في عدة مراحل، بعد الحرب العالمية الأولى، إذ دفع الرئيس ودرو ويلسون وليبراليون آخرون باتجاه نظام دولي منظم هيئة أمنية، جماعية دولية، عصبة الأمم التي تعمل فيها الدول معا لتعزيز نظام السلام الإقليمي، لقد دعت النظرة الولسنية العالمية الى قيام تجارة مفتوحة وتقرير المصير القومي، والإيمان بتغيير عالمي تقدمي- رؤية «عالم واحد» لدول تتاجر وتتفاعل وفق نظام متعدد القوانين، لكن هذه التجربة في النظام الليبرالي انهارت، إذ شهدت سنوات الحرب تصاعد التوجهات صوب انظمة الاقتصاد المغلق والتكتلات الإمبريالية.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية حاولت إدارة الرئيس فرانكلين روزفلت، إن تبني نظاماً ليبرالياً مرة أخرى،باعتناقها رؤية نظام تجاري مفتوح ومنظمة عالمية تتعاون فيها القوى العظمى، من أجل حفظ السلام- الأمم المتحدة، بعد أخذ الدروس من فشل ويلسون ودمج الأفكار من الاتفاق الجديد، قدم مصمموا نظام ما بعد

الحرب الأمريكان، أفكاراً طموحة أكثر حول التعاون الاقتصادي والسياسي جسدتها مؤسسات بريتونوودز، وكانت هذه الرؤية ذات طابع عالمي في روحها ونطاقها، لكنها تطورت لتصبح نظاماً بقيادة أميركية ومركزية غربية، نتيجة لضعف أوروبا بعد الحرب والتوترات المتصاعدة مع الاتحاد السوفيتي، وبعد أن انطوت الحرب الباردة، تولت الولايات المتحدة زمام قيادة النظام، وأقرت التزامات وأدوار وظيفية جديدة في مجال الأمن والاقتصاد، وعليه أصبح نظامها الاقتصادي والسياسي العنصر المركزي لنظام ليبرالي مهيمن أكبر.

وثمة تطور أخر للعولمة الليبرالية، أنطلق بهدوء بعد الحرب العالمية الثانية، على الرغم من تجذره ببطء وتنافسه مع بعض مظاهر نظام ويستفيليا، وكان هذا بمثابة إعداد لحقوق الأنسان العالمية، الذي حفظ في الأمم المتحدة واعلانها العالمي لحقوق الأنسان. واعقبت ذلك سلسلة متواصلة من الاتفاقيات والمعاهدات التي شكلت معاً رؤية رائعة عن الأفراد والسيادة والنظام الدولي. ومنذ نهاية الحرب الباردة منحت افكار»مسؤولية الحماية» المجتمع الدولي الحقوق القانونية والالتزام أو إلزام التدخل في شؤون الدول السيادية.

في ضوء ما سبق، يتبين أن النظام الدولي الحديث هو ليس في حقيقة الأمر أميركياً أو غربياً، حتى لو ظهر لأسباب تاريخية بأنه كذلك، أنه أمر أوسع من ذلك بكثير، في العقود التي اعقبت الحرب العالمية الثانية، خطت الولايات المتحدة الى الأمام وتقدمت باعتبارها القائد المهيمن، وحازت على كل الامتيازات، وأخذت على عاتقها مسؤوليات تنظيم وادارة النظام، وترأست نظاماً دولياً متراميا، تم تنظيمه حول مؤسسات متعددة، وتحالفات وعلاقات خاصة ودول عميلة- نظاماً هرمياً بخواص ليبرالية.

ولكن الآن، بما أن هذا التنظيم المهيمن للنظام الليبرالي يبدأ بالتغيير، فأن مظاهره الهرمية آخذة في الزوال، في حين مظاهره الليبرالية تثابر على البقاء، ولذلك حتى لو كانت الصين والدول الصاعدة تحاول منافسة قيادة الولايات المتحدة- وهناك بالفعل يدور صراع حول حقوق وامتيازات ومسؤوليات الدول الكبرى داخل هذا النظام- فأن هذا النظام الدولي يبقى راسخاًومتماسكاً، وتجد القوى الصاعدة أمامها حوافز وفرص للانضمام والتكامل في هذا النظام، وهي تعمل ذلك لتقدم مصالحها الخاصة. وبالنسبة لتلك الدول، يمر طريق الحداثة من خلال- وليس بعيداً- عن النظام الدولي الراهن.

هذا التنظيم المهيمن للنظام الليبرالي يبدأ بالتغيير، فأن مظاهره الهرمية آخذة في الـــزوال، فـي حيـن مـظاهـره الليبرالية تثابر على البقاء

2 - الانضمام الى النادي

إن النظام الليبرالي الدولي هو ليس مجرد مجموعة من الدول الديمقراطية، بل هو مجتمع دولي قائم على المساعدة المتبادلة، نوعاً من نادي سياسي عالمي يوفر لأعضائهأدوات التنمية الاقتصادية والسياسية، يحصل المشاركون في النظام على فرص تجارية، وآليات فض النزاع، وأطر عمل جماعية، واتفاقيات منظمة، وضمانات أمنية من الحلفاء، وموارد في أوقات الأزمات. والأسباب المتنوعة نفسها تستدعي من الدول الناهضة احتضان النظام الليبرالي الدولي في المستقبل، هناك عقبات قوية أيضاً أمام الخصوم اللذين يحاولون قلب هذا النظام.

لدى الدول الناهضة مصالح عميقة في نظام منفتح وقائم على قوانين متفق عليها، إن انفتاح السوق يمنحها القدرة على الوصول الى مجتمعات أخرى، بهدف التجارة والاستثمار ومشاركة المعرفة، ولولا الاستثمارات المقيدة من قبل الولايات المتحدة وأوروبا، لكانت الصين والدول الصاعدة الأخرى، على سبيل المثال، تسير بخطى بطيئة جداً في طريق التنمية على مر العقود الماضية. وعندما تنمو هذه الدول، فأنها ستواجه ردود أفعال تميزية ووقائية من قبل دول بطيئة النمو مهددة بفقدان الوظائف والأسواق، ونتيجة لذلك ستجد الدول الصاعدة القوانين أو الاتفاقيات والمؤسسات، التي تدعم عدم التمييز والمساواة في الوصول الى مرتبة متقدمة.

إن منظمة التجارة العالمية، هي أكثر مؤسسة رسمية متطورة في النظام الليبرالي الدولي تحفظ هذه القوانين والمعايير، وكانت الدول الصاعدة متلهفة للانضمام الى منظمة التجارة العالمية والحصول على الحقوق والحمايات التي تتحملها، وتعتبر الصين أحدى الدول الواقعة في شباك منظومة التجارة العالمية، وتشكل صادراتها 40% من الناتج الإجمالي الوطني، تذهب 25% منها الى الولايات المتحدة.

ويمكن أن تنجذب الصين أكثر الى داخل النظام الليبرالي، من خلال رغبتها في أن تصبح عملتها اليوان، عملة دولية تنافس الدولار الأميركي. وبعيداً عن منح أي امتياز، يمكن أن يؤدي هذا الإنجاز الى استقرار سعر صرف النقد الصيني، ويمنح قادتها استقلالية في وضع سياسة الاقتصاد الكلي، ولكن إذا إرادت الصين أن تجعل اليوان عملة عالمية، يتعين عليها أن ترخي من سيطرتها على العملة، وتدعم مؤسساتها وقوانينها المالية الداخلية.

وكما لاحظ باري ايشنغرين ومؤرخون اقتصاديون آخرون، أن الدولار الأميركي احتل مركزه الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، ليس لأن اقتصاد الولايات المتحدة كان كبيراً فحسب، بل لأن الولايات المتحدة كانت تمتلك أسواقاً مالية ومؤسسات محلية متطورة جداً - اقتصادية وسياسية مستقرة ومفتوحة تم تأسيسها حسب القانون، إما الصين فأنها ستشعر بضغوط كبيرة لامتلاك وانشاء مثل هذه الشروط المؤسساتية، إذا إرادتأن تحصل على منافع عملة عالمية.

إن النخب ذات التوجه العولمي في البرازيل والصين والهند وفي أماكن أخرى، يتنامى نفوذها وتأثيرها داخل مجتمعاتها، مكونةٍ جمهوراً عالمياً واسعاً مؤيداً لنظام عالمي مفتوح، قائم على القوانين والاتفاقيات، لم تكن تلك النخب طرفاً في المساومات الكبرى، التي تكمن وراء تأسيس النظام الليبرالي في العقود الأولى لمرحلة ما بعد الحرب، وهي تسعى اليوم للتفاوض بشأن مواقع دولها داخل النظام. ولكنها مع كل ذلك تحتضن قوانين ومؤسسات النظام القديم، وهي تريد الحماية والحقوق التي يمنحها نظام ويستفيليا العالمي للدفاع عن السيادة، وهي تهتم بشأن سلطة القوة الكبرى.

إن النخب ذات التوجه العولمي في البرازيل والصين والهند وفي أماكن أخرى، يتنامى نفوذها وتأثيرها داخل مجتمعاتها

وتريد أيضاً الحماية والحقوق المتعلقة بالتجارة والاستثمار، وهي تريد أن تستخدم قوانين ومؤسسات العولمة الليبرالية، كمنصة لعكس تأثيرها وكسب الشرعية في الوطن وخارجه، إن مجلس الأمن وقمة الـ 20 والهيئات الحاكمة لمؤسسات ريتونوودز- تعتبر كلها بمثابة مراحل تستطيع فيها الدول الصاعدة غير الغربية، إن تكسب سلطة أو صلاحية القوى العظمى وتمارس القيادة العالمية.

3 - لا وجود لنظام آخر

في الوقت نفسه، لايوجد منطق منظم عالمي منافس للعولمة الليبرالية، البديل هو نظام غير ليبرالي «نموذج بكين»، سيكون منظماً حول تكتلات حصرية ومناطق نفوذ وشبكات تجارية، وسيكون أقل انفتاحاً ولا يقوم على قوانين متفق عليها، وستهيمن عليه علاقات دولة مع دولة أخرى، ولكن على الصعيد العالمي، فأن مثل هكذا نظام لا يقدم مصالح أي دول كبرى بما فيها الصين، إن نموذج الصين ينجح فقط، عندما تستغل دولة أو دول قليلة بشكل انتهازي نظاماً مفتوحاً من ◄

السواق، ولكن إذا فعلت كل دولة ذلك، فلن يعد نظاماً مفتوحاً، بل تجمع حماية تجاري متشظي وستعاني فيه كل الدول الأعضاء.

من الممكن مع كل ذلك أن تتحرك الصين في هذا الاتجاه، وهذا مستقبل لا تكون فيه الصين قوة غير ليبرالية متفجرة تعيد تنظيم القوانين والمؤسسات الدولية، إنها ببساطة دول مخربة، فهي تحاول أن تعمل داخل وخارج النظام الدولي، وفي هذه الحالة ستنجح الصين بما فيه الكفاية مع إنموذجها الإستبدادي للتنمية، في مقاومة الضغوط بأتجاه التحول الليبرالي والديمقراطي، وإذا لم تنجذب بقية دول العالم نحو هذا النموذج الصيني، عندئذ ستجد الصين نفسها تحت ضغوط تفرض عليها، إن تلعب وفقاً للقوانين، وكانت هذه الديناميكية مطروحة للبحث في شباط 2011، عندما أنضم الرئيس البرازيلي- ويلما روسيف - الى وزير الخزانة الأميركي تيموثيغيثنر في التعبير عن قلقه حول السياسة التي تنتهجها الصين بشأن عملتها، بمقدور الصين أن تركب بحرية موجة النظام الليبرالي الدولي، ولكنها ستدفع ثمن ذلك، ولن يكون بوسعها أن تفرض على العالم رؤيتها المضادة عن الليبرالية.

في هذه الأثناء، لا تزال الديمقراطية وحكم القانون يشكلان ميزتين اساسيتين للحداثة والمعيار الدولي للحوكمة الشرعية، وعلى الرغم من أن أنتشار الديمقراطية قد توقف في السنوات الأخيرة، وأن إداء النظام الاستبدادي الصيني، كان جيداً اثناء الأزمة الاقتصادية، إلا أنه لا يوجد دليل على أن الدول المستبدة، قادرة على أن تصبح متقدمة حقاً، من دون التحرك بأتجاه ديمقراطي ليبرالي، إن شرعية حكم الحزب الواحد داخل الصين، يعتمد أكثر على قدرة الدولة على اطلاق النمو الاقتصادي والتوظيف، وليس على المبادئ السياسية الاستبدادية- ناهيك عن الشيوعية،

«الصين لا تستطيع أن تنجح في تحقيق هدفها لبلوغ مجتمع متطور حديث، حتى تصبح قادرة على اتخاذ الخطوة الجريئة والسماح للشعب الصيني، أن يختار حكامه بنفسه»

يقر المفكر السنغافوري كيشورماهبوباني، الذي يؤيد النهضة الصينية، بأن «الصين لا تستطيع أن تنجح في تحقيق هدفها لبلوغ مجتمع متطور حديث، حتى تصبح قادرة على اتخاذ الخطوة الجريئة والسماح للشعب الصيني، أن يختار حكامه بنفسه»، لا يعرف أحد مدى أو سرعة الإصلاحات الديمقراطية التي ستنتشر في الصين، لكن الطبقة الوسطى المتنامية، ونخب رجال الأعمال، وجماعات حقوق الأنسان ستمارس ضغوطاً من أجل تحقيق تلك الإصلاحات، من المؤكد أن الحكومة الصينية تبدو قلقة حول الاستمرار في حكم الحزب الواحد، وفي أعقاب الثورات

المتواصلة ضد الأنظمة العربية المستبدة، حاولت الحكومة الصينية جاهدة أن تمنع التجمعات الطلابية وتفرض سيطرتها على الصحافة الأجنبية.

خارج الصين، أصبحت الديمقراطية مثل أعلى عالمي قريب، وكما أشار الى ذلك الخبير أمارتيا «بينما لم تمارس الديمقراطية على المستوى العالمي ولم تقبل بعد، إلا أنه في مناخ الرأي العام العالمي، استطاع الحكم الديمقراطي أن يصل الى وضع ينظر إليه، بأنه صحيح بشكل عام». ومن جانبها تعلن جميع المؤسسات الرئيسة للنظام الدولي، بأن الديمقراطية هي الشكل المناسب والعادل للحكم- وأنه ليس هناك مُثل سياسية منافسة تقبع على جانبي الطريق.

أن مبادئ الليبرالية الجديدة وأصولية السوق، قد فقدت مصداقيتها بين الاقتصاديات الناشئة بشكل خاص

يعتبر الانكماش الاقتصادي العالمي مؤخراً، أول انتفاضة اقتصادية كبرى ظهرت بعد الحرب في أميركا، وأثارت الشكوك حول الاقتصاد الدولي بقيادة أميركا وشعار واشنطن الخاص عن الاقتصاد، أن مبادئ الليبرالية الجديدة وأصولية السوق، قد فقدت مصداقيتها بين الاقتصاديات الناشئة بشكل خاص، لكن العولمة الليبرالية لا تشبه الليبرالية الجديدة أو أصولية السوق، أن العولمة الليبرالية التي تحدثت عنها الولايات المتحدة في الأربعينات من القرن الماضي، استتبعت مجموعة من الأفكار الكلية حول الأسواق،والانفتاح والاستقرار الاجتماعي، كانت محاولة لبناء اقتصاد عالمي وجعله منسجما مع الرعاية الاجتماعية واستقرار العمالة، كان قادة ما بعد الحرب يعلمون أن الدعم الداخلي المتواصل لسياسة يكون ممكناً فقط، إذا قامت الدول بأنشاء الحمايات الاجتماعية ووضع قوانين تضمن الاستقلال الاقتصادي.

وبالفعل، إن مفاهيم الأمن القومي والأمن الاقتصادي، ظهرت سوية في الأربعينات من القرن الماضي، عاكسة الاتفاقية الجديدة وأفكار الحرب العالمية الثانية، حول الطريقة التي تكون فيها الديمقراطيات الليبرالية آمنة ومستقرة، أن ميثاق الأطلسي الذي أعلنه روزفلت وونستون تشرشل في 1941، واتفاقيات بريتونوودز في 1944، كانت بمثابة جهود مبكرة لبيان رؤية انفتاح اقتصادي واستقرار اجتماعي، وسيكون عملاً ناجحاً من قبل الولايات المتحدة، إن تحاول استعادة الماضي وتتحدث عن هذه الرؤية، العالم لا يرفض الانفتاح والأسواق، بل هو يطلب مفهوم واسع أكبر عن الاستقرار والأمن الاقتصادي.

4 - أسباب الاطمئنان

ستكتشف القوى الصاعدة سبباً أخر لاحتضان المؤسسات والقوانين الدولية الموجودة: وبهذا العمل فأنها ستؤكد وتطمئن جيرانها بينما تزداد في قوتها، إن صين أقوى ستجعل الدول المجاورة لها أقل أماناً في المستقبل، وبالأخص إذا تصرفت الصين بعدائية وكشفت عن طموحاتها، ولأن هذا سيثير رد فعل متوازن، سيكون لدى بكين حوافز كافية تشير الى ضبط النفس، وهي ستجد طرقاً للقيام بذلك من خلال المشاركة في العديد من المؤسسات الإقليمية والدولية، وإذا كانت الصين تأمل في اقناع جيرانها، بأنها قد رست على «نهضة رسمية»، سيتعين عليها أن تصبح أكثر تكاملاً في النظام الدولي.

إن صين أقوى ستجعل الدول المجاورة لها أقل أماناً في المستقبل

لقد مرت الصين بتجربة سابقة وتذوقت رد فعل من هذا القبيل، وأقدم جيشها على القيام بسلسلة من التحركات الاستفزازية في العام الماضي، بما في ذلك المناورات البحرية في جنوب بحر الصين، وأعتبر هذا العمل دعماً لادعاءات الحكومة لحقوق السيادة على الجزر والمياه المتنازع عليها. لقد أنظمت الكثير من الدول التي تنازع ادعاءات الصين الى الولايات المتحدة، في المنتدى الإقليمي لمنظمة دول جنوب شرق آسيا في شهر تموز، لأبداء رفضها لمضايقات الصين وبلطجتها، وتأكيد حرية الوصول الى المياه الأسيوية واحترام القانون الدولي، في ايلول اصطدمت سفينة صيد صينية كانت تبحر بالقرب من جزيرة تديرها اليابان في شرق بحر الصين بسفينتين يابانيتين للحماية الساحلية، وبعد أن قامت السلطات اليابانية باعتقال طاقم سفينة الصيد الصينية، ردت الصين بما وصفه صحفي ياباني، بأنه كان بمثابة «صدمة رعب ديبلوماسية»، وعلقت الاتصالات على المستوى الوزاري، والمطالبة باعتذار والقيام باعتقال العديد من العمال اليابانيين في الصين، وفرض حظر على صادرات المعادن النادرة الى اليابان، وهذه الإجراءات التي اعتبرت مظهراً لسياسة خارجية عدائية ومناوئة، دفعت منظمة دول جنوب شرق اسيا واليابان وكوريا الجنوبية للتقرب أكثر من الولايات المتحدة.

وعندما تتنامى قوة الصين الاقتصادية والعسكرية، سيزداد بدوره قلق الدول المجاورة لها بشأن عدوانية الصين. ولذلك يتعين على بكين أن تهدئ مخاوفهم. وبطبيعة الحال، ربما توجد بعض النخب في الصين لا تهتم بممارسة ضبط النفس،

ولكن الى الحد الذي تكون فيه الصين مهتمة بالقيام بذلك، فأنها بحاجة الى أطلاق اشارات نوايا سلمية- بمضاعفة مشاركتها في المؤسسات الموجودة حالياً، من مثل المنتدى الإقليمي لمنظمة دول جنوب شرق أسيا، وقمة شرق أسيا أو العمل مع قوى عظمى أخرى في المنطقة، لأنشاء منظمات جديدة. طبعاً، هذا ما فعلته بدقة الولايات المتحدة في العقود التي اعقبت الحرب العالمية الثانية. لقد تعاملت مع طبقات من مؤسسات اقتصادية وسياسية وأمنية إقليمية ودولية، وأنشأت مؤسسات أخرى جديدة- وبذلك جعلت من نفسها أكثر تقارباً وتوقعاً وخفضت من الحوافز إزاء الدول الأخرى، التي تسعى لإضعافها من خلال إنشاء ائتلافات مناوئة لها.

وبشكل عام، ونظراً للمشاكل الناشئة في القرن الواحد والعشرين، سيكون هناك حوافز متنامية بين القوى العظمى لاحتضان نظام دولي مفتوح وقائم على قواعد منظمة، وفي عالم فيه ترابط اقتصادي وأمني متصاعد، سترتفع حتماً تكاليف عدم أتباع الاتفاقيات المتعددة وعدم دعم روابط التعاون.

5 - حان وقت التجديد

وما يحدث هو ليس تدهوراً أميركياً، بل هي عملية ديناميكية تحاول فيها دول أخرى اللحاق والارتباط أكثر

إن الإعلان عن التدهور الأميركي يفتقد الى التحول الحقيقي الذي يجري في الوقت الحاضر، وما يحدث هو ليس تدهوراً أميركياً، بل هي عملية ديناميكية تحاول فيها دول أخرى اللحاق والارتباط أكثر، وهذا ما يحدث في نظام دولي مفتوح قائم على الاتفاقيات، ولو كان مهندسو النظام الليبرالي ما بعد الحرب احياء ليروا النظام الحالي، لكانوا سيعتقدون أن رؤيتهم كانت نجحت لتتجاوز احلامهم الجامحة. لقد انتشرت الأسواق والديمقراطية، وأخذت المجتمعات خارج الغرب تتاجر وتنمو، والشركاء المتحالفون مع الولايات المتحدة، اليوم هم أكثر مما كانوا عليه اثناء الحرب الباردة. لقد تم أبعاد الدول المتنافسة التي لا تمتلك أجندة ليبرالية عن المسرح الدولي، ومن الصعب أن نقرأ هذه التطورات التاريخية العالمية، كقصة عن التدهور الأميركي والانحلال الليبرالي.

إلا أن النظام الليبرالي الدولي وبطريقة ما، قد بذر بذور استياءه بنفسه، لأن التحديات التي تواجهه الآن صعود دول غير غربية وتهديدات انتقالية جديدة هي أدوات نجاحه، لكن الحلول لتلك المشاكل- تكامل القوى الصاعدة ومعالجة

المشاكل بروح التعاون- سيقود الأوصياء القدامى للنظام وأصحاب المصالح الجدد الى تبني أجندة التجديد، وعندما يصبح النظام الاقتصادي الدولي أكثر ترابطاً، عندئذ ستجد جميع الدول- حتى الكبيرة والقوية -الأمر أكثر صعوبة بالنسبة لها، لكي تضمن الازدهارباعتمادها على نفسها فقط.

إن الترابط المتنامي في عالم الأمن، هو أيضاً يخلق الحاجة الى اتفاقيات ومؤسسات متعددة الأطراف، والتهديد الذي تواجهه كل من القوى العظمى المعروفة والصاعدة من قبل الجيوش الكبيرة، عبر حدودها يقل كثيراً عن التهديد المتمثل بالمخاطر الانتقالية من قبيل الإرهاب، وتغير المناخ والأوبئة المتفشية، وما يجري في بلد ما من قبيل- الراديكالية،وانبعاث الكاربون أو التردي في الصحة العامة - بوسعه أن يلحق الأذى بشكل متزايد ببلد أخر.

أن تقوية الترابط الاقتصادي والأمني من شأنها، أن تمنح الولايات المتحدة ودول قوية أخرى، السبب الكافي للبحث عن أشكال موسعة أكثر من التعاون المتعدد الأطراف، وحتى الآن وبينما تنخرط الولايات المتحدة والصين ودول صاعدة أخرى، يتضمن جدول الأعمال تعاون موسع في مجالات مثل الطاقة النظيفة، والحماية البيئية وعدم انتشار الأسلحة النووية،والحوكمةالاقتصادية الدولية، قد لا تتفق القوى العظمى والصاعدة على الطريقة التي يبدأ بها هذا التعاون بالضبط، لكن الجميع لديه الأسباب لتجنب حصول أنهيار في النظام المتعدد الأطراف نفسه، لذلك فهم سيجربون بشكل متزايد أشكالاً جديدة وموسعة أكثر من العولمة الليبرالية.

سيكون الصراع بين من يريد تجديد وتوسيع النظام الراهن، لترتيبات الحوكمة المتعددة الأطراف

إن الانقسام القادم في الواقع السياسي العالمي، سوف لن يكون بين الولايات المتحدة (والغرب) والدول الصاعدة غير الغربية، بل سيكون الصراع بين من يريد تجديد وتوسيع النظام الراهن، لترتيبات الحوكمة المتعددة الأطراف، وبين من يريد أن يتحرك باتجاه نظام أقل تعاوناً قائم على مجالات النفوذ، هذه الفوارق لا ترسمها الجغرافيا ولا تفصل بين الغرب واللاغرب، هؤلاء هم أبطال الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، والنظام الدولي القائم على الاتفاقيات في أسيا، وهناك أيضاً الفصائل الانعزالية والوقائية والمعادية للعولمة في الغرب.

لقد نجح النظام الليبرالي الدولي على مدى العقود الماضية، لأن قوانينه ومؤسساته لم تنشر فقط التجارة المفتوحة والأسواق الحرة، بل هي وفرت أيضاً أدوات للحكومات لتدير الترابط الاقتصادي والأمني، إن أجندة تجديد النظام الليبرالي الدولي، يجب أن تقاد بنفس هذه الضرورة: دعم قدرات الحكومات الوطنية لتحكم وتحقق أهدافها الاقتصادية والأمنية.

ونظراً لتخلي المنظمة المهيمنة على النظام الليبرالي الدولي بشكل بطيء، سيكون لدول كثيرة صلاحية ومكانة في هذا النظام، لكن هذا العالم لا يزال هو العالم، الذي تريد الولايات المتحدة أن تعيش فيه، وأن مجموعة أكبر من الدول ستساهم في حمل أعباء الحوكمة السياسية والاقتصادية الدولية، وسوف تبقي الولايات المتحدة على نظام تحالفاتها الواسعة النطاق في مركز النظام الدولي، وأن الدول الصاعدة لا تزداد قوة على المسرح الدولي فحسب، بل هي ستزداد قوة في أقاليمها أيضاً. وهذا يولد القلق وعدم الاستقرار لديها، وهو سبب استمرار الدول في التطلع الى واشنطن من أجل الأمن والشراكة، **ليس بمقدور الولايات المتحدة في هذا العصر الجديد للنظام الدولي، أن تحكم ولكنها تستطيع أن تقود.**

رسائل جامعية:

* عرض د فايق حسن الشجيري

* كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

(1)

الدور الرقابي للبرلمان العراقي بعد 3002

الطالب: احمد يحيى هادي- كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد- 2010

تعنى الرسالة بموضوع حيوي ومهم في الانظمة الديمقراطية، إلا وهو الدور الرقابي للسلطة التشريعية المتمثلة بالبرلمان، إذ بحثت في القواعد والاجراءات التي من شأنها إدامة عمل النظام السياسي، فالقواعد والإجراءات السليمة والصحيحة، لأيِّ نظام سياسي من شأنه أن يديم من وجود ذلك النظام، وتحسين أدائه بما يخدم الأهداف المرجوة، وإذا كانت النظم السياسية قد تنوعت من حيث نظرية الفصل ما بين السلطات، فإن فلسفة النظام السياسي العراقي بعد 2003، اعتمدت النظام البرلماني شكلا لنظام الحكم المطبق في العراق الجديد، لكن هذا النظام قد شهد تطبيقه في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية، فقد اتخذ هذا النظام الشكل الملكي كطبيعة لنظام الحكم، حيث كانت هذه التجربة من الناحية النظرية، تتسم بكل مبادئ وأسس النظام البرلماني في الدول المتقدمة، من حيث ثنائية الجهاز التنفيذي وفكرة التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطات.

إما في النظام الجمهوري فقد شهد العراق انتقاله إلى النظام البرلماني بعد 9/ 4/ 2003، وهذا ما بينته المادة الأولى من دستور العراق الدائم، فالأخير قد أشار إلى وظائف البرلمان في المادةال (61) منه، ومن هذه الوظائف الوظيفة الرقابية، والتي تَّعد واحدة من خصائص النظام البرلماني القائم على التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطات، وتترجم رقابة البرلمان وفق دستور عام 2005 بأدوات، منها السؤال والاستجواب وطرح موضوع عام للمناقشة والتحقيق البرلماني.

ويثار السؤال حول مدى أثر هذه الأدوات الرقابية بصورة عامة، والبرلمان بصورة خاصة، فهل هذه الأدوات ذات فاعلية، أو هي أدوات شكلية رمزية بروتوكولية؟، وهذا كان غرض الرسالة.

لذلك حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على واقع الرقابة البرلمانية في العراق، في

ظل النظام البرلماني المطبق في العراقبعد 9/4/ 2003، ويتحقق هذا من خلال بحث مفهوم ومعنى الرقابة البرلمانية، من ثم تحديد ملاح ومظاهر هذه الرقابة بموجب دستور العراق الدائم، من ثم تبيان الواقع السياسي للرقابة البرلمانية، مع إبراز ملاح وعوامل ضعف هذه الرقابة، والمحاولة في معالجة الضعف الحاصل فيها، فضلاً عن بحث مدى استمرارية النظام البرلماني ومدى دعمه للرقابة البرلمانية، أو فشل هذا النظام وإمكانات تحوله نحو النظام الرئاسي.

وهنا تبرز لنا أهمية هذه الدراسة المنبثقة من أهمية الرقابة البرلمانية بالنسبة لأي نظام ديمقراطي، كونها تعمل على تصحيح المسار الديمقراطي والحيلولة دون استبداد الحكام بالسلطة، لذلك تنبع أهمية الرقابة البرلمانية من دورها المحوري في ترشيد عمل السلطة، فالعراق وبعد عام 2003، عاش في ظل نظام برلماني يتسم بوجود برلمان منتخب، يملك الكثير من الصلاحيات الرقابية دستورياً، وبالرغم من هذا كله فأن دوره الرقابي ضعيف، كما تشير الدراسة من واقع بحثها لأداء البرلمان، لذا تنطلق هذه الدراسة لمعرفة أسباب تعطيل هذا الدور المهم والسير في تفعيله، عبر تبني فرضية تشير الى أن: الدور الرقابي للبرلمان العراقي بعد 2003، يُعد ضعيفاً ولم يؤدِ دوره الحقيقي، مما أثر سلباً على أداء النظام السياسي.

وقد حددت الرسالة مفهوم الرقابية البرلمانية، وآليات عملها. ومن ثم تطرقت الرسالة الى الدور الفعلي للرقابة الذي مارسه البرلمان وفق الدستور الدائم لعام 2005، ومن ثم حددت الرسالة آليات تعطيل العمل البرلماني في العراق، وكيفية تفعيل الدور الرقابي للبرلمان العراقي في ظل التحول الجذري في شكل نظام الحكم، الذي شهده العراق بعد 2003/4/9،والانتقال من النظام السلطوي الدكتاتوري إلى النظام الديمقراطي، فأتخذ النظام البرلماني كنظام للحكم، وهذا ما بينته المادة الأولى من دستور 2005، طالما إن النظام هو برلماني فالرقابة البرلمانية موجودة، وهذا ما كفله الدستور والنظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، لكن على الرغم من ذلك بات الدور الرقابي للبرلمان العراقي ضعيف، وهذا الضعف هو ناجم عن أسباب قانونية، متمثلة بالقصور القانوني، بالإشارة إلى أدوات الرقابة، لكن قد يثار تساؤل حول مصدر هذا الضعف وتعطيل الرقابة، هل هو النظام الداخلي أم الدستور؟.

فالدستور هو من يحدد الخطوط العامة والعريضة لحق الرقابة، إما تفاصيل هذا الحق، فتكون من وظائف النظام الداخلي وليس الدستور، فالنظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، لم يتناول بشكل تفصيلي أدوات الرقابة البرلمانية، بحيث تظهر للعضو البرلماني الذي الشروط الموضوعية التي تتطلبها أدوات الرقابة، والتي يتطلب من رئاسة مجلس النواب، أفهامها

للأعضاء سواء أكانوا من ذوي الخبرة أم غير ذلك.

كما أن أبرز المشكلات التي يعاني منها مجلس النواب العراقي هو عدم تضمين النظام الداخلي مادة قانونية حازمة وذات أثر مادي، يمكن أن توقع أثراً على النواب المتغيبين بصورة مستمرة عن جلسات مجلس النواب، الذي انعكس بدوره سلباً على الأداء الرقابي للمجلس،أضف إلى الأسباب القانونية، قانون أصول المحكمات الجزائية، وبالخصوص المادة (136/ب)، وما شكلته من عائق إزاء عمل مجلس النواب الرقابي، فهذه المادة اشترطت محاكمة الموظف عبر بموافقة مسؤوله، فالعديد من الوزراء وظفوا هذه المادة لصالحهم من أجل تهربهم من الرقابة البرلمانية عليهم، وهي من الأسباب القانونية المعطلة للرقابة.

وفيما يتعلق بالأسباب السياسية التي جعلت من الدور الرقابي للبرلمان العراقي، دور غير فعال وضعيف، نتيجة لضعف الثقافة السياسية وبالخصوص ضعف في الثقافة البرلمانية، كون إن هذه الثقافة كانت مغيبة طيلة المدة الممتدة من 1958 وحتى 2003/4/9، وهذا أثر سلباً على الأداء الرقابي للبرلمان العراقي لحداثة التجربة البرلمانية، فضلاً عن الأخذ بمبدأ الديمقراطية التوافقية كأنموذج للحكم، وهذه الديمقراطية عملت على تقسيم المغانم السلطوية بين الكتل السياسية، لا على أساس الاستحقاق الانتخابي، بل على أساس التوافقات السياسية وفق ما يسمى بـ (حكومة الوحدة الوطنية)، فكل الفرقاء السياسيون هم مشاركون في هذه الحكومة، فلم يكن هناك من يحتل منصب المعارضة، وكما هو معروف إن من يقوم وبشكل أساس بالرقابة هو المعارضة السياسية، لذلك فأن غياب المعارضة السياسية في العراق ترتب عليه ضعف الرقابة البرلمانية.

ولم يقتصر عملية ضعف الرقابة البرلمانية على هذا فحسب، بل لعبت حالة الطوارئ نتيجة تدهور الوضع الأمني في العراق، دوراً أساسياً في ضعف الرقابة البرلمانية، كذلك ضعف مؤسسات المجتمع المدني، وغياب إعلام حر يظهر فيه محاسن ومساوئ الحكومة، وبالمقابل يعمل على نقد عمل مجلس النواب، مع مقارنة هذا العمل البرلماني المحلي بتجارب دولية، فضلاً عن عوامل أخرى، فكل هذه العوامل أسهمت بشكل أساسي في ضعف الرقابة البرلمانية في العراق.

وبغية المحافظة على الدور الريادي للبرلمان في الرقابة، على أعمال الحكومة وفق الدستور والنظام الداخلي، تقدم الدراسة مجموعة من المقترحات، التي من شأنها أن تسهم في بناء رقابة برلمانية قوية:

1 - تنظيم جلسات الاستماع، فالدساتير والأعراف السياسية تسمح للبرلمانات في أكثر الديمقراطيات المتقدمة بدعوة من تشاء من أهل المعرفة والخبرة والرأي، من الرسميين وغير الرسميين للاستماع إلى معلوماتهم، والى أراءهم بصدد القضايا المعروضة للنقاش في البرلمان، من مثل الموازنة والالتزامات المالية التي تنوي الحكومة الاضطلاع بها.

2 - العمل على وضع نصوص قانونية، تمكن جمهور الناخبين من مساءلة ممثليهم، وهذا يتمثل بانتخاب لجنة داخل مجلس النواب، من ثم تدعو هذه اللجنة وبشكل دوري ممثلي مؤسسات المجتمع المدني ووسائط الإعلام إلى المشاركة وبشكل دوري، في إبراز مواطن فساد وعدم أداء البرلمانين لواجباتهم.

3 - إدخال البرلمانين الجدد دورات لا تقل عن أسبوع ، قبل أول جلسة من جلسات مجلس النواب، حول الصياغة الفنية للقوانين وكيفية تفسير الدستور والنظام الداخلي.

4 - العمل على بناء ووضع قواعد وأدوات رقابية وإجراءات رقابية تكون أكثر صرامة، في مساءلة الجهاز التنفيذي وضمان الحصول على المعلومات الكافية منه.

5 - جعل البرلمان أكثر شفافية وانفتاحاً على وسائط الإعلام والجمهور، فيما يتعلق بوقائع البرلمان ولجانه، مع العمل على وضع آلية تمكن المواطنون القيام بعملية توجيه رسائل ومعلومات، بصورة مباشرة إلى اللجان البرلمانية سواء كانت متعلقة بجوانب تشريعية أو رقابية.

6 - وضع نظام انتخابي قادر على أن يقوم بعملية فلتره لدخول الأشخاص ذو الكفاية العالية إلى البرلمان، وهذا يتطلب أن ينص قانون الانتخاب على أن يكون المرشح، حاصلاً على مؤهلاً علمياً معيناً، وقد تكون درجة البكالوريوس تحديداً، بدلاً من الاتيان بشخوص على معطى عشائري وطائفي بعيداً عن الكفاءة والخبرة.

7 - وضع آليات قانونية تضمن حقوق المعارضة السياسية وغيرها من القوى السياسية، وتسمح لجميع الأعضاء بأداء التفويضات المكلفين بها بحرية، من دون الخضوع إلى تأثيرات أو ضغوط.

8 - العمل على تفعيل دور اللجان الرقابي، وهذا يتمثل بتوفير الأدوات والصلاحيات اللازمة التي تمكنها من تغطية الأنشطة الحكومية كافة،على أن يتم الاستجابة للتوصيات التي ترفعها هذه اللجان من قبل البرلمان ورئاسته.

أطروحة دكتوراه:

(2)

السياسة الفرنسية تجاه الشرق الأوسط ما بعد الحرب الباردة

الطالب: عامر محمد معاذ- كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد- 2008

يمثّل «الشرق الأوسط» أهمّيّة خاصّة بالنسبة لفرنسا، بقدر ما يمثّل من أهمّيّة متميزة وفريدة لنفسه، ولكلّ دول العالم. فهذا الإقليم «الهلامي»، الذي لم تضبط حدوده، وتتغير دلالاته بأستمرار، كان وما يزال يحظى باهتمام جلّ الدول الفاعلة، وذلك بالنظر إلى الموقع المميّز الذي يشغله، وللثروات الكامنة في باطنه، ومن ثم للأحداث والصراعاتوالاضطرابات التي تعجّ بها منطقته، ممّا «يشكل خطراً كبيراً على السلام العالمي» كما يقول (ديبورا ج جيرنر).

واليوم يقع «الشرق الأوسط» في قلب الصراع الدولي، في حقبة «النظام» العالمي أحادي القطبية، تماماً مثلماكانت أوروبا في قلب ذلك الصراع، في حقبة الثنائية القطبية في منتصف القرن العشرين.

إذاً، فمنطقة «الشرق الأوسط» لم تخرج من منطق الحرب الباردة، رغم انتهاء تلك الحرب، بانهيار الإتحاد السوفييتي وكتلته الشرقية، إذ تغيّرت أطراف وجبهات الصراع، فبعد أن كان الصراع على «الشرق الأوسط»، يدور بين الكتلتين (الشرقية) بزعامة الإتحاد السوفييتي، و(الكتلة الغربية) بزعامة الولايات المتحدة، أصبح الصراع في المنطقة يدور وبهدوء بين أوروبا والولايات المتحدة من جهة، وبين بعض الدول الغربية (خارج التأثير الاميركي) والكتلة الآسيوية من جهة أخرى، وذلك بفضل وسائل التغيير التي حملها معه «النظام العالمي الجديد».

وتعدّ فرنسا نفسها أسبق الدول الغربية صلة بالمنطقة، إذ تعود علاقاتها معها منذ أيام الملك «شارلمان»وصداقته للخليفة (هارون الرشيد)، ولكن النفوذ الفرنسي بدأ يظهر في المنطقة ويتركّز منذ حملة «نابليون بونابرت» في العام (1798).

ولفرنسا سجّل يحمل موروثاً استعمارياً في المنطقة يعود إلى أيام الصراع الكولونيالي على النفوذ في المنطقة، والذي أخفته فرنسا حينها خلف الدافع الثقافي الحضاري، وإن كان هذا الأخير قد استخدمته فرنسا خير استخدام، وبوسائل عدّة فعّالة، مهّد لها فيما بعد للحضور العسكري، والسياسي والاقتصادي في المنطقة.

وبالنسبة لفرنسا كان التأثير فيها، وعلى سياستها في الشرق الأوسط جرّاء المتغيّرات المذكورة تأثيراً واضحاً، الأمر الذي تسبّب في اضطراب سياستها وتذبذبها وتقلّبها، فبعد الانتصار الذي حقّقه المعسكر الغربي، عندما انهار (الاتحاد السوفييتي)، فرّغت الولايات المتحدة هذا الانتصار من محتواه، عندما حوّلته إلى انتصار لإراداتها وحدها، بعدما فرضت هيمنتها على حلفائها قبل أعدائها، وبذلك تكون قد كبّلت سياسات هؤلاء الحلفاء، وعلى رأسهم فرنسا المعروف عنها «نزعتها الديغولية التي حاولت أن تضفي على الكتلة الاوربية طابع الاستقلالية عن الولايات المتحدة « داخل الحلف.

وعليه فقد تأثّرت السياسة الفرنسية خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، الذي هو مجالها الذي كانت تتحرّك فيه سابقاً، لتحقيق أهدافها والمحافظة على مصالحها وتأكيد دورها، الذي تميّز بالاستقلالية والحياديّة في بعض المواقف، ولكنّ الهيمنة الأمريكية ومحاولة إدارتها إخراج كلّ الأدوار من المنطقة، أو إخضاعها، وتسخيرها خدمة لاستراتيجيتها، التي تحاول جاهدة حصر الهيمنة على الشرق الاوسط بالنفوذ الأميركي فقط، لذا نجد أن الحراك الأميركي أخذ منحاً جديد يتمثل في تطويق نفوذ الدول القديمة التواجد في المنطقة، من مثل فرنسا التي كان لها رصيد من المقبولية في المنطقة، تمثل بالإرث الذي تحمله لانتدابها على كل من (سوريا، ولبنان)، إلاّ أنّ نفوذها كان ضعيفاً مقارنة ببريطانيا، التي كان لها تواجد اقتصادي وسياسي مهم في منطقة الشرق الاوسط حتى نهاية الحرب الباردة، ولذلك لم يكن لفرنسا آنذاك سياسة واضحة المعالم، ومؤثرة، وذات نفوذ، بل انعدمت هذه السياسة بعد أن استقلت الدول الواقعة تحت سيطرتها، وخرجت فرنسا، ولم تحقّق حلمها في إمبراطورية «تجعل من البحر المتوسط بحيرة فرنسية».

لقد عاشت فرنسا أبان الحرب الباردة مشكلات سياسية داخلية، بسبب سلوك (الجمهورية الفرنسية الرابعة) الذي وصف بالعدواني، الأمر الذي أنعكس سلباً على سياستها الخارجية، لاسيما وأنها أصبحت طرفاً في الحرب الباردة ضمن المعسكر الغربي، ذي التوجّهات المعادية لدول العالم الثالث، التي تبنى غالبية

الدول المستقلة منها النهج الاشتراكي، وبمجيء الجنرال(شارل ديغول) إلى السلطة، وتأسيسه لـ (لجمهورية الفرنسية الخامسة)، وبسبب من الإصلاحات والخطوات الجريئة التي اتخذها الجنرال (ديغول)، ولاسيما اتخاذه لسياسة شبه مستقلة عن الكتلة الغربية والحلف الأطلسي، وسياسة متوازنة وحيادية تجاه أغلب قضايا العالم الثالث ومنطقة الشرق الأوسط بالذات، استطاعت من خلاله، أن تخطّ مساراً جديداً في سياستها الخارجية، اتسمت بالواقعية والعقلانية، مما أكسبها رضاً وارتياحاً عالمياً، سيما في منطقة الشرق الأوسط، لاحتكاكها المباشر بها.

ومع تزايد أسعار النفط بعد الفورة النفطية الأولى التي رافقت حرب تشرين 1973 وتبعاتها، زاد الاهتمام الفرنسي بالمنطقة، وزادت معها محاولات «الحياد» و«التوازن» و«الاستقلالية» في سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط وقضاياها ونزاعاتها، واستمر هذا الحال حتى بعد رحيل الجنرال (ديغول) عن السلطة.

وبوصول الاشتراكيين إلى السلطة في العام (1981)، حدث تغيّر ملحوظ في السياسة الفرنسية، ولكن لم تبتعد تلك السياسة عن كل الخطوط «الديغولية» العريضة، التي أرساها (ديغول) في السياسة الفرنسية حيال الشرق الأوسط، والعالم عموماً، فقد استمر الرئيس (ميتران) في التأكيد على الدور العالمي لفرنسا، وعلى مكانتها بين الدول العظمى، كما أنّه حاول الابتعاد عن المعسكرين المتنافسين، غير أن هذا الابتعاد كان مقيد بالإمكانيات الفرنسية المحدودة مقارنة بالولايات المتحدة. أمّا عن «الحيادية»، فإنّ الرئيس (ميتران)، لم يستطع أن يحافظ عليها فيما يخص قضية الصراع العربي- الصهيوني، ولو أنّه بادر إلى خطوات إيجابية عدّت «جريئة» في حينها، فيما يخص (القضية الفلسطينية)، وأمّا عن «الاستقلالية» في معالجة شؤون منطقة الشرق الأوسط، فإنّ الرئيس (ميتران) تخلّى عن لعب أي دور مستقلّ في المنطقة، بعيداً عن الظلّ الأميركي، ليصبح الدور الفرنسي مكمّلاً للدور الأميركي في المنطقة، ولتصبح السياسة الفرنسية «سياسة أطلسية»، ولاسيما عندما اضطرت إلى دخول التحالف الغربي في حربه ضد العراق في العام (1991).

وهنا تسجل الدراسة خاصية اساسية أمتازت بها السياسة الفرنسية حيال الشرق الاوسط وهي: سياسة براغماتية لدولة كبرى دائماً ما تحتاج الى دولة عظمى تنشط في ظلها، ولكنها لم تستطع تحقيق الطموح الفرنسي في رسم «الطريق الثالث» لنفسها، والذي يوازن ما هو سائد في الحياة السياسية الدولية من تنافس بين العملاقين الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة الأمريكية، وربما يعود ذلك

بالدرجة الأولى إلى إمكاناتها المحدودة، مقارنة بالقوّتين الأعظم، ولذلك جاءت سياستها في مجملها، إما في دور «الوسيط المقبول» أحياناً من طرفي الحرب الباردة، أو دور المساند أو المكمّل في الغالب. ولا يمكن إغفال أنّ السياسة الفرنسية في تلك الحقبة، كانت واقعة تحت تأثير تناقُضَيّ الاستقلالية من جهة، والتبعية للمعسكر الغربي من جهة أخرى، الأمر الذي أثّر في سلوكها الخارجي.

أمّا في ظلّ أوضاع ما بعد الحرب الباردة، فإنّه يمكن القول: إنّه بالقدر الذي صنعته الحرب العالمية الثانية، وما تبعها من تطوّرات وتبدّلات جذريّة في مواقف ومواقع الدول، وتحوّل في هيكل النظام الدولي من النظام متعدّد الأقطاب إلى نظام ثنائي القطبية، فإنّ انهيار الاتحاد السوفييتي الذي شكّل النهاية الفعلية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، قد صنع عالماً جديداً، أُطلق عليه «النظام الدولي الجديد»، والذي حوّل بدوره هيكل النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى نظام تهيمن فيه قوّة وحيدة على كلّ مجالات البيئة الدولية، إنّه نظام «القطب الواحد».

والشرق الأوسط كان وما يزال من أكثر الأقاليم تأثّراً في الأوضاع الجديدة، وذلك لوقوعه في مركز الاهتمام الدولي، لما يكتنزه من ثروات كامنة جعلته محطّ أنظار كلّ القوى المتنافسة والمتصارعة، ولِما يختزنه من أزمات طارئة ومزمنة، فمن الصراع العربي- الصهيوني إلى حرب «تحرير الكويت» إلى الانتفاضات الفلسطينية، فالأزمات اللبنانية، وأحداث 11 أيلول (2001)، التي تحمل الشرق الاوسط عبأها الاكبر، بالرّغم من أنّها لم تقع على أراضيه، وأخيراً احتلال العراق في العام (2003)، وحرب اسرائيل على لبنان عام 2006، ثم الهجوم الصهيوني على غزّة (2009/2008).

وفي ظلّ الأحوال الدولية الجديدة بدأ الدور الفرنسي، أو ما تبقّى منه بالتآكل، في ظلّ تفرّد أمريكي غير مسبوق بالشؤون الدولية، و«أمركة» لكلّ التفاعلات الدولية وخصوصاً في الشرق الأوسط، إذ استطاعت الولايات المتحدة إبعاد الدور الأوروبي بعامة والفرنسي خصوصاً، لذلك حاولت فرنسا الخروج من هذه الأوضاع المكبّلة لها، وذلك من خلال التعجيل بظهور «الاتحاد» الأوروبي، والذي من خلاله تستعيد فرنسا مكانتها «مادامت باريس هي التي ستسهم بقيادة أوروبا»، وكذلك العودة إلى الحلف الأطلسي، ودعم روسيا، ومساعدتها «في توكيد ذاتها كقوّة كبرى»، لأنّ ذلك سيساعد فرنسا، ويدعّم موقفها كي تلعب دوراً دوليّاً مؤثّراً.

أمّا عن السياسة الفرنسية حيال الشرق الأوسط في هذه الظروف الدولية الجديدة،

فيمكن الركون إلى ما قاله (زبيغنوبريجنسكي) في كتابه «رقعة الشطرنج الكبرى»، وباختصار: «في ظلّ النظام الدولي الجديد يمكن القول: أنّه ليس لأوروبا سياسة شرق أوسطية مختلفة كثيراً عن السياسة الأمريكية..».

والأمر ينساق على فرنسا، وسياستها الخارجية التي أصابها العجز، من جرّاء التسلّط الأمريكي، فهي وإن أرادت في بعض المواقف «التميّز» عن السياسة الأمريكية، إلاّ أنّها في نهاية المطاف تعود إلى الظلّ الأمريكي، ربما لا عن إرادة، بل عن عجز في مجاراة السياسة الأمريكية.

وتميز الدراسة بين عدت محطات مرة بها السياسة الفرنسية حيال الشرق الاوسط، في ظلّ المتغيرات الجديدة لِما بعد الحرب البادرة، سيّما بعد الاحتلال الأميركي للعراق، فمن المعارضة الفرنسية، والرفض لشنّ الحرب على العراق في العام (2003)، والتلويح باستخدام حقّ النقض (الفيتو)، إلى مباركة نجاح القوات الأمريكية في :»سحق» النظام العراقي، هذا النجاح الذي هو: «انتصار لقيم الحرّية والديمقراطيّة التي يمثّلها الغرب...»، كما جاء على لسان الرئيس الديغولي (جاك شيراك)، الذي أضاف بما يشبه الاعتذار، أو أكثر من الاعتذار ربّما حين قال: «لم يعد مسموحاً لأوروبا بأن تخطئ ثانية...».

ومن أجل استرضاء الولايات المتحدة، اصطفّت فرنسا مع الإدارة الأمريكية فيما يخص القضية اللبنانية وأزمتها الداخلية الأخيرة، والمشتركة مع سوريا، ولم يكتف (شيراك) بذلك، بل كان له الدور الأكبر في استصدار القرار (1559)، والإلحاح على تنفيذه لتخسر فرنسا سوريا، وهي إحدى مناطق نفوذها، وتخسر نصف لبنان أيضاً.

وكذلك فعلت فرنسا بشأن الأزمة النووية الإيرانية، فمن سياسة: «الحوار الانتقادي» بدءاً من العام (1992)، إلى سياسة: «الحوار الشامل» في العام (1998)، فسياسة: «المشاركة الاقتصادية» في عهد الرئيس الإيراني (محمد خاتمي)، ومقاومة الضغوطات الأمريكية الهادفة إلى مقاطعة إيران، وفرض عقوبات عليها تمهيداً لضربها، وصولاً إلى حدّ تزعّم فرنسا المواقف السلبية تجاه إيران، بل تهديدها وبعبارات مبطّنة كما فعل وزير الخارجية الفرنسي في عهد الرئيس (ساركوزي) السيد (كوشنير) الذي حذّر إيران بأنّه: «يجب عليها أن تستعد للأسوأ».

وفي خواتيم الدراسة تصف الدور الفرنسي بأنه: اصبح أقلّ حركة وأقلّ فاعلية في

ضوء الأحداث التي طرأت على منطقة الشرق الأوسط، والتي يمكن عَّدها امتحاناً لتلكم السياسة، ومع هذا يظل تعامل فرنسا مع قضايا وصراعات الشرق الأوسط متميّزاً عن تعامل القوى الدولية الأخرى، فهي تتحرّك على مستوى ثنائي أحياناً، أو ضمن مسار متعدد الأطراف في أحيان أخرى، ثمّ إن هناك مواقف ومبادئ ثابتة أمست جزءاً لا يتجزأ من السياسة الفرنسية في هذا الشأن لعل أهمّها:

1 - اللجوء إلى الأمم المتّحدة، وتفعيل دورها كآلية دولية في مواجهة نزعة الاستخدام الأحادي الجانب للقوة العسكرية التي تميل إليها الولايات المتحدة الأمريكية.

2 - اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي، وتدعيم دوره الجماعي وحضوره الذي يدعّم بالتالي الموقف الفرنسي.

3 - تفضيل الحلول السلمية لحلّ القضايا والخلافات ببذل الجهود إلى أقصى درجاتها.

4 - احترام إرادات الشعوب وثقافاتها، وهذا ركن من أركان «الرسالة الحضارية» الفرنسية.

5 - التعامل مع الأحداث بواقعية وتفضيل الحوار، على العكس ممّا تفعله الولايات المتحدة الأميركية.

إنّ السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط، بالنظر للظروف والمتغيّرات والعوائق التي تقف في طريقها، لم تستطع تحقيق أهدافها الكبرى التي تصبو إليها، سوى محاولتها التشبّث بمواقعها الحالية، والدفاع عنها ما استطاعت، دون أيّ محاولة حقيقية للتفاعل مع قضايا المنطقة بـ «استقلاليّة» حقيقيّة، تجعل الأطراف الفاعلة فيها تستجيب للمبادرة الفرنسية، وتقوم بالسعي لبناء علاقات جيّدة معها، بعيداً عن المشاريع الأميركية، إلاّ أنّ واقع الحال يفصح عن الرضوخ الفرنسي للإدارة الأميركية في آخر المطاف، حتى وأن جاء متأخراً.

متابعات:

الندوة السياسية الثانية

لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

«نحو وعي شعبي متقدم لعملية التغيير السياسي في المنطقة العربية»

عرض: عطارد عوض الشريفي

عضو مركز حمورابي– مكتب بيروت

عقد مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ندوته السياسية الثانية للعام 2012، في بيروت يوم الثلاثاء الموافق 2012/7/10، على قاعة بعلبك في فندق جولدن توليب، والموسومة «نحو وعي شعبي متقدم لعملية التغيير السياسي في المنطقة العربية»، وتحت شعار «الشعوب صانعة الحرية». وقد حضر المؤتمر الدكتور سلام خوشناو/ الوكيل العلمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، والدكتور ستار الغانم/ رئيس جهاز الاشراف والتقويم العلمي، والدكتورة أحلام شهيد- المستشار الثقافي بالسفارة العراقية في بيروت، ومجموعة من الباحثين العراقيين والعرب واللبنانيين بالإضافة إلى الإعلاميين.

افتتاح الندوة: افتتحت الندوة بكلمة ترحيب من قبل رئيس مركز حمورابي الأستاذ الدكتور عبد علي كاظم المعموري، التي أكد من خلالها على اهتمام المركز بالقضايا العربية بعدها أحد أهم المحاور التي يعنى بها بعد القضية العراقية، ومحاولة تقييم ما حدث في المنطقة من جملة التغييرات التي حدثت، فالشعوب اصبحت رقماً

فاعلاً في المعادلة السياسية بعد زمن من التكلس والخنوع، وهناك اجندة خارجية كبيرة، فثقل أميركا والأطراف الغربية ووكلائهم في المنطقة، السياسي والاعلامي والمالي مخصّص لحرف هذه الثورات عن مسارها، ومن المؤكد أن ليس الشرائح أو الفئات أو الطبقات أو أي جهة من التي إدارة عملية التغيير، هي التي قبضت على السلطة، فقد قفزت قوى أخرى الى سدة السلطة والحكم، ولكن عملية الحراك قائم، لأن حاجز تقديس السلطة انتهى، وإرادة المجتمعات لا تقف عند حدود عملية التغيير فحسب، بل ستتجاوز هذه المرحلة لتشكيل رؤى جديدة لمجتمع أكثر احتراماً لإنسانية الأنسان، وأكثر عقلانية باستخدامه لموارده الاقتصادية، واحترام سيادته واستقلاليته، ونعتقد إن مصر هي مفتاح مهم في المنطقة، لأنها تمثل مكون أساسي ودولة اقليمية كبرى، والجسد العربي لا يمكن أن لا يكون فاعلاً من دون الدور المصري.

الورقة الأولى: (إشكالية إدارة التغيير في الشارع العربي- بين حاجات الداخل وضغوطات الخارج -) الأستاذ المساعد الدكتور عامر حسن فياض/ عميد كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين- العراق، والتي مثلت مفتتحاً للندوة، التي انطلقت من تساؤلات عدة منها، ماذا حصل في الشارع العربي؟ ولماذا حصل ذلك وكيف؟ وماهي الاثار والنتائج المترتبة على ما حصل؟ وما مستقبل الذي حصل؟ تلك أسئلة معصومة تحتاج إلى أجوبة، وأن لم تكن معصومة، فأنها ستكون مفيدة لتلمس ابجديات مستقبل الأحداث في المنطقة العربية.

إذ وصف ماحصل بالشارع العربي من ثورات - تغيير- حركات - انتفاضات - تحولات - انتقالات - هيستريا جماعية - غوغاء - ربيع - خريف؟ هي أحداث تعبر عن دخول بلدان المنطقة في مرحلة انتقالية جديدة، بهدف مغادرة الشمولي والتسلط بكل أشكاله (الشمولية:الفردية والجماعية) و(التسلطية:الصلبة والناعمة)، أي مغادرة التاريخ السيء (تاريخ الشمولية والتسلط)، وصولاً إلى تحقيق المستقبل الصعب (مستقبل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية).

أما لماذا حصلت هذه الاحداث؟ فلها دوافعها الداخلية أو الخارجية (أو كلاهما)- أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية- ففي كل بلد من بلدان المنطقة العربية حصلت فيها هذه الاحداث الانتقالية، دوافعه وأسبابه، منها: مطالب اجتماعية

واقتصادية، تطلعات محبطة ورغبات مجمدة، شريحة شباب مقصاة، حرمان وفساد وفقر وبطالة. فهناك عطل في مسار الحريات واخفاق في مسار تحقيق العدالة الاجتماعية، تولدت عنها أزمة شرعية حكم وأزمة ثقة ما بين الحكام والمحكومين، فالدوافع والاسباب هي في الأصل داخلية. بيد إنها وظفت خارجياً ليكون هناك ضغط وتدخل خارجي (عسكري وغير عسكري)، ضمن سياق توظيف الأحداث بعد حصولها، وليس ضمن خلق أو صناعة هذه الأحداث. فالدوافع والاسباب موزعة ما بين الداخل المتوتر والخارج المتدخل، فأن الاصل في السبب والدافع يعود للداخل وليس للخارج. فالداخل هو السابق والخارج هو اللاحق في صناعة الحدث والتأثير عليه.

ماهي آثار ونتائج ما حصل؟

•كان الغرب يجيد صناعة الإحداث وتوظيفها في الشرق. واليوم بعد الاحداث التي شهدتها المنطقة العربية ما عاد الغرب صانعاً للأحداث في المنطقة، بيد أنه مازال يجيد توظيف الاحداث فيها لمصالحه.

• أفول دور الشرعيات الدستورية التقليدية (التوريث) والشرعيات الثورية، وصعود الشرعيات الدستورية لأنظمة الحكم في المنطقة العربية.

• استمرار (احتجاجات ثورة) في البلدان التي حصل فيها التغيير(العراق- تونس- مصر- ليبيا-اليمن)، وتواصل (ثورة احتجاجات) في البلدان المرشحة للتغيير(البحرين- سوريا)، وتوقع حراك احتجاجي يتحول تدريجياً إلى(ثورة احتجاجات)في البلدان العربية الأخرى، التي لاتعتمد انظمتها الشرعية الدستورية بعد.

• زهق الباطل (التسلط) في البلدان التي حصلت فيها التغيرات الانتقالية (العراق - تونس - مصر - ليبيا - اليمن)، من دون أن يظهر الحق (الديمقراطية والعدالة الاجتماعية) بعد. والخشية تتمثل في انتقال هذه المجتمعات، إلى واقع الحريات المتوحشة (الأنظمة الحالية ما بعد التغيير)، فيما لو تم تجاهل اظهار الحق وبنائه على أسس الشرعية الدستورية. فتكون اخفاقاتها في مجال الحريات والعدالة الاجتماعية، أكبر من انتصاراتها في اسقاط الديكتاتوريات الصلبة والناعمة.

مستقبل ما بعد التغيير

عن ابجديات مستقبل ما بعد التغيير في المنطقة العربية، فهناك مجموعة انتباهات وأكثر من خشية:

• نعم أن احقاق الحق هو أصعب بكثير من أبطال الباطل (على حد قول حسن الترابي)، لكننا نخشى من أن أنظمة ما بعد التغيير، لا تحسن التعامل مع آرث الظلم لتقيم مكانه عدلاً. فتبالغ في الانتقام لتحل محل الظالم السابق.

• الخشية من سوء فهم وعدم إدراك طبيعة مرحلة مابعد التغيير، التي تتميز عادة بالهشاشة الأمنية وغياب الاستقرار والتوازن وتفجر وإعادة انفجار المشكلات.

فالمراحل الانتقالية بطبيعتها مراحل تتعايش فيها المتناقضات وتتفجر فيها التعارضات، والعبرة بفهمها وحسن التعامل معها.

• الخشية من أن تنشغل أنظمة مابعد التغيير، بالوقوف على تفاصيل الماضي المرير ولاتنظر إلى المستقبل، ولا تتعامل معه بواقعية.

• ضرورة الانتباه إلى أن الغرب لا يتوانى عن (توريط) قوى الاسلام السياسي (المعتدل والمتطرف) الصاعد انتخابياً، في قيادة الحياه السياسية لأنظمة مابعد التغيير في المنطقة العربية.. لكن الخشية كل الخشية من (تورط) هذه القوى لوحدها في قيادة الحياة السياسية في بلدانها. بمعنى أدق هناك خشية من ابتلاع هذه القوى لطعم سنارة التوريط الغربية هذه.

هذه القوى الدينية الصاعدة انتخابياً، ليست قادرة لوحدها من تقويم مساري الحريات والعدالة الاجتماعية في بلدانها. كما أنها لوحدها غير قادرة على ضمان استقلال القرار السياسي الوطني، وتجنب التدخلات المالية لدول البترو-دولار العربية، وتلافي ضغوطات وتدخلات دول التسلط الغربية الاجنبية.

بعد ذلك وعلى حد قول(نيلسون مانديلا) فأن: «المجتمع في النهاية لن ينتخب إلا من ساهم في ميلاد حريته».

الورقة الثانية: (البديل الناعم الأميركي وإعادة تشكيل الصورة الذهنية لدى شوارع التغيير العربية)، تقدم بها الدكتورمحمد حمدان، باحث وأستاذ جامعي- لبنان، إذ مثلت هذه الدراسة محاولة لاستقراء القوة الناعمة والحرب الناعمة، والسيناريوهات المستقبلية لنتائج الحرب الناعمة على المنطقة، وماهي استراتيجيات الحرب الناعمة الوقائية؟.

فالقوة الناعمة:هي القدرة على أن تحصل على ماتريد عبر الجاذبية الذاتية وبشكل تلقائي، من دون الحاجة إلى الاكراه والترغيب المالي. وهي تنشأ من جاذبية البلد على صعيد: الثقافة، الافكار السياسية، السياسات العامة الخارجية للبلد. وتبرز أهمية القوة الناعمة على مستوى علم التواصل للتأثير وتغيير القناعات والمطالب، ومايفضل سواء باستخدام وسائل الاعلام، أو الشركات التي تقدم برامج معينة، أو إقامة العلاقات الشخصية والجماعية، أو الوسائل المخابراتية وغيرها.

كذلك تناول الباحث، القوة الذكية:هي تركيبة مناسبة ومزيج من القوة الناعمة والقوة الصلبة، وميز بين النوعين: القوة الصلبة: العصا والجزرة، التأثير. أما القوة الناعمة: التأثير والجذب.

أما الحرب الناعمة: إذ انتقلت الولايات المتحدة من الحرب الباردة إلى الحرب الناعمة، فحافظت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وهيمنتها كقطب أوحد في العالم، على عدم خوض الحروب المباشرة، بسبب تغيّر عوامل امتلاك القوة للدول، من العامل العسكري إلى العاملين الاقتصادي والتقني. فنتهج الرئيس كلينتون سياسة القوة الناعمة بالوسائل الدبلوماسية والتشجيع الاقتصادي وعلاقات الاعتماد المتبادلة والضغوط السياسية، والتي تعد الأدوات الجديدة في مجال الصراع،ويعد اوباما قائد الحرب العالمية الناعمة على المنطقة العربية والإسلامية.

وأن أهم أهداف الحرب الناعمة: تجاهل نقاط القوة واظهار وتضخيم نقاط الضعف لدينا،التنظير لفلسفة الضعف والتبعية،إيجاد الشك والتردد والترديد والارتباك لدى الجبهة المقابلة، تفريق وتشتيت المجتمع فكرياً وثقافياً وسياسياً.

أما السيناريوهات المستقبلية لنتائج الحرب الناعمة على المنطقة فتتمثل: **على المستوى الثقافي والفكري**:إذ أصابت المحتوى الفكري والقيمي بأضرار جسيمة،لأنه غير منيع ومغير مصان ومتروك للكم لهائل من المعلومات الواردة الينا من المنافذ الالكترونية. **على المستوى الاجتماعي**: ازدادت حالات انفصام الشخصية والامراض السلوكية وارتفاع معدلات الجرائم وتعرض البنية الاساسية للمجتمع، وهي العائلة الى التفكك. **على المستوى الفردي**:ازدياد حالات الضياع والتمرد على الواقع وسوء أدارة الوقت وغياب الانضباط وحب الكسب السريع والتركيز على المظهر، وليس الجوهر وتدني الاخلاق وغيرها. **على مستوى المقاومة**

والحركات المناهضة لأميركا والكيان الصهيوني: اعتبار الحرب الناعمة فرصة لأثبات قدراتهم على المستويات كافة، ورفع مستوى الوقاسة الفكرية والدينية من خلال الخطط والبرامج المخصصة لذلك. **على مستوى ثقافة حس الممانعة والعداء للصهيونية**: ضمور حس العداء للصهيونية لدى بعض النخب الثقافية والسياسية ورجال الاعمال وأهل الفن. **على المستوى العلمي**: تدنيه لخضوعه لمنطق السوق والتجارة، ازدياد الطلب على العلوم السهلة وليست الصعبة، اعتماد البرامج التعليمية المستوردة وغير المحاكية للواقع، غياب البحث العلمي الاصيل، وفقدان المرجعيات العلمية الهامة، ضعف استخدام اللغة العربية لدى الجيل الصاعد وغلبة اللغات الاجنبية، نشوء ظاهرة الجهل المقنع بالرغم من ازدياد عدد حملة الشهادات. **على المستوى الاقتصادي**: تبذير الموارد العربية على الامور غير الاستراتيجية، اختلال الدورة الاقتصادية السليمة وهجرة رؤوس الاموال الى الخارج، بسبب الازمات والتقلبات الحاصلة وعدم الاستقرار، ازدياد الاعمال التجارية المتعلقة بالمعلومات والعمل الامني، تدفق الاموال المموهة بعنوان المساعدات والاعمال الخيرية، تعرض المنطقة العربية لركود اقتصادي حاد. **على المستوى الإعلامي**: التنسيق مع الغرب فيما يتعلق بتنفيذ اجندات الحرب الناعمة، تحييد إسرائيل عن أي عملية حرب ناعمة أو حملة إعلامية تحرجها أو تؤثر على صورتها لدى الرأي العام العالمي، ارتفاع نسبة الإعلاميين المأجورين، ازدياد التشويش الفضائي على قنوات المناهضة، كثرة الفضائيات الفنية وغير الفنية والداعية إلى التطبيع، زيادة تأثير المواقع الالكترونية الاجتماعية في صناعة الرأي العام، ظهور نظريات جديدة في التواصل الإعلامي، إتباع سياسة عدم ضرورة قيام أي إعلام ثوري- تطلعي، **على مستوى انظمة الحكم**: إعادة استنساخ انظمة مغلفة ديمقراطياً بعباءة إسلامية، لتجنب حساسية الشارع الإسلامي لقيادة الشارع العربي، مع احتفاظ الغرب بحقيبة التخطيط والتمويل لحماية مصالحه، والنموذج التركي ليس ببعيد، بروز الدور العسكري من خلف الستار للأشراف على حسن سير العمل من قبل الحكومة المعنية. **على مستوى الثورات العربية**: الالتفاف حولها وسرقة إنجازاتها وتشتيتها وتحويلها إلى العملية السياسية وإدخالها في متاهات التلهي بالغنائم وتنصيب القيادات التي يسهل تدجينها وترويضها، نشوء حركات ثورية شبابية مموهه ومرتبطة بأجندات خارجية.

إذاً، هذه السيناريوهات غير تفاؤلية للأسباب الآتية: لأن التكنولوجيا الرقمية للحرب الناعمة غير متاحة، وأن البنية التحتية للمواجهة تحتاج إلى ترميم وتطوير، ولأن الإرادة السياسية والإعلامية للتصدي غير متوفرة، وعدم تبلور استراتيجية واضحة لحرب وقائية.

وذكر الباحث/ إذا كانت الاستراتيجية الأميركية في الحرب الناعمة متماسكة من حيث الشكل والمضمون، ومنسجمة مع تحقيق أهدافه، فهل هناك استراتيجيات للحرب الناعمة على المستوى الإسلامي، من حيث الشكل والمضمون، ومنسجمة مع أهدافنا؟. ففي ظل ظروف تهديد الحرب الناعمة، هو فرصة لنا جميعاً للتأسيس لاستراتيجيات الحرب الناعمة الوقائية (Preventive Soft War) باستخدام القوة الذكية.

فقد نجحت المقاومة العسكرية (الصلبة) في لبنان بمواجهة الحرب الناعمة(القوة الناعمة والصلبة) بعد عدوان تموز 2006 للأسباب الآتية:عزم القيادة، الفهم الواضح لأهداف المواجهة، الاعتماد على القدرة الالهية، ادارة المعركة من قبل أهل البصيرة. ونجحت المقاومة العراقية العسكرية(الصلبة) في العراق بمواجهة الحرب الناعمة، واستطاعت أن تجبر الاحتلال الأميركي على الانسحاب، وأثبتت إن النشاط العسكري أساسي في إلحاق الهزيمة بالخصم الذي يعتمد القوة الناعمة في الحرب.

الورقة الثالثة: (الثورات العربية.. ربيع عربي.. بخريف اقتصادي)، تقدم بها الأستاذ المساعد الدكتور جواد كاظم البكري/ أستاذ الازمات الاقتصادية - جامعة بابل - العراق،والورقة تنحو منحى منفرد (متناولةً) الأبعاد الاقتصادية لحركة الاحتجاجات الجارية في العديد من البلدان العربية، وهو ما كان غائباً وما لم يحسب له هو البعد الاقتصادي.. وعلى خلفية الارتباط بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي، يبرز السؤال المهم: ما هي التداعيات الاقتصادية التي حققتها حركات التغيير السياسي العربية؟، وإلى أي مدى يمكن وضع وتقييم كشف حسابات الأرباح والخسائر المترتبة عليها؟ وماهي النتائج الاقتصادية لتلك الثورات في المديات القريبة والمتوسطة والبعيدة؟ وهل حملت تلك الثورات نتائج اقتصادية ايجابية؟ وإذا كان أحد أهم اسباب تلك الثورات اقتصادية، فهل ستقوم النخب

الجديدة بإيجاد نماذج تنمية جديدة لانتشال شعوبها من الوضع الاقتصادي المزري التي عاصرته ابان العهود الدكتاتورية؟

فهناك العديد من الأسباب الاقتصادية التي ساهمت في اندلاع هذه الثورات، حيث يلاحظ وجود مشكلات اقتصادية مشتركة مابين الدول العربية التي اندلعت فيها هذه الثورات في كثير من القطاعات الاقتصادية، والتي أثرت في حياة الشعوب ودرجة رفاهيتها في هذه الدول، بسبب ضعف نتائج برامج الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة، وتسببها في العديد من المشكلات في كثير من القطاعات الاقتصادية، وإخفاقها في الحد من معدلات الفقر،إذ بلغ معدل الفقر في فلسطين والصومال وموريتانيا والأردن واليمن والسودان نحو 40%، وتجاوز 21% في مصر،و10% في سورية والعراق وتونس والجزائر.، وعدم توفير فرص للعمل، إذ تشير الأرقام إلى أن متوسط معدل البطالة في الدول العربية، وصل إلى نحو 8% (يتراوح هذا المعدل بين 50 في المائة في جيبوتي ونحو 0.4 في المائة في الكويت)، وهو أعلى معدل عالمي، وبلغ العدد المطلق للعاطلين عن العمل في الدول العربية نحو 14 مليون عاطل.

كما تراجعت الخدمات من مثل التعليم والصحة والمواصلات، وهو الأمر الذي كان له انعكاساته على حياة المواطنين، ويكفي هنا الإشارة إلى تفاقم معدلات الأمية في الدول العربية، التي تجاوزت 59% في العراق، ونحو 33.6% في مصر، ونحو 15.5% في سورية، ونحو 13.2% في ليبيا، ونحو 19.4% في تونس، ونحو 41.1% في اليمن. بجانب ارتفاع معدلات التضخم ومعاناة الشعوب من ارتفاع الأسعار ونقص وسوء التغذية، وفشل سياسات الدعم الحكومي في مساعدة الفئات الأكثر فقراً، حيث تشير دراسات البنك الدولي إلى أن 34% فقط من مبالغ الدعم الهائلة المقدمة في الدول، التي شهدت الاضطرابات تذهب للفئات الفقيرة وأن 66%، من هذه المبالغ تذهب للفئات التي لا تستحق الدعم.

مصر

• تراجع الاحتياطي من النقد الأجنبي بنحو 19 مليار دولار، نتيجة لخروج رؤوس أموال أجنبية بمقدار 8.8 مليار دولار.وبلغت تقديرات العجز في الموازنة العامة عام 2012 بـ 134 مليار جنيه (22 مليار دولار تقريباً)، غير أن التقديرات الجديدة تصل بهذا العجز إلى 182 مليار جنيه (30 مليار دولار).

• ارتفاع حجم الدين المحلى إلى مستويات كبيرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويجعل معدل خدمة هذا الدين إلى الناتج، أعلى من معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي. في ظل ارتفاع للمديونية الخارجية الى 34.9 مليار دولار نهاية 2010. ووصوله الى 33.7 مليار دولار.

• لن يتخطى نمو اجمالي الناتج القومي1،2% عام 2011، بالمقارنة مع 5،1% عام 2010. وفقدان الجنيه المصري نحو 3،8% من قيمته.

ليبيا

انخفاض الايرادات النفطية بنسبة 63.6%، علما أن ليبيا تعتمد على الايرادات النفطية في موازناتها، بنسبة 94.3%. وفقد الدينار الليبي 20% من قيمته مقابل الدولار.وسجل الناتج المحلي الاجمالي الليبي انكماشاً بنسبة كبيرة بلغت 60% في عام 2011 .

تونس

• اصبحت نسبة النمو 0% عام 2011، بعدما سجل 3.1% عام 2010. وارتفاع التضخم إلى مستوى 5.7% منذ بداية العام 2012، وهو ما يعد أعلى مستوى لارتفاع الأسعار منذ 6 سنوات.

• تراجعت السياحة، التي تعّد أكبر مزوّد للنقد الاجنبي في تونس، بنسبة بلغت 50%. وتراجعت الاستثمارات الأجنبية حوالى 20%. ووصل عجز ميزان المدفوعات نحو 7%، بعد أن كان 2.5% قبل اندلاع الثورة.

الانعكاسات الاقتصادية المرتبطة على المنطقة العربية

• خسرت البورصات العربية 49 مليار دولار حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وانخفض حجم الاستثمارات الأجنبية في المنطقة العربية، بنحو 83 %، إلى أقل من 5 مليارات دولار. ووصلت خسائر الاقتصاد العربي بسبب تحولات الثورات العربية إلى نحو 56 مليار دولار في عام 2011، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الرقم خلال العام الجاري 2012 ويصل إلى نحو 120 مليار دولار.

وأخيراً، الورقة الرابعة (دور وسائل الاعلام في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو صراعات التغيير في العالم العربي) تقدم بها الأستاذ المساعد الدكتور

كامل حسون القيم/ أستاذ الأعلام والاتصال- جامعة بابل- العراق، جاءت عرضاً اكاديمياً متسلسلاً تضمن: مفاهيم متعددة للرأي العام أهمها: هو وجهات النظر والشعور السائد بين جمهور معين في وقت معين إزاء موقف أو مشكلة أو ظاهرة أو قرار. فالرأي العام إنما يصبح ذا معنى، حين يكون متعلقاً بموقف يتخذه أفراد كثيرون يعبرون أو يمكن مناشدتهم للتعبير من خلاله عن أنفسهم في شكل تحبيذ أو تأييد أو بالعكس في شكل رفض ومعارضة لحالة محددة، أو شخص معين بالذات، أو اقتراح محدد ذي أهمية واسعة النطاق، بشرط أن يكون هذا متمتعاً يقدر كبير من القوة العددية والشدة، بحيث يسمح باحتمال أتخاذ إجراء مباشر أو غير مباشر إزاء الهدف المقصود.

وهناك قواعد عامة تحكم الرأي العام تتمثل بالآتي:

- الرأي العام موقف اختياري يتخذه المرء إزاء قضية مثيرة للجدل.
- أن يكون ظاهراً، فشرط الرأي العام هو التعبير عنه.
- يتصف بالديناميكية والحركة، أي إنه استجابة لمعطيات الحياة المتنوعة، فهو بذلك يختلف عن العقائد التي تتصف بالثبات والاستقرار.
- الرأي العام نتاج اجتماعي لعملية اتصال متبادل بين العديد من الجماعات والافراد في المجتمع، ويشترط وجود اتفاقاً مسبقاً موضوعياً، كما يفترض المناقشة العلنية لموضوع الرأي العام.
- يستمد الرأي العام شكله من الإطار الاجتماعي الذي يتحرك بداخله.
- إن الرأي العام يمثل آراء جمع كبير من الأفراد، وأن هذه الآراء تتصل بالمسائل المختلف عليها وذات الصالح العام.

الرأي العام العربي والمتغيرات الكبرى.... ماهي المتغيرات؟

على الافراد والجماعات:

- التصاعد في استخدامات تكنولوجيا الاتصال.
- الشعور بفقدان الهوية.
- تجاهل الرأي العام، وارتفاع دعوات حريات التعبير.

• النمذجة.

• المتغير السيكولوجي (الشعور بالمشاركة كجزء من المواطنة)

على مستوى الانظمة:

• المتغيرات الكونية على مستوى السياسة والاقتصاد والثقافة.

• نمو الوعي الديمقراطي والسياسي، على جثمان الانظمة الشمولية.

• التقليدية السياسية للحكام العرب.

• سلوك السلطات.

• الأمية السياسية والادارية لطبيعة السلطات.

قوى الاتصال والتأثير لثورات الشارع العربي

• الانترنيت وبالتحديد صناعة وإرسال رموز الثورة (لوكو).

• الأول هرب والبقية تأتي.

• مشاركة على Face book: لتمتع البعض بفن التصميم،إذ عملوا تصاميم تشجع الناس على النزول.

• في 21 يناير أكد أكثر من سبعين ألفاً بأنهم سيشاركون يوم الثورة وأرسلالمئات منهم صورهم وأسماءهم الحقيقية، لقد كسروا حاجز الخوف.

• وأضيف Twitter لتمكين الشباب المتظاهر من معرفة آخر التطورات عبر هواتفهم المحمولة.

• البوسترات الضخمة التي حملت رموز إسقاط النظام.

• أزال الأمن بعض صور جمال مبارك من وسط القاهرة، تحسباً للمظاهرات، وألقي القبض على موزعي بيان 25 يناير.

• فنون الخط والكاريكاتير الصوري وقطع المقوى الأنيقة منها والبسيطة، والملابس والأعلام وحاميات الرأس.

• من الخطأ أن نقول إن الشارع العربي لم يكن مهياً أو معبئاً، بكتل التغيير وإحداث

الانقلاب الجذري الذي عشناه بكل حرفياته.

• فقد الثقة بالزمن وبالقيادات وبالواقع المؤلم المنكسر في النهاية، فالعوامل التي وسمت لتلك الثورات ليست خافية.

• كانت غير مضاءة من الناحية السيكولوجية والاتصالية، والتي تتعاطى مع نظريات تشكيل الرأي العام وقولبته.

• عصفت بالواقع العربي جملة من المناخات التي جعلت الثورات ممكنة، وسريعة ومفعمة.

ثم جرت مناقشة مستفيضة لما تضمنته هذه الأوراق ساهم في هذه المناقشات نخبة من الباحثين والأكاديميين ورجال الإعلام من بينهم، د. يحيى غدار، الشيخ الدكتور محمد نمرزغموت، د. يبرودي، د. كامل وزنة، الإعلامي حسين شلوشي، وغيرهم.

عرض كتاب:

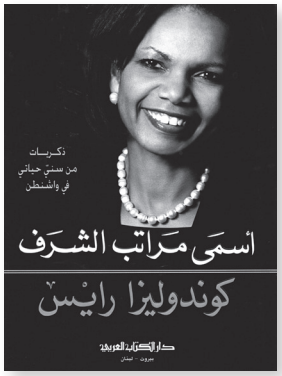

الكتاب: اسمى مراتب الشرف
المؤلف: كوندولوليزا رايس
الناشر: دار الكتاب العربي- بيروت- 2012

عرض: د. يسرى مهدي صالح
أكاديمية* وباحثة من العراق

كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد

يمثل كتاب كوندوليزا رايس (اسمى مراتب الشرف)شيئا من السيرة الذاتية لها، وهو تقليد اعتمده الرؤساء والوزراء والشخصيات الكبيرة في الإدارة الأميركية، ومن المؤكد أن كوندوليزا رايس التي شغلت مواقع مهمة في الإدارات الأميركية المتعاقبة مستشارة إعلامية ثم مستشارة الأمن القومي وأخيراً وزيرة للخارجية، وبسبب توجهاتها المنتمية للتيار المحافظ، كانت متناغمة ومنسجمة تماماً مع الرئيس بوش الابن. وهي مساهمة في صنع وإدارة القرارات الكبرى التي شهدتها مرحلته، فهي قاب قوسين أو أدنى من الاستراتيجية الأميركية التي دخلت بها الولايات المتحدة القرن الحادي والعشرين.

تستهل كوندوليزا رايس مذكراتها بقول مأثور للمؤرخ الانكليزي C.V. Wedge wood (التأريخ يعاش نحو الأمام، لكنه يكتب من خلال الاستعادة، نحن نعرف الحكاية قبل أن نفكر في البداية، ولانستطيع البتة أن نسترد ذاك الشيء الذي كان لكي نعرف البداية فحسب) (ص12). تحاول الكاتبة من خلال ذكر هذه المقولة الانطلاق من عنصر القوة الأميركي، الذي لا يُعنى ببدايته، بقدر عنايته بما سيؤول إليه المستقبل، وهو ما نعبر عنه في الأدب العربي، (الأمور بخواتيمها) وهذا ما نجده مبثوثاً عبر صفحات كتابها، في كيفية توظيف القوة الأمريكية سواء أكانت هي

مستشارة للأمن القومي أم وزيرة للخارجية.

لكنها تشير الى أن نجاحاتها التي تحققت ماكانت لتتحقق، لولا ثقة الرئيس بها، لذا نجدها تشرح علاقتها بجورج دبليو بوش، وكيف بدأت من علاقة عائلية تربطها بحاكم تكساس، الذي كان لديه طموح بالترشيح لمنصب رئيس الولايات المتحدة، وحاجة هذا الحاكم غير الملم بشؤون السياسة الخارجية، الى شخص كوندوليزا رايس في مواجهة مرشحين أكثر خبرة منه في الانتخابات، وإدراك رايس أن جورج بوش الابن يستعين بها للإجابة عن اسئلة لابد منها، حول مدى استعداده لارتداء عباءة القائد العام للقوات الأميركية، وكيفية تكوين فريق من اليمين المتطرف يسعى الى الادارة الأميركية، وهذا ماميز هذا الفريق، الذي أطلق على نفسه (فلكان) «Vuclan»، وهو آلهة النار عند الرومان.

وبعد نجاح هذا الفريق في مهمته بإيصال الرئيس جورج دبليو بوش الى الحكم، تستعرض رايس تأريخ مجلس الأمن القومي الذي ستكون مسؤولة عن إدارته في (ص34)،والإشارة الى أن تشكيل هذا المجلس تم في عام 1947، عندما تبين في اعقاب الحرب العالمية الثانية، بأن الولايات المتحدة سيكون لها دوماًمشاركة فاعلة في السياسة العالمية، وتحاول رايس أن تستعرض خصائص المجلس، والتي يضمنها عدم قدرة الكونغرس على محاسبة مجلس الأمن القومي، وذلك أن هذا المجلس جزء من هيأة موظفي الرئيس شخصياً، فهو صغير جداً وقريب جداً من الرئيس، وهذا ما يتيح له أن يعمل باسم الولايات المتحدة.

في (ص36) تشير رايس الى داء مستوطن في الولايات المتحدة، وهو التوتر بين وزارتي الدفاع والخارجية، ليس السبب أن الخارجية جاءت من كوكب الزهرة والدفاع جاءت من كوكب المريخ، بل أن واقع الأمر في مرات عديدة كان وزير الخارجية أكثر رغبة من البنتاغون باستعمال القوة هذه، إذا أخذنا بنظر الاعتبار»التحفظ الذي يدعو للأعجاب لدى الضباط المحترفين حيال استخدام القوة»، وكأنها بإشارتها تمهد لما ستذكره في مذكراتها، للتوترات التي ستنشب بينها وبين وزارة الدفاع عندما أصبحت وزيرة للخارجية، تشير رايس في (ص39) الى أن مجلس الأمن القومي كانت وظيفته، تهدئة التوتر بين الدفاع والداخلية حتى تحافظ على تناغم الادارة وانسجام أدائها،ولاسيماأنها هي من اختارت دونالد رامسفليد للانضمام

لفريق الرئيس بوش عام 1999، ومع ذلك أشارت الى وجود خلافات معه على صعيد العمل.

ثم تستعرض رايس المناطق الحيوية من العالم بالنسبة إلى إدارة الرئيس بوش، فهي تشير الى حدوث تحول محوري في سياسة الولايات المتحدة الخارجية حيال أميركا اللاتينية، فقد تعهد جورج دبليو بوش بجعلها موضع عنايته، مؤكداً دعم المكسيك، و تجديد تشجيعه للتجارة الحرة في هذا الجزء من العالم، وعلى الدعم المستدام للحرية والديمقراطية الأميركيتين، وقد طبق هذا النهج بزيارة الرئيس بوش الأولى للمكسيك عام 2001، التي مثلت رسالة قوية بأن أميركا اللاتينية ستكون الأولى في سياسة بوش الخارجية، فضلاً عن آسيا التي تعدها رايس أهم أجزاء العالم حيوية بالنسبة إلى مستقبل الولايات المتحدة، وهذا ما نجده في خلال عنايتها ببلدان المنطقة ولاسيما العراق.

وفي (ص52) تشير رايس بوضوح الى خطأ تقديرات الرئيس بوش الاب عام 1991، «بأن صدام حسين أُنهك وأُضعف فإما أن يسقط من تلقاء نفسه، أو يبقى داخل صندوقه»، والى قانون تحرير العراق عام 1988، الذي أمن الآلية والتمويل اللازمينلإسقاط نظام صدام، الذي فشلت العقوبات في اسقاطه، خاصة بعد أن نفذ برنامج النفط مقابل الغذاء عام 1996، غير أن رايس تصف هذا القانون بالضعف، لاعتماده على المعارضة العراقية في الخارج، فهي تصفها في (ص56) «بأنها خليط مصاب بالبلى والترهل»، أما عن حلفاء الولايات المتحدة فرايس تمنح بريطانيا موقعاً مميزاً،إذ تصفها: بأنك أن لم تعتمد عليها تظل وحيداً حقاً.

« وتعبر رايس عن اعجابها بـ (اريل شارون) زعيم حزب الليكود (ص76)، إذ بدا لها أنه يجسد التجربة (الإسرائيلية)، ذلك أنه بكل صدق لولا تلك الشدة والمثابرة وحتى القسوة التي لا ترحم لانتهت (اسرائيل)، وزالت عن الوجود بين جيران لها عازمين على تدميرها». في حين تصف (ياسر عرفات)بالتزمت و تصف رايس عملية السلام على اساس مقولته «بأنه لن ولا يستطيع إن يصالح». «واريل شارون جاء الى السلطة لكي يهزم المقاومة الفلسطينية وليس ليفاوض». وتنقل رايس نظرة جورج دبليو بوش للرئيس الفلسطيني الراحل» أحس الرئيس (جورج بوش) بالاشمئزاز من ياسر عرفات، الذي رأى فيه على وجه الدقة رجلاً ارهابياً ومخادعاً».

ومن ثم تشير رايس الى الاجتماعات التي عقدت وحددت دولة افغانستان، بأنها راعية التنظيم الذي خططه لضرب ابراج التجارة، وفي إطار المداولات للرد استعرضت رايس أهمية هذه المنطقة (ص112) فذكرت أن جنوب ووسط اسيا ابتداءً من الطرف الجنوبي للهند ومروراً بباكستان وحتى تلك الدول التي تنتهي اسماؤها ب ستان وهي: اوزبكستان، تركمانستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، كازاخستان ذات الأهمية الكبيرة، هذه الدول تشكل العمود الفقري لهذه المنطقة، وهي منطقة مفتوحة على الشرق الاوسط وايران من جهة، وعلى غرب الصين من الجهة الثانية.

والوجود العسكري في افغانستان والدول المحيطة بها، والذي تفرضه ضرورات أحداث 11 أيلول، سوف يسهم في تحقيق في وسط وجنوب آسيا «قوس الأزمات»، كما يسميها بريجنسكي، في حين تسميها رايس»قوس الفرحة». وكان قرار التدخل العسكري الأميركي في افغانستان والعراق، جاء وليد استراتيجية بعيدة المدى لم تشر إليها رايس، وهذا ماتحاول رايس أن تبرره عبر استعراض النقاشات بعد احداث 11 أيلول (ص114).

إذ تشير الى أن النقاشات كانت تتجه الى ضرب افغانستان، فإذا بـ «بول وولفويتز Paul Walfaw»، يشير الى أهمية العراق الاستراتيجية وأهمية وجود قوات أميركية على أرض العراق، والحرب في افغانستان ستكون أكثر من اشتباك مباشر ضد جيش حقيقي مثل (جيش) صدام.]بمعنى أن احتلال العراق لم يكن رداً على أحداث11أيلول وانما هو وليد تخطيط قديم.

وفي هذا الصدد تشير رايس الى أهمية الاستقرار بين الهند وباكستان بالنسبة إلى الولايات المتحدة في هذا الوقت: بسبب وجود القوات الأميركية في افغانستان، واستقرار باكستان مهم للتصدي للقاعدة، واندلاع حرب في المنطقة يهدد المصالح الأميركية. ولاسيما أن الاسلام عماد المصالح الأميركية سواء في الشرق الاوسط، كما تذكر في (ص146) أم في جنوب ووسط آسيا. لذلك نجد أن رايس تصف نفسها بأنها صديقة لإسرائيل «حيث جعلت جهودنا في الحرب على الارهاب مرتبطة بكفاح اسرائيل». لذا نجد هناك وحدة في المواقف بين(اسرائيل) والولايات المتحدة في الرد على التهديدات، ولاسيما أن مبدأ بوش الذي اشرنا اليه قد حمل بين جنباته ص186 استراتيجية العمل الاستباقي للرد على التجديدات التي تطال

الأمن القومي الأميركي.

وفي الاطار الاستراتيجي هناك اشارة واضحة للدول الراعية للعنف (ص197)، إذ تعد «طهران النموذج الصارخ لرعاية الدول للعنف في الشرق الاوسط، وأنها بذلت محاولات مستمرة لتغيير ميزان القوى في المنطقة،لدعم تنظيمات مسلحة ويصف جورج حزب الله (الفرقة Aبالإرهاب)،ولاسيما بعد تغير النظام في العراق، وتنامي مخاوف الولايات المتحدة من المد(الشيعي)،إذ تشير إلى أن العراق كان هو المصد للمد الشيعي، وهذا ما يفسر وقوف الولايات المتحدة الى جانب صدام حسين في الحرب العراقية الايرانية في ذلك الصراع الذي بدأه دكتاتور بغداد».

وأن الرئيس طلب تفويض من الكونغرس بشأن عمل عسكري ضد صدام حسين (ص220)، وهذا أمر يتطلب جهدا دبلوماسيا وعسكريا، وتقتضي الدبلوماسية العسكرية السير في مسارين متوازيين متزامنين هما: الاستعداد العسكري والعمل الدبلوماسي، ونجاح الثاني يتوقف على شدة الأول. لكن العمل المطلوب بينهما معقد ومليء بالتناقضات. وللتعبئة العسكرية إيقاع معين وحركة صلبة للأمام لايمكن دعمها الى ما لانهاية. اما حركة الدبلوماسية من جهة اخرى. فهي غير أكيدة وغريبة الاطوار وقلما يعرف المرء ما اذا كان سيخفق ام لا».

وتذهب رايس للقول (يجدر بي القول إننا لم نذهب الى العراق لنشر الديمقراطية، وتشير الى أن روز لم يدخل الحرب ضد هتلر لتحويل المانيا الى بلد ديمقراطي، ومع أن هذا الهدف بات سياسة أميركا منذ إلحاق الهزيمة بالنازيين. لقد ذهبنا للحرب لأننا رأينا فيه تهديداً لأمننا القومي وأمن حلفائنا).

وفي إطار تحديد المسؤوليات في العراق بعد الاحتلال، كانت وزارة الدفاع الجهة المسؤولة عن التخطيط لما بعد الحرب، في الفترة التي تلي الغزو مباشرة، وهذا أمر من الرئيس بوش. وتعترف رايس أنهم لم يضعوا خطة محكمة لما بعد صدام، وأن هدفهم الاساسي كان الإطاحة به، ثم التعاون مع الحكومة المؤقتة لتسير الأمور في بغداد، ثم تستعرض رايس أهدافهم غير المعلنة (ص251)عراق جديد يرسم نظام حكمه الأميركان، وسيمهد هذا لشرق اوسط جديد يرسم نظام حكمه الأميركان، ينهي الصراع (العربي- الاسرائيلي).

وفي معرض ذكرها لأهم الرموز والشخصيات العراقية في ص283 تصف السيد

السيستاني «بأنه واحد من أئمة المسلمين الأكثر تبجيلاً، وهو يصر على مبدأ الزهد عند رجال الدين، ويؤمن بأنه يتعين على رجال الدين، أن يبتعدوا عن الأدوار الرسمية في السياسة، وهذا بالطبع يتناقض جداً مع رجال الدين الحاكمين في ايران، وفي معرض تقيمها لأداء الحاكم (المدني) في العراق بول بريمر نصف رايس العلاقة بينه وبين وزارة الدفاع، بأنها كانت متقطعة، وهذا ماعبر عنه بريمر».

«فهو يشعر بانقطاع التواصل، حيث لايمتلك إلا اتصالات متقطعة مع دونالد»، فقد كانت واشنطن تتفاجأ بالقرارات، من مثل الدعوة لتشكيل جمعية تأسيسه تكتب الدستور، وقرار حل الجيش العراقي. الأمر الذي سبب تنامي أعمال العنف وتعثر إعمار العراق.

وفي الصفحات (330-336) تتحدث رايس عن دورة الانتخابات، التي أفضت لفوز بوش بدورة رئاسة ثانية، وتوليها لمنصب وزيرة الخارجية،إذ باشرت بتقويم الاداء السياسي الخارجي للولايات المتحدة خاصة حيال العراق.

وفي ربيع وصيف 2005، تحرر لبنان من القوات السورية، والعراقيون يناقشون دستورهم الجديد بمشاركة العرب السنة، والمصريون يتحركون سريعاً نحو انتخابات رئاسية هي الأكثر انفتاحاً في تاريخهم، ومجلس الامة الكويتي تبنى قانوناً يعطي المرأة حق التصويت والترشيح، ومن جهة أخرى انتخب محمد احمد نجاد رئيس بلدية طهران المتشدد دون شك رئيساً لإيران، ليخلف محمد خاتمي الأكثر اعتدالاً، وتؤكد رايس أهمية الشرق الاوسط الذي يقع في قلب اهتمامات استراتيجيات الولايات المتحدة، وتعبر عن رغبتها في تحقيق شرق أوسط (جديد)، يشهد تحولاً نحو الديمقراطية ويحقق سلاماً مع (اسرائيل).

لذا نجدها في ص431 تؤكد أهمية التحول في مصر، مصر التي ترى فيها قلب الشرق الاوسط الثقافي، فإن أصبحت ديمقراطية سيمهدهذا لتحول ديمقراطي في المنطقة، لذلك خاطبت مبارك في حزيران يونيو 2005 «سيدي الرئيس لديك الفرصة بأن تفعل شيئاً عظيماً لبلدك. فقد حان الوقت لأن يكون لشعبك رأي وصوت، أنت لن تنتظر الى الابد فهم سيطالبون به لذلك أفعله الآن»، فقال «انا أعرف شعبي المصريون بحاجة الى يد قوية وهو لايحبون التدخل الخارجي.

تؤكد رايس في (ص520) عدم قبول ابراهيم الجعفري رئيسالوزراء للعراق، ◀

وأنه بعد أول انتخابات تشريعية في العراق، قدمت الى العراق مع وزير الخارجية البريطاني جاك سترو لتحقيق مهمة واحدة وهي إبعاد الجعفري، إذ تصفه بأنه شخص بعيدعن الواقع، فهو شخص ملائم لمنصبه الجامعي ولا يصلح لقيادة سياسية»، رحبنا به وتكلم بالتفصيل شارحاً خططه عندما يصبح رئيس الوزراء، وتساءلت في نفسي «هل هو قادم من عالم آخر؟»،في حين تقول « لقد وجدت أنا ودونالد رامسفيلد، أن نوري المالكي، رئيس الوزراء الجديد شخصاً يدعو للاطمئنان،(ص527)، والسبب يعود في معظمه، لكونه يعرف ماذا يريد أن يفعل، لم يكن قد تسلم منصبه رسمياً، لذلك كانت أفكاره كلها قائمة على مفاهيمه، ولكن في الأقل لديه أفكار، وكان ذلك مفارقة مدهشة مع الجعفري، وتذكر رايس اللهجة الشديدة التي خاطبت بها الساسة العراقيون في سبيل دعم العملية السياسية في العراق، «آن الأوان لتصالحوا بعضكم بعضاً». إذ تصف هؤلاء الساسة بأنهم جميعاً لا أحد يريد أن يعمل لما فيه مصلحة العراق،– كل يعمل لنفسه ولأجندته الشخصية وأجندة طائفته». أما عن الحكام العرب فتلفت رايس نظر القارئ الى أن اهتمام مبارك بالعراق أكثر من اهتمامه بالفلسطينيين، ومثله مثلاً الملك السعودي عبدالله، الذي سر كثيراً بأمر الرئيس الأميركي الذي ضاعف عديد قواته داخل العراق، فقد كان هذان الزعيمان العربيان يخشيان من أن الولايات المتحدة قد تلوذ بالفرار، وتتركهما في مواجهة الفوضى داخل العراق، وبإزاء تنامي النفوذ الايراني في المنطقة وقلت في نفسي «هم لا يعرفون بوش حق المعرفة»، وفي(ص675) تصف رايس جلال الطالباني، «هذا الرجل الكردي الشخصية التي توحد البلاد، يعرف كيف يلعب اللعبة مثل أفضل زعيم من احياء شيكاغو». ثم تختتم رايس مذكراتها بعرض لأهم القرارات المتعلقة بالعراق إذ تصف في ص799 قرار الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش بدعم المالكي بالحكيم، وهذه الحقيقة اتضحت في أذار 2008، عندما جازف رئيس الوزراء ليؤكد قيادته للعراق بقيادة حملة عسكرية لملاحقة المتطرفين في جنوب البلاد. هذا من وجهة نظر رايس وسنوات خدمتها في الادارة الأميركية التي اسمتها «اسمى مراتب الشرف».

كتب وقراءات:

عرض: ولاء لؤي الربيعي
باحثة في مركز حمورابي

الكتاب: الحروب الصليبية كما رآها العرب
المؤلف: أمين معلوف

الناشر: دار الفارابي / بيروت 2010

ينطلق هذا الكتاب من فكرة سرد قصة الحروب الصليبية كما نظر اليها وعاشها المعسكر العربي ويعتمد محتواه بشكل حصري على شهادات المؤرخين والإخباريين العرب في تلك الحقبة.

غير أن هذه الحروب لاتزال تشغل حيزاً كبيراً من الكتابات التاريخية في الشرق والغرب لما لها من شأن خطير على جميع الاصعدة السياسية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية والحضارية.

إذ حاول الغرب أن يروج لهذه الحروب بحسب وجهات نظرهم والتي قدمها بعض من اشتركوا في الحملات الصليبية، لهوى وغرض في انفسهم.

فقد بين الباحث امين معلوف في هذا الكتاب وجهة نظر مغايرة تركها المؤرخون العرب ولم تعرف طريقها الى الجمهور لا عند (الغرب - ولا العرب) وركزها في جهود كبيرة وجذابة.

فبين أن عهد الحروب الصليبية كانت شرارتها الحقيقية اقتصادية وثقافية معاً وبالنسبة الى أوربا الغربية افضت هذه الحروب على الشرق عصور طويلة من الانحطاط والظلامية، فالعالم الاسلامي انغلق على نفسه، والتقدم والحداثة كانت للطرف الآخر، والسؤال هل كان عليه تثبيت هويته الثقافية والدينية برفض هذه الحداثة التي يمثلها الغرب، أم كان علية العكس من ذلك السير بعزم على درب الحداثة مخاطر بفقدان هويته، لم ننجح بذلك بسبب أننا لا نزال نشهد تراجحاً كثيراً مايكون عنيفاً بين مراحل من التغرب الاضطراري وأخرى من الاصولية المفرطة الشديدة الكراهية للأجنبي.

وإذا كان العالم العربي معجباً ومرتاعاً معاً من هؤلاء الفرنج الذين عرفهم البرابرة وانتصروا عليهم، وان كانوا قد نجحوا في الهيمنة على الدنيا، فأنه لايستطيع أن يصمم على اعتبار الحروب الصليبية مجرد فصل من ماض انتهى، وكثيراً ما يدهش المرء عندما يكتشف الى أي مدى ظل موقف العرب، والمسلمين بعامة متأثراً الى هذا اليوم بإحداث يفترض أنه انتهى أجلها منذ سبعة قرون.

أن الباحث لم يرد أن يقدم كتاباً تاريخاًأخر بقدر ماهو انطلاق من وجهه نظر أهملت حتى الآن (رواية حقيقية) عن الحروب الصليبية وعن هذين القرنين المضطربين اللذين صنعا الغرب والعالم العربي ولا يزالانإلى الآن يحددان علاقاتهما.

الكتاب: خصائص وصفات المجتمع الوهابي – السعودي

المؤلف: د أنور عبد الله

دار النشر: مكتبة الشرق

جاء الكتاب بثلاثة فصول وبخاتمة سماها الباحث دروس من التجربة الوهابية، إراد الباحث سبر غور المجتمع الوهابي- بنسخته السعودية، ومن خلال تحقيب الزمن الذي أنبلجت منه هذه الظاهرة التي ألقت بكلكلها على أوضاع العرب والمسلمين في التاريخ المعاصر، فولادة المذهب الوهابي المفضي لاحقاً الى مجتمع بصبغة وهابية، هو نتاج تركيبة معقدة استحضرت عوامل دينية وسياسية وقبلية واجتماعية من مخرجات البدواة والصحراء، تزاوجت فيما بينها لتدفع بهذه الظاهرة/ الحالة لتطفو على واقع المجتمع في نجد والحجاز، فالتوزيع المقدس الذي جرى إعتماده ما بين آل الشيخ (اتباع محمد بن عبد الوهاب)، وآل سعود، في أن تستحوذ الأولى على السلطة الدينية والثانية على السلطة الزمنية، على قاعدة قديمة حدثت بعد وفاة الرسول الاعظم (صلى الله عليه واله)، ألزمت آل سعود بعدم التدخل بالجانب الديني وتوفير الامكانات المالية له، على أن يتمتع آل سعود بالسلطة وراثياً، وهو ما يتناقض نصاً وروحاً مع الاسلام الحقيقي، الذي لا يوفر مساحة فقهية للتوريث. وهي لم تكن نتاجا إسلاميا مجمعا عليه.

لذلك تبدو صورة المجتمع الوهابي– السعودي صورة فريدة وشاذة، لم يعرفها تأريخ المجتمعات العربية والاسلامية، ناهيك عن المجتمعات الغربية، فهو مجتمع ذو خصائص وصفات لا ترتبط بحركية المجتمع في ظل ظروف الحداثوية وما بعد الحداثوية.

فالتجربة الوهابية- السعودية المنبثقة من نجد أكثر المناطق تخلفاً، تعتمد إيديولوجية منغلقة معادية للتطور والتقدم، وخانقة للمجتمع بسلسلة من ◄

الممنوعات والمحرمات، ايديولوجيا توسم بالرعوية كنمط أنتاج تعتمد تصدير أفكارها حتى بالقوة، على شكل موجات بداوة جائعة وذات رغبة جامحة للغزو، تسوغ السلب والنهب تحت شعار الجهاد وتكفير الأخر.

يضاف الى ذلك المعتقدات الدينية المشوهة والمحرفة، التي جاءوا بها، فرجالات هذا المذهب لا يتحملوا مجرد طرح رأي أخر، ولا فكر أخر، ولا مذهب أخر. بل يرون أنفسهم ومذهبهم الصراط المستقيم، وكل غير ذلك هم إما منحرفون أو كفار، يستوجب الأمر القضاء عليهم، وغزوهم واستباحة أعراضهم ونهب أموالهم وممتلكاتهم.

فأطروحاتهم هي الوحيدة القادرة على التلامس مع المقدس وفهمه، ولها الحق في الادعاء المزعوم، بأنها تستقي وتحافظ على النص الحقيقي، لذلك فهي تحتكر لوحدها الحق في التكفير والقبول، ومن هنا نلحظ أنها لن توفر المساحة اللازمة للمجتمع في الرقابة على سلطته ومحاسبتها أو أسقاطها، إذ لا يجوز الخروج على (**ولي الأمر**)، حتى لو كان ظالماً وكافراً، وعلى وفق هذا لن يكون بمقدور الشعب، إن يساهم بنهضة حضارية حقيقية أو دورة تأريخية مهمة وايجابية.

هذا الفكر وفر فرصة كبيرة، للنظام السعودي، في التكلس عند موضوعة التوريث الأسروي (**آل سعود**)، ولم يدفع باتجاه أحداث التغيير، صوب بناء دولة تقوم على مؤسسات مجتمعية كفيلة بالتصدي لموضوعة التحديث، بما فيها أطلاق قدرات الانسان، وعلى وفق ذلك ساهم الفكر الوهابي بتجميد الحراك السياسي والثقافي، عندما لجم فكره فرصة انتقاد الحاكم أو الاعتراض عليه بعده خروج عن الطاعة المفترضة.

الباحث في سبره لغور المجتمع الوهابي بخصائصه السيسولوجية والسايكولوجية، قد وفر للقارئ فرصة الغوص في تلافيف العقل الوهابي، وفي متبنياته الفكرية التي ترفض بشكل صارم فرصة الاجتهاد وتدعم بقوة السلطة الحاكمة، حتى وأن كانت فاسدة أو دكتاتورية. في ظل موجة الخروج الجديد لهذا الفكر بدفع من السعودية، بغية أبعاد رياح التغيير التي تعصف بالمنطقة.

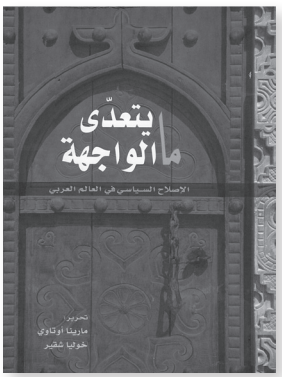

الكتاب: ما يتعدى الواجهة الاصلاح السياسي في العالم العربي

المؤلف: د أنور عبد الله

الكتاب:تحرير: مارينا اوتاوي- خوليا شقير

الناشر:دار النهار للنشر، بيروت، 2008.

هذا الكتاب عبارة عن مجموعة من الدراسات عن الاصلاح السياسي في الدول العربية، وهي حصيلة من اللقاءات والحوارات التي أنجزها فريق الابحاث في برنامج الشرق الأوسط، في مؤسسة كارينغي للسلام الدولي.

إذ يعد الاصلاح مسألة مثير للجدل السياسي في الشرق الأوسط، ففي حين تقر الحكومات بضرورة التغيير، إلا أنها غير مستعدة للتخلي عن السلطة، كما أن المعارضة تريد الديمقراطية، بيد إنها لاتستطيع توليد الزخم الكافي لتحقيقها، علاوة على ذلك ألقت (**أجندة الحرية**) التي بدأت تلقي بظلالها على المنطقة، لكنها محت التمييز بين ترقية الديمقراطية وبين فرض تغيير الانظمة بالقوة.

وعند التعمق في تحليلات الباحثين، لا نجد هنالك تغييراً حقيقياً في أي من البلدان العشرة، التي شملتها الدراسة، أنما هذا التغيير متعلق بإعادة توزيع السلطة من الهيئة التنفيذية الى البرلمان، بيد أن الإصلاح الذي يدبر ويدار من قمة الهرم، صُمّم بحيث يمنع زعزعه سلطة النخب الحاكمة،أو تخلي المارد السياسي من قممه إلا بالقوة.

والغريب في الأمر، أن الولايات المتحدة الأميركية وأغلب مؤسساتها في الخارج،

لا تسلط ضوءاً كشافاً على المسؤولية التاريخية التي تقع عليها من جراء التزامها ودعمها للنظم الديكتاتورية في المنطقة، بدءاً من نظام زين العابدين بن علي مروراً بحسني مبارك وانتهاءاً بنظم القبائل النفطية في الخليج، ولم تعتذر علناً عما سببه ذلك من هدر لحقوق الشعوب طوال عقود من دكتاتورية هذه النظم وسحقها للمبادئ الانسانية التي تتغنى بها الولايات المتحدة.

إن فرص الشعوب في الانتقال السلمي للسلطة، وإحداث التغيير صوب الديمقراطية، تعد كبيرة ومتاحة من دون دخول الولايات المتحدة والغرب عموماً، وحرف هذه الثورات والحراك عن مبتغاها الطبيعي، طالما أن الخوف والتوجس من مخرجات هذا التغيير، تظل قائمة، لكونها لا تبدو لصالح اهداف الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها في المنطقة.

الكتاب: اختلال العالم
المؤلف: أمين معلوف
ترجمة: ميشال كرم

الناشر: دار الفارابي / بيروت 2009

يرى الكاتب بأن العالم في القرن الواحد والعشرين، يواجه عدة اختلالات فكرية منها ما هو متعلق بالهوية، والحالة الاقتصادية، والمناخية، والجيو-سياسية، وأيضاًالأخلاقية، يصعب بسببها حصول التعايش والتناغم والحوار بين الحضارات.

وعلى طوال صفحات الكتاب، يرى الباحث بأن العالم يواجه قلقاً مولعاً بالحرية وصعود التعصب والعنف، والنبذ، واليأس. والارهاب المتبادل، سواء من هذا الطرف أو من الطرف الأخر، وهو ما يضع موضوعة التعايش السلمي على وجه الأرض، محط قلق كبير، لاسيما وأن البلدان المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة، تغذي عبر الكثير من مؤسساتها موضوعة تغذية الصراع وبخاصة مع العالم الاسلامي.

كما بالغ في وصف المخاوف التي يتركها العالم في المستقبل المنظور، وأعرب عن أن مبالغته هذه، لها مسوغات وعلامات كثيرة تحمل على الظن، بأن اختلال العالم وصل الى طور متقدم، وبأن الحؤول دون التقهقر سيكون أمراً عسيراً. لاسيما وأن كل السياسات المعتمدة في مختلف البلدان، لا تدفع باتجاه نزع فتيل التناحر والاصطراع، على الاقل في جوانبه الثقافية والمعتقدية. وهو ما يقلل من فرص الذهاب الى حوار بين الحضارات او الى التنافذ الحر للثقافات.

وبين بأن اسباب بلوغ العالم للاختلال مرتبط بحالة الانهيار للحضارات كافة، وبالأخص (الغربية والعربية)، لأن الأولى: تعتريها قلة ولائها ووفائها لقيمها الخاصة، والثانية: واقعها هو مأزقها التاريخي.ومع هذه النظرة المأساوية للعالم،هناك بريق أمل يقودنا الى رؤية ناضجة في النهاية، حول انتماءاتنا ومعتقداتنا،فالبلدان القائدة للعالم الان، تستثمر فضاء الحرية للنيل من الاخرين، في كل المجالات، ناهيك عن اساليب الاخضاع الاقتصادي والسياسي وحتى العسكري، وهو يخلق ظروفاً مثلى لاختلال العلاقات بين البشر.

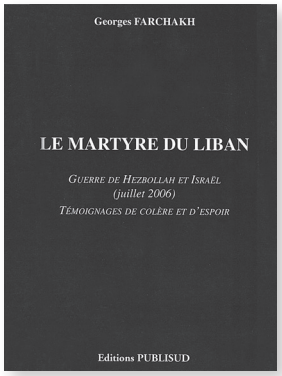

الكتاب: حرب حزب الله وإسرائيل (تموز 6002): شهادات غضب وأمل

المؤلف: جورج فرشخ

الناشر:بوبليسودPublisud السنة : 2011

الكاتب جورج فرشخ، وهو صحافي لبناني وُلِدَ في زغرتا عام 1942، وتلقى دراسته العليا في بيروت وفرنسا، وعنده الكثير من المقالات والكتب، أبرزها كتاب «أمّ فارس»، الذي نال جائزة الصداقة الفرنسية- العربية.

يتمحور هذا الكتاب في مجمله، حول مقابلات أَجريت مع عوائل شهداء حرب تموز 2006، وكل من كان شاهداً على هذا العدوان الغاشم، وقدّم مساعدة أو عوناًأبان الحرب. وتجسّد هذا الصمود ببقاء العديد من الأهالي في أرض المواجهة، غير آبهينبالدمار الذي حل بمنازلهم وحقولهم وأجسادأطفالهم العزل، مما أحبط خطة العدو بتهجير الشعب والسيطرة على أرض خالية من أهاليها، وكلّ ما كان يثير اهتمامهم هو انتصار المقاومة. وهو ما أربك العدو،إذ كيف يعقل لشعب أعزل وتحت القصف الهمجي، أن ينتزع الخوف من قلبه، ويتحلّى بالعزيمة والصبر والإيمان،ويتمسك بأرضه ومقاومته. ويشير الكاتب الى شذرات من أمانة المقاومين واخلاقهم، أنهم أن اضطروا إلى استهلاك الأطعمة من البيوت، تركوا لائحة بكل ما تناولوه، طالبين السماح ومراجعة المراكز المختصة لحزب الله للتعويض، بعد أن تضع الحرب أوزارها.

ومن المشاهد التي يركز عليها الكاتب هو احتضان المسيحيين للنازحين من الجنوب،مشرّعين أبواب منازلهم ومؤسساتهم لإخوانهم النازحين، كما أقيمت صلوات جامعة بين المسيحيين والمسلمين. ساعد على ذلك التحالف بين حزب الله- والعماد عون، فقد تم فتح المطرانيات ودور العبادة، لإسكان الشيعة الذين لجأوا إلى الكنائس للاحتماء من وحشية العدوان الإسرائيلي.

وهذا يأتي على خلفية سلوك قدمه أهل الجنوب، بإزاء اخوانهم المسيحيين، عندما استقبلوا المدارس الكاثوليكية بطاقمها الرهباني، واعتبرها قدوة للتربية والتعليم،وساندوها في التوسع والانتشار. ما اورده الكاتب من شهادات تدلل على الايمان المترسخ عند الجنوبيين في المقاومة الاسلامية، وسمو التربية الدينية التي تربوا في كنفها، وغرست فيهم التسامح والتساكن مع المسيحيين.

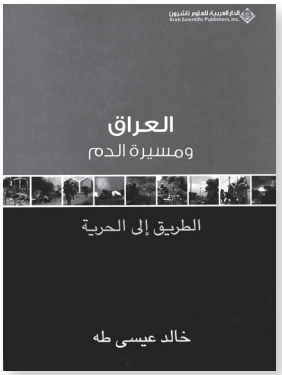

الكتاب: العراق ومسيرة الدم : الطرق الى الحرية

المؤلف: خالد عيسى طه

السنة : 2010

يبحث الكتاب ماضي طويل لشعب تواق للحرية ، غير ان حريته تزامنت مع الإحتلال الأمريكي للعراق الذي أوجد حالة من الأضرار المدمر ؛ والذي ظهر على سطح اساحة وتجسدت في انتخابات أول من رفع شعارها آية الله العظمى السيد علي السيستاني . وقد لاقت هذه الدعوة قبولاً واسعاً من ظمير الشعب العراقي الذي بقي محروماً منها على مدى تسلط نظام البعث لشعب ثوري النزعة ألف التمرد على السلطة ويكره الظلم ويحاربه ، وهو يملك تاريخ عميق وطويل في التوتر من الثورة وعلى الوجود العسكري الأجنبي ، حيث يقدم الكتاب هذا الوصف للصراع القائم بين الشعب العراقي من جهة وحكومة التسلط والإحتلال من جهةٍ اخرى في صورة اوربية رائعة ؛ مثلما تعود القارئ العربي على الاستاذ خالد عيسى طه ، ويستمر الكاتب في وصف ابناء الشعب العراقي بأنهم أحفاد ثوار ثورة العشرين وابناء مدينة الصدر والنجف والفلوجة هم انفسهم يوصفون بالاباء والكرامة والصبر على القتال ، وجلادة المطاولة النضالية ، فهم ابناء شعبٍ وأبناء حضارة عمرها سبعة الآف سنة ، ليس من اليسير والمعقول ان يلعب بمصير بلدهم رعاة بقر لا تزيد حضارتها على مئتي سنة مهما كان غنياً وعتياً وباطشاً . ومع كثرة من يشتري ضمائرهم فإنه ومعهم الجانب الأضعف في المعادلة السياسية دائماً البقاء وعمر الطغاة والاستعمار قصير لا في ماضي التاريخ فقط بل وحاضره ومستقبله .

ويذهب الكتاب الى وصف الحاكم المدني بول بريمر بالحاكم المحاصر بالشعب يرفض الخضوع على عكس ما جاء بول بريمر محملاً بحقل تجارب الهيمنة الأمريكية ، حيث كان ينظر الى الشعب العراقي بأنه شعب مستكين ، وان مرجعيته الشيعية تعتكف في الدار وتواصل قراءة القرآن والإجتهاد فيه . وان اهل السنة يستندون

الى المليشيات التي تنادي بالتطرف ، فإذا بالإحتلال الأمريكي يواجه نسيجاً عراقياً اسلامياً مترابطاً بوجه الاحتلال ، أثبتته المعارك في الفلوجة والنجف الأشرف مما جعل من العراق مسيرة دم غير منتهية للإحتلال الأمريكي ، وهنا يواجه الكاتب دعوة لإندماج وتماسك النسيج الإجتماعي بين مكونات البلد من القومية العربية والكردية داعياً الكورد بالتمسك بالوطن قبل العنصر والمذهب بعد الدخول الى الراية الاسلامية ؛ ويجب ان نبتعد عن هذه الحالة ونبتعد عن المناورات والكسب السياسي ؛ حيث يوجه الكتاب دعوة صريحة لجميع العراقيين الى التوحد تحت راية الدستور الذي يكفل الضمان للشعب بتنوع قومياته ويضع اللبنات الاساسية لبناء المواطنة الصالحة وعدم استثمار تضحيات الشعب العراقي في الجانب البناء لبناء وطن الحريات ، وهذا ما لا يريده الاحتلال .

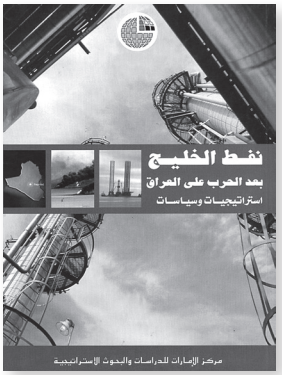

الكتاب: نفط الخليج العربي بعد الحرب على العراق : استراتيجيات وسياسات

المؤلف: مجموعة باحثين

السنة : 2006

هذا الكتاب الذي صدر عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، حاول البحث في الاستراتيجيات والسياسات النفطية للقوى العظمى ؛ خاصة في اعقاب التقلبات الجيو سياسية التي شهدتها المنطقة بعد احتلال العراق عام 2003 . فالغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق لم يتسبب في انقطاع امدادات النفط العالمية فحسب ، بل وفي احداث تقلبات في اسعار النفط واسواقه ما برحت توقع اثاراً شديدة الوطأة على الاقتصاد العالمي وتضع منتجي مصادر الطاقة العالميين امام تحديات ذات طابع خاص . ولأن العراق أحد مؤسسي أوبك ويمتلك ثاني احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية . فإنه كان وما زال يشكل احدى القوى الرئيسية في سوق النفط ، على الرغم من تدهور انتاجه النفطي بسبب الحصار . ولقد كان لتذبذب امدادات النفط العراقية عقب الغزو واسلوب استئنافها والفترات الزمنية التي تحدد لهذا الغرض ، تأثيرات مهمة بالنسبة للعراق نفسه ، وللمنتجين الخليجيين العرب ، ولمنظمة أوبك والشركات النفطية الدولية . ولأسواق النفط العالمية برمتها .

ففي اعقاب الغزو بات لزاماً على اوبك مثلاً ان تتصدى لحالة التقلب التي شاعت في السوق النفطية ، وان تتخذ خطوات حاسمة لضمان استقرار امدادات النفط واسعاره ، ومع ذلك فإن ازمات جيوسياسية كهذه ستظل تخلق عقبات كأداء امام أوبك في مسعاها لتنظيم اوضاع اسواق النفط ، حيث يربط الكتاب بين استقرار الاسعار وانتظام عمليات الانتاج والتصدير في العراق . وهنا تبرز عقبتان اساسيتان وهما : تشريع قانون النفط والغاز وتطوير الصناعة الاستخراجية المتقادمة . وفي

حال نجاح العراق في تجاوز هاتين العقبتين فإن آثار الانتاج النفطي العراقي ستظهر في السوق العالمية وفي الوقت نفسه ستؤثر في الحصص الانتاجية لدول الخليج العربي . وهنا يبحث الكتاب في حصص أوبك والتعديلات الواجب احداثها ، وكيف ستتطور العلاقة مستقبلاً بين الدول الاعضاء وغير الاعضاء في أوبك على اساس الحصص الانتاجية الجديدة التي سيلعب النفط العراقي دوراً اساسياً فيها ؛ حيث سيشكل تنامي الانتاج النفطي في العراق حافزاً لدول الخليج العربي لإعادة النظر في الإستثمارات الاستراتيجية التي يفترض ان تقوم بها الدول الخليجية المنتجة للنفط لضمان مركزها في هذا السيناريو ؛ الأمر الذي دفعها الى تغيير استراتيجياتها حتى تتناسب مع الترتيب الجديد لمنتجي النفط في أوبك الذي أحدثه احتلال العراق .

الكتاب: ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات

المؤلف: علي حرب

السنة : 2011

يحاول مؤلف الكتاب علي حرب بطريقة خاصة يطلق عليها لغة السهل الممتنع ، ان يوصف ويعلل سر قيام الثورات العربية ضد الأنظمة الدكتاتورية عبر استخدام أساليب مختلفة عما كانت متبعة في العالم العربي قبل هذه الفترة ؛ أي استخدام الطرق السلمية الديمقراطية لإسترداد السلطة والنظام من يد أنظمة مستندة الى رحاب الشعب ومن يمثلوه . وقد كانت اهمية الوسيلة المستعملة من قيام الثورات العربية تمتاز بخصوصية وتقرير بالغين في العالم العربي نظراً لطبيعة الأنظمة القمعية العربية التي لا تؤمن بالطرق السلمية للوصول الى السلطة وتسعى الى استخدام اقصى درجات العنف للتعامل مع المعارضين . كما تطرق المؤلف الى الدور الفعال الذي مثلته العولمة في اطار الثورات العربية عبر إتاحتها للوسائل اللازمة للتواصل ؛ فضلاً عن دورها في تغيير المعاني والتصورات والطموحات لدى الشعوب العربية في السنوات الأخيرة الماضية مركزاً في ذلك على التجربة التونسية والمصرية انطلاقاً من وضوح ملامحها ، الا ان المؤلف أغفل الجانب الآخر من أوجه الثورات العربية وهو جانب استخدام العنف المفرط في كل من الثورة الليبية والثورة السورية ، وقد يكون السبب في ذلك هو الفترة التي ألف فيها المؤلف كتابه ، وفي تلك الفترة التي انتهت مع بدايات الثورة الليبية والسورية حيث لم تسمح قصر الفترة للكاتب بتصور كافٍ عن طبيعة هذه الثورات لاسيما الليبية منها أو ربما أغفل ذلك عن قصد وهو ان الثورتين الليبية والسورية قد بدأت في البداية

بإستخدام طرق سلمية ، الا ان قسوة النظام في التعامل معها دفعها نحو استخدام الطرق والأساليب العنيفة . وفي كل الأحوال فقد ركز الكتاب على حقيقة جديدة هي ان الفرد أو المجتمع العربي بدأ يخرج من سجنه السياسي وسجنه النفسي عبر تحرير الذات والعقل والأفكار من الخوف والخضوع لإرادة الحاكم ويسعى لبناء سلطته المدنية والحضارية ملهماً بذلك نفسه بأنه أصبح محركاً وقائداً للتغيير بدلاً من الإعتماد على القوى والنخب الخاصة وملهماً العالم بأنه شعب ايجابي ينظر الى نفسه والعالم بطرق بناءة تستبعد الهاجس العنيف من حياتها وتتبع طرق الأحلام والتغيير السلمي الناعم كإسلوب إستراتيجي أثبت نجاحه ومصداقيته في دائرة العمل .

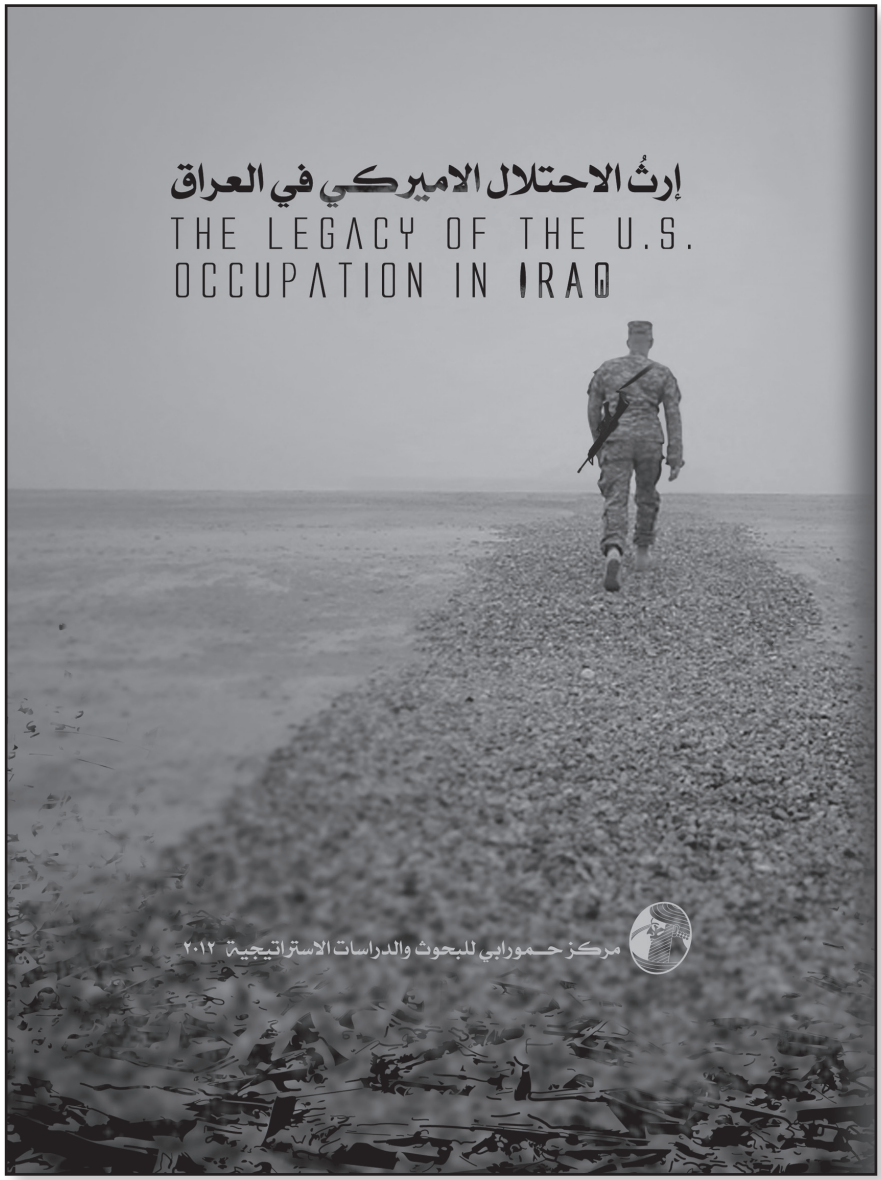
إرثُ الاحتلال الاميركي في العراق
THE LEGACY OF THE U.S.
OCCUPATION IN IRAQ
مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ٢٠١٢

The Development and Promotion of Arab Parliaments (Toward an Approach for Deepening the Democratic Practice) 230
Dr. ashour Tarique

Articles

The Political Movement in the Gulf States , Between the the Democratic Brainstorming and Salafi Legacy 252
Dr. Abed Ali Kadhim Al- Ma'mouri

Iraq under the American Partnership and the Pressure of Syrian Fallout 262
Hussein Sheloshi

Cultural Cleansing: Globalization Effects on Arabic Language 274
Walid Jal'ud

Fixed Chapters

Translated reseach : The Future of the Liberal World Order 284
(Internationalism After America)
G. John Ikenberry

Theses 298
Dr. Fayek Hassan

Follow UP A seminar on (Toward a progressive popular Awareness of the changes in the Region) 308
Atared Awadh Al Shourayfi

Condoleezza Rice's New Book "No Higher Honor" 320
Dr. Yousrah Mehdi Saleh

Review Books of Wala'a Lu'ay Al Rube'ei 327

Contents

The Soft War ... Obama's New Symolism 4
Dr. Mohammad Hamdan

The financial Decline ... The Upcoming Brainstorming of the American Economy 26
Dr. Jawad Kadhim Al- bakri

Issues' Topic : The problems of Power and Governance 47

Political Islam : The World's Engine of Changes and Transformations 48
Dr. Mohammad Moro

The State's Problem in the Speech of Political Islam 64
Dr. Mohammad shkeir

Political Islam : Acivic State or a Religious One ? 78
Dr. Mohammad tay

Political Islam Preview : Approaching the Iranian and Turkish Experiences 98
Dr. Mohammad Haider

Political Islam and the National Security : A different Perspective 130
Mohammad Mahfoudh

Essays

The American Foreign Policy : The Necessity of Retreat 144
Hussam M. Mattar

Oil Security in the Gulf under the Ongoing Changes 164
Dr . Dbdul Satar Kassim

Secession and disintegration : The Challenges of Change in the Arab World 184
Dr. Kidhr Abbass Atwan

Some problems of Rebuilding the State of Iraq 206
Dr. Ali Abbass Murad

Hammurabi

Editor in chief : Prof Dr. Abed Ali AL-Ma'mouri

Hammurabi Journal
Quarterly journal concerned with political and strategic affairs
Issued by
Hammurabi Center for Researches & Strategic Studies
4th Issue - 1st year - December 2012

Editorial Board
Prof Dr. Mohsen Saleh
Asset-Prof Dr. Jawad kadhim AL-bakri
Asset-Prof Dr. Kamil AL-Qayim
Asset-Prof Dr. Hasan Latef alzobadee
Dr. Fayeq jasem AL-Shajery
Editor Secretariat: Atared Awad Abdel-Hameed
Linguistic correction:
Asset-Prof Dr. Hashim Jaafar al-Moussawi
Design and layout: Husak For Printing Services
Distribution: Distribution Almahga Albaydha House for publication and distribution - Beirut: 009611541211

Advisory Board

Prof Dr. Muhammad Al-Maliki - political sciences - Morocco

Prof Dr. Norhan AL-Sheik - political sciences - Egypt

Prof Dr. Badr Al-Deen Abdullah Hassan - International low - Sudan

Prof Dr. Mohammed Saleh AL-Qurishi - Economics - Iraq

Prof Dr. Mohammed Authman Al-Kashit - philosophy - Egypt

Asset-Prof Dr. Abd Al-Hussein shaaban - International low - Iraq

Prof Dr. Arous Zoubir - Sociology - Algeria

Prof Dr. Kamel Wazne - Economics - Lebanon

Hammurabi Journal

A quarterly journal concerned with political and strategic affairs for the region and the world, and put in priority the scientific sobriety , it does not imply a political stance in advance, but belongs to the interests of the peoples of the region in the construction and development, sovereignty and independence, and calls for researchers and Arab writers in various fields of intellectual and political, to supplying their studies to the magazine.

The research and studies will Apply the terms of scientific research and the academic Instructions, according to the following conditions:

1 - The search may not have been published previously.

2 - The language of magazine is Arabic, with clarity and integrity of the text.

3 - documentation of books: the author's name - title of the book - Publisher - Place of publication - year of publication - the page number.

4 - Documentation Research: Author - Title - the name of the magazine - place of publication, date of publication, page number.

5 - Search does not exceed 15 pages A4.

6 - The Editorial Board may ask to amendments in part or entirely on the research before publication.

7 - The Editorial Board shall notify the researcher to accept his research or study within one month, and the magazine will not return the researches that can not be published.

E-MAIL: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM

The Number at the House of Books and Documents In Baghdad 1709 Year 2012

ISSN 2227-5312

PRICE : 4$

ONE YEAR : FOR INDIVIDUALS 30$
FOR INSTITUTIONS 50$
FOR ABROAD 80$

Hammurabi Center
for Research and Strategic Studies

Hammurabi Center for Research and Strategic Studies is an Iraqi independent Foundation was founded in the city of Babylon - Iraq in 2006, in the framework of contributing to the build aware system of knowledge and strategic think about what stalking Iraq under U.S. occupation and its impact on the overall region. so the Hammurabi center concern with the U.S. strategic about Iraq and the nature of interactions taking place in the Iraqi political scene and regional levels in light of the secretions of the occupation, through a many departments and research units, which focused on aspects of political, economic, social, cultural and media. Hammurabi Center for Research and Strategic Studies issues a strategic report of Iraq, which is an annual inventory a comprehensive situation in Iraq in various fields, also issues the (strategy brochures) hot topics at the level of Iraq and the region, While the (Hammurabi) magazine Deals with the regional issue and the prosecution of the changes taking place in it, and that the center issued a series of university theses in Iraq and Arab universities. The books have been published by the Center in a variety of concerns and highlighted what was until now:

- Iraqi Strategic Report.
- The United Nations and the sacrifice of human security in Iraq.
- The international economy and monetary policies.
- Citizenship and National Identity in an occupied country.
- Oil and occupation in Iraq.
- The Financial Crisis: Trap of the U.S. economy.
- U.S. strategy toward Iran.
- Methodology of Scientific Research and the fundamentals of writing theses.

مركز حمورابي
للبحوث والدراسات الإستراتيجية

مؤسسة عراقية مستقلة تأسست في مدينة بابل- العراق عام 2006، في إطار المساهمة في بناء منظومة وعي معرفي واستراتيجي وفكري إزاء ما ينتاب العراق في ظل الاحتلال الأميركي وانعكاساته على مجمل المنطقة والإقليم. ولذلك اهتم المركز بالإستراتيجية الأميركية وطبيعة التفاعلات الجارية في المشهد السياسي العراقي والإقليمي في ضوء إفرازات الاحتلال. من خلال مجموعة من الأقسام والوحدات البحثية التي اهتمت في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والثقافية، ويتم إصدار التقرير الاستراتيجي العراقي الذي يُعدُّ جرداً سنوياً شاملاً لأوضاع العراق في مختلف المجالات، فيما اختصت (كراسات إستراتيجية) بالموضوعات الساخنة على مستوى العراق والمنطقة، بينما أريد لمجلة (حمورابي) أن تتناول الشأن الإقليمي وملاحقة التغيرات الحاصلة فيه. كما أن المركز يصدر سلسلة الرسائل والأطاريح الجامعية وهذه مختصة بنشر النتاج العلمي للباحثين الشباب في الجامعات العراقية والعربية. فيما طلت الكتب التي يصدرها المركز متنوعة في اهتماماتها، ومن أبرز ما صدر لحد الآن:

- التقرير الاستراتيجي العراقي.
- الأمم المتحدة والتضحية بالأمن الإنساني في العراق.
- الاقتصاد الدولي والسياسات النقدية.
- المواطنة والهوية الوطنية في بلد محتل.
- النفط والاحتلال في العراق.
- الأزمة المالية: فخ الاقتصاد الأميركي.
- الإستراتيجية الأميركية تجاه إيران.
- منهج البحث العلمي وأصول كتابة الرسائل الجامعية.